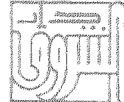
سميح عبد الفتاح

انهيار الامبراطورية السوفياتية

نظام عالمي جديد أحادي القطب





■ سميح عبد الفتاح،انهيار الامبراطورية السوفياتية

■ الطبعة العربية:

الاصدار الاول ١٩٩٦



الناشر

■ دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: ٦١٨١٩٠ / ٦١٨١٩١ / ٦٢٤٣٢١ فاكس. ٦١٠٠٦٥

ص.ب ٩٢٦٤٦٣ الرمز البريدي ١١١١٠ عمان – الأردن

■ دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله – فلسطين

■ المركز العربي للمطبوعات ش.م.م.

ص.ب: ١٣/٥٦٨٧ تلفاكس ٨٦٢٩٩٤٠ بيروت – لبنان

■ الصف والاخراج وتصميم الغلاف: الشروق للاعلان والتسويق

هاتف: ٦١٨١٩٠ فاكس. ٦١٠٠٦٥ عمان – الأردن.

■ رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٩٩٦/٥/٥٧٣)

رقم التصنيف: ٩٤٧

المؤلف ومن هو في حكمه: سميح عبد الفتاح

عنوان المصنف: انهيار الامبراطورية السوفياتية

الموضوع الرئيسي: ١- التاريخ والجغرافيا

٢- الاتحاد السوفياتي

رقم الايداع: (١٩٩٦/٥/٥٧٣)

بيانات النشر: عمان– دار الشروق

* تم اعداد بيانات الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

انهيار الامبراطورية السوڤياتية

سميح عبد الفتاح



1996

إهداء

إلى الأخ الرئيس ياسر عرفات رجل الثورة والسلام، رجل الدولة والبناء.

إلى المكافحين من أجل الحرية، والسلام، والعدالة الاجتماعية.

إلى الشهداء والاسرى الذين نسجوا من خيوط دمائهم وزنازينهم ثوباً للحرية.

إلى أطفال فلسطين وفاءً وعهداً أن نبقى وإياكم على الدرب حتى فلسطين ديمقراطية.

إلى الزوجة ورفيقة الدرب.

إلى هشام ودرار أمل الغد الآتي.إلى العيون المتشوقة لولادة الوطن

فعلى أول الطريق نحو المستقبل وعلى أول خطواته اقدم هذا الاصدار.

شكر وتقدير

اتوجه بالشكر والعرفان لكل من ساهم في تجسيد فكرة هذا الكتاب، وشجعني على نشره سواء من خلال الملاحظات القيمة أو المعلومات الإضافية التي أثرت بحق مواضيع البحث، كما اتوجه بالتقدير لكل جهد بذل في اخراج هذا الكتاب تنقيحاً وتصحيحاً، واخص بالذكر (عوني أبو غوش، جلال ماشطه،صبحي طه و زوجتي د.حسنية إسماعيل).

معبرا في الوقت نفسه عن احترامي للآراء المخالفة والملاحظات النقدية لما ورد في فصول هذا الكتاب من تحليل واستنتاجات، ومؤكداً على ترحيبي بكل رأي، أو نقد محتمل من قبل القارئ، فالحقيقة دائماً مسألة نسبية وليست مطلقة.

المؤلف

مقدمة

د. أسعد عبدالرحمن

يطرح هذا الكتاب مجموعة من القضايا التي كان لها الأثر البارز في انهيار الإمبراطورية السوفياتية، ويثير لدى قراءته مجموعة من المسائل التي لابد من الوقوف أمامها في محاولة تفسيرية لظواهر خفية غير مباشرة لبداية الانحدار ثم تمهيداً للانهيار. ومما لاشك فيه أن مقدمات «الإنهيار» الذي يتحدث عنه الكتاب لم تكن متأخرة في العهود السوفياتية المتعاقبة أو في العهد الغورباتشيفي نفسه، إنما بدأت في الظهور تدريجياً منذ بدأ عهد الأرتخاء الذي أعقب المرحلة الستالينية والحرب العالمية الثانية، وهي مراحل. بغض النظر عما قيل فيها، ومهما إختلف الناس في تقييمها- كانت زاخرة بالتطور والعطاء والبناء، مما جعل الإتحاد السوفياتي في الخمسينات، قطباً أساسياً في مواجهة دول الغرب كقوة عظمى يحسب لها كل حساب.

نقول إن ثمت مقدمات عبرت عن ذاتها في الخمسينات خلال الصراع الذي شهدته القيادة السوفياتية، ذلك الصراع الذي أدى إلى سقوط نيكيتا خروتشوف من جهة،وفتح الآفاق أمام تحالف خصومه، ليمهد الطريق أمام مرحلة الديكتاتورية المترهلة والمتكلسة التي مثلتها حقبة ليونيد بريجينيف.

لقد كان الإتحاد السوفياتي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية مثقلاً بالتضحيات الجسام التي قدمها، بشريا ومادياً، قد نجح في بسط سيطرته على رقعة واسعة من أوروبا، فارضاً نمط أنظمة الحكم التي يريدها. بينما كان الغرب حينئذ يلعق جراحه ويضمدها ويتخذ في معظم الحالات موقف الدفاع عن النفس في ظل موجة كاسحة من الثورات الشعبية إجتاحت آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن عـامـلاً هامـاً، كـان غـائبـاً وسط هذه الـموجـة الكاسـحـة، سـواء بالنسـبـة لـلاتحـاد السـوفـياتي وامبراطوريتـه،أو بالنسبة للثورات الشعبيـة- أو ما أصبح يعرف بعد ذلك بـ «العـالـم الثـالـث»- بدءاً من الصـين وإنتـهـاء بكينيـا، هو البـعـد التـوءم للاشـتـراكيـة،ألا وهو «الديمـوقراطية».وثبت بالملموس أن ما إصطلح على تسميته «ديموقراطية» في مجتمعات «الامبـراطورية السـوفـياتية» وملحـقاتهـا، ودول عدم الإنحيـاز أو «الدول النامية»، أو «الدول النائمة»، سمها ما شئت، إنما كانت عبارة عن «ديموقراطية» أو «فردقراطية» في جوهرها . ومثل هذا الأمر هو في نظرنا، الهاوية التي أفسحت المجال لمقدمات الإنهيار أن تترسخ، ثم تنمو، وبـالتالي تتيح لقوى الغرب إلتقاط أنفاسه والعودة إلى حلبة الصراع، والانطلاق للإستفادة من ثغرات تلك المجتمعات، وتوجيه الضربات القاضية لها واحدة تلو الأخرى.

والمسـألة الثانية التي تبرز أمامنا، والمرتبطة إلى حد كبير بما يتضـمنه الكتاب هي نظرية «الإصـلاح» من واقع السلطة أو محاولة الاصـلاح «بعد خراب البصرة» كما يقولون. وهنا يبزغ التساؤل: هل كنا أمام حالة «لا يصلح العطار ما أفسد الدهر الغشوم»، هذا إذا افترضنا غورباتشوف عطاراً «وبيروسترويكيته» هي الدواء الشافي لمجتمع نخرته أمراض النظام الشمولي الذي أفقده «مناعته» وراح يتطلع إلى وقاية نفسه من «جرثومة»، ليس من ضرر كبير لها لولا حالة فقدان المناعة التي تفشت في جسده.

وهل كـانت «أفـغـانسـتـان» بمثـابة لفحـة البـرد التي أصـابت «الرجل المـريض بمـرض النومـونيا الحادة والقاتلة؟» أما وقد أصاب «الرجل المريض» ما أصابه في أفغانسـتان، فأننا نأمل أن لا يكون من نتائج «أفغانستان» مزيداً من الانهيارات وباتجاهات مختلفة.

وهكذا نرى أن الأهمية الإستثنائية لهذا الكتاب تكمن في نجاح المؤلف ليس في التقاط المسـائل/ المـفاصل فحسب، ولا في إسلوب العرض الشيق فقط، ولكن - أيضـاً- في كونه قد طرح على نحو مباشر أحياناً وغير مباشر احياناً أخرى، جملة قضـايا فكرية مركزية... كانت وستبقى - على الأقل لفترة قد تطول - من أبرز هواجس الفكر الإنساني.

مقدمة الكتاب

أصــابت الدهشــة الكثـيـرين في الوطن العـربي وفـي العـالم، عندمـا اعلن مـيـخـائيل غـورباتشـوف برنامـجـه الخـاص بإعـادة بناء المـجـتـمع وتجديد الاشـتـراكيـة في الاتحـاد السـوفياتي . وقد ارفق الزعيم السـوفياتي هذا البرنامج بفلسـفة جديدة اسـمـاها «التفكير السياسي الجديد لبلادنا وللعالم اجمع «بهدف اقامة علاقات دولية جديدة تستند إلى مبدأ «توازن المـصــالـح» بدل «توازن القـوى». وفـي البـداية، وقف كـثـيـر من الناس امـام هذه الطروحـات وراحوا، يتأملون الدواعي التي حملت زعيم الحزب الشيوعي السـوفياتي على مـفـاجـاة العـالم بهـا، وتريث هؤلاء الناس في ابداء ارائهم تجـاهـهـا بانتظار مـدى تجـاوب شـعوب الاتحـاد السـوفيـاتي مع هكذا دعوة تطال نمط الحياة الرتيب الذي اعتـادت عليه منذ اكثر من سبعة عقود، وعلاوة على ان هذه الشعوب لم تكن مهيأة لهكذا دعوة، فقد كانت لاتدري، في الواقع، إلى اين ستحط بها رحال هذا البرنامج في النهاية.

أما السياسيون في مختلف انحاء العالم، فقد راحوا يمعنون النظر والتفكير فيما اذا كانت تجارب البشـرية كلها دللت على امكانية المحافظة على «توازن المصالح» من دون توفر امكانيات «توازن القوى» اصلاً.

كما انتاب الذهول الكثيرين من تسارع وتاثر التغيير، ومن حجم الاحداث التي وقعت في دول «معاهدة وارسو»، تجاوباً مع دعوة غورباتشوف وطروحاته. ومن عجب أن تتحول المطالبة بضرورة إصلاح الاشـتـراكية وتطويرها إلى انقلاب كامل عليها، بدأ في بلدان

الحلفاء المقربين في شرق أوروبا ووسطها، وانتهى في الاتحاد السوفياتي نفسه، وحدث كل ذلك على نحو تعذّر على العيون والاذهان أن تصدق ما يجري، ولا حتى تفهمه.

ولكم كانت كبيرة خيبة الأمل لدى الملايين من البشر الذين عانوا الكثير من القهر الاستعماري والرأسمالي فيما آلت إليه عملية«البيريسترويكا» من نتائج فمن جهة كانت هذه الملايين تعقد الأمال على أن نجاح « البيريسترويكا» سيخلص النظام الاشتراكي من الاخطاء والنواقص والمظاهر السلبية التي تتناقض مع المذهب الاشتراكي ذاته، ومن جهة ثانية، كانوا يرون أن هذا النجاح سيزيد من تعزيز موقف الاشتراكية في التصدي للغطرسة القومية لدى بعض الدول الغربية الكبرى، وكبح عواملها وعناصرها، وبالتالي الحد من املاءاتها، ومن نهبها لثروات الشعوب الأخرى، مما يخلق ظروفاً أفضل للشعوب المقهورة تحقق فيها الاستقلال والسيادة والحرية، وينعكس ايجابياً على العلاقات الدولية وإقامة نظام عالمي أكثر عدلاً وتكافؤاً وديمقراطية.

لقد استندت «البيريسترويكا» إلى منطلقات وتحليلات تهدف كشف امكانات الاشتراكية وتوظيفها واستثمارها لصالح الإنسان وتقدّمه، لكن كيف تحوّلت رياح التغيير المطلوب إلى عواصف وزلازل ينهار أمامها النظام الاشتراكي في شرق أوروبا كلها، وفي الاتحاد السوفياتي، فهذا هو موضوع هذا الكتاب.

ان إدارة الظهر للحكم في بلدان هذه المنطقة من أوروبا، بعد أكثر من ٤٠ عاماً من التربع المريح على سدته، قد خلق فراغاً دستورياً لم يحدث مثله في التاريخ السياسي المعاصر، وإن جرت بعض محاولات ردم ذلك الفراغ. ولم يكن البديل في كل الحالات كفؤاً ولا مهيئاً له. ولعل ما يثير التساؤل والاستغراب الكبير معاً، غياب دور إدارات هذه الدول ومؤسساتها الرسمية في الدفاع عن المنجزات والمكتسبات التي تحققت في الماضي، ولا تزال مفتقدة في الحاضر، وإن كانت شعوب هذه البلدان قد توفرت لها فرص جديدة الآن لممارسة حقوق معينة، والحصول على منافع لم تحظ بها أيام حكم الشيوعيين.

وتتسم السمة الرئيسة للانقلابات التي وقعت ضد النظام الاشتراكي في دول شرق أوروبا بطغيان الأحداث فيها على التحليل. فرغم أن كثيراً من النقد وجه إلى النظام القديم، سواء أكان نقداً اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، إلاّ إن سرعة تطور الأحداث،

والسهولة النسبية التي حصل فيها التغيير، جعلت جل الانتباه موجهاً للحاضر والمستقبل، أما الماضي فترك للتاريخ ليحكم فيه.

ومما يلفت الانتباه ان الاتحاد السوفياتي، الذي انطلقت منه دعوات التغيير والتجديد واعادة البناء، بهدف اعطاء الاشتراكية «وجهها الإنساني»، كان آخر دولة يُقلبْ فيها النظام الاشتراكي وتعاد الرأسمالية إليها. فهل تنطبق على ذلك مقولة «العلاقة بين المركز والأطراف» أو «العلاقة بين القلب والتخوم»؟

صحيح أن البلدان الاشتراكية في أوروبا كانت دولاً مستقلة وذات سيادة، واعضاء في الأمم المتحدة ، ولها دساتيرها الخاصة، وثقافاتها وتقاليدها الاصلية، لكنه صحيح أيضاً أنها كانت تشكل كتلة متراصة وحلفاً واحداً رغم بعض التباين- واحياناً الاختلاف- حول بعض القضايا والاجتهاد بشأنها. و أنه كان للاتحاد السوفياتي دور مركزي، وحتى قيادي، فيها بحكم امكاناته وتجربته وجبروته. وبفضل هذا كله، كان لهذه الدول مجتمعة ذلك الدور المؤثر والفعال في السياسة الدولية.

من هنا يمكن طرح السؤال التالي:هل كانت موافقة الاتحاد السوفياتي شرطاً ضرورياً لاجراء التغيير واعادة البناء في هذه الدول؟ تجيب المحاولات التي جرت في السابق، بنعم. فقد فشلت محاولات الانقلاب على الاشتراكية في هنغاريا عام (١٩٥٦)،وفي بولندا (١٩٥٦ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٠)، وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨)، بسبب معارضة الاتحاد السوفياتي وتصديه لها، ولتدخله عسكرياً لإحباطها،ناهيك عن أن تلك المحاولات كانت ستشكل- فيما لو نجحت- اخلالاً خطيراً بنظام الأمن التقليدي الذي تثبّت بعد الحرب العالمية الثانية. لكن محاولات مماثلة تكللت بالنجاح في ظل «البيريسترويكا» و«التفكير السياسي الجديد»- في كل من ليتوانيا، واستونيا،ولاتفيا، وجورجيا السوفياتيات.

لقد بذل غورباتشوف جهداً كبيراً من أجل أيصال قناعاته «بالبيريسترويكا» إلى أوسع القطاعات السوفياتية، من خلال المؤتمرات واللقاءات المحلية ولذات الهدف، التقى العديد من الشخصيات السياسية، والعلمية، والثقافية – الأدبية والمتخصصة، ودعاة السلام ودرء الحرب النووية في البلدان الحليفة، والصديقة، وفي الدول الغربية، والعالم الثالث. وفي كل ذلك، كان همة الاساسي مخاطبة ضمير الناس، وحثّ عقولهم ومشاعرهم

على العمل أكثر من أجل سعادتهم وخيرهم، ولكي تدبّ الحياة والحركة والنشاط من جديد في خلايا المجتمع.

وعلى غير عادة من سبقوه في الكريملين، تجلت جسارته في ممارسة النقد الذاتي علناً للدولة، وللحزب، وللمجتمع على حد سواء، وفي تشجيعه للمواطنين في البلدان الاشتراكية على تجاوز تقليد إيلاء الهيبة «الإلهية» والتبجيل المفرط إزاء الموقع الحزبي أو المنصب الحكومي الرفيع. وارفق هذه الدعوة بالصراحة والانفتاح والمجاهرة («الغلاسنوست») كوسيلة للرقابة الجماهيرية على الاداء في العمل حيثما كان، وبتحطيم ما أمكن من عوامل تكبيل الإبداع، وتكريس الجمود- الذي وصل حد التحجّر في الفكر والسياسة- وتعميم الركود.

لهذه الاسباب، وصف غورباتشوف «البيريسترويكا» بالثورة التي تحمل في ثناياها عناصر التغيير نحو الافضل في حياة المجتمع. ورأى أنه، من خلال حركة هذا المجتمع ونشاطه، لابد للاقتصاد والادارة فيه من التجاوب والتناغم بإتجاه التقدم والازدهار، خاصة باستخدام منجزات العلم والتقنية الحديثة. وهكذا كان يؤمن غورباتشوف بأن فلسفته في الإصلاح الثوري هي محصلة تجارب البشرية جمعاء، وإن أراد لها أن ترتكز أولاً على قدرة شعبه السوڤياتي وإمكاناته الإبداعية فماذا كانت النتيجة؟ ولماذا؟

لاندري أن كان لدى ميخائيل غورباتشوف مفهوم آخر للثورة غير ما هو شائع وصحيح: قوة دفع وتطور إلى الأمام، وتغيير في البنى التحتية للمجتمع يخدم هذا التطور. لكن الانظمة الجديدة في بلدان أوروبا الشرقية، التي انقلبت على الاشتراكية، ترفض الاشتراكية شكلاً ومضموناً، مع أنها قامت بدعوة من «البيريسترويكا» وبالاستناد إليها، وما لبثت هذه الأنظمة أن تبنت النظام الرأسمالي- وخاصة أنموذجه الغربي- وسياسة اقتصاد السوق، والديمقراطية البرلمانية الشائعة في الغرب، ولم يعد لكلمة «بيريسترويكا» ومضمونها ودلالاتها مكان في لغة هذه الأنظمة أو قواميسها، بل حلت محلها تعابير اصلاحية تتماشى مع انماط الحياة في الغرب، وتقاليده، وقيمه، وحتى مسلكياته. ثم راحت تزعم أنها «حطمت» النظام الشمولي السابق «بثوراتها الديمقراطية» التي تناسب مفاهيم شعوبها، وتجسد مصالح هذه الشعوب وطموحاتها البعيدة.

وفي المجال السياسي، لاتزال هذه الأنظمة الجديدة تبنى مواقف في السياسة الدولية موالية للسياسة الأمريكية، وللغرب عموماً، وأخذت تتسابق فيما بينها لاستدرار عطف الغرب عليها جراء انتهاج هكذا سياسة خارجية برغم كل ما في ذلك من أهانة لشعوبها.

سوف ترد هذه الاشكاليات وغيرها في فصول هذا الكتاب بما أمكن من التفصيل، كما سيتم تناولها بالبحث والتحليل السياسي، وعلى ضوء المعلومات المتوفرة، وبالاستناد إلى التجربة الشخصية، سوف تُطْرَحُ هذه القضايا المهمة على نحو يتيح للقارئ فرصة أفضل للتقييم والتقويم. فالفترة الزمنية التي أنقضت منذ وقوع تلك التغيرات الجذرية، وبتلك الطريقة من التسارع والتواتر المذهلين، في بلاد كانت الصورة عنها أن مجتمعاتها مستقرة نسبياً من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، كافية الآن لإزالة الذهول والدهشة، ولتجاوز الصدمة التي ابتلي بها اصدقاء الاشتراكية والمعسكر الشرقي، وللنظر بعمق وموضوعية أكثر إلى حقيقة ما حدث، وبالتالي استخلاص الاستنتاجات الأدق.

ولعل الشعوب العربية، وخاصة شعبنا الفلسطيني، هي أكثر الشعوب تأثراً بتلك التغيرات، وأكثرها حاجة إلي فهمها وفهم مدلولاتها المستقبلية، بحكم علاقاتها المتنوعة مع تلك البلدان، امّا وقد دار الزمن، وتحولت الحكومات الجديدة في شرق أوروبا إلى الإنحياز الكلي في سياساتها الخارجية إلى الغرب وإسرائيل. الأمر الذي يستحق التأمل الجاد، والعمل على استنباط انجح الوسائل والبرامج الملائمة للتعامل معه في الحاضر والمستقبل.

ومن دوافع تحقيق فكرة هذا الكتاب ما يلي:

١- توفر القناعة بأهمية الاستمرار في إقامة علاقات عربية واسعة ومتنوعة مع الدول الجديدة في شرق أوروبا، ولعل ما يشجع على ذلك زوال العامل الايدلوجي الذي كان يُتَخَذْ في السابق، وخاصة من بعض الدول العربية المحافظة، عائقاً كبيراً في وجه إقامة علاقات ديبلوماسية وغيرها من الأنظمة الاشتراكية.

٢-حقيقة ان غياب علاقات عربية مؤثرة مع الانظمة الجديدة في شرق أوروبا، ومستندة إلى المنفعة المتبادلة، سوف يفسح المجال للاستثمارات والتوظيفات المالية

الإسرائيلية واليهودية الغربية لملء هذا الفراغ الكبير، خاصة إذا ادرك العرب مدى الصعوبات المالية والاقتصادية الجمة التي تواجهها هذه الانظمة حالياً وفي المستقبل.

٣- وصول عناصر صهيونية متنفذة، و رجعية متحزّبة لإسرائيل ضد العرب والقضية الفلسطينية، إلى واقع النفوذ وصناعة القرار في مؤسسات الدولة في هذه البلدان، مصحوباً بانبعاث النشاط الصهيوني والثقافي- التاريخي المتعصب على حساب التبادل الثقافي والإنساني النافع.

٤- الواجب الشخصي الذي يمليه الضمير والمهنة في العمل السياسي والديبلوماسي فترة خمسة عشر عاماً قضيتها في بعض هذه الدول كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية وسفير لدولة فلسطين، بلك ما يترتب على ذلك من علاقات وصلات لايستغنى عنها في إستكمال المعلومات اللازمة.

يستند هذا الكتاب في بناء هيكلته إلى الانتقال من العام إلى الخاص، فيتناول الفصل الأول الاطار العام للوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ودور الدول الكبرى والمنظومات الاقتصادية، والعسكرية، والمشاريع الاستراتيجية التي كرست نظاماً دولياً ثنائي القطب، وتثبت سياسة الحرب الباردة، بما اشتملت عليه من اصطفافات سياسية، واقتصادية وعسكرية على الجانبين، وإستعار بؤر التوتر والنزاعات الاقليمية، وإنبثاق تنظيرات إسراتيجية غربية تهدف إلى تحطيم المعسكر الشرقي، والقضاء على الاشتراكية، وخطورة إختلاف صورة «العدو» على نفسيات الشعوب وسلوكهم، وبرامج العسكرة التقليدية، والنووية، وعسكرة الفضاء، واستنزافها لخيرات مادية وبشرية هائلة، وكيف ادى التورط في سباق التسلح إلى تضخم البيروقراطية والركود الاقتصادي، وظهور عوامل الكبح في الحياة الاشتراكية. ثم إلى بداية العد التنازلي في سياسة الحرب الباردة.

ويتناول الفصل الثاني إنجازات النظام الاشتراكي تناولاً نقدياً. وجرى التركيز فيه على فعالية دور المعسكر الشرقي في صياغة السياسة الدولية. وحقيقة الصراع بين الغرب والشرق. كما ويبحث في توازي التناحر بين مراكز رأس المال والانقسام في المعسكر

الاشتراكي، وفي دواعي حملات حقوق الإنسان وأهدافها. وفي ابرز الاخطاء والنواقص في التطبيق الاشتراكي، وفي مزاعم الديمقراطية الأميركية وتطبيقاتها في مناطق مختلفة. ويخلص الفصل إلى حقيقة أن إمكانيات إتفاق القطبين العالميين على حل النزاعات الاقليمية وبؤر التوتر في العالم قد وصلت إلى طريق مسدود يستدعي مبادرة من نوع جديد.

ويعرض في الفصل الثالث عرضاً لافكار «البيريسترويكا»،ولنضوج الحاجة إليها، ويتناول الخطوط الرئيسية لبرنامجها والقائمين عليها. ويقارن هذا الفصل بين مثالية«البيريسترويكا» وواقعها العملي. ويتطرق إلى نظرة الغرب والعالم الثالث إليها، وإلى كل الذين أفادوا منها كعملية، وإلى موقفها من الوحدة الالمانية، ومفهومها للبيت الأوروبي، ونظرتها إلى الأمم المتحدة، وسبل حل النزاعات الاقليمية والمشاكل الدولية. كما يبين هذا الفصل كيف تحول شعارها الرئيسي «مزيد من الاشتراكية، مزيد من الديمقراطية» إلى تبنّي سياسة اقتصاد السوق، فتحولت «البيريسترويكا من عملية إصلاح للاشتراكية إلى كارثة إجتماعية- اقتصادية- سياسية أدت إلى سقوط الانظمة الاشتراكية وتفكّك الاتحاد السوفياتي وزواله كدولة موحدة.

ويستعرض الفصل الرابع، الممهدات الاقتصادية للبيريسترويكا مبيناً اثر تباطؤ وتائر النمو الاقتصادي في المطالبة بالاصلاح كضرورة موضوعية نجمت عن الخطط الخمسية الاربع التي سبقت عهد الانفتاح، ويشرح هذا الفصل أسباب المأزق الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي، والذي لم تعد آلية التخطيط الاقتصادي المعتمدة قادرة حتى على الحد منه، خاصة في قطاعات الصناعة، والزراعة. كما ويشير إلى الظواهر السلبية المتراكمة التي طغت على المؤسسات فأفقدتها البيروقراطية عوامل التطور، منوهاً إلى خصائص تركيبة السلطة الجديدة. وإفتقاد التيارات الجديدة إلى برامج واضحة للخروج من الازمة، إلى فشل غورباتشوف وقيادته الجديدة في تحقيق إية نتائج إيجابية لعامة الناس، بل أدت سياسته عملياً إلى إستياء الغالبية الساحقة من السكان.

ويعرض الفصل الخامس «للتفكير السياسي الجديد» كفلسفة للسياسة الخارجية السوفياتية في ظل «البيريسترويكا»، وكيف سار غورباتشوف- شيفارنادزه بهذه السياسة إلى الهاوية، وتحول الاتحاد السوفياتي بفضلهما من مقرر في السياسة الدولية

إلى موضوع لها، وغدا بسببهما تابعاً في سياسته الخارجية للسياسة الأميركية، ومنفذاً لها في العديد من النزاعات الاقليمية، والقضايا الدولية. ومع ذلك، يقيّم هذا الفصل إنقاذ «التفكير السياسي الجديد» كمبادرة سوفياتية من جانب واحد- البشرية من محرقة نووية، والتوصل بفضله إلى التوقيع مع الولايات المتحدة على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تهم المجتمع الدولي كله. ولكنه يبين أيضاً أن هذه الفلسفة قد أفاد منها الغرب دون أن يلحق باستراتيجيته السياسية،والعسكرية أي ضرر،ولا تهدد أمنه وإستقراره، بيما فقد الاتحاد السوفياتي هيبته كدولة عظمى،وبانت السذاجة وعدم الواقعية في إحلال «توازن المصالح» محل «توازن القوى» في السياسة والعلاقات الدولية.

ويبحث الفصل السادس في التغييرات التي وقعت في شرق أوروبا، من حيث اسبابها، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تحريك الاحداث وتشريعها. كما ويضيف هذا الفصل طبيعة الانظمة الجديدة، مكوناتها، ومصادر دعمها. ويتطرق كذلك إلى المنطلقات الأساسية في التوجهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية- الثقافية وحتى الأمنية لهذه الأنظمة،ويشخص القضايا الجوهرية التي تواجهها في الحاضر ولعدة سنوات قادمة، مع إستشراف لبعض آفاق التعاون الممكنة بين البلدان العربية وهذه الانظمة في المستقبل.

ويتخصص الفصل السابع في تقديم عرض حي وواسع لاحداث موسكو (اغسطس/آب ١٩٩١)، لأهمية ومكانة هذا الانقلاب العجيب في مسلسل سيناريوهات الانقلابات الأخرى التي وقعت في مجمل دول شرق أوروبا. ومن الاحداث التالية التي وقعت بعد عامين، ودلالاتها الواضحة على المفاهيم والممارسات «الديمقراطية» التي استقاها نظام يلتسين من الغرب، وأيّده فيها هذا الغرب ذاته، ضد الشعب الروسي، ومؤسساته التشريعية، وتقاليده الثقافية العريقة، إضافة إلى خلفيات إشكاليات «البيريسترويكا»، يخلص هذا الفصل إلى نتيجة أنه بينما مثّل انقلاب ١٩٩١ ناقوس نعي وجود دولة الاتحاد السوفياتي الموحدة، فإن أحداث اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ غدت إيذاناً بحلول مرحلة جديدة في روسيا، محورها حساب الارباح والخسائر في عملية تفكيك الاتحاد السوفياتي، واكتشاف حقيقة الاصلاحات التي حاول القائمون عليها نقل النموذج الغربي إلى تربة مختلفة تماماً، وتطبيق «ديمقراطية» غريبة التسمية لكنها

«للشعبه» المضمون، أي أن «الديمقراطيين الجدد» رفضوا، كأسلافهم، الرأي الآخر، وعادوا لاحتكار السلطة حتى عن طريق قصف خصومهم بمدافع الدبابات.

أما الفصل الثامن والأخير فيتناول النظام الدولي الجديد احادي القطب، الذي تنفرد فيه الولايات المتحدة الأميركية بالهيمنة على العالم كقوة أعظم وحيدة، ويشير هذا الفصل إلى حقيقة أن انتفاء التوازن السياسي- العسكري في عالم اليوم سوف يلقي بثقله على عملية إقرار السياسة الدولية من طرف واحد، وعلى فرض معايير مزدوجة في التعامل مع القضايا الدولية وحل النزاعات الاقليمية. وينوه أيضاً إلى أن هذا النظام الجديد يحمل في ثناياه فتائل إشعال حروب أهلية وإقليمية، ومعارك إقتصادية ضارية بين عمالقة الصناعة، والتكنولوجيا الحديثة. وينبه كذلك إلى حقيقة ظاهرة «النمور الشابة» في الشرق الاقصى، والدور المتوقع لها أن تلعبه في إقتصاديات المنطقة والعالم، وخاصة كآليات مؤثرة في تحريك الصراع العالمي القادم.

المؤلف

الفصل الأول

النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

انتهت معارك الحرب العالمية الثانية بانتصار دول الحلفاء، وهزيمة النازية الالمانية، والفاشية الإيطالية، والعسكرية اليابانية. وقد وضعت تلك الحرب أوزارها بإعلان دول المحور عن استسلامها وخضوعها لشروط المنتصرين وإملاءاتهم ، وعلى اثر ذلك اجتمع قادة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا في كل من يالطا وبوتسدام لتدارس الوضع الدولي الجديد الناشيء عن الحرب، وخاصة في أوروبا ، وفي تلك الاجتماعات، تكشّفت خلافات سياسية وأيديولوجية عميقة بين المشاركين فيها: الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، والاتحاد السوفياتي من الجهة الاخرى، ومع ذلك، ولاعتبارات تتعلق بموازين القوى الدولية، وبالمواقع التي يسيطر عليها كل طرف وبالدور الذي لعبه في الحرب ولم يكن امام أولئك الزعماء جميعاً افضل من التوقيع على معاهدة «يالطا- بوتسدام»، التي رسمت وثبتت الحدود الجغرافية - السياسية في أوروبا وعلى النطاق العالمي عموماً.

حتى ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفياتي الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم (هذا اذا صرفنا النظر عن جمهورية منغوليا الشعبية، تلك الدولة الصغيرة التي لم يكن لها حضور ملموس في الحياة الدولية). وبفضل الاتحاد السوفياتي وبدعم منه قامت بعد الحرب دول «الديمقراطيات الشعبية» في بلدان أوروبا الشرقية، انتهجت نظاماً اجتماعياً سياسياً مغايراً للأنظمة التي كانت سائدة فيها قبل الحرب، ومناقضاً للنظام الرأسمالي

الذي أخذ يستتب ويتدّعم في القسم الغربي من القارة. وسرعان ما امتد هذا النفوذ «الديمقراطي الشعبي» الجديد الى الصين، وشمال كوريا، وفيتنام في أسيا. ووصل الى جزيرة كوبا في البحر الكاريبي أوائل الستينات. بذلك يكون هذا النظام قد غطى اكثر من ثلث سكان الكرة الارضية تقريباً. ومن مجموع هذه الدول، تشكل « المعسكر الاشتراكي» كنظام جديد في العالم له وزنه ودوره الفاعل في الحياة والسياسة والعلاقات الدولية، مواز للمعسكر الرأسمالي الغربي، ومنافس ومناقض له كذلك .

وخلال السنوات القليلة التي تلت الحرب، وبمساعدة الاتحادالسوفياتي تمكنت الانظمة الجديدة في اوروبا الشرقية والوسطى، وكذلك الاتحاد السوفياتي نفسه، من ازالة آثار العدوان والدمار الشامل الذيق خلفه فيها الاحتلال النازي، ومن إعادة أعمار البلاد، وبناء اقتصادياتها على أساس التخطيط المركزي والتكامل فيما بينها. وراحت تبني حياتها الاجتماعية والثقافية على مرتكزات أيديولوجية وسياسية واحدة، تعد بتحقيق العدالة بين الجميع، والقضاء على التقسيمات الطبقية، ونشر وتأمين الرفاه وضمانات تأمين الحياة منذ الطفولة وحتى الشيخوخة، وتنشد التعايش السلمي بين الدول والشعوب، وتنبذ الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية او اقتصادية . ثم ما لبثت ان تبنت الاشتراكية كنظام مقابل الرأسمالية واقتصاد السوق السائدتين في الغرب.

أثارت هذه التطورات والاطروحات الجديدة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على مستقبل النظام الرأسمالي المترسخ في اوروبا وفي العالم . فهذه الدولة الكبرى، اي الولايات المتحدة، التي لم تكن أراضيها ساحة من ساحات قتال الحرب، اتت بعد الحرب لتقطف ثمار الانتصار الذي حققته شعوب ودول اخرى، ودفعت لاحرازه ثمناً باهظاً كلف عشرات الملايين من ابنائها وتدميراً فاق التصور لحق بكل منجزاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وببناها التحتية، ومواردها الطبيعية، وإمكاناتها المادية الهائلة من ويلات الحرب، ترى في نفسها مالكة بالفعل لعوامل تزعم العالم، ولشروط قيادته العسكرية والاقتصادية والسياسية ايضاً.

على هذا الاساس وجدت الولايات المتحدة في النظام الاشتراكي«العدو» الرئيس الجديد للتربص به، ومناهضته، والعمل على تقويضه والإطاحة به،فاحتلت اوروبا الغربية مكاناً اولوياً في برنامج الولايات المتحدة الخاص بالتصدي للمعسكر الاشتراكي

ومجابهته. فمقابل التحولات الجذرية في نمط الحياة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي أخذت تتعمق في شرق اوروبا، كما في اسيا، اقترحت الولايات المتحدة «مشروع مارشال» على دول اوروبا الغربية، بدعوى مساعدتها على إعادة بناء ما دمره الاحتلال الهتلري فيها، لكن جوهره يرمي الى احتواء هذه الدول، والمحافظة على نمط الحياة الرأسمالية المناقض للاشتراكية والشيوعية.

لذا كان من الطبيعي ان يغدو الحفاظ على التفوق الاقتصادي لدول غرب أوروبا الرأسمالية على دول أوروبا الشرقية الاشتراكية أحد الاهداف الاستراتيجية «لمشروع مارشال» ببعديه الاقتصادي والسياسي.

ولزيادة تعقيد عملية البناء والتطور الجديدة في اوروبا الشرقية والوسطى، بما فيها الاتحاد السوفياتي، فرض الغرب ايضاً، وبقيادة الولايات المتحدة، حصاراً اقتصادياً تجارياً شاملاً على دول المعسكر الاشتراكي، وهو وضع لم يكن قائماً بين بلدان القارة الاوروبية قبل الحرب . وقد خلقت هذه السياسة المقصودة صعوبات اقتصادية واجتماعية جمة امام شعوب شرق اوروبا وانظمتها، وكان الهدف منها زعزعة الاستقرار في الدول الشرقية الجديدة، ودفع شعوبها للتعبير عن استيائها من انظمتها «الاشتراكية»، خاصة لدى المقارنة والمفارقة في مستويات المعيشة والتطور في جناحي القارة. وزاد في الطين بلة ان وسائل الاعلام الغربي واجهزته الرسمية (المعادية) والموجهة لعبت دوراً فاعلاً وخطيراً في التأثير المعاكس على ذهنية المواطن وتوجهاته، مما اضطر الانظمة الجديدة إلى اتخاذ تدابير واجراءات متعددة، بلغت حد العسف في احيان كثيرة وتطلبت بالضرورة جهوداً وطاقات اضافية للتصدي للخطر الفكري والدعائي الخارجي . مأخوذ بالحسبان ايضاً ان الضغوط المكثفة والمتنوعة التي مارسها الغرب طوال فترة ما بعد الحرب قد اشتملت بالطبع على تنشيط قوى الظل ودعمها، بما في ذلك الفئات والعناصر المعادية للانظمة القائمة .

في ضوء ذلك يمكن القول ان المحصلة النهائية لنتائج الحرب العالمية الثانية تمثلت في تكريس نظام ثنائي القطب في العلاقات الدولية، تقف الولايات المتحدة الامريكية على رأس احد طرفيه. ويتزعم الاتحاد السوفياتي طرفه الآخر. أما دول العالم النامي في آسيا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد توزعت ولاءاتها إلى جانب هذا القطب أو ذاك، وزعم كل ما قيل عن حيادية دول عدم الانحياز.

وهنا تجدر الإشارة إلى الموقف الصيني الذي خالف هذا التقسيم القائم على أساس القطبية. فقد زعم الصينيون أن الإمبرياليتين الرأسمالية (الولايات المتحدة) والاشتراكية (الاتحاد السوفياتي) تشكلان العالم الأول وتتناقضان تناقضاً أساسياً مع العالم الثالث(الصين وبقية الدول النامية)، ولذا من واجب هذا العالم الثالث، لحل صراعه الأساس مع العالم الأول، أن يتحالف مع العالم الثاني، ألا وهو دول أوروبا واليابان.

في أية حال، من الطبيعي، والحالة هذه ان يصار الى اقامة الهياكل والآليات اللازمة لتدعيم أركان المعسكرين المتناقضين – كل من جانبه – في القارة الأوروبية وخارجها. فبهدف الحيلولة دون توسع النفوذ السياسي والايديولوجي للاتحاد السوفياتي والاشتراكية، ولحماية قيم النظام الرأسمالي وحدود دوله الغربية الحليفة، أنشأت الولايات المتحدة ؛ منظمة معاهدة شمال الاطلسي« (الناتو) عام ١٩٤٩، ووضعتها تحت قيادتها العسكرية المباشرة، وجهزتها بأحدث الاسلحة المعروفة حتى ذلك الحين، بما فيها الاسلحة الذرية التي كانت الولايات المتحدة تنفرد بامتلاكها في ذلك الوقت وضم حلف (الناتو) في عضويته الأغلبية العظمى من دول اوروبا الغربية، بالإضافة الى كندا. ومهما قيل، ويقال من تبرير وتفسير لحقيقة اهداف هذا الحلف العسكري وضروراته، فإن إقامته بعد اربع سنوات تقريباً من انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ارست اول دعائم الحرب الباردة، وفتح المجال أمام حقبة جديدة من الصراع العالمي بعد اتضاح الخريطة السياسية الجديدة الناشئة عن نتائج الحرب. واذا كان هذا الحلف قد شكل النواة المركزية والاداة الاستراتيجية لمواجهة المعسكر الاشتراكي على مقربة من حدوده، فإ ن الاحلاف العسكرية الاقليمية الاخرى التي اقيمت خلال السنوات العشر الاولى التي اعقبت الحرب(*) قد جاءت لإستكمال الحصار عليه من الجنوب والشرق، ولاحكام حلقة تطويق امتداد نفوذه السياسي.

* اقامت الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة حلفائها الغربيين «منظمة المعاهدة المركزية» (المعروفة بحلف بغداد) عام ١٩٥٥، ضمت في عضويتها، الى جانب العراق، كلاً من تركيا وايران والباكستان، وفشلت في ضم الاردن اليها، ومنظمة معاهدة جنوب-شرق اسيا (المعروفة بمنظمة «سياتو» قرب الحدود الصينية والفيتنامية والكورية. هذا بالاضافة الى زرع العديد من القواعد العسكرية (النووية) الضخمة في المحيطين الهادي والاطلسي، وفي البحرين المتوسط والاسود، وفي العديد من الدول النامية الموالية سياسياً للغرب.

وفي مجال الاعمار والتنمية، استخدمت الولايات المتحدة مشاريع مصغرة عن «مشروع مارشال» لمساعدة بعض الدول النامية بهدف ابعادها عن مجال نفوذ المعسكر الاشتراكي من جهة، ولكسبها الى جانب المعسكر الرأسمالي - الغربي من الجهة الاخرى.(*) ورغم ان مثل هذه المشاريع لم تكن ذات طابع انتاجي يخدم التنمية في البلدان التي شملتها. كتطوير الصناعة الوطنية، والزراعة، ونظم التعليم، الخ... الا انها حققت نجاحات لا يستهان بها، وكان بعضها بارزاً، في الايفاء بالاغراض التي انشئت من اجلها. وفي كلا حالتي بناء الاحلاف والقواعد العسكرية وتقديم المساعدات المالية، كان الهدف الامريكي المباشر واضحاً: حماية المصالح القومية والامنية الاستراتيجية للغرب في اكثر المناطق اهمية وحيوية بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، والغنية بالمصادر الطبيعية والمواد الخام، وخاصة النفط، من التهديد الشيوعي.

كان مستحيلاً على المعسكر الشرقي الاشتراكي القبول بهذا الابتزاز العسكري السياسي للغرب، خاصة وان المناطق محل الاطماع الرأسمالية تقع في مجاله الحيوي وضمن محيطه الامني جغرافياً. كما وان من شأن هذا التهديد الغربي المباشر ان يحد من تأمين وصول الاتحاد السوفياتي بالذات الى البحار الدافئة. وقد زاد من حدة هذه المواجهة اشتمالها على الاسلحة النووية، الامر الذي فرض على المعسكر الشرقي، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، خيار تحمل الاعباء الاقتصادية الهائلة لها، وبكل ما يترتب على ذلك من اقتطاعها من مستحقات إعادة بناء ما دمره النازي وفاق حد التصور. فقد «دمرت الحرب في الاتحاد السوفياتي ٣٢٠٠ مؤسسة صناعية،و٦٠٪ من مصانع التعدين والفحم وخطوط السكك الحديدية، والتهمت النيران ١٧١٠ مدن، و٧٠٠٠٠ قرية.»(١)

لم يكن تدشين الحرب الباردة التي آذن بها الغرب، ولا خوض سباق التسلح الذي صاحبها وشكل عمودها الفقري في ما بعد، مصادفة.فإلى جانب اشغال المعسكر الشرقي واهدار موارده في قضايا أجبر على الخوض فيها لحماية نفسه وامنه، ولم تكن واردة في أولويات برامجه التنموية والاعمارية الملحة، كان هناك التصميم الامريكي على توظيف موارد الولايات المتحدة وامكاناتها المادية والتكنولوجية الهائلة لتحقيق طموح

---

* مثل «مشروع النقطة الرابعة» في الشرق الاوسط.

١- ف.كودروف، الذكرى الخمسون لتاسيس الاتحاد السوفياتي وتنافس المنظومتين، مجلة ميروفايا إيكونوميكا إي ماجدونارودناي اوتنوشينيا، عدد ١٠، ١٩٧٢.

طالما راود قادتها منذ الحرب العالمية الاولى، الا وهو توكيد سيادتها على العالم وما فيه، كقوة اعظم لا ينازعها فيه طرف اخر مهما كانت دعاويه ووسائله. ويشهد العقد الاخير من هذا القرن العشرين على تحقق الوعد الذي قطعه الرئيس جون كيندي في يناير/كانون ثاني ١٩٦١، بأن يجعل الولايات المتحدة قادرة على وقف انتشار الشيوعية، والتجربة الامريكية مثال لشعوب العالم لا منافس له ولا بديل. وفي هذا الصدد، يؤكد التاريخ السياسي الحديث على أن الرؤساء الامريكيين قبل جون كيندي قد ترددوا وتعثروا في اختيار الاسلوب الامثل الذي تستطيع به الرأسمالية الامريكية منافسة الشيوعية السوفياتية وقهرها.«فاتجه الرئيس ترومان(١٩٤٥-١٩٥١) الى المواجهة العسكرية، فوقعت الحروب المحلية في البلقان وايران وكوريا».(*)وفي إطار ذلك، توفرت الظروف السياسية لميلاد المشروع الصهيوني في فلسطين، وإعلان قيام دولة اسرائيل باعتبارها قاعدة مهمة في مواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة من جهة، ولتكون جزءاً أساساً من استراتيجية التصدي للأخطار التي تهدد النفط من جهة اخرى.

«واتجه آيزنهاور (١٩٥٢ - ١٩٦٠) الى اسلوب الردع النووي الشامل. لكن هذا الاسلوب فقد مصداقيته، لأن أحداً لم يكن مستعداً للوصول الى حافته ... حافة الهاوية كما كانوا يسمونها».

«ثم جاء كيندي عام ١٩٦١، الذي اعتمدت إدارته- بكل من فيها من كبار المفكرين مثل روبرت ماكنمارا، وماك جورج باندي، وآرثر شليزينجر، وكينيث غالبرايت، وغيرهم- أسلوباً آخر لا هو الحرب ولا هو الردع ... ولكنه سباق التسلح».

وكان ماكنمارا، وزير الدفاع في عهد كيندي، الأكثر صراحة في التعبير عن سياسة كيندي، إذ قال في محاضرة له امام اساتذة كلية الدفاع الوطني بواشنطن، يوم ١٤ سبتمبر/ايلول ١٩٦١، ما يلي :«علينا ان نرغم الاتحاد السوفياتي على تغيير أولوياته. فالنظام الشيوعي يعد جماهيره بمجتمع من الرفاهية ينتفي فيه الفقر، ومجتمع من المساواة ينتفي فيه التمايز الطبقي. ولتحقيق هذه الاهداف، فإن الاتحاد السوفياتي مطالب بأن يضع التنمية كأولوية أولى قبل الأمن . وعلينا ان نرغمه على أن يرفع أولوية الأمن ويضعها قبل التنمية، وعلينا ان نشده الى سباق تسلح يقطع أنفاسه، ويرهق

* وكان التورط في كوريا هو الذي قاد الى التورط في فيتنام.

موارده، ويتركه في النهاية ترسانة نووية من دون رغيف خبز، أو قطعة لحم. وكذلك، فإن غلبة الأمن على الأولويات السوفياتية سوف تنعكس من الخارج الى الداخل، فيزيد تركيز السلطة في يد المسؤولين عنه في أجهزة الحزب والدولة، مما يباعد بينهم وبين عامة الناس،ويعزلهم».

منذ نهاية الحرب، وحتى نجاح جون كيندي في انتخابات الرئاسة الامريكية عام ١٩٦١،انهمك المعسكر الاشتراكي كله في إعادة بناء مجتمعاته وهياكله الاقتصادية على اسس جديدة مغايرة لما هو متبع في الغرب، وقطع اشواطاً بعيدة على طريق العدالة الاجتماعية في إعادة حياة شعوبه. ولعبت الدولة الدور الرئيسي اوالمقرر في تنظيم المجتمع ووضع قوانين التنمية والتطور فيه . وتحققت إنجازات كبيرة في مختلف الميادين، مثل القضاء على الفقر والجوع والأمية والمرض والبطالة، وتوفير الضمانات الاجتماعية للجميع دون تفريق، كالتعليم في جميع مراحله، والرعاية الصحية ، وفرض العمل الملائم ، والضمان عند الشيخوخة. وأقيم بين دوله« مجلس التعاضد الاقتصادي» عام ١٩٤٩ كمؤسسة للتكامل والتكافل والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والتقني من جهة. ولتخفيف وطأة الحصار الحديدي المفروض عليه من قبل الغرب من الجهة الاخرى. وغدت حماية الامن الجماعي، والتحصن ضد الثقافات والدعايات المعادية للاشتراكية كفكر وكنظام، وتربية الاجيال الشابة بروح التضامن والمحبة والمؤازرة للشعوب والأمم الاخرى المكافحة من أجل الحرية والاستقلال، ركناً أساسياً في استراتيجية هذا المعسكر وفي ممارساته العملية على المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة .

لهذا أدركت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الغربيون مدى الخطر والتهديد اللذين يحيقان بقيم النظام الرأسمالي – الغربي فيما تواصلت الانجازات الاجتماعية والثقافية لدى المعسكر الشرقي. وحسبوا جميعاً الحساب لاحتمالات هذا التيار المناهض لهم خارج حدود الكتلة السوفياتية . وبالنظر الى توفر الإمكانات النظرية، والأجهزة المختصة في الإعلام والنشر لدى المعسكر الغربي، إلا أن الهيمنة في هذا المجال قد استقرت لواضعي الاستراتيجيات العسكرية ، وخبراء وزارات الدفاع في الدولة، بفرض سباق التسلح على المعسكر الاشتراكي واغراقه فيه. فبدلت فعلاً أولوياته (كما كان يرى ماكنمارا)، استنزفت أقسام كبيرة من ميزانياته وموارده في مجال التسلح

على حساب مستوى معيشة شعوبه. وفي ذات الوقت، كان الأمل يحدو الولايات المتحدة والغرب عموماً ان يقود ذلك في النهاية الى زعزعة الوضع الداخلي في المعسكر الشرقي، والى انحسار التأييد المحلي له في المقام الأول، وبالتالي تقويض النظام الاشتراكي وانهياره.

وبالفعل، فقد ترتبت على اقامة منظمة دول معاهدة وارسو، تكاليف إنفاق عسكري باهظة، أخذت في الاتساع والتنوع، كمياً ونوعياً، مع وتائر اشتداد الحرب الباردة وسباق التسلح الذي بلغ مديات خطيرة في اوائل الستينات، واشتمل هذا الاتفاق على انتاج اسلحة رهيبة من ذات الدمار الشامل، ومنظومات صواريخ وقذائف نووية متنوعة المدى، وعسكرة الفضاء، ناهيك عن الاسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتدعيم الجيوش التقليدية بتجهيزات ومعدات حربية متطورة لم يعرف مثلها تاريخ الحروب، وفضل ذلك، ازداد استعار اوار الحرب الباردة، وحدة التوتر في العلاقات الدولية، وتضاعف عدد بؤر النزاع الاقليمي والمحلي في العالم. وفي ظل هذه الاجواء الملتهبة، وقعت تطورات مهمة وخطيرة منذ اواسط الستينات في كلا المعسكرين المتخاصمين . فعلى الجانب الرأسمالي تبلورت ثلاثة محاور رئيسية لرأس المال هي : الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية، واليابان(*). وبحكم طبيعة رأس المال وأداءاته، كان لا بد من وقوع التنافس بين مراكزه الكبرى. ومهما اشتد التناقض والتنافس بين الدول الرأسمالية في هذه الفترة، إلا إن ذلك لم يرتق إلي مستوى التناحر والتحارب الذي تبيح للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي استغلاله لصالحه. ذلك أن التنافس، واحياناً التناقض في نشاطات رأس المال الغربي، قد ابقى الخطوط الحمر التي تحفظ المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة للدول الرأسمالية الكبرى،حيث التزمت هذه الاخيرة بعدم تجاوز تلك الخطوط، فالدول الاوروبية الغربية التي تشكل احد المنافسين الأهم للولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً، بقيت تنظر الى الاتحاد السوفياتي على انه العدو الرئيسي ومصدر الخطر الذي يتهددها، لذلك ظلت في حلف استراتيجي مع الولايات المتحدة ضده، كما ان

---

*على الرغم من ان الحرب العالمية ابعدت اليابان عن دائرة التاثير السياسي عالمياً، الا انها في الوقت نفسه ورغم الهزيمة قد حررتها من التبعات العالية والاقتصادية المترتبة على الانغماس في الحرب الباردة، وخاصة تبعات الانفاق على الجانب العسكري وسباق التسلح. ولذلك، ركزت اليابان جهودها على البناء الاقتصادي الذي كان وراء ازدهارها، وبوابة دخولها في تحالف منافس مع الغرب الذي يحسب الحساب لقوتها الاقتصادية.

اليابان، المكبلة بوثيقة الاستسلام بعد الحرب، حرصت دوماً على عدم اللجوء الى اية مغامرة سياسية او اقتصادية تخل بمعادلة تحالفها مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، الذي وفر لها الحماية الامنية والعسكرية من المعسكر الاشتراكي: الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، وهيأ لها الفرصة التاريخية لتطوير اقتصادها الذاتي.

ومهما يكن من الامر، فقد كان من الممكن ان يوفر هذا التنافس - التناقض للمعسكر الاشتراكي فرصة التقاط الانفاس والسير على طريق تدعيم اركانه والحفاظ على مكتسباته لولا نشوب النزاع الصيني - السوفياتي الذي اضعف مواقع الدولتين على الساحة الدولية، وأدى الى انقسام معسكرهما فعلاً في النهاية. فأفاد من ذلك المعسكر الآخر إفادة جلى من حيث تكريس الصدع في المعسكر الاشتراكي ومحاولة تعميق التناقض بين اقطابه.

ومع ذلك، فقد ظل الصراع الرئيس على النطاق العالمي صراعاً بين الغرب والشرق بطبيعة الحال، اي بين الرأسمالية والاشتراكية . وظل هذا الوضع يشكل العامل الحاسم في تحديد التوازن في السياسة العالمية وصياغتها، ويستند بالأساس الى التوازن العسكري بين حلفي «الناتو»، و«وارسو»، أي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

لم يكتف اساطين سباق التسلح وغلاة دعاة الحرب الباردة ومشعلو فتائلها بإقامة الأحلاف، ونشر القواعد العسكرية وزرع البحار والمحيطات بحاملات الطائرات القاذفة للموت والغواصات الذرية، بل ارفقوا كل ذلك بحملات محمومة خلقت «صورة العدو» في اذهان الناس العاديين. ولعبت دوراً مؤثراً في هذا المجال أجهزة الإعلام المتطورة في الغرب من شبكات تلفزيون، محطات إذاعة، وصحافة ونشر، بفضل ما اكتسبته من منتجات العلم ومبتكرات التكنولوجيا الحديثة . وتحت وطأة هذا التأثير اليومي المباشر، لم يعد ممكناً في الغرب أن يصدق الناس البسطاء بأن الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في اوروبا خاصة، ليسوا بحاجة، مثلاً، الى خوض حرب عالمية جديدة او التهديد بها، على الاقل.بل ان هذا الجمهور الغربي كاد يؤيد بالمطلق اية اجراءات أمنية أو عقوبات وحصارات اقتصادية يفرضها ساسته على المعسكر الشرقي لأهداف سياسية يدرك مغزاها هذا الجمهور ذاته. فانطبق عليهم ما قاله النازي غوبلز بأن

الكذبة إذا ما تكررت عشر مرات اصبحت حقيقة.وامتد هذا النهج على هذا المنوال أكثر من اربعة عقود من الزمن.

وعلى الجبهة الشرقية المعاكسة، ازداد تعزيز اجراءات التحصين السياسي والأيديولوجي كدعامة ذاتية اساسية للدرع العسكري والأمني، ولمواجهة المخططات المعادية المصممة في الغرب . فجرى تصوير الغرب الرأسمالي بالاستغلال البشع، ومستعمر البلدان الصغيرة وقاهر شعوبها وناهب مصادرها الأولية ومواردها المادية والبشرية على مدى قرون... هذا النظام اللاإنساني الذي قضت عليه الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، ومنغوليا، واوروبا الشرقية، والصين،وفيتنام، وكوريا، وكوبا، وأقامت بدلاً منه نظاماً يخلو منه التقسيم والتمايز الطبقي، ويحقق المساواة بين جميع مواطني مجتمعاته، ويطمح الى تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. وتواصل ترسيخ هذه الصورة للعدو الرأسمالي في اذهان العاديين من أبناء البلدان الاشتراكية عبر العديد من الاحداث والمؤثرات التي دبرها المعسكر الغربي ضد المصالح الحقيقية للشعوب والقوميات في مختلف انحاء العالم الثالث بخاصة، سواء كان ذلك بالانقلابات العسكرية الدموية ضد انظمة حكم وطنية معادية للاستعمار (مثل الكونغو، وغانا، وجمهورية الدومنيكان ،وتشيلي =، وأورغواي،وبنغلاديش،والباكستان،وايران،ومؤخراً غرينادا وبنما) أو بتأجيج النزاعات والحروب الاقليمية (مثل الشرق الاوسط، والهند- الصينية، وإفريقيا الجنوبية، وأمريكا الوسطى واللاتينية) او بإثارة القلاقل والفتن الداخلية في البلدان الاشتراكية ذاتها، وشن حملات التحريض والتأليب على الانظمة القائمة فيها (مثل هنغاريا ،وبولندا،وتشيكوسلوفاكيا) .

لكنه،والحق يقال، أنه على الرغم من تمكن الاتحاد السوفياتي من النجاح في صموده امام حالة الحصار الغربي الشامل المفروض عليه، بدليل استعصاء اختراقه وتحطيمه من الداخل على ايدي التحالف الغربي المحكم ووسائل دعايته المتقدمة، اضافة الى محاولات تدعيم قوى الثورة المضادة فيه، الا انه اهمل بناء جبهته الداخلية التي تراكمت فيها الأزمات نتيجة غياب الديمقراطية، وانفراد الحزب الواحد في الحكم، وما تولد عن كل ذلك من تفشي مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري. ومع انصرافه شبه الكامل الى تلبية استحقاقات المواجهة مع المعسكر الغربي في المجالين : العسكري

والسياسي،الا انه لم يواكب الثورة العلمية – التكنولوجية رغم إمكاناته وقدراته الهائلة، بل والأنكى من ذلك انه واصل ذات النهج السابق غير القادر على الإفادة من التطورات الجديدة في ما يخص العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع الدول الاخرى،او لغرض تحسين وسائل الإنتاج وتطوير القوي المنتجة .فانعكس ذلك سلباً على تطبيق مقولاته النظرية التي اصطدمت باخفاقات فاضحة فلم تستطع القيادة السوفياتية ردم الهوة بين النظرية والتطبيق، حيث فقدت الماركسية اللينينية ديناميكيتها في التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي عندما جاءت البنى الفوقية لتعكس واقعاً دعائمياً طغى فيه البعد الآيديولوجي على سائر الأبعاد الاخرى فبدأ الحزب الواحد يتخذ صفة الهيمنة والتفرد، متسلحاً بثوابت وانظمة جعلته اقرب الى تمثيل طبقة حزبية ارست عناصر بعدها عن الطبقة الاوسع التي تمثلها . فالممارسة العملية قضت على فرص الاجتهاد والتطوير بعد ان تحصنت بجملة من النظريات الايديولوجية والسياسية لم تسمح لبروز الرأي الاخر حتى وان كان من ذات المنبت الفكري والايديولوجي، حيث لم تسلم تلك التيارات من حملات قمعية وتشويهية لا تعكس بطبيعة الحال اتجاهاتها. وطالت حتى تيارات حزبية شيوعية عالية .

وكان لا بد امام هذا النهج ان تولد ظواهر مرضية تراكمت فيما بعد، بعد ان غدت الهدية الحزبية معبراً لارتقاء السلالم الوظيفية وشرطا لها. في حين اصبح الجهاز الاداري والسلطوي مفتوحاً لكوادر حزبية بعيدة عن الكفاءة والتخصص... لتبدو الماكنة البيروقراطية طاغية على مختلف مجالات الدولة، التي اصابها الترهل وعدم القدرة على التكيف والتطور بما اعتراها من فساد إداري ووظيفي.كما ان المركزية الصارمة في إدارة الدولة وبرمجة الاقتصاد قد ادت ليس فقط الى التضييق على حرية الفرد والمجتمع، بل والى تفاقم الاوامرية الحزبية التقليدية، وكبح عوامل الابداع في مختلف مجالات الحياة، والى إضعاف الرقابة الشعبية على سلوك المسؤولين ايضاً. وفي ظل «البيريسترويكا»،و«الغلاسنوست»، و«التفكير السياسي الجديد» غدا هذا الاخفاق العامل الرئيسي والأهم في نجاح المعسكر الرأسمالي الغربي في اختراق الجبهة الداخلية لمجموع دول المعسكر الشرقي في اوروبا، بما فيه الاتحاد السوفياتي، إن التخلف الفاضح للإشتراكية في ميدان العلم والتكنولوجيا، وفي استعمال مبتكراتها في الحياة .

اليومية والعملية للمجتمع- مع انها (اي الإشتراكية) رائدة فيهما في مجال اكتشاف الفضاء واستخدامه السلمي – قد انعكس على تخلف شعوبها بالمقارنة مع تقدم شعوب دول المعسكر الغربي، وهذا بحد ذاته أماط اللثام عن الهوة السحيقة التي تفصل بين شعوب دول الأنظمة الشيوعية المتسلحة بنظريات تفتقر الى المصداقية في التطبيق، وتنيخ تحت عبء الركود والكساد الاقتصادي، وتفتقد المواد الاستهلاكية، وبين شعوب باتت تعيش التقدم الفعلي لوسائل الاتصال، والاعلام،والمواصلات، والازدهار الاقتصادي القادر على المنافسة والانتشار، ومستوى المعيشة الراقي

ومن هنا يتبين ان الذين بادروا الى سياسة الحرب الباردة والذين تصدوا لها على السواء، قد ربوا شعوبهم ليس فقط على عدم الثقة ببعضها بعضاً، بل ساهموا ايضاً في خلق عداء فيما بينها، ما لبث ان تعمق مع الزمن، ناسين أو متناسين التاريخ والحضارة المشتركة بين هذه الشعوب.

وامتدت ساحة الحرب الباردة الى وراء الغرب والشرق لتشمل العالم الثالث سياسياً واقتصادياً وفكرياً وثقافياً . فدول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية دول حديثة الاستقلال، وتسعى شعوبها من اجل تدعيمه واستكماله بالاستقلال الاقتصادي، ولم تجرب خلال حياتها كلها غير نظام رأس المال بكل اداءاته في الاستغلال والاضطهاد. او بلدان تناضل فيها حركات تحرر وطني لممارسة حقها المشروع في تقرير المصير، وبناء دولها القومية، ومن اجل حقها الطبيعي أيضاً في الاختيار الحر لطريق نموها وتطورها اللاحق،. وفي الحقيقة، لم تلق هذه الشعوب والحركات غير الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الشرقي يؤيدها ويساندها ويتضامن معها لتحقيق هذه الاهداف المجسدة في ميثاق الامم المتحدة، بينما لا تزال ترى بأم عينها الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الرأسمالية الغربية تدعم الانظمة الموالية لها على شعوبها رغم انفضاح رجعيتها في العديد من البلدان النامية، والابقاء على دعم نظام الابارتايد السابق في جنوب أفريقيا.ودعم العدوان والاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ،ومدة تجميع انواع المساعدات والهبات العسكرية لا تتورع حتى عن تزويد انظمة قمعية بالسلاح، وتواصل شركاتها العملاقة تهب خيرات الشعوب الاخرى ومواردها بتواطؤ سافر من قبل الانظمة المحلية المعادية لشعوبها؛ وتستبيح سيادة الدول المستقلة – حتى بالتدخل

العسكري المباشر – إن هي لمست فيها حركة وطنية ترفض السيطرة الاجنبية عليها؛ وتشن حروباً «محدودة» على كل من يخرج على طاعتها وعلى استراتيجيتها الكونية من دول العالم الثالث.

يضم هذا العالم الثالث اكثر من مائة دولة عضو في الامم المتحدة، تجمعها مصالح عديدة مشتركة، سواء كانت تنموية ذات طابع اجتماعي – اقتصادي، او سياسية تعنى بالاستقلال والانعتاق من سيطرة الاجنبي، وتنظم هذه الدول نفسها في هياكل اقليمية ومؤسسات متخصصة تشكل آليات لتحقيق طموحاتها المشتركة لكنه في الوقت ذاته، تنتشر فيها آفات متنوعة مزمنة، كالفقر والمجاعة والمرض والبطالة والجفاف والتخلف المريع عن ركب العلوم والتكنولوجيا العصرية، ومظاهر الحضارة الانسانية الراقية، بينما هي تزخر بالمصادر الطبيعية والمواد الخام والمعادن والفلزات الثمينة، والاراضي الزراعية الخصبة،التي يستغلها كلها الغرب الرأسمالي الجشع بأبخس الاثمان، ويحملها الى اوطانه لزيادة رخاء شعوبه ورفاهها.

وفي هذا العالم الثالث نشأت حركة عدم الانحياز التي برغم الاختلاف والتباين في مستويات تطورها، وفي التوجهات السياسية والثقافية للأنظمة الحاكمة فيها، تشكل حركة متكاملة فيما يخص نزعتها الى الاستقلال عن حكم الاجنبي، وغايتها الاكيدة للتخلص من التخلف العام الشامل الذي خلفه لها الاستعماران: القديم والحديث، كما وتلتئم تحت مظلة هذه الحركة الواسعة بلدان «منظمة الوحدة الافريقية » و«جامعة الدول العربية» و«المنظمة الامريكية اللاتينية» ودول رابطة«آسيان» و«المؤتمرالاسلامي»، إضافة الى يوغسلافيا وكوبا وفيتنام الاشتراكية (*).

ان الحجم السكاني لبلدان العالم الثالث،وكذلك ضخامة امكاناته الطبيعية الكامنة، لا ينعكس على دوره في السياسة الدولية، او يوازيه ويتطابق معه. ذلك ان المعايير غير العادلة للأنظمة الدولية المتعاقبة، وعوامل الكبح والحرمان التي خلقها الغرب، وما زال يخلقها امام تبوء هذا العالم لمكانته اللائقة في صياغة السياسة الدولية وإقرارها، وفي ادارة العلاقات وتنظيمها بين الدول قد حالت لغاية الآن دون ممارسته لها على ارض

* تشترط حركة عدم الانحياز عدم انضمام اي من اعضائها في اي من الاحلاف القائمة في العالم. وقد قبلت عضوية هذه الدول الاشتراكية الثلاث فيها لعدم انتسابها لمعاهدة وارسو.

الواقع. وهكذا بقي العالم الثالث على حاله الراهن من البؤس والتخلف. ويصف ميخائيل غورباتشوف وضع العالم الثالث على النحو التالي: تظل السمة المميزة لحياة مليارين ونصف من سكان المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة في الفقر والعوز والحياة اليومية غير الانسانية والامية والجهل والجوع وسوء التغذية والنسبة المرتفعة الفاضحة لوفيات الاطفال وانتشار الامراض. هذه هي الحقيقة المرة. لقد كان

معدل دخل الفرد في هذه البلدان اوائل الثمانينات اقل منه بأحدى عشرة مرة عما في البلدان الرأسمالية المتطورة. وهذا الفرق يتزايد بدلاً من ان يتناقص.«ويضيف غورباتشوف:«ورغم ذلك، ما زالت دول الغرب الغنية تجمع»«جبايات« استعمارية جديدة .ففي العقد الاخير فقط. فاقت الارباح التي امتصتها الشركات الأمريكية من الدول النامية رساميلها بأربعة أضعاف»[٢].

يؤكد هذا الوصف الحي للوضع العام في العالم الثالث انغماس الدولتين الاعظم والمعسكرين التابعين لهما في الاهتمام بشؤونه كل من منطلقاته وأهدافه طبعاً. وتشير الوقائع والتجارب من جميع انحاء العالم الى ان بؤر التوتر والنزاعات الاقليمية لم تكن فقط مجالاً لاحتكاك الجبارين بصورة مباشرة وغير مباشرة، بل وفي بعض الحالات مناسبة ايضاً للتفاوض او التهدئة والتراضي فيما بينهما، او التوصل الى حلول جزئية لها تتلاءم مع دررجة التنافس وحدة التسابق على توسيع النفوذ بينهما، كما واثبت التورط في عدد من حالات النزاع في هذه المناطق اصرار الغرب على فرض أطماعه الجشعة فيها بكل الواسائل المتوفرة لديه، وعلى متابعة تحقيق اهدافه الاستراتيجية في نهب خيراتها وحرمان شعوبها من حقها المشروع في السيادة عليها، وفي استثمارها لصالح تطورها وازدهارها.

وبان الفرق الشاسع بين العالمين المتطور والنامي بأجلى صوره في مجال العلم والتكنولوجيا، والذي عكس نفسه على الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات . إذ وسع استعمال مبتكراتها مدارك الناس، وأغنى تجاربهم في اختصار الوقت واستثماره الافضل على حساب العمل اليدوي القاسي والممل. فأثر إيجاباً على تطور الإنتاج وزيادة

٢- ميخائيل غورباتشوف، البريسترويكا و التفكير الجديد لبلادنا وللعالم اجمع، بيروت دار الفارابي، الطبعة الاولى، ص٢٤٣ -٢٤٥.

الدخل، وبالتالي أوجد فرصاً أحسن لتنويع الرفاه ورفع مستوى المعيشة. فبينما ، مثلاً، كان العامل الزراعي في حقول الذرة في السودان يحلم بالحصول على محراث محسن او تراكتور حديث يشق به ارضه، كان قرينه في مزارع كاليفورنيا يجلس امام شاشة جهاز كمبيوتر صغيرة في مزرعته يحسب ماله وما عليه، ويبرمج العمل غده ومستقبله الأبعد، أو يرسم خطة جديدة لأفضل إجازة فصلية او سنوية يقضيها مع عائلته او اصدقائه. وتكاد تكتمل هذه الصورة من الحياة العصرية اللائقة بإنسان القرن العشرين بتمتعه بمنجزات ثورة الاتصالات ،وجمع المعلومات فمع بقاء اهمية المواد المكتوبة والمنشورة في تكوين الثقافة الذاتية وإغنائها، فإن التطور المذهل في اجهزة الارسال والاستقبال المسموع منها والمرئي عبر الأقمار الصناعية المختلفة، والمحطات الفضائية الاخرى، قد سهلت الى حد كبير عملية نقل السامع والمشاهد ليس فقط من مدينة الى اخرى، ومن بلد الى اخر، بل ايضاً من عالم الى عالم اخر،او من عصر الى عصر اخر.ان نتائج إبداع الانسان يجب ان تعود عليه بالنفع والفائدة، وأن تسهل عليه تحقيق الأماني والطموحات التي خلق وكاسح وعاش من أجلها. لكن واقع العالم اليوم يشير بما لا يدع مجالاً للشك الى ان غزارة إنتاج البشرية تتجسد في سوء التوزيع. ذلك ان مبتكرات العلوم والتكنولوجيا الحديثة يملكها ويتمتع بفوائدها وأداءاتها فقط اولئك الذين صنعوها... أما الذين عملوا على استخراج مواردها الاولية من أعماق الارض والمحيطات، فما زالوا بعيدين فعلاً عن نيل نتيجة ما فعلت ايديهم . ان استمرار رفض العديد من الدول الغربية المستغلة التنازل حتى عن جزء من الأرباح السنوية الهائلة، التي تستدرها من بلدان العالم الثالث هو الذي يخلق الظلم ويغيب العدل في حياة المجتمع الانساني. ولذلك، فإن تفعيل دور القيم الانسانية المشتركة وضع قواعد اقتصادية واخلاقية تراعي مبادىء العدالة الاجتماعية هو الحل الوحيد لتمكين الشعوب من العيش تحت مظلة قانون إنساني عادل واحد، يتأمن فيه الاحترام المتبادل، والتعاون المتكافىء، وتنتفي فيه غلبة البقاء للأقوى.

ومما يزيد في الطين بلة، استخدام هذه المبتكرات في قنوات قاتلة ومسالك تتنافى اصلاً مع قيم الانسان التي اخترعها. فكم هي واسعة لدرجة الذهول تلك النشاطات الرهيبة التي تقوم بها وسائل جمع المعلومات واجهزتها التقنية، ليس للصالح العام أو للإنسانية ، بل لنخبة فئوية ذات سطوة وتحكمٍ ونفوذ، وكم هي منتشرة كالهواء تلك

المؤسسات والمعاهد المزودة بطواقم الرصد والتحليل والتفريغ، ووضع مخططات مواجهة «العدو» وكانت «مبادرة الدفاع الاستراتيجي»(المعروفة بحرب النجوم) ذروة ما تفتقت عنه ذهنية سباق التسلح النووي والقائمين عليه من المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة اوائل عهد الرئيس ريغان من جهة وعقلية مؤيديهم من الدوائر السياسية والعدوانية العسكرية المحافظة في البلدان الغربية من الجهة الاخرى . إن آلاف مليارات الدولارات التي استنزفها تنفيذ هذه «المبادرة الجهنمية» من جهود وجيوب دافعي الضرائب الامريكيين والاوروبيين، قد سخرت لتوظيف العلم والانسان إمعاناً في استنزاف الاقتصاد السوفياتي في محاولة لارباكه وارغامه على الاستسلام في الحرب الباردة .وبصحوة ضمير، تولد احتجاج عالمي واسع، طالب بإلحاح بضرورة درء هذه المحرقة النووية، إضافة الى وقف عسكرة الفضاء والغائها. ومع كل نجاح حققته هذه الحملة المناوئة للحرب النووية، وكل تجاوب لاقته دعوتها للحفاظ على البشرية وتراثها، كان مؤيدو«حرب النجوم»، يطلعون على الملأ ببدع ديماغوجية مضللة،مثل«الحرب النووية المحدودة»، و«الضربة النووية الاولى»،و«الردع النووي» لهجوم «العدو»،الخ... إضافة إلى ما جاء به هذا العدو ببرامج «التصدي للضربة الاولى» نووياً، مما ادى الى تسعير هذا السباق النووي المجنون، والى بقاء المجتمع البشري في حلقة مفرغة من الفزع والرعب، والتشكك في الأحابيل الماكرة لدعاة الحرب النووية الفاتكة، خاصة وأن حالتي هيروشيما وناغازاكي لا تزالان حيتين في اذهان الآدميين، مع انهما لا تقاسان بأية حال من الاحوال «بحرب النجوم».

وفي المعسكر الشرقي، لم يقف الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه مكتوفي الايدي أمام هذا التطور المرعب للذرة واستخدامها العدمي. فلم يكن ذلك مقبولاً لدى مواطنيه وأصدقائه كانوا يدركون ان بلادهم كانت المعنية قبل غيرها بالضربة النووية الماحقة وبدعها المختلفة. وقد قام الاتحاد السوفياتي ايضاً بتطوير اسلحته النووية وقذائفه الصاروخية، ونظمه الدفاعية بهدف الردع، فيما لو حدث وضغط «مجنون» على احد ازرار الانطلاق. وتم كل ذلك بطبيعة الحال على حساب مدخرات شعوبه ورفاهها الاجتماعي. هذا بالإضافة الى ان دول المعسكر الشرقي لم تضن على احد بتوضيح الاخطار والعواقب الرهيبة التي تنطوي على اندلاع حرب نووية، وعلى «حرب النجوم» بالذات، سواء كان ذلك

في اللقاءات الحكومية الرسمية، او عبر وسائل الاعلام،أو من على منابر الامم المتحدة، او في المؤتمرات العالمية المتخصصة لبحث هذا الامر. وكان هدفها الاول والاخير درء وقوع هذه الحرب، وكشف ديماغوجية تبريرات أصحابها، مؤكدة ان الجميع خاسرون في الحرب النووية، وليس فيها منتصرون.

ومن طبيعة الأشياء ان تبدأ في العد التنازلي بعد وصولها الى الذروة في مستوى تطورها ودرجته ولم تكن هناك نقطة أعلى من عسكرة الفضاء الخارجي في عملية سباق التسلح النووي والحرب الباردة. فكيف السبيل الى الهبوط من القمة؟(بادئ ذي بدء، لا بد من التذكير بأن القوة والعنف هما من طبيعة تكوين المجتمع الامريكي وسجيته، ناهيك عن طبيعة قادته وسجياتهم. ومهما يقال عن ديمقراطيتهم وتعدديتهم السياسية، فإن الفردية هي اساس مسلكيتهم في مختلف مناحي الحياة. وعليه، فإن عنجهية العقلية التقليدية المحافظة، التي جسدها بوضوح تام الرئيسان ريغان وبوش، لم يكن ممكناً تهدئتها الا بذهنية اوسع أفقاً، وأغنى ديناميكية تتعامل مع الأشياء من خلال حركتها، وليس عن طريق سياسة فرض الامر الواقع بالقوة).وقد يختلف الكثيرون مع الرئيس غورباتشوف فيما يتعلق بنتائج «البيريسترويكا» والتفكير الجديد في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكنه يعود له الفضل الاكبر في تجنيب العالم والبشرية جمعاء محرقة نووية لن تترك من يروي عنها فيما لو اندلعت . فعبر العديد من المبادرات التي أوصلت الى عقد اتفاقات ومعاهدات دولية للحد من انتاج الاسلحة النووية وتطويرها ونشرها، كان غورباتشوف قد وضع سياسة جادة ترمي الى الحيلولة دون نشوب حرب نووية لا تبقي ولا تذر. فهو صاحب الفضل في الالتزام من جانب واحد بتعليق اجراء التجارب النووية للاتحاد السوفياتي ووقفها لمدد زمنية متتالية بدأت في منتصف يناير/كانون الثاني ١٩٨٦،المعروفة ببرنامج الموراتوريوم،إضافة الى برنامجه العملي لتصفية الاسلحة النووية بعيدة المدى خلال خمسة عشر عاماً تنتهي قبل دخول البشرية القرن الحادي والعشرين، ومما لا شك فيه ان هذه السياسة السوفياتية الجديدة، التي تطرح لاول مرة، قد وفرت الفرص التاريخية لنجاح اجتماعات القمة الامريكية - السوفياتية من ريكيافيك الى جينيف الى هيلسينكي الى واشنطن الى موسكو، واخيراً الى مالطا.

بيد ان هذه السياسة لم يقابلها الا تجاوب محدود من جانب الولايات المتحدة . وفي

الحقيقة، لم تظهر الزعامة الامريكية ذات الحماس الذي اندفع به غورباتشوف في حرصه على حياة البشرية ومستقبل الحضارة الانسانية، الامر الذي جعل تلك المبادرات بمثابة تنازلات مجانية قدمها الاتحاد السوفياتي . فأخلت بالمعادلة الدولية لصالح الولايات المتحدة. بينما كانت الى جانب عوامل اخرى من الاسباب السياسية لانهيار المعسكر الشرقي في اوروبا، وهكذا جيرت سياسة درء الحرب النووية لرجحان كفة الزعامة الأمريكية للعالم وكرست انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وما ترتب عن ذلك من نتائج لصالح المعسكر الغربي عموماً.

ومما يعزز النتيجة اصرار الغرب، والدول الشرقية الاوروبية الجديدة على الابقاء على حلف«الناتو»وعلى تعزيز تجهيزاته العسكرية،وتوسيع مجال عملياته خارج الحدود الاوروبية، في حين لا تزال الترسانة النووية السوفياتية،وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الى دول مستقلة، موضع تكهن من حيث السيطرة على وضعها الراهن ومن حيث تقرير مستقبلها.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بالحاح هو :لماذا تواصل الولايات المتحدة الامريكية تدعيم جبروتها العسكري بعد زوال الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي؟تشير الوقائع الاخيرة في السياسة الدولية، وخاصة حرب الخليج، الى ان عمليات البحث عن «عدو» للقوة العسكرية الامريكية ظلت مستمرة. فكان لا بد من خطر مقنع يبرر حجم القوة العسكرية الامريكية، ويعطي الاثنين هدفاً استراتيجياً له معنى وله موضوع .

وما افتعال الصراع مع كوريا الشمالية الا مثل حي على هذه السياسة من خلال استغلال ما يسمى بالقدرة النووية لكوريا الشمالية لتأزيم الوضع.واظهار الولايات المتحدة باعتبارها الطرف المتحكم ليس فقط في ادارة المشكلات الاقليمية وانما من اختراعها حتى تستطيع تكريس هيمنتها من خلال بؤر التوتر.

وهذا الامر ينطبق على تجربة يوغسلافيا السابقة التي سنحت الفرصة امام السيد الامريكي في الدخول الى منطقة اللعبة، وتجنيد هذه الحروب الداخلية بما يخدم مصالحها مع أوروبا.

كما ان تسعير الخلاف مع كوبا، أوجد قاعدة لبدء صراع جديد تحاول الولايات

المتحدة من خلاله استغلال مكانتها الدولية لإزالة واحد من اخر مواقع الاشتراكية التي شكلت مصدر ازعاج لها لصمودها وقدراتها على مواجهة الحصار الذي استمر لعقود طويلة وقد حظيت المطالبة بزيادة ميزانية الدفاع الامريكية التي تقدم بها ريتشارد تشيني، وزير الدفاع للرئيس بوش، بموافقة غالبية اعضاء الكونغرس عليها. ولم تقتصر مثل هذه الزيادة المتتالية في ميزانية الدفاع الامريكية على التعبير عن حرص الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تعزيز الهيبة والمكانة الدوليتين للولايات المتحدة وحسب، وإنما ايضاً للتدليل على مدى امتداد نفوذ«البنتاغون» والمؤسسة العسكرية الأمريكية واتساع مصالحها الاقتصادية عبر التجارة بالاسلحة في طول العالم وعرضه. ومما لا شك فيه ان الانهيارات التي وقعت في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قد دفعت الرئيس بوش لاستثمار تلك النتائج لصالح توكيد الزعامة الأمريكية على العالم. خاصة وأن تلك المتغيرات قد ازالت إحدى العقبات الرئيسية من طريق الولايات المتحدة للسيطرة المباشرة على النفط، وللحتكم في اكثر المواد الاولية حساسية بالنسبة لصناعات الدول الغربية واليابان ولقد كان هذا واضحاً في كلام الوزير تشيني امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس اول مارس /أذار ١٩٩٠ عندما قال:«إننا نشهد ونحن نبدأ حقبة التسعينات متغيرات عميقة الأثر أمامنا، وهي اختلاف مناخ الامن الذي نعمل فيه بأعمق مما رأيناه طوال الاربعين عاماً الماضية. إن هذه الحقبة تعطينا آمالاً كبيرة، وهي في ذات الوقت تطالعنا بشيء من عدم اليقين، إن التغيرات التي وقعت في اوروبا الشرقية مذهلة. ففي ظرف شهور من سنة ١٩٨٩، لم يتبق أمامنا من كل الزعماء الذين عرفناهم في إطار حلف وارسو سوى ميخائيل غورباتشوف»، واستطرد تشيني يقول:«ان الثورة السياسية التي رأيناها في معسكر حلف وارسو تعدنا بتغيرات عسكرية مهمة ومع ان خطر المواجهة العسكرية بيننا وبين الاتحاد السوفياتي قد زال، الا ان الاتحاد السوفياتي لا يزال يدعم أنظمة قمعية كتلك التي تحكم في كوريا الشمالية، وليبيا،وإثيوبيا،وكوبا،وعلينا هنا ان نراقب موسكو لكي نتأكد ان كلامها عن التفكير الجديد قد تحول الى واقع من السلوك الجديد،» وعن الشرق الاوسط قال تشيني« ان الاوضاع الاقتصادية في تلك المنطقة تضعف الأنظمة المحلية، تؤجج سباق التسلح بينها، وربما تؤدي الى مخاطر حروب مسلحة بين هذه الدول. ثم إن عدم الاستقرار المزمن في هذه المنطقة قد يؤدي الى اعتراض تدفق البترول في الخليج الفارسي».

لم تكن هذه كلها مخاطر تستدعي زيادة القوة العسكرية وميزانيتها. لذلك، عاد تشيني في كلمته الى ذات الاهداف التي سبق للرئيس بوش ان أبرزها في احاديثه المتكررة، كالحرب على المخدرات،مثلاً، حيث قال تشيني بشأنها«إن التدفق غير المشروع للمخدرات على اسواق الولايات المتحدة، وكذلك الطلب المتزايد عليها، مشكلة عويصة تمس الأمن القومي على نطاق واسع. وإن وزارة الدفاع تتحمل مسؤوليتها كاملة في المعركة القومية ضد المخدرات». وعن الإرهاب الدولي قال تشيني في مداخلته«إن الارهاب الدولي زاد زيادة درامية في حقبة الثمانينيات. والمعلومات المؤكدة لدينا تجعلنا نعتقد ان هذه الزيادة متصاعدة في حقبة التسعينيات. والرعايا الامريكيون المحتجزون الذين كانوا في الماضي مستهدفين من هذه الارهاب،وسيظلون مستهدفين».

وتحدث في هذه الجلسة ذاتها، وفي نفس اليوم، الجنرال كولن باول، رئيس هيئة اركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الامريكية فقال:«يجب ان ننظر الى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعيوننا مفتوحة على المستقبل. ومهما كانت الظروف، فإن هدفنا لا يمكن ان يصبح حل او تفكيك اوصال القوة الامريكية. إنني توليت مسؤولية منصبي كرئيس لهيئة اركان الحرب،آملاً ان اساعد على تشكيل القوة الامريكية لمواجهة تحديات المستقبل، وليس لأقوم بتسريح الجيش الامريكي، واضعف موقف الولايات المتحدة في العالم». ثم حدد الجنرال كولن باول اهداف القوة العسكرية الامريكية على النحو التالي:

١-ردع أي هجوم عسكري على الولايات المتحدة وحلفائها، وعلى اي بلد هام بالنسبة لها، والتأكد من ان هذا الهجوم قد تم ردعه وهزيمته،

٢- زيادة نفوذ الولايات المتحدة في العالم، بما يخلق مناخاً يساعد على التطور الديمقراطي،والتجارة الحرة، وفتح اسواق العالم امام الولايات المتحدة،بما ييسر لها الحصول على كل الموارد،والوصول الى كل المحيطات،وحرية الحركة في الفضاء.

٣- ان هذه الاهداف لا بد ان تذكرنا جميعاً في امريكا بأننا لا نستطيع ان نفرق بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي.فكل واحد منها مندمج في الاخر.وإذا أردت أن أضرب مثلاً بسيطاً، فإن التجارة الآمنة والإزدهارالاقتصادي في مدينة ما يعتمد

على الوجود الفعال لرجل بوليس حازم .وليس هناك عمدة لأية مدينة يفكر جدياً في تسريح قوة البوليس الموضوعة تحت تصرفه. واذا فعل، فإن السلام في مدينته سيختل ويختفي»، وخلص الجنرال كولن باول الى القول» إننا يجب ان نكون مستعدين لحفظ السلام، وأن تكون قواتنا المسلحةجاهزة لتمنع الازمات الصغيرة في العالم من أن تتحول الى ازمات كبيرة، وأن نكون قادرين على مواجهة الطوارىء من اي اتجاه تظهر فيه».

بهذه الخلاصة، كان الجنرال كولن باول يشعر في اعماقه ان كل كلامه لا يبرر لمستمعيه من السياسيين زيادة القوة العسكرية الامريكية وميزانية دفاعها . فهو لم يستطع تحديد مصدر الهجوم العسكري على الولايات المتحدة وحلفائها، او على اي بلد مهم بالنسبة لها .كما ان منطقه العسكري المحترف اخفق في إدراك احدى بديهيات العمل السياسي التي ترى ان الكفاءة الاقتصادية في الإداء، والتقدم والتفوق التكنولوجي في عصرنا الراهن هما افضل عوامل التطور الديمقراطي، وفتح الاسواق امام البضائع ذات النوعية الافضل، وتدعيم حرية التجارة، وتدفق الموارد الطبيعية والمواد الخام في عالم الاعتماد المتبادل وليس القوة العسكرية النووية والترهيب بها. وأكد في المثال الذي اورده اعلاه على ما سبق وأشرنا اليه من عنجهية العقلية الأمريكية وسجيتها بتنصيبه للولايات المتحدة عمدة على العالم، ولكن ليس برجال بوليس نشطين وفعالين، بل بأكبر ترسانة نووية عرفها الجنس البشري.ترى، ألم يعلم الرئيس غورباتشوف وغيره من مهندسي «التفكير السياسي الجديد» بهذه التصريحات لمسؤولين كبار في السياسة الخارجية والاقتصادية والعسكرية الامريكية؟ أم أنه جعل من طيب النوايا ومثالية الاخلاق مبدأ عقلانياً واساسياً في السياسة يركن اليه لضمان المصالح القومية والاستراتيجية للدول، كبيرة كانت او صغيرة ؟ سيجيب على ذلك الفصلان الثالث والرابع .

الفصل الثاني

المعسكر الشرقي:دعائم القوة وعوامل الوهن

المعسكر الشرقي دعائم القوة وعوامل الوهن

أكدت الحقائق الجغرافية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية مجدداً ثبات القول المأثور بأن التاريخ يكتبه المنتصرون. فالاتحاد السوفياتي الذي كان ركناً اساساً من اركان التحالف الدولي المعادي للفاشية ، ولعب دوراً حاسماً ومؤثراً في صنع النصر على النازية الالمانية، والى حد ما على العسكرية اليابانية لم يكن بمستطاع الدولتين العظميين الاخريين: الولايات المتحدة وبريطانيا، المشاركتين في ذاك التحالف تجاوزه في وضع السياسة الدولية وإقرارها، برغم الخلافات الأيدلوجية والاجتماعية - الاقتصادية معه. ولذلك، عندما آلت العمليات الحربية على الجبهة الشرقية في الحرب الى غير ما كان يتوقعه الرأسماليون الغربيون، طار روزفيلت وتشيرتشيل الى يالطا للقاء ستالين في محاولة منهما لتدارك مصالح الغرب في أوروبا من مواصلة زحف الجيش الاحمر، وتطهير بلدانها من جيوش الاحتلال النازي، وبالتالي وقف انتشار نفوذه فيها كدولة اشتراكية من ناحية، وللاتفاق على ترسيم الحدود الجغرافية والسياسية في تلك القارة من ناحية اخرى.

وقد يتبادر الى ذهن القارىء ، ربما عن غير مقصد، مقارنة هذا الحدث ذي المغزى السياسي العميق، بحادثة سفر تشمبرلين البريطاني،وديلادييه الفرنسي،وموسوليني الايطالي عام ١٩٣٨ للاجتماع بأدولف هتلر، والتوقيع معه على «معاهدة ميونخ» الشهيرة، التي وافق المجتمعون بموجبها على اقتطاع اراض من تشيكوسلفاكيا وبولندا والنمسا- التي تعرف بمنطقة السوديت - وضمها لالمانيا النازية. وفي الحقيقة لا اساس من

الصدق لهذه المقارنة. ذلك ان ستالين ليس هتلر. أما وقد تغير موقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من نتائج الحرب العالمية الثانية التي لاحت فيها بوادر رجحان كفة الاتحاد السوفياتي الاشتراكي على المانيا النازية، فعقدتا العزم على تحجيم ذلك الرجحان، فعندها تجوز مقارنة تقرب الضعفاء من الاقوياء. وللتدليل على ذلك، راحت الولايات المتحدة الامريكية تمركز جيوشها في عدد من الدول الغربية المحاذية للاتحاد السوفياتي وللبلدان المحررة بقوات الجيش الاحمر والتي لم يكن بمقدور القوات الامريكية الوصول اليها. وكان الهدف الامريكي واضحاً وصريحاً : حماية قيم النظام الرأسمالي الغربي من امتداد النفوذ الاشتراكي اليها. وفي الواقع. فإن الولايات المتحدة التي التزمت في بداية الحرب موقف المتفرج على معارك الدمار والقتل والحرق، التي شنها الوحش النازي ضد القيم الاجتماعية – الثقافية والحضارة الغربية في اوروبا،وضد القيم الانسانية الجديدة في الاتحاد السوفياتي ، قدد ثبت زيفه عندما انطلق فجأة بدعوى المحافظة على هذه القيم بعد انتصار الاتحاد السوفياتي على الجيوش النازية، وكان الشعار الامريكي الرئيسي المرفوع حماية القيم والحضارة الغربية من النفوذ الاشتراكي السوفياتي. هكذاتجلى المنطلق البراغماتي الامريكي بوضوح: عدم دخول الحرب منذ اندلاعها ضد العدو النازي بإنتظار الاخير ان يقضي على مقدرات الاتحاد السوفياتي وقيمه، واغتنام الفرصة الذهبية بوجود اوروبا غربية منهزمة ومحطمة لتؤكد الهيمنة الامريكية عليها وتكريس نفوذ الولايات المتحدة فيها، تمهيداً لقيادة التحالف الغربي لاحقاً ضد «العدو الجديد».

وإذ اتضحت للاتحاد السوفياتي «سمات الانقسام» السياسي والايديولوجي في التحالف المعادي للفاشية، وانتقال اطرافه الغربيين الى معاداة الاشتراكية، والشيوعية، راح يثبت نفوذه في كل مكان لم يشاركه في تحريره من النازي اي من دول الحلفاء وكان يرى في ذلك، بحسب منطلقاته ومفاهيمه، واجباً امميأ تجاه الشعوب المجاورة في اوروبا والانسانية بشكل عام وهكذا مد يد العون والمساعدة لحركات المقاومة الشعبية ضد الاحتلال النازي في بلدان اوروبا الشرقية والوسطى الاقرب اليه جغرافياً، حيث اضطلع الاتحاد السوفياتي بدور اساسي في اقامة انظمة اشتراكية في بلدان اوروبا الشرقية تحت قيادة الشيوعيين بل وتقبلها وجود قوات سوفياتية على أراضيها انطلاقاً من مصالح مشتركة جمعت تلك الدول لمواجهة الاحلاف الغربية التي قامت على مقربة من

بلدانها .بهذا الاساس من منطق موازين القوى فرض النظام الاشتراكي نفسه كينونة العالم وتاريخه السياسي بعد الحرب العالمية الثانية. ونظراً لقوة هذا النظام في أوروبا وآسيا لم يعد ممكناً من دونه التعاطي في الشؤون والسياسة الدوليتين.وإلا فإن احتمال وقوع التماس الحار، وإمكانية الاحتكاك المباشر بين معسكرين متضامنين تصبح واردة تماماً. ان اعتراف الغرب بدول اوروبا الشرقية، واقامة علاقات ديبلوماسية معها هو اعتراف بوجود النظام القائم فيها، مثلما هو اعتراف بالامر الواقع. لكن الذي لم يستطع الغرب ان يقر به او يقبل باستمراره هو ذلك التطور الشامل المتسارع الذي حققته شعوب هذه الدول في فترة زمنية قصيرة، وفي كل مجالات الحياة، وتجاه الكثير من تجارب بني البشر التي حملها التاريخ، من حيث حل العديد من القضايا الملحة في دوله. فلأول مرة في التاريخ الحديث تتجسد تجربة واسعة لنظام اجتماعي تعد بالغاء الاضطهاد الطبقي واستغلال الانسان لاخيه الإنسان، وقد اثر هذا النظام تأثيراً غير قليل على كثير من شعوب العالم ،رغم ان تجربته هو ذاته لم تكتمل ولم تكن قد وصلت الى تحقيق طموحاتها النهائية. من هنا أخذ النظام الرأسمالي يتعامل مع النظام الاشتراكي كعدو، وبالتالي العمل على اضعافه وتحطيمه بكل الوسائل الممكنة. وعندما اصيبت هذه التجربة بالانهيار في اوروبا الشرقية والوسطى عام ١٩٨٩، وفي الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، راح الرأسماليون ومناوئوا الاشتراكية يركزون فقط على سلبيات الاشتراكية واخطائها ،والطموحات التي لم يتم تحقيقها في اطارها. ولكن ولفهم حقيقة ما جرى في هذه البلدان في السنوا ت الاخيرة، لا بد من العودة الى الاسباب الفعلية التي ادت الى هكذا نتيجة في اخفاق التجربة الاشتراكية فيها، لكي يتسنى فيما بعد التوصل الى الاستنتاجات المتصلة بما اذا كانت الامكانات قد توفرت لاصلاحها او مواصلتها ولو بأشكال اخرى.

لقد ولدت تجربة تكوين المجتمع الجديد، اي المجتمع الاشتراكي، في ظروف سيئة غير مواتية ابداً، سواء اكان ذلك على مستوى الاوضاع الداخلية للبلدان التي سارت على هذا الطريق، او على الصعيد الدولي ايضاً.فروسيا والصين، اكبر هذه البلدان مساحة وعدد سكان، كانتا متخلفتين من الناحيتين : الاقتصادية والحضارية، وكانت مساهمتهما في الانتاج الصناعي العالمي لا تكاد تذكر عندما تبنتا النظام الاشتراكي . وفي الطابع العام،، كانت جميع بلدان هذه التجربة في اوروبا الشرقية والوسطى،(لربما بإستثناء

تشيكوسلوفاكياوالمانيا)، بلداناً زراعية – اقطاعية او شبه اقطاعية، وذات سوق ضعيفة وفقيرة غير متطورة تعتمد على المواد الخام والإنتاج الزراعي الفردي الصغير وتجلت فيها فروق اجتماعية هائلة، وفقر ومدقع يطحن غالبية السكان، ونسبة عالية من الامية بين سكانها.

ومن الناحية السياسية، كانت تحكم في هذه البلدان سلطات استبدادية تمارس الاضطهاد القومي والاجتماعي معاً. وعندما شنت الحرب على جميع هذه البلدان بدون استثناء، اوقعت بها خسائر مادية وبشرية يعجز عنها الوصف، وان تحدثت عنها الارقام .

لقد اثرت هذه التركة الثقيلة من الخراب والدمار على تنفيذ مهام إقامة المجتمع الجديد،وعلى التأملات والتوقعات التي حددتها قيادات هذه البلدان وقواها السياسية، ومواطنوها العاديون. وكان هؤلاء يبسطون الامور في زمانهم، ويرفضون التعاطي مع الافكار المعتمدة على الماضي، بما في ذلك العناصر السلبية والضارة التي ترافق عادة كل جديد، وكل ثورة .

.في اطار هذا الواقع المحدد، كان لا بد من اندماج تطبيق المهام بعملية بناء المجتمع الجديد ذاتها. لكن اساليب العمل التي لم تكن قد جربت ابداً في التاريخ عرقلت التنفيذ الى حد غير قليل. فارتبط تطبيقها، بالضرورة، بمختلف الاخطاء التي رافقت مجمل عملية البحث عن الجديد. ليس من الصحيح ابداً إدانة هؤلاء الناس او السخرية منهم – كما هو جار الان في البلدان التي كانت اشتراكية– لان لفرضياتهم ظروفها، ولطروحاتهم اساسها، ولتطبيقاتهم إمكانياتها كما ذلل على ذلك التطور اللاحق، فقد عمل هؤلاء تحت شعارات ازالة الفوارق الاجتماعية الكبيرة التي كانت قائمة وتطوير الصناعة والزراعة والانتاج؛ وخلق ظروف وشروط افضل لعمل الانسان وامنه؛ وغدت روسيا ميدان تجارب كبير لهذه الافكار .إذ ان الامبراطورية الروسية تداعت بفعل عوامل داخلية منها الصراعات الاجتماعية والقومية وارهاصات التحول من نظام القنانة الى الرأسمالية .وأمست هزائم روسيا في الحرب العالمية الاولى محركاً قوياً للصراع الداخلي فقامت ثورة شباط /فبراير ١٩١٧ واعلنت الحكومة المؤقتة التي لم تتمكن من احتواء الصراع او وقف الحرب فمهدت بذلك لثورة اكتوبر بقيادة البلاشفة الذين رفعوا شعارات تحرير الانسان من الاستغلال وتوزيع الارض على الفلاحين وانهاء الحرب الاستعمارية .

بيد ان تغييب الديمقراطية تحت شعار اقامة دكتاتورية البروليتاريا كان مطعنا اساسياً

بدأ به البلاشقة عهدهم ونقضوا تحالفهم مع الاحزاب اليسارية المساندة لهم والغوا عام ١٩١٨ الجمعية التأسيسية (البرلمان) بعد ان اخفقوا في الحصول على ربع مقاعدها.

وتفاقمت الاوضاع بفعل قيام جيوش اربع عشرة دولة بهجوم على جبهات متعددة ترافق مع سلسلة عصيانات في الداخل سرعان ما تحولت الى حرب اهلية مدمرة اتهمت اكثر من عشرين مليون نسمة ودمرت الصناعة.

وبعد انتصار السلطة الجديدة طرح قائدها فلاديمير لينين افكاراً اقتصادية اعتبرها عدد من المتشنجين تراجعاً عن الاشتراكية «النقية».فقد اقر مشروع «نيب» او «السياسة الاقتصادية الجديدة» بضرورة تنوع اشكال الملكية واستمرار التداول النقدي .وبعد وفاة لينين واستتباب الامور في الداخل شرع ستالين بتطبيق خطته لبناء الاشتراكية وبدأها بعملية «الكلخزة» التي كانت تعني انتزاع ملكية الارض الممنوحة للفلاحين وفق المرسوم اللينيني ،وفرض عليهم الانتماء الى المزارع التعاونية و«تشييع» الملكية. وفي المدن بدأت في الثلاثينيات حملة تصنيع انتقلت بالاتحاد السوفياتي خطوات الى الامام ولكنها من جهة اخرى كانت تعني القضاء على كل ما تبقى، واعتمدت المركزية الصارمة والاساليب البوليسية لضبط الاوضاع وبلغت حملة العسف مداها في سنة ١٩٣٧ وشملت حتى قيادات الحزب الشيوعي لمنع أي معارضة للنظام الفردي الاستبدادي .

وادت عملية التصنيع، والترقي بالزراعة عبر التعاونيات من جهة، والنهوض الثقافي وتأهيل القوى العاملة من الناحية الاخرى في الاتحاد السوفياتي الى احداث تغيير جوهري في بنية المجتمع السوفياتي فإزداد فيه دور العمال الصناعيين والمهرة، وارتفع عدد التربويين المؤهلين في مراكز التعليم ، ومعاهد العلوم الثقافة، ومؤسسات الرعاية الصحية. وبطبيعة الحال،ازيلت الأمية ولم يقتصر هذا التطور والتقدم في مناحي الحياة العامة على روسيا السوفياتية بل شمل ايضاً، البلدان الاسيوية من الاتحاد السوفياتي التي لم يكن لبعضها – قبل الثورة – حتى لغته الفصحى – المقروءة- كما لم يكن لديها ادباؤها وكتابها ومثقفوها وفنانوها .

كما وبذل الاتحاد السوفياتي قبل الحرب جهداً كبيراً وخصص موارد قيمة لاغراض البحث العلمي والتطوير الثقافي – الفني-. واتسع هذا المجال ليشمل الامور العسكرية بطبيعة الحال ، التي لم يكن ممكناً بدونها تحقيق النصر في اكثر الحروب فظاعة في تاريخ البشرية .

وقد نشير استطراداً الى ان لينين كان قد اوضح في كتابه «تطور الرأسمالية في روسيا» ان هذه الدولة الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية، كان يمكن ان تحقق قفزة كبرى على طريق التطور. وثمة نقاشات واسعة عما كان سيتحقق في هذه الاراضي التي تحتل سدس اليابسة من العالم، لو لم تقم الثورة البلشفية، بيد ان الواقع الحاصل هو ان الاتحاد السوفياتي غدا أول دولة رائدة للفضاء وقوة عسكرية كبرى، رغم كل الحصارات المحكمة التي فرضت عليه من الخارج ومن كل محاولات النيل منه وتحطيمه. وعلى العكس من سيرة الدول الرأسمالية الغربية الاستعمارية، حقق الاتحاد السوفياتي هذه الانجازات دون استغلال شعوب اخرى في قارات الدنيا، بل بالاعتماد على الذات وعلى مقدرات البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية .

لكن، ومن الجانب الاخر، لم يتمكن الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة القصيرة نسبياً من عمر دولته الجديدة، من حل جميع المشاكل القائمة فيه، ولا إتمام جميع المهام الملقاة على عاتقه نظراً لظروف التخلف الموضوعية التي ورثها عن النظام القيصري،ولأسباب ذاتية من التقصير وأخطاء التطبيق الاشتراكي. فحتى اواسط الثلاثينيات، مثلاً، كانت لا تزال هناك مجموعات مسلحة في الداخل تعمل ضد النظام السوفياتي، وخاصة في اسيا الوسطى.

وكان الفرق شاسعاً بين المدينة والقرية. وما زال التخلف الاجتماعي – الاقتصادي – والثقافي بارزاً في الاطراف النائية من الدول السوفياتية وحتى اواسط الثلاثينيات،لم تكن السلطة السوفياتية قد تمكنت من شق طرق المواصلات تحت الارض (المترو) وتنظيمها، وتحسين الصناعات بما يتلائم وسد الحاجيات (اي الصناعات الاستهلاكية) وهي مهمات اساسية كان الغرب المتطور ، وخاصة الولايات المتحدة؛ قد تجاوزتها،واصبحت موضوعاً دعائياً فعالاً في مجال المقارنة بين اداءات النظامين المتناقضين، تماماً مثلما كان الاتحاد السوفياتي متخلفاً عن الغرب من حيث حجم الانتاج الصناعي والزراعي بالنسبة للفرد، والمستوى التكنيكي، وتوفير السكن اللائق والمواد الغذائية ، وغيرها.

وعلاوة على ذلك، فإن زيادة حجم الصناعات العسكرية في الاتحاد السوفياتي التي أملتها الضرورات الامنية التي لا مفر منها، قد استنفدت من اقتصاده الشيء الكثير وشوهت الاقتصاد في العديد من الجوانب. مما زاد في الطين بلة، استمرار الحصار الخارجي عليه، ومواصلة التهديد العسكري بتدمير دولته والقضاء على نظامه الفتي الامر

الذي الزمه واضطره الى تبني سياسة الاكتفاء الذاتي، والانغلاق على نفسه فنأى بعيداً عن الإفادة من التجارة الخارجية مع الغرب خاصة، والحرمان من عوائده المتعددة، وقد ازدادت حدة هذا الوضع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.ومع ان التواضع، واحياناً الزهد،كان السمة المميزة في حياة المواطنين السوفيات، فإن وعيهم الاكيد بالحاجة الى تطوير امن البلاد وقدراتها الدفاعية، قد حفزهم على تقديم اقصى ما عندهم لتوفير ذلك. وبفضل تضحياتهم الهائلة، ،ومعاناتهم التي لا توصف في سبيل تدعيم وتوطيد اركان دولتهم الاشتراكية، تمكن الاتحاد السوفياتي من ان يصبح دولة عظمى، وثاني اكبر قوة صناعية في العالم، ويملك اكثر من ثلث قدراته العلمية.

كثيرة هي اوجه الشبه بين اوضاع بلدان الديمقراطيات الشعبية في اوروبا واسيا بعد الحرب العالمية الثانية، وبين ظروف روسيا السوفياتية بعد ثورة اكتوبر والحرب الاهلية. وخاصة من حيث المهام المطروحة لتدعيم النظام الجديد فيها. لكن هذه الدول الجديدة وشعوبها لم تكن لديها تجربة سابقة في هذا المجال وكان «الانموذج السوفياتي» الخيار الذي لا بديل منه في ضوء نتائج الحرب العالمية الثانيةوموازين القوى الدولية انذاك وفي الواقع؛ فقد كان هذا «الانموذج» جذاباً لشرائح متنفذة وعديدة في تلك المجتمعات ليس فقط بسبب النجاحات العديدة التي حققتها الدولة السوفياتية الاشتراكية في الميادين المختلفة، بل ولأن الجيش السوفياتي انقذ الشعوب السلافية من الهلاك في الحرب العالمية الثانية، وحطم الجيوش الفاشية التي كانت تحتل اراضي هذه البلدان ايضاً .

وقد تطورت دول الديمقراطيات الشعبية في فترة ما بعد الحرب الى دول اشتراكية في ظروف دولية مشابهة لظروف الاتحاد السوفياتي في فترة الثلاثينيات(*)،وخاصة في ميدان العلاقات مع دول الغرب الرأسمالي.الممتثل، في أغلب الأحيان، لرأي الولايات المتحدة.

وزاد من صعوبات هذا الوضع اشتداد اوار الحرب الباردة التي كادت ان تتحول الى حرب عالمية ساخنة اوائل الستينيات. ولتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي الغربي، بادرت بلدان الديمقراطيات الشعبية والاتحاد السوفياتي الى اقامة «مجلس التعاضد الاقتصادي» عام ١٩٤٩ وقد ادى هذا المجلس بالفعل دوراً بالغ الاهمية في مجال اختصاصه كآلية للتكامل فيما بين اعضائه. اذ «ارتفع الانتاج الصناعي في البلدان

* غني عن البيان ان الولايات المتحدة الامريكية لم تقم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي الا بعد العام ١٩٣٣.

الاشتراكية في أوروبا ١٧ ضعفاً في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ ، ١٩٧٩ . وبينما كان إنتاج هذه الدول يساوي فقط ١٨٪ من الانتاج الصناعي العالمي عام ١٩٥٠، فقد ارتفع في حقبة الستينيات الى ما يزيد على ثلث ذلك الانتاج (مجلة«ميروڤايا إيكونوميكا اي ماجدونا رودنايا اوتنوشينيا»، العدد٢/١٩٩٢).

في البداية ، كان الطابع العام لبلدان «مجلس التعاضد الاقتصادي» هو الطابع الزراعي – الصناعي في الأغلب لكنه سرعان ما تحول الى جهاز ذي طابع اقتصادي «بفضل التطور السريع للقوى المنتجة، والارتفاع الملحوظ في الدخل القومي.وقد وصل مستوى الدخل القومي لبلدان»المجلس «فيما بين ١٩٤٩و١٩٧٨ الى عشرة اضعاف،واستمرت وتائر ارتفاع مستوى الانتاج حتى بلغت ٧،٦٪ سنوياً بين ١٩٧١ -١٩٧٨، وهي نسبة اعلى من قرينتها في الدول الرأسمالية في ذلك الحين»(ب.ليهار،مجلة،سفوبودا،التشيكوسلوڤاكية ١٩٧٨،ص٤٣).

تحققت هذه النجاحات في بلدان شرعت منذ ربع قرن تقريباً في بناء نظام حياة جديد، وهي فترة زمنية اقل بكثير من فترة التصنيع التي استغرقتها البلدان الرأسمالية الغربية لتحقيق ذات الهدف. والى جانب مضاعفة الانتاج الصناعي عدة مرات، وبناء الكثير من فروعه الجديدة في الدول الاشتراكية، استطاعت هذه الدول ايضاً التركيز على تطوير الزراعة فيها والانتقال بالنتاج الزراعي الى الانتاج الكبير بسرعة اكبر منها في البلدان الغربية.«فتمكنت التعانيات الزراعية في تشيكوسلوفاكيا،مثلاً،من الوصول في انتاجها الزراعي الى مستوى البلدان الغربية.وقد شهد لهم بذلك الاختصاصيون الغربيون انفسهم الدين كانوا يزورونها للاطلاع على تجربتها الزراعية الناجحة والإفادة منها. وبفضل هذه التعاونيات زالت الفوارق بين المدينة والقرية بين العمل في الصناعة وفي الزراعة»(كما قال ليهار في ص ٤٥ من المقالة المذكورة أعلاه).

ومن الطبيعي ان تزداد متطلبات الحاجات المادية لدى المواطنين في اطار هذا التطور الذي شمل بلدان «المجلس»،وصلت في بعضها- مثل تشيكوسلوفاكيا-وألمانيا الديمقراطية- الى مستوى يقترب من البلدان الرأسمالية الغربية،بل وينافسها في بعض المجالات كالاستجمام ،والمواصلات العامة،والاهتمام بالتربية الرياضية بين الشباب والعناية الصحية،وغيرها.

ومن المنطقي ايضاً ان ينعكس هذا التطور في الصناعة والزراعة على المجتمع نفسه في هذه البلدان، وان يحدث تغييراً في تركيبته الاجتماعية ..

وفي ظل الاشتراكية عاش المواطنون بسكينة وهدوء،وخالين من الخوف على وجودهم وعملهم كما تمتعوا بالتأمين الصحي والتعليمي،وضمنوا الحياة الملائمة عند الإحالة على التعاقد وفي سن الشيخوخة، ولم يشعروا بضرورة التحسب للأزمات الاقتصادية والمفاجآت المالية.بكل عواقبها وتبعاتها كما هي الحال في الغرب، فوضعهم في المجتمع لم يفرض عليهم الركض وراء المال وجمعه الجريمة في مجتمعاتهم وكانت نسبة من اقل النسب في العالم. وغاب عن هذه المجتمعات الإرهاب المنظم،وانتشار المخدرات والفساد الأخلاقي العلني، مما يعكس مستوى رفيعاًمن التربية والتعليم والثقافة ساهم ولا شك في تطوير شخصية كل فرد كان يرغب في صقل ذاته بالقيم الإنسانية الأساسية والعامة. وفي كثير من الجوانب، كانت هذه الشخصية اكثر تكاملاً وسعة مما هي عليه في البلدان الغربية المطورة رأسمالياً. وفي هذا الصدد، يصف الدكتور محمد ربيع المعيار الاجتماعي والسياسي لقضايا المجتمع الاميركي الداخلية، فيقول:" في العام ١٩٩٠ سجلت ١١٣ الف حالة اغتصاب في الولايات المتحدة. وفي اذاعة لراديو "إيه .بي.سي" بتاريخ ١٩٩١/٤/١٧، اذيع بأن الحالات المسجلة تمثل ١٠٪ فقط من العدد الفعلي للجرائم المرتكبة. وهذا يعني ان حوالي مليون جريمة اغتصاب قد ارتكبت في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠. وعلاوة على ذلك، تجاوز عدد نزلاء السجون المليون شخص في ذلك العام (اي ٤ من كل ١٠٠٠ من السكان) مع وجود ضعف هذا العدد تقريباً في الشوارع ينتظرون المحاكمة، أو هم طليقون لقاء تعهدات شخصية معينة لعدم وجود اماكن لهم في السجن ... كما ان عدد المشردين بدون مأوى في الولايات المتحدة يتراوح بين نصف مليون وثلاثة ملايين، ولا يزال في صعود"... وعن الفرق بين الاغنياء والفقراء فيها يقول الدكتور ربيع: "ان ٢.٥ مليون أمريكي (١٪ من السكان) كان دخلهم السنوي ١٩٩٠ يساوي دخل ١٠٠ مليون من اصحاب الدخول المتدنية، وفي الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، انخفض دخل خمس افقر العائلات الامريكية بنسبة ٥٪، بينما ارتفع دخل خمس اغناها بنسبة ٣٢٪ في نفس الفترة. وبأسعار الدولار عام ١٩٩٠، كان معدل دخل العائلة الواحدة في الخمس الافقر من السكان اقل من سبعة آلاف دولار في السنة، بينما كان معدل دخل العائلة الواحدة من الخمس الاغنى اكثر من ثمانية وسبعين ألف

دولار في السنة، في حين ان معدل الدخل السنوي لعائلة من فئة ال ١٪ الاغنى من السكان وصل الى اربعمائة الف دولار في السنة." (النظام الدولي الجديد- نظرة الى فترة ما بعد الحرب الباردة، مطبعة فاينتج بريس، نيويورك،١٩٩٢،ص٧٦-٨١).

إنه لامر طبيعي ان يتواجد أناس في المجتمع الاشتراكي معادون للنظام القائم ولاسباب متعددة ومختلفة. وهؤلاء عادة هم اولئك الذين يريدون تحقيق نجاحهم الشخصي على حساب الآخرين ولا يحترمون العمل بقانون، ويسعون الى الحصول على دخل بدونه، وهذا ما لا يسمح به النظام الاشتراكي حكماً. كما ان في المجتمع الاشتراكي من يرى هدفه في الحياة يتمثل في توفر الحاجات الاستهلاكية كاستمرار للنمط الذي ورثه عن محيطه الشخصي الضيق. وهناك ايضاً غير الراضين عن النظام الجديد لكونهم لم يستطيعوا الوصول الى مراكز معينة ومتنفذة في الاجهزة الرسمية، ولم يشملهم البيروقراطيون بين اجنحتهم، فلم يجدوا مكاناً لهم غير العمل في " اقتصاد الظل " الذي انشأته الفئات الطفيلية والانتهازية من المجتمع.

وقد اشتمل "اقتصاد الظل" هذا على كل ما يمت بصلة الى السوق السوداء، كسرقة الاموال العامة. ونشر الفساد بين الناس، واخفاء الحاجات الاستهلاكية من مؤسسات قطاع الدولة، مثل مخازن اللحوم، ومراكز توزيع الخضار والفواكه، وقطاعات الخدمات العامة الخ ... وفي الكثير من الحالات، أدت هذه الاعمال غير القانونية والمنافية للأخلاق الى بروز مظاهر خطيرة من اقتصاد الظل سبب النقص في المواد الاساسية لاستهلاك المواطنين ، وتفشي التداول غير القانوني بالعملات الاجنبية، وغير ذلك من الاعمال الضارة، وفي الحقيقة، فقد نجحت مثل هذه المجموعات الاقتصادية الطفيلية في التغلغل في مؤسسات القطاع العام الذي ترعاه الدولة وتشرف عليه وفي اللحاق بركاب البيروقراطية الاقتصادية في جهاز الدولة والانظمام اليه، وما لبثت بالتالي من التدخل في الحياة السياسية، وخاصة على مستوى الإدارات المحلية، وإقامة الصلات مع الغرب .

وفي ظل التغيرات التي وقعت مؤخراً في بلدان اوروبا الشرقية والوسطى، شكلت مجموعات" اقتصاد الظل " هذه، مع البيروقراطيين السابقين في اجهزة النظام السابق الدعامة الاساسية للأنظمة الجديدة، بينما كانت في السابق تحفر بنشاطاتها الهدامة تحت اقدام النظام الاشتراكي بهدف القضاء عليه .

على الرغم من هذه المشاكل والسلبيات، كان التطور في البلدان الاشتراكية يسير

بشكل عام نحو الامام. وفي حالات كثيرة، أثر إيجابياً على مثيله في الدول الرأسمالية. وبفعل هذا التأثير، اضطرت بعض الحكومات الغربية زيادة الاهتمام بتحسين بعض جوانب الحياة لديها، كالخدمات الصحيّة، والتعليمية، والضمانات الاجتماعية. بل إن بعضاً آخر من تلك الحكومات اتّبع نفس وسائل تخطيط الانتاج وتطوير المجالات الاجتماعية المطبقة في بعض البلدان الاشتراكية مثل الافادة من النظام الصحي الراقي في تشيكوسلوفاكيا في الستينيات. كما استفاد الغرب من خبرات البلدان الاشتراكية ومعارفها وبرامجها الخاصة بالتنافس في العمل الجماعي، ومن نظامها التربوي في دور الحضانة ورياض الاطفال، وبعد انهاء هذه المرحلة. ومن الجدير بالذكر ان النظام الاشتراكي قد وصل الى هذا المستوى من البناء الاجتماعي بدون أية مساعدة من رأس المال الاجنبي، وبدون استغلال شعوب العالم النامي وخيراته.

وعلى قمة الهرم السياسي لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى، بما فيها الاتحاد السوفياتي ذاته، تربّعت مجموعة من الشخصيات السياسية والقيادية كان بعضها شارك في حروب التحرير وارساء اسس النظام الجديد فمنهم من لعب دوراً بارزاً في النضال ضد الاحتلال النازي، ومنهم من يشهد تاريخ بلادهم على إخلاصهم وتفانيهم في بناء دعائم المجتمع الجديد وتحديد المهام المطروحة في مراحل التطور المختلفة؛ ومنهم من أظهر حنكة سياسية وبصيرة نافذة وكفاءة إدارية عندما كانت تتعرض بلادهم لتهديد خارجي أو تُثار فيها أزمة. غير أنه يبدو أن رتابة حياة الاستقرار والطمأنينة قد جعلت من مسألة التمسك بالموقع القيادي وبالهيبة والنفوذ اللتين ينطوي عليهما ذات أولوية كبرى في أذهان بعضهم، ممّا أوصل العديد منهم إلى درجة الخمول والركون وحتى عدم القدرة على الابداع. وأثبتت الحياة نفسها أن هذه الحال قد أعطت انعكاساته الجوهرية في عدم إمكانية تكيّف هذا الجيل من القيادة الشائخة مع متطلبات التطور العصرية، ورؤية الاساليب الملائمة لمتابعته، والافادة من تجارب الشعوب الاخرى- غير "الانموذج السوفياتي"- لصالح تقدم مجتمعهم والترقي بمستويات ازدهاره ومعيشته. واذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الخطر الذي لعبه الاعلام والدعاية الغربيان في التأثير على نفسية المواطن الاشتراكي في هذا المجال، وتحريضهم له على قيادته الكهلة، لأدركنا بجلاء خطورة اختمار النوازع الانسانية للحركة نحو الوضع الافضل في هذه المجتمعات، وأهمية التراكم الكمّي لمشاعر النقد في توجيه أهداف الناس وتحديد طموحاتهم. ومن

الجانب الآخر، فقد تحوّل الكثير من هذه القيادة إلى أجهزة بيروقراطية لم تجد لها عملاً غير التنكيد على حياة الناس، وتقييد حركة المواطنين، بدون مبرّر وبعدد لا يُحصى من الشرائع والقوانين، بالترافق مع إهمال العديد من المطالب المشروعة والعادلة للناس العاملين. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد القيود غير الاعتيادية التي فرضتها هذه القيادات على حرية سفر المواطنين إلى خارج دول المعسكر الاشتراكي، في وقت ضجّت فيه وسائل إعلامهم في تشجيع السائحين الغربيين على زيارة البلدان الاشتراكية، والتعّرف عن كثب على نمط حياتهم المستقر. أضف إلى ذلك أن لهذه المسألة جانباً يتعلق بحقوق الانسان التي طالما طبلت لها الدعاية الغربية، ليس بهدف التضخيم وحسب، بل ولرسم صورة مشوّهة عن حياة الفرد في المجتمع الاشتراكي. إن الانتقال والسفر للتعّرف على حياة الشعوب الاخرى وحضاراتها وثقافاتها لايحدّدها ويشبع الرغبة فيها ما يسمح به القانون أو النظام الاداري لبلد ما، من عرض لافلام سينمائية، أو مسلسلات تليفزيونية، أو ما تسمح به الرقابة من نشر للصحف والمجلات والكتب والمطبوعات الأخرى، بل الاحتكاك المباشر بين الشعوب عبر أجيالها المتعاقبة وإذا أضيف إلى ذلك واقع التاريخ المشترك، والأصل العرقي الواحد اللذين كوّنا النفسية والمزاجية المتقاربة خاصة بين أبناء شعوب القارة الواحدة، لأدركنا أن الحّد من آفاق هذه العناصر وتكبيل امتداداتها يعنيان فرض الانعزال علي المجتمع، وكبح إمكاناته واستعداداته للابداع. وينطبق هذا الأمر أصدق ما ينطبق عندما تجري المقارنة والمقاربة في هذا الشأن من الممارسة الانسانية المفتوحة لحق الانسان في الغرب للتجول دون شروط مسبقة في جميع أنحاء القارة الأوروبية والحق المقنن للمواطن الاشتراكي في هذا الميدان. صحيح أن للحرب الباردة بين المعسكرين دواعيها ومبّرراتها من الجانبين، وفي ظلّها تمّ سنّ القوانين الاشتراكية المقيّدة لحركة المواطنين، لكنه صحيح أيضا أن الغرب لم يكن يخشاها كما في الشرق،.

وأهملت البلدان الاشتراكية مشاكل البيئة والتلّوث، وقلّلت من أهميتها مع أنها كانت الاكثر تضرّرا من عواقبها الناجمة عن التطوير المكثّف للاقتصاد والصناعة.

وفي الوقت الراهن غدت مشاكل البيئة ذات مغزى حضاري إلى حدّ غير قليل، عانت، ولا تزال تعاني منها البلدان الاشتراكية مثلما البلدان الرأسمالية والنامية أيضا. غير أن التركيز الاعلامي الغربي على نقد الانظمة الاشتراكية لمعاناتها من مشاكل تلوث البيئة،

والنقص في المواد الاستهلاكية، وتضخم البيروقراطية، وعدم التكافل العائلي، يقصد منه طمس وجود "المافيا" مثلا في كل المجتمعات الأوروبية الرأسمالية والغربية، والتغاضي عن حقيقة تفسخ الاسرة في المجتمعات الغربية أو ارتفاع نسبة الطلاق والأزمات العائلية في المجتمعات الغربية. إن هكذا تحيزٌ مطلق في نشاطات الاعلام الغربي وأهدافه لم يساعد شعوب البلدان الاشتراكية على تجاوز النواقص في مجتمعاتها، كما لم يُلهم شعوب الدول الرأسمالية في حلّ مشاكلها الملّحة اجتماعيا – عائليا، أو اقتصاديا – بيئيا، أو تاريخيا– ثقافيا.

ونشأت أزمات سياسية فعلا في بعض البلدان الاشتراكية منذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات من هذا القرن.وكانت بولندا بخاصة أقل البلدان الاشتراكية استقرارا وأكثرها أزمات، لدرجة أن السلطة فيها استخدمت الجيش عام ١٩٧١ لحلّ إحداها. غير أن مرارة هذه التجربةحالت دون استخدام الجيش ضد «منظمة تضامن». «المعارضة» أوائل الثمانينيات.

وانفجرت أزمة في هنغاريا عام ١٩٥٦، تحوّل الصّراع فيها إلى إراقة الدماء وإلى تدخّل الجيش السوفياتي لحسم الصراع، وكان متواجدا في الأراضي الهنغارية منذ الحرب العالمية الثانية، وبقي فيها بموجب معاهدة وارسو مقابل الجيش الأميركي في إطار حلف الناتو في أوروبا الغربية.

إن الأخطاء السياسية التي ارتكبتها قيادتا هذين البلدين خلال الأزمتين ولدّت عدم رضى كبيراً لدى أوساط واسعة من الشعبين. كما نشطت وسائل الدعاية الغربية وأجهزة المخابرات بشكل محموم في مساندة القوى المحلية المعادية للاشتراكية لتفجير الأزمات، ولهدف إعادة الرأسمالية إلى هذين البلدين وتغيير سياستهما الخارجية. ولم تعد سرّا علاقات قوى المعارضة في البلدان الاشتراكية مع أجهزة المخابرات الغربية المختلفة، وبشكل خاص البريطانية والفرنسية منها، ومع "الموساد" الاسرائيلية. كما لم تعُد سرّا على احد حقيقة أن معظم عمليات التخريب ضد البلدان الاشتراكية كانت تدبرّها وتديرها وكالة المخابرات المركزية الامريكية ("سي. آي. إيه").

وفي العام ١٩٦٨–١٩٦٩، انفجرت أزمة سياسية واقتصادية خطيرة في أكثر البلدان الاشتراكية استقرارا، ألا وهي تشيكوسلوفاكيا. وقد ارتبطت هذه الأزمة بالاصلاحات التي تقدم بها الامين العام للحزب الشيوعي في ذلك الوقت الكسندر دوبتشيك. واستندت

مقترحاته الاصلاحية إلى التحليل القائل بأن تشيكوسلوفاكيا استنفدت وسائل النمو الاقتصادي المكثف، وأخذت الوسائل الميكانيكية السياسية القديمة تفعل فعلها في مجمل الحياة، مما أعاق تسارع وتائر النمو الاقتصاد. وغدت قيادة الحزب غير قادرة على تغيير الوضع نحو الافضل.

بهذا الطرح، فتحت قيادة دوبتشيك المجال للاصلاح السياسي- الاقتصادي في البلاد، لكنها في ذات الوقت أعطت الفرصة أيضا للقوى المرتبطة بالقوى الاستعمارية الغربية للعمل على تغيير العلاقات الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا. وعلى أية حال، لم تستطع قيادة دوبتشيك السيطرة على الوضع الناشئ، والذي دفعت باتجاهه هذه القوى الغاشمة. فازدادت احتمالات وقوع انقلاب.

كانت أجواء سياسة الحرب البادرة تزداد سخونة في تلك الفترة من الستينيات. وكذلك كانت حالات التمحور والاصطفاف في كلا المعسكرين. وتكفي الاشارة هنا إلى العدوان الاسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة والغرب على البلدان واستعار، واستعد العدوان والقصف الاميركي على ڤيتنام. كما اختلف تماما توزع القوى السياسية حول المعسكرين عمّا كان عليه قبل عشرين عاما. وفي الحقيقة، فان وقوع انقلاب على النظام الاشتراكي في تشيكوسلوفاكيا لصالح الغرب في تلك الظروف، كان ممكنا له أن يؤدي إلى عواقب خطيرة للغاية على السلام في أوروبا وفي العالم.

ولذلك، أجمعت الدول الاعضاء في معاهدة وارسو (باستثناء رومانيا) على موقف موحدّ إزاء تلك الأزمة الخطيرة في تشيكوسلوڤاكيا، العضو في الأخرى في معاهدة وارسو، وهو استباق هذه الاصلاحات وليس وقفها. وهكذا حلّت الأزمة عن طريق دخول قوات معاهدة وارسو إلى البلاد. ومع ذلك، فلم تستطع، ولم يكن ممكنا لجيوش حلف وارسو أن تحلّ المشاكل الداخلية التي أفرزتها الأزمة في تشيكوسلوڤاكيا. وأثرّت عملية دخول هذه الجيوش تأثيرا سلبيا وكبيرا على مجمل الحياة السياسية في البلاد، التي ظلّت القوى السياسية المعادية للاشتراكية تستغلّه منذ ذلك الحين وحتى هذه الأيام. ذلك أن تلك العملية شكلّت انتهاكا لسيادة تشيكوسلوڤاكيا أولا وقد خلق الغزو العسكري موقفا دوليا سلبيا من الاشتراكية وأداءاتها ثانيا. وهدّد هذا العمل العسكري مواقع اليسار في الغرب خاصة، وأوقع الانقسام في صفوفها ثالثاً. وعلى الرغم من حقيقة أن غزو جيوش معاهدة وارسو لتشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٦٨ قد احبط فعلا مخططات الغرب

الرامية إلى سلخ تشيكوسلوفاكيا عن المعسكر الاشتراكي - وهي الواقعة في وسطه جغرافيا، ولها دورها النشط والفعّال في مجمل برامجه الايديولوجية والسياسية وحتى الدعائية- إلاّ أن المعسكر الرأسمالي الغربي قد حصل جراء تلك العملية العسكرية على رأس مال سياسي كبير لا يزال يستثمره حتى هذه الأيام، حتى بعدم التطرق والتجاهل الكلّي لغزو القوات الأميركية لغرينادا وبنما وغيرهما وإلى ذلك فان تدخل حلف وارسو نتج عنه اجهاض عملية اصلاح كبرى كان يمكن ان تغدو نموذجا وسابقة لبيريسترويكا.

إن إحدى أكبر العبر وأهم الدروس المستقاة من تجربة جيوش معاهدة وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، الاشارة الواضحة إلى أن الاوضاع في البلدان الاشتراكية من ناحية، وفيما بينها من ناحية أخرى قد أصابها خلل كبير وكانت مؤشراً على الأزمة التي قادت إلى الانهيار في النصف الثاني من الثمانينيات. فإلى جانب عدم امكانية حل الازمات السياسية عن طريق العنف والجيش، فإن الاسلوب العسكري لم يوقف أعمال التخريب للقوى المعادية ولم يقض عليها. وكذلك كانت الحال في بولندا عام ١٩٧١، ١٩٨٢، إذ لم يمنع اضطرار الحكومة البولندية إلى اللجوء إلى الجيش في الأولى، وإلى إعلان حالة الطوارئ في الثانية، وقوع انقلاب مدني ضد السلطة السياسية في البلاد. إن الأزمات السياسية أو الاقتصادية ليست أمورا غير عادية في حياة المجتمعات والانظمة التي تنشد التطور والتقدم والازدهار واشاعة الديمقراطية بافضل أشكالها المناسبة والممكنة. وقد امضت البلدان الرأسمالية ذاتها عشرات السنين كي تصل إلى مستوى تطورها الحالي. فقامت في فرنسا، مثلا، ثلاث ثورات قبل أن تتمكن البرجوازية فيها من تثبيت نفسها في السلطة. وبذات المنطق لا يجوز استثناء البلدان الاشتراكية من هذا السياق. ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من المشاكل والأزمات التي أوردنا أعلاه، فقد كانت السمات العامة لتطور بلدان أوروبا الشرقية والوسطى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سمات إيجابية بالمقارنة مع الاوضاع التي كانت سائدة فيها قبل الحرب. ولولا هذه الحقيقة التاريخية الثابتة، لما كان للمعسكر الاشتراكي ذلك الدور المؤثر في عملية التطور العالمية، والمساهمة الفعلية في السياسة الدولية، والتغييرات الجوهرية التي وقعت في الحياة العامة لدول العالم. يكفي أن نذكر هنا انهيار النظام الاستعماري برمّته.

ومن السخف القول بأن ذلك الانهيار قد حصل "باخارج من موسكو" التي كانت "تنظم الانقلابات" وتقيم "الثورات" ضد الانظمة القائمة الموالية للدول الاستعمارية في بلدان

العالم الثالث خاصة. بل الاجدر الاعتراف أن الانهيار قد حصل وكان لابد له أن يحصل كنتيجة مباشرة لتعاظم نضال حركات التحرر الوطني للشعوب، ولاتساع تلك الحركات ضد السيطرة الاجنبية. كما لم يكن ذلك "تصديرا للثورة" كما يزعم أعداء التحرر والاستقلال، بل تطورا حتميا أملته الظروف الذاتية والموضوعية داخل الامبراطوريات الاستعمارية. وهذا هو التاريخ. إن مساهمة البلدان الاشتراكية في انهيار النظام الاستعماري في بلدان العالم الثالث لم تكن مساهمة مباشرة بالمعنى الحرفى للكلمة. ذلك أن تحرير البلدان الاشتراكية لنفسها من الاضطهاد القومي والاجتماعي، ونجاحها في إعادة بناء مجتمعاتها على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية، وحيث قدّمت مثالا حيًا ساعد بالفعل على إيقاظ الشعور الانساني والاعتزاز القومي لدى مئات الملايين من البشر ضد مضطهديهم ومغتصبي حقوقهم الاساسية. وبعد حصول هذه الشعوب على حرياتها واستقلالها، قدمت لها البلدان الاشتراكية فعلا مساعدات متنوعة، وقيّمة لتمكينها من تدعيم استقلالها السياسي والاقتصادي، ومن مواصلة السير على طريق تطورها الذي اختارها بحرية تامة. وبصدد هذه المساعدات يقول تقرير رسمي لوكالة المخابرات المركزية الاميركية ("سي. آي. إيه") إنه ابتداء من منتصف حقبة الخمسينيات وعلى مدى ثلاثة وعشرين عاما بعدها، قدّم الاتحاد السوفياتي لوحده من بين الدول الاشتراكية الاخرى مساعدات أو اتفاقيات بمساعدات اقتصادية وعسكرية لثمانية وستين دولة من دول العالم النامية، بلغ حجمها ثلاثة وثلاثين مليار دولار. وفي هذه الفترة ذاتها، قام الاتحاد السوفياتي ايضا بتعليم خمسين الف طالب من هذه الدول، كما قام بتدريب سبعة وستين الف فرد من العسكريين والمدنيين التابعين لها. هذا مع العلم أن هذه الدول الكثيرة العدد في العالم الثالث كانت بموروثاتها الثقافية أقرب إلى الغرب، وكانت بمزاجها الوطني مفرطة في الحرص على استقلالها عند ابسط المظاهر.

هكذا قامت على انقاض الامبراطوريات الاستعمارية القديمة أكثر من مئة دولة حديثة الاستقلال في العالم، وقفت الغالبية العظمى منها في الصف المعادي للامبريالية ليس فقط لأنها جرّبت هيمنة الاستعمار القديم واستغلاله البشع، بل لأن الدول الامبريالية قد تحوّلت أيضا إلى استعمار جديد ينهب خيرات الشعوب مثلماكان الاستعمار القديم قبله. وقد سار عدد غير قليل من هذه الدول الفتية على طرق التقدم الاجتماعي – الاقتصادي، أو

اختار طريق التطور المستقل عن النظام الرأسمالي ممّا أحدث تطورا جديدا آخر في الخارطة السياسية العالمية لم يكن أبدا في صالح الامبريالية.

من مجمل ما تقدّم، تتّضح حقائق لاجدال فيها أكدّ عليها الباحثون المختصون والسياسيون المطّلعون، وكذلك النظريون المتمرسون في مسائل التنمية والتطور،وهذه الحقائق هي:

أولاً: إن إمكانات التطور لهذا النوع من الاشتراكية – التي طالما كان يطلق عليها اسم "الاشتراكية الواقعية"– قد استهلك بالكامل من حيث الوسائل، وانماط التطبيق، ومستويات الأداء. فلم تعد مقبولة في العقد الاخير من القرن العشرين عمليات المركزة في التخطيط الاقتصادي وادارة الدولة، أو انفراد حزب سياسي واحد للاضطلاع بالقيادة لبلد ما، أو سيطرة الهيئات الحزبية وتدخلها واحيانا اندماجها، في أجهزة الادارة والمؤسسات الحكومية، التي طُبِّقت اضطرارا في الخمسينيات كما قاد عدم مواكبة الثورة العلمية – التكنولوجية، وعدم استخدام مبتكراتها في مختلف شؤون الحياة إلى تضاؤل وتائر النمو الاقتصادي، وحتى إلى ركوده الكامل في البلدان الاشتراكية، وحال دون التنافس مع الاقتصاد الرأسمالي الغربي المؤتمت والمقنّن، إن لم يكن خسره تماما ووصلت القناعة العامة إلى الحدّ الذي عبرت فيه عن عجز هذه الانظمة عن تحقيق المهمة الاساسية الابعد للاشتراكية، وهي احراز النصر على الرأسمالية عن طريق رفع انتاجية عملها إلى مستويات أعلى من انتاجية النظام الرأسمالي، وبالتنافس السلمي معه. وقد ربط كل ذلك بعدم فاعلية النظام السياسي القائم وعدم كفاءته، التي سادت ظواهرها السلبية في الاتحاد السوفياتي منذ أواسط السبعينيات، وانعكست علي القيادات السياسية الاخرى في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، تماما مثلما نمت الحاجة إلى تجاوزها والقضاء عليها في تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية قبل ذلك بوقت طويل.

أذن، تحدّدت قضية التأزم في الوضع الداخلي للبلدان الاشتراكية بضرورة تفعيل النظام السياسي القائم أولا، أي الحاجة إلى إصلاح الاشتراكية، وإعطائها وجهها الانساني كما يقولون، ومواصلتها بأشكال اخرى... فمن الذي سيضطلع بهذه المهمة؟

ثانيا: برزت مسألة الديمقراطية والتعددية السياسية كشعار وكهدف يستقطب قطاعات واسعة من الناس العاملين ومن المثقفين على وجه الخصوص، ويلبّي الطموح إلى ممارسة الحق الطبيعي للفرد في العقيدة، والانتماء، وحرية التعبير دون أن يكون ذلك شرطا لمعاداة النظام. أو المطالبة باستبداله بالضرورة. فما هو بالضبط مفهوم الديمقراطية لدى هؤلاء المنادين بها؟

ثالثا: تقدمت شعارات احترام حقوق الانسان والدفاع عنها، خاصة بعد انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هيلسينكي ١٩٧٥)، وبمبادرة من البلدان الاشتراكية. فما هو جوهر هذه الحملة؟ ولماذا التركيز في شنّها على حقوق الانسان في المعسكر الشرقي بالذات؟ ومن دون المطالبة أبداً بضمان العمل اللائق، والسكن الملائم، والمساواة بين الزنوج والبيض الاميركيين في الولايات المتحدة كحقوق اساسية من حقوق الانسان وباسم أية حقوق إنسان يتّم دعم الغرب لانظمة ديكتاتورية وأتوقراطية في مختلف أنحاء العالم تواصل منذ عقود قمع شعوبها بالحديد والنار؟

رابعاً: وصلت إلى الطريق المسدود مساعي القطبين العالميين لحلّ نزاعات إقليمية عديدة وإطفاء بؤر كثيرة بعفل تناقض المصالح الايديولوجية والاستراتيجية بين المعسكرين. أما وقد آل النظام الدولي الجديد إلى نظام احادي القطب بزعامة الولايات المتحدة، فما هو مصير الشعوب في مناطق تلك النزاعات ومن سيحدد حقها الانساني في تقرير المصير؟

خامساً: تفاقمت عمليات التجسس والتدخل من الخارج في الشؤون الداخلية للآخرين، وانطوت في الكثير من الحالات على شن العدوان والاجتياح العسكري لبلدان ذات سيادة وعلى عقد صفقات أسلحة مريبة لصالح طرف ضد طرف آخر في أماكن تبعد عشرات الوف الاميال عن البلدان المتورطة بها. فما هو مفهوم الارهاب الدولي، وما هي منطلقاته وأهدافه وتجلياته.

سادسا: تتفاقم أكثر فأكثر في العالم الثالث بالذات قضايا التنمية والتقدم الحضاري، والتطور الاقتصادي، والديون الخارجية، ومشاكل الجوع والمرض والأمية والبطالة ومتطلبات الحياة والوجود، الخ..... فكيف سيتحددّ الصراع في العالم في ظل النظام الدولي الجديد، وبعد أن اختارات أوروبا الشرقية

والوسطى الاندماج في أوروبا الغربية؟

سابعا: النظام الدولي الراهن هو أول نظام للعلاقات الدولية ينشأ من دون حرب عالمية ساخنة. وبانهيار المعسكر الشرقي في أوروبا، تكون مراكز التنافس العالمي على مناطق النفوذ قد انحصرت بين الاقطاب الغربيين. وبعبارة اخرى، سيكون الطابع العام للصراع الدولي في الظروف الراهنة صراعا اقتصاديا – ماليا – تكنولوجيا. فهل ستقبل اليابان والمانيا استمرار سريان مفعول الشروط المذلّة لمعاهدات الاستسلام التي فرضت عليهما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وهما تشكلان اثنتين من أكبر ثلاث قوى اقتصادية تنافسية عملاقة في العالم؟

ثامنا: و"النمور الشابة" الواعدة اقتصاديا في الهادئ والاطلسي، والتي تنتمي إلى العالم الثالث – الجنوب الفقير- هل ستربيّها أو تروّضها "النمور الكهلة" في العالم الأول – الشمال الغني، أم ستتمسّك هي بخياراتها الحرّة وبالتنافس السلمي وبحرية التجارة وبالديمقراطية في مواجهة محاولات الهيمنة بالقوة العسكرية، وبإملاءات الاستعمار القديم؟

هذه القضايا وغيرها الكثير تستحق إمعان الفكر في بحثها ومعالجتها برويّة وبعيدا عن الارتجال والمثاليات التقليدية والتجريدية. لأن حصيلة تجارب الشعوب وخبراتها ملك للبشرية جمعاء، ولأن الأجيال الواعية هي التي تستفيد من أخطاء من سبقها، فلا ضرر من تناول " بيريستروكا" غورباتشوف، و"سياسية التفكير الجديد" اللتين طرحهما في هذا السياق. وهذا ما سنفعله في الفصلين القادمين.

الفصل الثالث

"البيريسترويكا" : النظرية، الواقع، النتائج

"البيريسترويكا " : النظرية،الواقع، النتائج

نادرة جداً في التاريخ الاحداث الضخمة التي لعب فيها القدر دوراً غير محسوب، فأتى بحظ سعيد كان حاسماً في مجمل عملية تحول واسعة في تقرير مصير مجتمعات، وحتى أفراد. بل يكاد يكون العكس هو الاصح؛ فما اكثر الحالات في حياة الأمم والشعوب التي ادى فيها سوء الطالع المحصن الى نسف ثورات وانقلابات كانت مرسومة بدقة وحذق وحذر، فكان الثمن فيها باهظاً. وعلى الرغم من ان الندرة او الاستثناء امر شاذ، ولا يجوز القياس عليه، فإن العلوم الرياضية والتطبيقية الاخرى لم تستثنه من حساباتها،بل وضعت له هامشاً ضئيلاً فيها على الأقل. ولو اردنا الأخذ بهذا فيما نحن بصدده الآن، لقلنا كما قال العرب القدماء: "رب ضارة نافعة! أو:مصائب قوم عند قوم فوائد"!

جاءت يد المنون الى الكرملين أوائل الثمانينيات لتأخذ معها -خلال ثلاث سنوات تقريباً- ثلاثة من كبار زعماء الاتحاد السوفياتي، (برجنيف، أندروبوف، تشيرنينكو) وكانوا قد جمعوا في ايديهم قبل رحيلهم المراكز القيادية في الحزب والدولة، وامسكوا - على مدى سنوات طويلة - مفاتيح تقرير مصائر شعوبهم واسرار"الصندوق الاسود " الخاص بأنظمة الصواريخ النووية المجنحة وعابرة القارات. ولا نعتقد ان جمع كل تلك السلطات بيد واحدة، والتحكم من خلالها بحياة المجتمع والدولة كان فقط تعبيراً عن رغبة ذاتية في حيازة السلطة والاستئثار بها.بل، ايضاً، مواصلة لنهج محدد في الحكم رسخته السنون،

وادى الى ما ادى اليه من "التحجر" والجمود والشلل في العديد من مرافق الحياة داخلياً وخارجياً. وما لبث هذا النمط من الحكم ان امتد من بلاد السوفيات الى الدول الاشتراكية الاخرى، ولما ادركت الشعوب المعنية ان ذلك لم يعد ملائماً لمتطلبات العصر ولحاجات التطور الحديث وشروطه، اصبح السكوت على استمراره امراً لا يطاق ولا يغتفر، بل يتناقض اساساً مع جوهر الاشتراكية وقوتها الابداعية. من هنا يمكن القول ان تغيير الاشخاص في الهرم السياسي- الاجتماعي لدولة ما قد يحمل في ثناياه احتمالات التغيير في السياسة ذاتها. وعلى ما يبدو، كان هذا شرطاً ضرورياً في حالة الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية الشرقية الحليفة له.

لا أحد يتشفى بالموت. والتقاليد الاجتماعية تقضي "بذكر محاسن الموتى". لكن السياسة في عالم اليوم لا تقبل التضحية بحياة مجتمع بأكمله، ولا بمستقبل هذا المجتمع من اجل فرد مهما كان دوره فاعلاً ومهما في بنائه وتطويره وحمايته. اضف الى هذا حقيقة ان لكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والسياسي عناصرها الريادية، وشخصياتها القيادية، مثلما ان لكل سياسة رجالها القيمين عليها.

في السبعينيات من هذا القرن، بدأت مظاهر الركود الاقتصادي تتراكم في المجتمع السوفياتي وبعض المجتمعات الاشتراكية في اوروبا. وفي العادة، يصاحب التردي في الوضع الاقتصادي استياء سياسيا وعدم رضى جماهيري، تتحدد درجته ومستواه طردياً مع عمق التدهور الاقتصادي. وقد يصل الامر حد الأزمة السياسية، كما كانت الحال في بولنداوهنغاريا اولاً، وفي تشيكوسلوفاكيا فيما بعد، ثم في الاتحاد السوفياتي نفسه. ومن الطبيعي ان يترتب على ذلك جدال ايديولوجي وسياسي كبير في صفوف قيادات الاحزاب الشيوعية الحاكمة في هذه الدول، وربما فيما بينها، في اطار الاجتهاد النظري المشروع والوجيه مبدئياً. وطرحت على قاعدة هذا الاجتهاد اسئلة موضوعية وواقعية كثيرة،مثل: هل الاشتراكية غير قادرة على حل اشكالية الركود الاقتصادي في مجتمعاتها؟ كيف يمكن للاشتراكية منافسة الغرب ومجاراته صناعياً ومستوى معيشة في ظل الركود الحاصل؟ وقبل ظهور هذا الركود، كان الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف قد صرح بأن الاشتراكية "ستقبر" الرأسمالية وتسود العالم، فهل كان يتصور ان هذا الحلم سيتحقق على ارضية ركون الناس الى الضمانات الاجتماعية وتوفير فرص العمل الملائم للجميع وحسب؟ ام

انه كان يرى في تلك الانجازات حوافز للانطلاق والابداع في عملية تطوير اشمل واعمق واكثر تعقيداً؟ واذا كان "التخلف" العلمي التقني في مجمل الحياة اليومية للمجتمع الاشتراكي عن نظيره في الغرب الرأسمالي هو ذريعة الركود العام،فكيف استطاع الاتحاد السوفياتي تسجيل الريادة في الغزو السلمي للفضاء، والرد على انظمة التسلح النووي الغربية بأنظمة ردع متقدمة ومن ذات الطراز؟ ركيف تم له التصدي لخطط "حرب النجوم" بكفاءة وفاعلية أكبر؟ وبإختصار شديد، كان يطرح السؤال العادي البسيط: ما هي اسباب الركود الاقتصادي والركود العام الشامل في المجتمعات الاشتراكية، وما هو السبيل الى معالجته؟

في الإجابة عن هذه الأسئلة ثمت مدرستان اساسيتان ينطوي تحت لواء كل منهما عدد من التيارات والفرق، وبعامة ترى المدرسة الاولى ان السبب الفعلي يكمن في النظرية الماركسية بوصفها تجاوزاً لقوانين التطور والنمو الطبيعية،خروجاً عن المسار العام للتاريخ، فيما يذهب أتباع المدرسة الثانية إلى ان النظرية كانت سليمة غير ان العلة في تطبيقها.

وداخل الاتحاد السوفياتي لم يكن غورباتشوف اول من نبه إلى الخلل فقد سبقه نيكيتا خروشوف الذي كان تقريره العادي الى المؤتمر العشرين للحزب عام ١٩٥٦ بداية لما سمي برحلة "ذوبان الجليد" ومحاولات اصلاح النظام السياسي والاقتصادي دون المساس بمرتكزاته الاساسية. وبعد تنحية خروشوف قام اليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي بمحاولة اصلاح الاقتصاد وتعزيز الحوافز المادية للعمل ولكن الجهاز الحزبي البيروقراطي وجد في تلك الاصلاحات خطراً يهدد تحالف الامين العام ليونيد بريجنيف لكبح الحركة الاصلاحية ووقفها ثم التراجع عنها.

وبعد وفاة بريجنيف خلفه يوري أندروبوف الذي كان يعرف من خلال قياداته جهاز المخابرات (كي جي بي) حقيقة الاوضاع في البلد واراد إحداث ثورة فعلية ولكن باساليب ادارية صرف. ويرى الكثيرون من المحللين ان أندروبوف لو قدر له ان يحكم اطول من فترة الاشهر الثمانية عشر لربما كان حقق نقله نوعية مهمة في تغيير النظام.

واثر وفاته تولى السلطة قسطنطين تشيرنينكو رمز شيخوخة النظام وانهياره فعادت عوامل التجديد مكبوحة ومنغلقة على نفسها وكأنها محاطة بجدران من الجليد السيبيري

السميكة. صحيح ان ذلك الجليد وفر الدفء الداخلي اللازم للحياة والبقاء، لكنه صحيح ايضاً انه حال دون فك الحصار، والانطلاق في هجوم سلمي ضروري ومشروع.

وعلى الرغم من ان احلام اليقظة لم تبارح دعاة التجديد واعادة البناء الاشتراكي والعصرنة، الا ان حالة الانتظار والترقب الحائرة سادت الحياة العامة في المجتمعات الاشتراكية سنوات طويلة. فما ان ازيحت الصخرة عن صدر بلال حتى عادت انفاسه تتدفق، والمبادىء التي نادى بها تتألق، والشعارات التي رفعها وآمن بها تزهو من جديد. فتفتحت عيون الناس على اللحظة التي ينبري فيها قبطان جريء يقود سفينتهم الراسية في بحر يعلو سطحه الركود والهدوء، وتزخر اعماقه بعوامل الحركة الهادرة.

في آذار ١٩٨٥، انتهت دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بانتخاب ميخائيل سيرغييفيتش غورباتشوف اميناً عاماً لها(ولعله كان اصغر الامناء العامين سناً قبله). لم يكن غورباتشوف معروفاً في اوساط الشيوعيين في بلاده او في الخارج بذات المستوى الذي عرف به من سبقوه الى هذا المنصب الرفيع. غير ان تباشير مستقبله الحزبي والسياسي في الدولة السوفياتية لاحت من خلال رعاية سلفه له، والعنيد يوري أندروبوف بتعيينه عضواً في المكتب السياسي .

اغتنمت معلومات غورباتشوف الدقيقة عن حقائق السياسة الداخلية والخارجية، وعن حقائق الواقع الاجتماعي – الاقتصادي في البلدان الاشتراكية، ليس فقط من خلال كونه الامين العام للحزب بل ايضاً من خلال لقاءاته الميدانية والمباشرة مع كوادر الحزب في مختلف الجمهوريات والمناطق، ومع اجهزة الدولة، والعمال في المصانع والتعاونيين في المزارع، والمثقفين في المؤسسات العامةوالمختصة، ومع الشبيبة والنساء، ومع المواطنين العاديين في الشوارع على امتداد دولته الواسعة من ناحية، ومع زعماء دول ، ورجالات سياسة، وقادة حركات وطنية وتحررية، ومع علماء وكتاب ومفكرين معروفين من جميع أركان المعمورة من الناحية الاخرى .

لا شك في ان غورباتشوف كان يعي تماماً مفهوم المقولة المعروفة عن "دور الفرد في التاريخ". وكان يدرك جيداً اهمية العلاقة بين المبادرة الفردية المسؤولة وظروفها الذاتية والموضوعية. ولذلك استند اولاً في مبادرته الرامية الى إعادة البناء الاشتراكي الى التحليل النقدي الذي وضعه عدد من مساعديه واكدوا فيه ضرورة تبني نهج محدد يسرع

عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، ويجدد مرافق الحياة في المجتمع السوفياتي وشكل كل ذلك عوامل محفزة ساعدته على ترسيخ مناعته بوجود عدم رضى عام عن الوضع القائم في البلاد، وبعدم استغلال مضمون الاشتراكية وتوظيفه بطريقة صحيحة، وبالتخلف عن مسايرة العصر، والتراجع عن تلبية حاجات الناس مع انه تتوفر في البلاد قاعدة مادية متماسكة، وخبرة متراكمة،وأفقاً روحياً للسعي المتواصل لتحسين الوضع في المجتمع، ولتحقيق مستويات ارقى من مردود النشاط الاجتماعي كمياً وكيفياً على حد سواء.

على هذا الاساس طرح غورباتشوف مبادرة" البريسترويكا" و"بيريسترويكا" كلمة روسية اصلاً، دخلت لغات العالم وقواميسها في السنوات الاخيرة. ومعناها الحرفي يقابله في اللغة العربية تعبير"اعادة البناء". غير ان هذا التعبير بحد ذاته ليس كافياً للتدليل الكامل على مضمونها ومغزاها اللذين يشتملان، ايضاً، على التجديد متعدد الجوانب والاهداف. ولذلك سنؤثر في سياقاتنا التالية استعمال اللفظة الروسية ذاتها. وقد قال غورباتشوف عنها في كتابه"بيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا وللعالم" الذي صدر مترجما إلى العربية عن دار الفارابي في بيروت عام ١٩٨٨، "انها ضرورة بلغت حد النضوج، وانبثقت من اعماق عمليات تطور مجتمعنا الاشتراكي الذي اصبح ناضجاً ليشهد التحولات. بل يمكن القول انه عانى وكابد الكثير كي يتوصل اليها. وأما تأجيل عملية اعادة البناء والتجديد – اي عملية "البيريسترويكا – فقد كان من شأنه ان يؤدي، وفي اقرب وقت،الى تفاقم حدة الوضع الداخلي الذي انطوى هو ذاته – ونقولها بصراحة – على اخطر ازمة اجتماعية – اقتصادية وسياسية جدية (ص١٨). معنى هذا ان استيعاب "البيريسترويكا" كعملية شاملة ومتكاملة يقتضي بالاساس فهم طبيعتها واهدافها وتجلياتها،ومن ثم الالمام بنتائج التحليل الرئيسية لأوضاع المجتمع السوفياتي منذ قيامه وبالعلاقة مع تاريخ شعوبه البعيد ايضاً. فروسيا،مثلاً، التي قامت فيها ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧، بلاد عريقة بتاريخها وثقافتها وحضارتها، وقدمت للبشرية من خلالها العديدمن الاكتشافات والاعلام البارزين في مختلف الميادين والاتجاهات، خاصة في مجالي الادب والفن. وحصلت فيها كذلك احداث مأساوية ودموية، اما الاتحادالسوفياتي فدولة فتية جداً بالنسبة لعمر روسيا، وبقيامه قبل اكثر من ٧٥ عاماً، حل محل الامبراطورية الروسية شبه الاقطاعية وشبه الاستعمارية. وفي إطار النظام

الاشتراكي وبفضله، تطور الاتحاد السوفياتي في فترة قصيرة جداً بمقاييس الزمن ليصبح واحدة من الدول العظمى القليلة في العالم، تكتنز قوى منتجة هائلة، وقدرات عملية – تقنية جبارة، وثقافة فنية وادبية رفيعة المستوى، وتعايش بين اكثر من فئة قومية وشعب، وحماية اجتماعية لمواطنين زاد عددهم عن ٢٨٠ مليون نسمة، يعيشون على اراض تبلغ مساحتها سدس مساحة اليابسة من الكرة الارضية تقريباً، غير ان هذه البلاد سادها منذ اواسط السبعينيات وضع عصي على الفهم للوهلة الاولى. وكما لاحظ غورباتشوف، فقد بدأ الاتحاد السوفياتي يفقد وتائر حركته، فتنامت فيه الانقطاعات في عمل المؤسسات ، وراحت الصعوبات تشتد وتحتدم واحدة اثر اخرى فيما تكاثرت المشكلات غير المحلولة. وبرزت في الحياة الاجتماعية ظاهرات يطلق عليها اسم ظاهرات الركود، فضلاً عن ظاهرات اخرى مثلت افرازات للتطبيق الاشتراكي المشوه. وتكونت آليات كبح من نوع خاص للتطور الاقتصادي – الاجتماعي . وحدث كل ذلك في وقت تمخضت إبانه الثورة العلمية – التكنولوجية عن آفاق جديدة مؤملة للتقدم الاقتصادي – الاجتماعي.

وفي سياق تحليل الوضع المهيمن على البلاد، اصطدم غورباتشوف ،اول ما اصطدم، كما قال هو نفسه، بالجمود الحاصل في النمو الاقتصادي، اذ لاحظ ان وتائر النمو في الدخل القومي انخفضت خلال الخطة الخمسية الثلاث الاخيرة الى اكثر من مرتين، وان هذه الوتائر هبطت في بداية الثمانينيات الى مستوى جعل البلاد تلامس الركود الاقتصادي. ومما لاحظه غورباتشوف ان البلد الذي تمكن في السابق من اللحاق بركب البلدان المتطورة بوتائر متسارعة، بدأ يسلم الموقع تلو الموقع، وان الفجوة ازدادت اتساعاً بين الاتحاد السوفياتي وهذه البلدان لغير صالحه"سواء من حيث فاعلية الانتاج او نوعية المنتجات، كذلك في تطور الثورة العلمية– التكنولوجية– وإنتاج التكنولوجيا المدنية، واستيعابها والإفادة منها"(ص٢٠).

كان التركيز على الصناعتين الثقيلة والعسكرية خلال بضعة عقود من وجود الاتحاد السوفياتي اجلى تجليات هذا الوضع الذي جابهه غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي. بل غدا كأنه هدف بحد ذاته، فانفقت ثروات طائلة على تشييد مثل هذه المجمعات والمنشآت الصناعية الكبرى التي استغرقت عملية بنائها وقتاً طويلاً، غير ان الامر الاهم في هذا الشأن هو ان هذه الصناعات لم تدر منتوجات ذات مستوى تقني يتناسب مع الاموال التي

صرفت عليها، كما ان تلك المنتجات بدلاً من ان ترضي المستهلك فيزداد الطلب عليها، فقد حصل العكس تماماً في السوق المحلية السوفياتية، اذ وقع المستهلك اسير المنتج بسبب اقتصار الاستهلاك على ما يصل الى السوق من هذه البضائع ذات النوعية المتدنية، بدلاً من تلبية حاجات الناس ببضائع تضاهي قرائنها في الاسواق الاخرى.

وهنا تناولت "البيريسترويكا" في تحليلاتها النقدية مسألة تبديد الثروة الذي وصل درجة الفساد، فمن اجل رفع اسعار السلع، صرف اهتمام كبير على تضمينها اكبر قدر ممكن من العمل والوقت والمواد، بدلاً من اولوية الاهتمام بتنمية الثروة الوطنية باسلوب صحيح ان الاتحادالسوفياتي غني جداً بالمواد الاولية، ومصادر الطاقة، والثروات الطبيعية والبشرية، لكنه صحيح ايضاً ان "هذا الشكل من الانتاج على الوحدة المنتجة قد ادى الى تطوير الاقتصاد بطريقة انتشارية بدلاً من اعطاء الاولوية لنمو الانتاج الكمي." وهكذا اصبح من الصعب الإفادة من المصادر الطبيعية صحيح، وغاب عن الاذهان تطويع هذه المصادر لصالح عملية الانتاج نفسها. فتضاعفت التكاليف. وبرز نقص مصطنع في المواد البشرية مما استحدث ظاهرة" المكافآت" التي هي بحد ذاتها انفاق مالي على "عمل وجهد" لم يبذل اصلاً، وادى الى ادخال انواع عديدة من التشجيع والحوافز دون اي استحقاق فعلي. فاستشرى الركض وراء الكسب المالي وحسب، وهبطت نوعية العمل وسمعته بين الناس، وادى الخلل في العلاقة بين معيار العمل ومعيار الاستهلاك الى كبح انتاجية العمل، وبالتالي الى تشويه العدالة الاجتماعية ذاتها كمبدأ اشتراكي اساساً.

وكان لا بد لهذه الظاهرات السلبية ان تنعكس على الجوانب الاخرى من حياة المجتمع. وقد لامست فعلاً مجالات اوسع فيها، فبرز ما يسمى "مبدأ التفضل" الذي خصصت بموجبه مبالغ مالية محدودة جداً، اقتطعت من مخصصات القطاعات المنتجة، لتطويرالمواهب والكوادر والأداءات الاجتماعية- الثقافية، مثلاً.وأديرت الآذان عن سماع الكثير من الحاجات المادية والروحية للناس، فتخلفت مجالاتها من حيث التجهيز والأداء والكفاءة ونوعية العمل. وفي هذا الصدد، يتحدث غورباتشوف عن مفارقات اخرى وقع عليها. فبينما نجح المجتمع السوفياتي في حل مسائل تشغيل المواطنين، ووفر لهم ضمانات ومنحاً اجتماعية ذات طابع مبدئي، ورغم أن التشغيل هذا قدحمل أحيانا طابعاً غير إنتاجي الا انه لم يتمكن من تحقيق امكانات الاشتراكية على النحو الكامل في تلبية

الحاجات المتنامية لتحسين الظروف السكنية، ونوعية المواد الغذائية فضلاً عن كميتها، وتنظيم وسائل النقل، والخدمات الصحية والتعليمية بالمستوى المطلوب، كما لم يتمكن من حل مشكلات اخرى نشأت في سياق تطور المجتمع بصورة طبيعية.

وهكذا تكون الوضع الذي يصفه غورباتشوف بأنه" اخرق". فمن ناحية،. كان هناك انتاج هائل من الفولاذ ومواد الوقود والطاقة- وهو القطاع الذي لم يتمكن احد من منافسة الاتحاد السوفياتي فيه- ومن ناحية اخرى وقع نقص في هذه المواد وعدم كفايتها ناجما عن الهدر في استثمارها واستخدامها بشكل غير فعال. وانطبق الامر نفسه على قطاع انتاج الحبوب، فقد شكل الاتحاد السوفياتي اكبر مركز لإنتاجها، ومع ذلك بقيت ضرورة لاستيراد ملايين الاطنان من الحبوب والعلف سنوياً. والبلاد التي يتوفر فيها اكبر عدد من الاطباء والاسرة في المستشفيات لكل نسمة من السكان، ظلت تعاني، كما لاحظ غورباتشوف، من تغرات جدية وتدمير في مستوى الخدمات الطبية، "واذ تستطيع مركباتنا الفضائية تحديد موقع مذنب هالي بدقة بالغة، وتطير نحو كوكب الزهرة، فإننا نلمس، مقابل هذه الانجازات والانتصارات التي حققها الفكر العلمي الهندسي، تخلفاً فاضحاً في استخدام المنجزات العلمية بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتخلفاً كبيراً في اجهزتنا البيتية والمعيشية اليومية عن المستوى العصري "(ص٢٤).

من الطبيعي ان يؤثر هذا الواقع المادي المتردي في المجتمع السوفياتي على تفكير الناس، وعلى قيمهم الاخلاقية، فإلى جانب الانخفاض الحاد في وتائر النمو والمعايير النوعية والتباطؤ الملحوظ في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، ازدادت ايضاً حدة آليات الكبح لكل محاولات التحليل النقدي والبناء لطبيعة المشاكل القائمة وإمكانية حلها. والانكى من ذلك انه امعاناً في الديماغوجية والغوغائية دارت عجلة الترويج الاعلامي للنجاحات الفعلية منها والمزيفة، وغاب الابداع عن المؤسسات والافراد، وافرغ الحوار من مضمونه الحقيقي، وتكونت فجوة كبيرة بين القول والفعل، وتراجعت الثقة حيال الشعارات المرفوعة، وبدأ الانحطاط في الخلق الاجتماعي وحيال الشعور العام بالتضامن. وتزايد مع كل ذلك الإدمان على الخمور، وتعاطي المخدرات، وارتكاب الجريمة، وقوي تغلغل انماط من "ثقافة" غريبة عن المجتمع بكل ما اتسمت به من تفاهة وابتذال وخواء للروح.

ولحق الضعف العام بالقيادة، والحزبية منها بالتحديد. فكادت تنعدم لديها المبادرة الخلاقة في بعض المجالات والعمليات الاجتماعية، وغدا الجمود فيها ظاهرة عامة. ونادراً ما جرى التجديد في طبيعة هذه القيادة. فمثلاً ان متوسط عمر اعضاء المكتب السياسي بلغ ٦٩ سنة قبل البيريسترويكا فهبط مستوى الحزم والنظام والمسؤولية فيها. وجرت محاولات االتغطية على هذا القصور بمختلف التدابير والحملات الاستعراضية، وتخلف الحزب بشكل عام عن القيام بالعمل الحازم ضد المظاهر السلبية والاستباحات والمحسوبيات. وكثرت ايضاً اعمال خرق مبدأ التساوي امام النظام والقانون. وبات الكثير من الشيوعيين ذوي المناصب العالية خارجين عن دائرة الضبط والنقد والمحاسبة، مما ادى الى الفشل في العمل والى احداث خروقات جدية. وجرى التعايش مع العديد من وقائع الرشوة والمحاباة والتبجيل في بعض المستويات القيادية التي اساءت استخدام السلطة، واغتنت حتى ان بعض عناصرها اصبحوا شركاء في ممارسات جرمية، واعتبروا بالتالي منظمين لها.

لاشك أن مثل هذه المظاهر والممارسات السلبية تعتبر أموراً اعتيادية في انظمة الحكم الرأسمالية ومجتمعاتها. فما أكثر حالات الخروج على القانون من قبل المسؤولين فيها، والتي أودت في النهاية بالحياة السياسية للعديد من الوزراء وحتى الرؤساء في الدول الغربية. ولعلّ القارئ يتذكر في هذا السياق فضيحة الوزير البريطاني بروفيومو أواخر الستينيات؛ وفضيحة"ووترغيت" الاميركية التي أطاحت بالرئيس نيكسون أواسط السبعينيات؛ وافتضاح العلاقة السرية بين السناتور إداوارد كيندي وسكرتيرته أواخر السبعينيات وفضيحة "إيران غيت" التي كادت أن تقضي على سمعة الرئيس ريغان أوائل الثمانينيات؛... الخ. ومع أن الأنظمة الاشتراكية لم تستخدم مثل هذه القضايا للتشهير بالنظام الرأسمالي، لأنها تعتبرها نتاجا طبيعياً من نتاجاته إلا أن وصولها إلى المجتمع الاشتراكي، وممارسة شخصيات سياسية في قمة الهرم السياسي لها،ليس أمراً غريباً على هذا المجتمع وحسب، بل يتنافى أيضا مع قيمه ومع مبادئ الاشتراكية.

وكي يكون المرء منصفاً، يعلق غورباتشوف، "فلا بد من القول ان مسائل كثيرة وحيوية الاهمية قد وجدت لها، بالرغم من كل ذلك،حلولاً خلال الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها، اولاً، لم تكن تلك المسائل سوى جزء من المشكلات التي تعين حلها منذ زمن

بعيد.وثانياً،فحتى الحلول التي اقرت لم يتم تنفيذها في الواقع، او هي نفذت جزئياً فقط. والاهم من كل ذلك ان الاجراءات لم تكن تحمل طابعاً تركيبياً، بل لامست بعض جوانب الحياة في المجتمع، دون ان تمس الية الكبح المتكونة"(ص٢٦).

وهكذا ادى تخلف النشاط العملي للاجهزة الحزبية والحكومية عن متطلبات الحياة الاجتماعية الى تراكم المشاكل بوتائر تفوق وتائر حلها. ومن الطبيعي ان يقود ذلك الى بروز ظواهر سلبية يصبح معها المجتمع غير قابل للضبط والإدارة. ان الخطورة والجدية اللتين آل اليهما الوضع في مختلف الميادين اكدتا ضرورة أحداث تحولات عميقة وحتمية في المجتمع السوفياتي . وقد وجد الحزب الشيوعي السوفياتي في نفسه الجرأة على تقييم هذا الوضع وتقويمه واقرار إجراء تغييرات جذرية فيه، بعدان توصلت القيادة السياسية في دورة اللجنة المركزية في ابريل/نيسان ١٩٨٥ الى الاستنتاج بأن البلاد تعيش حالة تشارف على الازمة. فتبنت "البيريسترويكا" على اعتبار ان مكنونات الاشتراكية قد نضجت فعلاً، ليس في الحياة المادية وحسب، بل وفي الوعي الاجتماعي ايضاً، وعلى اساس ان "البيريسترويكا" جاءت بدافع من الضمير القلق على الاشتراكية وعلى مستقبلها.

اتسعت دائرة التأييد الشعبي،" للبيريسترويكا" وللحاجة الماسة اليها بتزايد الادراك على النطاق الجماهيري الواسع بأنه لم يعد ممكناً الاستمرار في العيش على هذا النحو. وقد لعب الاعلام والصحافة دوراً مؤثراً في تحريك الناس وتشجيعهم على المشاركة في الحياة العملية والسياسية اكثر من الماضي، وخاصة بتركيزهما على السلبيات والنواقص التي طالما كبح التعبير العلني عنها والاستياء منها. وفي ذات الوقت، تنامى القلق من تلاشي القيم العظيمة التي تمخضت عنها ثورة اكتوبر، ومن تجاهل المبادىء والمثل التي اتت بها، وفي مقدمتها تدني الاهتمام بقضايا المجتمع، والوهن الذي اصاب احترام العمل، والنزوع الى الاثراء بأية وسيلة، والتسلق الوظيفي، والشك الذي اخذ يضرب عقول الشباب خاصة.

رأت "البيريسترويكا" ان اشاعة الديمقراطية ضمانة اكيدة لعدم النكوص بعملية التجديد وإعادة البناء. وشددت على الحاجة الى مجمل النشاط الوظيفي والحيوي المتكامل لحركة المنظمات الاجتماعية، وفرق الانتاج والاتحادات المهنية والابداعية.

لذلك، لم تتوان"البيريسترويكا" عن نقد التشويهات التي لحقت بالديمقراطية وصورتها الصحيحة خلال الفترة الماضية. وفي هذا الصدد، قال غورباتشوف:" نحن نعرف الآن انه كان بوسعنا تجنب الكثير من المصاعب لو تطورت عندنا الديمقراطية بشكل طبيعي. لقد استوعبنا تاريخنا هذا جيداً. والى الابد، وسنقف موقفاً لا محيد عنه وهو انه لا يمكن التقدم الى الامام في الانتاج والعلم، وفي التقنية والثقافة والفن، وفي جميع مجالات حياتنا الاجتماعية، الا عبر تطوير منسق للاشكال الديمقراطية التي تميز الاشتراكية وعبر توسع الادارة الذاتية، وعبرهما فقط، وبذلك فقط يمكن ضمان الانضباط الواعي، وعبر الديمقراطية وبفضلها، تصبح "البيريسترويكا" نفسها ممكنة"(ص٤٠).

من مجمل ما تقدم، يمكن الاستنتاج ان عملية"البيريسترويكا" بمثلها ومنطلقاتها وتحليلاتها هي مبادرة جريئة شخصت الظواهر السلبية الضارة في المجتمع السوفياتي خاصة، وفي التطبيق الاشتراكي عامة، مثلما طرحت اعادة البناء والتجديد الاشتراكي على اسس سليمة كبديل وكحل. ومن هنا كانت تعتبر في اعين الكثيرين من الشيوعيين وغير الشيوعيين عملاً ابداعياً وخلافاً تحفزه المبادىء والمفاهيم الاشتراكية ذاتها، وتدعو اليه الغيرة الحقيقية على تحسين واقع النظام الاشتراكي القائم والحرص على مستقبله. وهكذا التفت الجماهير حول غورباتشوف الذي طرح شعاراً رئيساً هو: «مزيداًمن الاشتراكية،مزيداً من الديمقراطية» بهدف:-

١- القضاء المبرم على الركود، وكسر اليات الكبح، وبعث آلية مضمونة لتسريع التطور الاجتماعي - الاقتصادي وإعطاؤه قدراً كبيرا من الدينامية .

٢- الاعتماد على ابداع الجماهير، وتطوير الديمقراطية والادارة الذاتية الاشتراكية، ورفع مستوى الاحترام لقيم الانسان وكرامته.

٣- تكثيف الاقتصاد، وتزويده بمنتجات العلم والتكنولوجيا سبيلاً الى تطوير ادارته ورفع مستوى انتاجيته.

٤- الاولوية لتطوير الحياة الاجتماعية للمواطنين ، من حيث تلبية اكمل لحاجياتهم وتحسين نوعية هذه الحاجيات، وتوفير شروط افضل لعملهم ومعيشتهم، اضافة الى الاهتمام الدائم بغناهم الثقافي والروحي.

٥ -التطبيق المتسق للعدالة الاجتماعية، وتحقيق وحدة القول والفعل والحقوق والواجبات.

٦- الافادة القصوى من منجزات الثورة العلمية - التقنية ومبتكراتها في الحياة اليومية والاعتيادية للمجتمع، بما يساهم في رفع مستوى تقدمه الحضاري ويزيد من فاعليته في عملية النشاط الانتاجي .

٧- تنشيط العامل البشري، واحداث تغيير جدي في التفكير والحالة النفسية بهدف ايقاظ الانسان وتنوعه الابداعي بغية الترقي به فعلاً الى الشعور بأنه المالك الحقيقي لبلاده ومقدراتها، فيخرج من حالة الركون والاستكانة التي اغشت نمط الحياة عنده عقوداً من الزمن .

٨- محاربة الجمود العقائدي، وعبادة الفرد، والبيروقراطية والانغلاق الاجتماعي بإشاعة الانفتاح والمجاهرة والعلنية كأسلوب للرقابة الجماهيرية على الاداء الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي- الاخلاقي، والمحاسبة بروح النقد البناء.

٩- التوظيف الاشمل والأكمل لجوهر الاشتراكية وامكاناتها، وفتح المجال الاوسع لتطوره وابداعه، وفي ذات الوقت محاربة الميول والنزاعات الغريبة عنه.

١٠- التجديد المعمق في جميع اوجه الحياة الاشتراكية في البلاد، وادخال اشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي للاشتراكية، واعطاء الطابع الانساني الحقيقي للنظام الاشتراكي بكل ابعاده ودلالاته.

استقطبت هذه الاهداف الواقعية دعم جماهير عريضة من ابناء المجتمعات الاشتراكية في الكتلة السوفياتية كلها في البداية. وخطيت بتقدير اصدقاء النظام الاشتراكي واعجاب مؤيديه في عموم انحاء العالم ايضاً. ففي الحقيقة، كان قد اقتدى العديد من انظمة الحكم الوطنية في العالم الثالث بالكثير من المنجزات الايجابية التي حققها النظام الاشتراكي في حقول الزراعة والصناعة وبرمجة الاقتصاد والتطور الثقافي، وفي ميادين الرعاية الصحية ونظم التربية والتعليم، بينما وقفت فعلاً موقف الذهول ازاء عدد لا يحصى من المظاهر والممارسات التي لا تمت الى الاشتراكية بصلة، فلا غرابة والحالة هذه ان يجد المواطنون السوفيات وامثالهم في المعسكر الشرقي في "البيريسترويكا... "طبيباً

اخصائياً" لمعالجة هذا "المريض"..الاشتراكية. فتحولقوا حوله يعاينون اساليبه في العلاج، ويحدوهم الشوق الى شفائه السريع مع كل "جرعة" دواء يقدمها له هذا الطبيب الجديد"البيريسترويكي". ولكم كانت كبيرة، بل مفجعة، تلك المفاجأة وخيبة الامل التي مني بها هؤلاء الناس البسطاء جراء التدهور المريع في صحة المريض، وتزايد النحول التدريجي في جسده، والوهن في روحه، بدلاً من الآمال الكبيرة التي كانت معلقة على معافاته"بقفزة سريعة". فطرح التساؤل المشروع فيما اذا كان هذا "الطبيب" متمرساً وحكيماً فعلاً، وعلاجه ناجحاً، ام ان "المريض" حالة ميؤوس منها، وخير علاج له الموت!

في ربيع العام ١٩٨٨، كان قد مضى اكثر من عامين على تبني نهج "البيريسترويكا" في الاتحاد السوفياتي. ومع ان غورباتشوف اكد اكثر من مرة على انها"ليست اعلاناً طناناً، بل برنامج معد بدقة، وحذر من مغبة الوقوع في شراك التجربة والخطأ، الا ان تطور الاحداث في بلدان الكتلة السوفياتية اثبت ان "البيريسترويكا" كانت بمجملها عملية مرتجلة، وآل برنامجها"المعد بدقة الى مجرد عملية مسايرة للظروف المستجدة دون ان يفعل او يؤثر فيها، فانتهى بالنتيجة الى عكس ما انطلق منه وسعى الى تحقيقه تماماً. وذلك ان برنامج "البيريسترويكا" لم يكن في الواقع مقسماً الى مراحل،مثلاً، بل لم يوح بها احد ولم يدركها العارفون ببرنامج". القفزة الكبرى" الذي اتبعه قادة الصين في الستينيات ان قادة "البيريسترويكا" السوفياتية قد اعتمدوا ذات الخطة ولذات الهدف، وهو: احداث تغييرات اجتماعية – اقتصادية سريعة. ورغم انه في اواخر الثمانينيات كان قد مر وقت كاف للتعلم من اخطاء الاخرين وتجاربهم غير المفيدة، فإن المصيبة كانت اكبر في "البيريسترويكا" التي حاولت ان تجعل من الاقزام عمالقة بضربة واحدة!وشكلت حملة محاربة شرب الخمور والادمان على الكحول واحدة من تجليات الارتجال وعدم التخطيط في تطويع ذهنية المواطنين ليس لتقبل اجراء تغيير محدد في نمط حياتهم وحسب،بل دفعهم للمساهمة في تحقيق هذا التغيير في الواقع العملي ايضاً ان العمل ضد هذه الظاهرة التقليدية عند الروس والسوفيات على حد سواء يشبه العمل ضد " المافيا" في ايطاليا او الولايات المتحدة. واستيلاء "المافيا... على اموال طائلة في بلد مثل ايطاليا او الولايات المتحدة يعني حسم تلك الاموال من ميزانية الدولة. وفي كلا الحالين تخلق طبقة عريضة من الفقراء بسبب الانفاق الفردي على الكحول، وفئة صغيرة ثرية

جراء الاستيلاء غير المشروع على الاموال. وهكذا، فإن محاولة حل القضايا المتشابكة والمعقدة على هذا النحو من السرعة وبهده الطريقة لا بد ان يؤدي الى استفحالها، والى توليد قضايا اخرى ربما تكون اكثر تعقيداً. وقد ساعد على ذلك؛ رواج"السلبية المطلقة" الذي انتشر في بداية عملية "البيريسترويكا" والذي غدا فيه كل ما هو قائم وقديم، بصرف النظر عن كونه حسناً او سيئاً. وفي ظل غياب البديل الجديد الافضل، تكون هذه "السلبية" قد عملت على تحطيم العلاقات الاجتماعية القائمة ، وقيمها، وآلياتها، بدلاً من تطوير الايجابي فيها واستبدال السلبي الضار بجديد مفيد. عند هذا الحد من مستوى التدهور العام الذي لحق بالمجتمع السوفياتي اطلق على الوضع فيه صفة"مجتمع ما قبل الكارثة". وعلى هذا الاساس بالضبط لم يهاجم قادة الغرب عملية "البيريسترويكا"، ليس لكونها نادت بضرورة اشاعة الديمقراطية" في البلدان الاشتراكية، بل لانهم ادركوا مبكراً ان بشائر تطبيق "البيريسترويكا" بالطريقة التي كانت تجري فيها ستقود حتماً الى تدمير الاشتراكية ذاتها في هذه البلدان وبالتالي شل دور الكتلة السوفياتية في السياسة الدولية، وفي الواقع، فإن ما حصل في هذه البلدان باسم التغيير واعادة البناء والتجديد لم يقتصر ابداً على محاولة "اصلاح الاشتراكية الواقعية او تصحيح الاشتراكية المشوهة"، بل تركز على سد السبل المؤدية الى امكانية اقامة أنموذج صالح لها وقابل للحياة. وهكذا تحولت الوسيلة الى هدف في كثير من حالات "البيريسترويكا" وتجلياتها المنفلتة، وبرز واضحاً الفرق الكبير بين الشعارات المعلنة عنها والافعال الحقيقية للقائمين عليها،وهو الاسلوب الديماغوجي الذي اتبعه القياديون السابقون لغورباتشوف وانتقدته "البيريسترويكا" نقداً لاذعاً.

ان الدعاية الحزبية والحكومية التي كانت تجعل في الماضي من مثل الاشتراكي واقعاً قد قامت بنفس الوظيفة في "البيريسترويكا" . اذ حولت الكثير من فشلها الى نجاح. وغدت فيها هذه العادة الدعائية بديلاً للإجراءات الضرورية والعملية لاحراز نتائج ايجابية تسرع عملية اعادة البناء، وتولد القناعة بضرورتها والحاجة اليها. وما ان بان الفشل في التطوير والتجديد غير المبرمجين، وسادت الفوضى في جميع مرافق الحياة، وبرزت الى العلن ظواهر كانت في الماضي غريبة عن المجتمع السوفياتي. حتى بدأ العديد من القياديين في الحزب والدولة التخلي ليس فقط عن مراكزهم ومواقعهم، بل ايضاً عن

شعار "بيريستروويكيتهم" الشهير " مزيد من الاشتراكية" ، والتركيز فقط على شقه الاخر، "مزيد من الديمقراطية" مع الافصاح عن موقفهم الصريح بتطليق الاشتراكية ذاتها. ففي سبتمبر/ايلول ١٩٩١، صرح اليكسندر ياكوفليف،مثلاً، عضو المكتب السياسي للحزب، واحد كبار مهندسي اعادة البناء والتجديد بأنه لم يفكر في يوم من الايام ببناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، وانه لا يحب عبارات من مثل : الرأسمالية سيئة والاشتراكية افضل. بل كان يعتقد بأن جميع مشاكلهم نابعة من نظرية مفادها انهم كانوا يريدون بناء شيء لم يتحقق ابداً. فكانت النتيجة في النهاية سيئة. ويصل في نهاية المطاف الى القناعة بأنهم يريدون الآن بناء مجتمع عادي يحترم قواعد الديمقراطية، والحرية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك حرية نشاط الافراد، ويقول "فإن كان هذا هو الرأسمالية، فلا أرى شيئاً سيئاً.

لقد احاط غورباتشوف نفسه، وهو يسير في نهج"البيريستروكا" بمجموعة من المثقفين والاكاديميين الذين بالغ كثيراً بدورهم، بينما قلل من اهمية الاقطاب المتمسكين بفكرة الاصلاح بوتائر تدريجية مع الابقاء على الدور القيادي للحزب الشيوعي على تطوير العملية السياسية في البلاد على وجه العموم. بسبب ذلك تناقضت تصريحاته المتتالية القائلة بأن "البيريستروكا" عملية يجري تطبيقها من "الاسفل"، في حين كان الواقع يشير بشكل واضح الى اعتماده شبه الكلي على نخبة مختارة من اصحاب الالقاب والمراتب العليا. اثبتت الحياة ان بينهم عدداً من المرائين والمنافقين . وعلاوة على ذلك، فقد اتاح غورباتشوف لكل هؤلاء الاستحواذ على وسائل التأثير السياسي والفكري الجديد دون اية رقابة من هذا "الاسفل". فاستخدم هؤلاء المتكسبون العلانية واستثمروا المجاهرة لا كضمانة تحمي العدالة الاجتماعية من الانتهاك والخرق، بل للدفاع عن مصالحهم الذاتية - الانية، ولزيادة حدة الصراع والنزاع على الكسب فيما بينهم. وهكذا سادت الغوغائية. وفي حين ترسخت اقدامهم في السلطة، اخذوا يبتعدون بالتدريج عن مصالح الناس التي روجوا لها منذ بداية"البيريستروكا"، وادعوا انهم اتوا من اجل حمايتها وتطويرها ومرة اخرى ضاع الناس العاديون بين الشعارات الطنانة والواقع المادي، وكانت الخطوة التالية في الفرز الاجتماعي - السياسي بين هذه النخبة وعامة الناس بشن الحملة المعروفة"بكشف الصفحات المطوية في التاريخ السوفياتي. ومن عنوانها يمكن بسهولة

تشخيص عدم تقديرها للحقائق واحترامها، فجعلت منها فضائح نسفت التاريخ السوفياتي كله، وقلبته الى صفحات سوداء خالية من اي ضوء او اشعاع نور، ففصلت بذلك حاضر الشعب عن ماضيه، وتركت مستقبله لمصير غامض ومجهول. ولا غرابة ان حذت القيادات الجديدة في اوروبا الشرقية حذو هؤلاء المثقفين البيريسترويكيين في تسويد صورة الاشتراكية في بلدانها في رد فعل على الكبح السابق للرأي الآخر.

على هذا النحو من الاداء في جميع جوانب حياة المجتمع، توصلت هذه السياسة البيريسترويكية الى محصلتها النهائية، وهي التصدي لكل مخالف لها حتى في الرأي. فأبقت - رغم اخفاقاتها- على عجلات طاحونة معاداة الشيوعية والحزب، وقياداته السابقة، ومعاداة الاشتراكية ذاتها دائرة، وبدعم وتأييد وتصفيق من الغرب، ومع ان هذه السياسة تتناقض مع ابسط مفاهيم "البيريسترويكا" وشعاراتها المعلنة، وخاصة اشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية التي اعتبرتها ضمانة اكيدة لها، الا ان القائمين عليها ظلوا سائرين في فرض ما ارادوا على الناس العاديين بوسيلتين مرتبطتين ببعضهما البعض سيطرتهم على وسائل الاعلام، وحجب الرأي الاخر من الوصول الى قطاعات واسعة من الشعب في الوقت المناسب. وللشعب الروسي بالذات تجربة خاصة مع مثل هؤلاء المتعلمين وتعاطيهم مع القضايا الوطنية والمصيرية. فعلى الدوام كانت طبيعتهم الاجتماعية وثقافتهم تملي عليهم ايلاء الاولوية لمصالحهم الأنانية على مصالح العامة الذين تقودهم. ومهما كان دورهم مؤثراً في ظروف محددة، فقد كانوا دائماً طموحين للسيطرة على مواقع النفوذ والوصول الى السلطة، ويبدو ان الرئيس غورباتشوف لم يأبه كثيراً لتحذيرات الروائي الروسي العريق دوستويفسكي في القرن الماضي من "المثقفين الراديكاليين" الروس.ولا عجب ان يصنف الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي مثل هؤلاء الناس اليوم "باليساريين" ويصف الذين دافعوا عن الاشتراكية في بلاده، وحذروا من الانهيار الاقتصادي وانحلال الدولة، ومن تصاعد الفساد والفوضى "باليمينيين" و"المحافظين" و "التقليديين"و"المتعصبين"و"المتحجرين"... الخ من الاوصاف. ومن هنا بدأت تتولد الشكوك في نواياه وخباياه تجاه الحزب ككل الذي ما زال يتزعمه، فالمثقفون "اليساريون"بحسب تصنيف غورباتشوف هم اولئك الصفوة من غير"الستالينيين الحمر" الذين يدعون جهاراً الى اعادة الرأسمالية الى بلاد السوفييت، ويشكلون اليوم "اللجنة

السياسية اللقيادية " لعهد "الديمقراطي الستاليني الابيض" بوريس يلتسن، رئيس روسيا الاتحادية.اما "اليمينيون" فهم الشيوعيون الذين حظر نشاطهم، ووضع تنظيمهم الحزبي السياسي خارج القانون بمرسوم جمهوري من "القيصر الروسي" الجديد وبموافقة غورباتشوف نفسه، رئيس الاتحاد. وفي هذا الصدد، علق يرجي سڤوبودا، رئيس الحزب الشيوعي التشيكي – المورافي(حتى يونيو/حزيران ١٩٩٣) على دور هؤلاء"المثقفين" الروس بالقول"لقد انشل عمل المثقفين السوڤيات جميعهم، فلم يقدموا للمجتمع خلال ستة اعوام شيئاً عملياً وايجابياً غير الآمال بأن الديمقراطية نفسها هي الشرط الاساسي للنشاط الاقتصادي، وهي التي تجلب الانموذج الاوروبي الغربي او الامريكي الى بلاد السوڤيات".

اثبتت التطورات التي وقعت في الاتحاد السوڤياتي منذ اواسط الثمانينيات ان عدم مشاركة الناس في عملية "البيريسترويكا" هو ابرز اسباب اخفاقها. وبرهنت تلك التطورات نفسها على ان "البيريسترويكا" فرضت ايضاً بقرارات فوقية. ولذلك، فقد جاءت محاولات تطبيقها دون الاعتبار الجدي في أغلب الاحيان للمصالح المادية للناس، الذين لم يعودوا يؤيدونها في النهاية.

واكتملت الصورة الحقيقية "لبيريسترويكا" غورباتشوف ومعاونيه بممارسة المجاهرة (اي "غلاسنوست") . وكانت هذه المجاهرة في الواقع الذراع الاقوى بيد السلطة لضرب"المحافظين" – خصوم"البيريسترويكا".

ان سيطرة افكار الغلاسنوست، على معظم وسائل الاعلام الرسمية في البلاد، وإسناد القائمين عليها للصحافة المعادية للاشتراكية في الاتحاد السوڤياتي لم تتح للمواطن العادي غير سماع صوت واحد هو الصوت البيريسترويكي الذي تخلى عن الاشتراكية بدل اصلاحها، في الوقت الذي اخذ يطحنهم تفاقم التردي في حياتهم اليومية، ويكفي ان نشير هنا الى اسلوب تخلص"البيريستريكيين" من المعارضين في الحزب والحكومة ، بمن فيهم بوريس يلتسن، الذين شهرت بهم وسائل الاعلام"الغلاسنوستي" ولم يسمع صوتهم في الدفاع عن انفسهم. وكذلك حقيقة تخلص غورباتشوف نفسه من ثلث اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الفترة ما بين مؤتمريه السابع والعشرين والثامن والعشرين. ان سير الامور على هذا النحو قد بين للحزب الشيوعي السوڤياتي ان قيادة

الدولة مصممة على تجريد الحزب من دوره في الاضطلاع بمسؤولياته تجاه شعبه وبلاده. فبعد شطب البند الخاص في الدستور السوفياتي الذي ينص على دور الحزب القيادي في المجتمع السوفياتي، جاءت تصفية المعارضين فيه "للبيريسترويكا" بصورتها المرتجلة لتكمل سناريو وخطوات تحطيم الاشتراكية في بلاد السوفيات. وقد تتطابق هذه النظرة في جانب من جوانبها مع الرؤيا التي وضعها مكنمارا في العام ١٩٦١ لتحقيق هذا الهدف.

ومن الاسباب التي يعزى اليها فشل الاصلاحات الاقتصادية البيريسترويكية في الاتحاد السوفياتي عدم القيام بإصلاحات سياسية مرافقة وموازية لها.وبادئ بدء نقول انه مع كل ما في هذا التبرير من وجاهة، الا ان تجربة الاصلاحات الاقتصادية الجارية في الصين الشعبية منذ اكثر من عشر سنوات قبل ظهور "البيريسترويكا" في الاتحاد السوفياتي،لم تترافق معها اصلاحات سياسية على الطريقة السوفياتية، تقف ضد هذا التبرير بنجاحاتها وجديتها. ذلك ان لكل وضع اقتصادي سياسة تحميه،كما لكل سياسة اهداف اقتصادية تعمل على انجازها. لكن القضايا الاقتصادية تفاقمت في الاتحاد السوفياتي نتيجة الخلل في العلاقة بين المركز والجمهوريات بالدرجة الاولى. وبسبب اختمار مسألة القوميات التي تجاهلتها ايضاً القيادة البيريسترويكية واجلت بحثها مرات عديدة في الدوائر الحزبية والحكومية.

ثانياً: وعندما ووفق على مناقشتها كان الوقت متاخرا" جدا" ، والتطورات في هذا المجال قد قطعت اشواطاً" بعيدة على طريق الانفصال و الاستقلال.ثالثا"،كان من المفترض أن يخفف قاده " البيريسترويكا" من حدة الهيمنة البيروقراطية الموروثة التي كان يمارسها المركز على الاطراف ، وأن يعطوا الأخيرة صلاحيات اقتصادية وإدارية أوسع كجزء من حلّ شامل لمسألة القوميات ينطلق من مصلحة هذه القوميات ذاتها ولو تمّت مثل هذه الاجراءات مبكراً وفي الوقت الملائم ، لكانت ساهمت بالتأكيد في ثبات الوضع السياسي - الاقتصادي وأنقذته من الانهيار في عموم انحاء الاتحاد. وفي الحقيقة ، فإن ما جرى في هذا الشأن لم يتعدّ تسوية هذه القضايا تحت ضغط الأزمات والأحداث المأساوية ، بما فيها النزاعات الدموية.من ناحية ثانية، كانت قيادة "البيريسترويكا" السوفياتية تعتقد أن حلّ هذه "المعضلة موجودة في مكان اخر، فقد اعتمدت "المجلس.

الثالث: "(اي مؤتمر نواب الشعب) لانتخاب البرلمان(اي مجلس السوفيات الاعلى) بطريقة غير مباشرة، ولم تنطل هذه البدعة الجديدة على اي من العاملين في السياسة السوفياتية. وذلك انه بعد اضعاف الحزب الشيوعي كتنظيم، وتفسيخ وحدته السياسية بخلق التكتلات في صفوفه وبين ممثليه في المؤسسات التشريعية، انفتح المجال واسعاً امام تعزيز سلطات الرئيس في الدولة السوفياتية على غرار الرئاسة الامريكية. اما الفرق بينهما فيتمثل في الهاء المؤسسات السوفياتية في جدال ونزاع وصراع حول صلاحيتها في الاتحاد السوفياتي الجديد، بينما هي مقننة دستورياً في الولايات المتحدة.

هكذا اصبح ميخائيل غورباتشوف أول رئيس للاتحاد السوفياتي،وقبله الغرب "رئيسا ديمقراطيا" لكن هذا الغرب نفسه كان يدرك تماماً انه رئيس ضعيف، لانه يفتقر الى وجود تنظيم (او حزب) يطرح برامج حيوية للناس، ويدافع عن مصالحهم الحقيقية . واما "الديمقراطية" و"التعددية" التي تبنتها "بيريسترويكا" هذا الرئيس، فقد خلقت الفوضى العامة في الادارة، واوقفت الانتاج، وافقرت السوق المحلية من المواد الاساسية والتموينية والعلاجية. بدلاً من ان تعمل على توفير ظروف الاصلاح المطلوب وشروطه. وادى استعار الصراع على السلطة في "مؤتمر نواب الشعب" الى اشغال الناس في قضايا غريبة عنهم تماماً ،ولم يكونوا مهيئين لها، وترافق مع دوامة هذا الصراع،الذي لم يعد ممكناً التحكم فيه، الاهمال المتزايد للقضايا المعاشية العادية للمواطنين والعاملين. ففي حين انغمس النواب في جدال مرير حول تحديد سلطات المؤسسات الدستورية، كان عمال المناجم يعانون من ندرة المواد الغذائية. فلم يجدوا غير الاضراب عن العمل طريقاً للتعبير عن مصالحهم الحيوية. وبعبارة اخرى، لم تلعب السلطة الجديدة في الاتحاد السوفياتي، رغم هشاشتها، والدور المطلوب منها لتثبيت نفسها من ناحية، ولتلبية مطالب المواطنين المشروعة من الناحية الاخرى، ولم تتعلم قيادة التجديد بزعامة غورباتشوف من اخطاء الماضي بإدخال اصلاحات اقتصادية لا مفر منها، كالسماح بأنماط من اقتصاد السوق تغطي قسماً من العجز الحاصل في الوضع الاقتصادي، كتنظيم للتعددية السياسية في اطار النظام المستحدث القائم، بل انغمست هي نفسها واغرقت ممثلي الشعب في متاهة جدال لا مفر له حول الاصلاحات السياسية وتقاسم السلطات الدستورية، بينما تركت المافيات السياسية والاقتصادية الفالتة من عقالها

تعبث بالبلاد دون وازع، وفي الحقيقة، كانت اشاعة الديمقراطية في الحياة العامة والسياسية، وتقليص هيمنة الكرملين على السلطات المحلية في الاطراف امرين مناسبين لاوضاع الدولة السوفياتية الموحدة اكثر من تقليد البعض فيها لاشكال من الديمقراطية الغربية عن هذه المجتمعات. وبعبارة اخرى، استغرق تكوين الوضع العام السائد حالياً في اوروبا الغربية اكثر من مائتي عام حتى استقر الى ما هو عليه من اشكال الديمقراطية. فهل يعقل ان يتم نسخه في فترة بضعة اعوام. وخاصة في بلد متخلف عن الغرب في علاقاته الاجتماعية والاقتصادية، ويعيش فيه اناس لم ينجزوا فيه بعض مهام البرجوازية الديمقراطية، مثل اقامة دولة القانون، والمساواة بين الاقليات القومية وبين الشعوب،وحل مسألة المواطنية فيه؟ من هنا يتضح ان هذه "الديمقراطية" الغربية قد سقطت على الدولة السوفياتية من فوق، وذاعت بين الناس وكأنها بضاعة يمكن تقنينها ونشرها بمراسيم وبلاغات ولانها نقلت ميكانيكياً من مكان،وطبقت في مكان اخر ذي ظروف مختلفة تماماً. ولهذا لم تؤد دورها في التعبير عن مصالح الامم والشعوب المفروضة عليها، ناهيك عن ان مستوى احترامها لقيم هذه الشعوب وتراثها اقل بكثير ليس فقط من مستوى احترامها لمصالح الشعوب التي انطلقت منها، بل ومن مستوى احترام النظام السابق لها ايضاً، ومما يثير الاستغراب حقاً انه وبفضل هذه "الديمقراطية" حصل زعماء الكريملين الجدد على سلطات واسعة انتشر في ظلها الفساد والرشوة وظواهر المافيات واستمر الاضطهاد القومي لدرجة وقوع صراعات دموية ، وحروب اهلية ... الخ وفي نهاية المطاف، انقلبت هذه "الديمقراطية" على الشعارات والاهداف التي نادت بها وقامت من اجلها.

وادت هذه الاخطاء الفادحة التي ارتكبها قادة "البيريسترويكا" الى تحويل عملية التجديد واعادة البناء الى كارثة اجتماعية وسياسية رهيبة. ففي المحصلة النهائية، حلت بشعوب الاتحاد السوفياتي المسكنة، وانهار اقتصاده المتكامل، وتولدت ازمة شاملة وعميقة اطاحت بكيان الدولة السوفياتية العظمى وازالتها من الوجود، هذا بالاضافة الى ان الفشل الذريع الذي منيت به هذه العملية بمجملها قد خلق مشاكل جديدة اكثر خطورة، ومنها احتمالات حكم الفرد الى عدد من الجمهوريات، وخاصة جمهورية روسيا الاتحادية، وهي اكبر الجمهوريات السوفياتية السابقة من حيث المساحة، وعدد السكان، والمصادر الطبيعية، والكوادر العلمية المؤهلة، والعمال المهرة، والمثقفين والفنانين

المتنورين، اضافة الى التسلح النووي والتقليدي، وفي الوقت ذاته، كانت "البيريسترويكا" قبل تفكك الاتحاد السوفياتي قد اضعفت قدرته الدفاعية وجردته من حلفائه الاقربين في دول اوروبا الشرقية والوسطى بعد ان اطاحت بالنظام الاشتراكي فيها. ومن مهازل السياسة ان يعتبر ادوارد شيفارنادزة، وزير الخارجية السوفياتية في حينه، حل معاهدة وارسو انتصاراً للثورات الديمقراطية في اوروبا الشرقية، مع ان حلف "الناتو" ما يزال قائماً وقوياً. كما حلت عملية "البيريسترويكا" مجلس التعاضد الاقتصادي دون خلق البديل الملائم، ولو مؤقتاً، يدير شؤون العلاقات الاقتصادية بين دول معاهدة وارسو السابقة، مما خلف خسائر مادية فادحة لشعوبها . وعلى الرغم من "التخلص" من العبء الشرق -اوروبي لم تتمكن "موسكو البيريسترويكا" من توسيع دائرة مناورتها مع الغرب.بل ان ما حصل على عكس ذلك تماماً. فتحولت الدولة السوفياتية التي انقلبت على نفسها من احدى دوليتين مؤثرتين في السياسة الدولية إلى مجرد موضوع لهذه السياسة، صحيح ان الولايات المتحدة، "تكرمت" بالابقاء على الاتحاد السوفياتي، حتى اخر ايام غورباتشوف، وفي مكان الدولة العظمى المتحفظة بعضويتها الدائمة في مجلس الامن،لكنه صحيح ايضاً ان تلك المكرمة الامريكية لم تخرج عن شكلها المصطنع، منتظرة مفاجأة اخرى غير محسوبة في عملية التغيير الجارية في الاتحاد السوفياتي آنذاك، وفي الحقيقة فإن الوهن الذي اصاب موقعه في السياسة الدولية قد ازاله منها عمليا.اذ راحت تنازلاته السياسية تتراجع امام مطالب الغرب، وخصوصاً امام الولايات المتحدة، سيدة العالم بدون منازع. كما لم يعد يعتمد اية سياسة خارجية مستقلة ومتكاملة، اللهم الا الاستجداء المتواصل للمساعدات الغربية والرأسمالية، وخاصة من مجموعة "الدول السبع" دون طائل رغم فداحة الثمن الذي دفعته عملية البناء والتجديد سلفاً. فغدا الاتحاد السوفياتي في ظل هذه الاوضاع المتردية للغاية وكأنه قد خسر الحرب العالمية الثانية. واصل الغرب عموماً، والولايات المتحدة وألمانيا تحديداً، ممارسة الضغوط على قيادة "البيريسترويكا" للمماشاة مواقفهم وسياساتهم تجاه قضايا النزاع الاقليمية وبؤر التوتر، واقلعوا عن التعامل معه كند ينشدون "التفاهم" او"التراضي" او حتى " المجابهة" معه كما كان الحال في فترة ما بعد الحرب، بل كدولة منصاعة، تابعة، تدور في فلك دولة اخرى اقوى لا حول لها ولا قوة تجاهها، لدرجة ان الغرب شجع الرشوات للبيروقراطيين المستجدين في المراكز الحساسة ومواقع السلطة والنفوذ.

بيد ان الدولة السوفياتية ظلت قائمة رغم اهتزازها والصدع الداخلي الذي بدأ ينتابها بفعل النزعات الانفصالية التي بلغت ذروتها في جمهوريات البلطيق. واسفر الاستفتاء العام في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩١ عن نتائج مفاجئة للمراقبين اذ ان زهاء ٧٥ في المائة من السكان ايدوا بقاء الدولة الموحدة. وازاء هذا الضغط من الاسفل اضطرت القيادات العليا في الجمهوريات إلى التفاهم على حل وسط مع المركز واسفر الاتفاق عن وضع مسودة معاهدة اتحادية جديدة كان مقررا ان توقع في ٢٠ آب/ اغسطس عام ١٩٩١. ولكن حركة ١٩ آب اجهضت هذه العملية وزعزعت البقية الباقية من هيبة ونفوذ المركز الغورباتشوفي واخذ الانفصال يتحقق على الارض وبدأته استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

وكان من الغريب ان تصدر روسيا ما عرف بـ"لائحة السيادة"اي ان تتنصل من مركز كان دوماً مثوى لروسيا ذاتها منذ زمن الامبراطورية ثم في عهد الاتحاد السوڤياتي. اي ان روسيا يلتسن بدأت تستقل عن ذاتها. وكان واضحاً ان هدف يلتسن هو اقصاء غورباتشوف ليغدو سيد الكرملين بلا منازع، ولتحقيق هذا الغرض اقدم على توقيع اتفاقية مع اوكرانيا وروسيا الغت الاتحاد السوڤياتي في ٧ كانون الأول /ديسمبر١٩٩١ وفي ٢١ من الشهر ذاته انضمت الى رابطة الدول المستقلة ثماني جمهوريات اخرى (استنكفت جورجيا وجمهوريات البلطيق) واثر ذلك ظهر غورباتشوف على شاشة التلفزيون ليعلن استقالته وانزل في الليلة ذاتها العلم السوڤياتي عن قبة الكرملين ليرتفع بدلاً منه العلم الروسي .

وقد تبدو الامور للوهلة الاولى على ما يرام بالنسبة للغرب،الذي رأى أن بإمكانه رفع نخب زوال عدوه الرئيسي منذ الحرب العالمية الثانية. لكن الواقع غير ذلك، فالذين فرحوا لهذا الحدث الجلل هم السياسيون الجدد في اوروبا الشرقية. اما القادة الواقعيون في الغرب، ومنهم الرئيس بوش، فكانوا في الأغلب متشائمين واعتبروا"رابطة الدول المستقلة" خطوة غامضة نحو المجهول. ولهذا الموقف كثير من المبررات. ان تفكيك الاتحاد السوڤياتي لا يتناسب مع الحاجات الموضوعية لتطوير مجتمعه الواسع، علماً بان هذا التفكيك قد جاء مغايراً لارادة شعوبه المعبر عنها في استفتاء مارس/ اذار ١٩٩١. اضف الى ذلك ان هذا التفكيك يقطع اواصر التكامل الاقتصادي الحيوي بين الجمهوريات والمتجدرة منذ عشرات السنين. واخيراً، فإن زوال الاتحاد السوڤياتي كدولة يفقد

المجتمع الدولي كله قدرة دفاعية لازمة لاستقراره. فهذا المجتمع لا يريد قطعاً ان يرى اجزاء الاتحاد السوفياتي النووية في حالة نزاع فيما بينها، كما لا يريد ان تندلع من اي منها حرب جديدة قد تكون نووية.

ومهما يكن الامر ، فإن الدولة السوفياتية العظمى التي نعرفها لم تعد قائمة الآن، فهل كان زوالها محتوماً او مدبراً؟ يجيب على ذلك وزير الخارجية السوفياتية ادوارد شيفرنادزة، في مقابلة له مع مجلة "تايم" الامريكية،٥ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ بالقول" لقد قلت سابقاً ان ذلك كان محسوماً سلفاً"وانه يجب ان يحدث، لكن هذا الحدث كان يجب ان يحصل بطريقة مختلفة تماماً. لم اكن في السابق قادراً على الاعلان عن ان هذه البلاد ستتفكك. وفي الواقع، لم اكن افكر بأنها ستتفكك بهذه الطريقة. والذي اسف له ان التفكك لم يحدث بطريقة اخرى، وبأسلوب اكثر حضارة"(ص٥٦).

لقد خلق تفكيك الاتحاد السوفياتي مشاكل اكثر من تلك التي تسببها عملية الابقاء عليه دولة موحدة، واولها مسألة الاسلحة الاستراتيجية. فلغاية الآن، لا يرى الغرب ان هذه المشكلة قد حلت بمجرد تسليم مفاتيح انظمة الاسلحة النووية من غورباتشوف الى يلتسن. والغرب لا يزال قلقاً جداً بهذا الشأن. ان مجرد التصور بأن هذه "الخزانة" الشيطانية" قد وقعت بين يدي سياسي مغامر، ورجل انفعالي لا يدرك العواقب المترتبة على اعماله الطائشة، هي بحد ذاتها فكرة مرعبة. فهذه "الحقيبة" لا تتحكم بشكل مطلق بالاسلحة النووية التكتيكية التي قد يجري استخدامها في الحروب بين الجمهوريات وحسب، بل ومن الممكن ان يكون هناك من يفكر بإبعاده للخارج ايضاً، وخاصة الى دول غنية تتعطش لاقتنائها لاسباب مختلفة، وخاصة في مناطق النزاعات الاقليمية من العالم الثالث. الامر الذي سيغدو تهديداً بتصعيد التوتر الدولي.

وتلوح في الافق اشارات سياسية «شدّ الحبل»، كما يقولون، بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة حول مستقبل الاسلحة النووية فيها. فأوكرانيا مثلاً تزعم إنها تريد التخلص منها. لكنها في نفس الوقت تعمل على تطوير ما يسمى «المفتاح المضاد لاطلاق الصواريخ» بهدف الحيلولة دون استخدامها من قبل آخرين (والمقصود روسيا يلتسين على الارجح). كما أن أوكرانيا لاتريد التخلي عن الاسطول الحربي في البحر الأسود، وهو مزود أيضاً بأسلحة وصواريخ نووية. وفي هذا الصدد يؤكد يلتسين أن هذا

الاسطول ملك لروسيا، و ضباطه لايريدون الخدمة تحت الراية الاوكرانية. أما كرافتشوك، الرئيس الاوكراني، فيلزم رجال البحرية والقوات البرية والجوية العاملة على اراضيه بأداء يمين الولاء لبلاده، ومعظمهم يرفض ذلك. وفي كازاخستان، لايزال الامرغامضاً بالنسبة لهذه الاسلحة فيها.

للمفاوضات السياسية الجارية بين اعضاء "رابطة الدول المستقلة" خلفياتها وجذورها التاريخية العميقة. فطموحات يلتسين بإعادة بناء" الامبراطورية الروسية" اصبح حقيقة واقعة. ولتحقيق هذا الهدف، يحتاج يلتسن الى جيش قوي. اما الجمهوريات الاخرى فهي بحاجة الى قوات مسلحة ذاتية تردع هذا التهديد الروسي الاكبر والمحتمل، ومن دلائل هذا التهديد الروسي الخطير "تلويح يلتسن مؤخراً بورقة"حماية" حقوق الاقليات الروسية في مختلف الجمهوريات ، تماماً مثلما كانت تفعل الامبراطوريتان الاستعماريتان: البريطانية والفرنسية في مستعمراتهما السابقة. ان اعادة بناء "الامبراطورية الروسية " على الاسس الرأسمالية بقيادة يلتسن او غيره قد يعتبر من بعض الاطراف القومية والمحلية تهديداً للسيادة والاستقلال اللذين كانت تتمتع بهما شعوب روسيا . ذلك ان قيام دولة قوية في روسيا، ذات اطماع خارجية، يشكل خطراً على جيرانها، وبالتالي على السلام العالمي كله، لا يزال الشوفينيون الروس مروضين لغاية الان، ولديهم الكثير من المشاكل المعقدة التي تحتاج الى حلول جدية، ولعل التاريخ العالمي الحديث يذكرنا في هذا المجال، بأن المانيا التي هزمت في الحرب العالمية الثانية، ثم قسمت الى دولتين بنظامين مختلفين ظلت ايضاً مروضة اكثر من اربعة عقود من الزمن. لكنها عادت الآن وتوحدت، فكبر حجمها وعدد سكانها، فراحت تلعب دوراً اكبر واهم في اوروبا والعالم. ان حتميات السياسة الدولية لا تلغى بالترويض او بالشطب، ولا حتى بالتغيير سواء كان ذلك قديماً او جديداً. ومهما يكن من امر، فباستثناء جمهوريات اسياالوسطى (اوزبكستان، وتركستان) حيث بعض الاستقرار النسبي فيها، تحطمت البنى التحتية للبلدان الاعضاء في "رابطة الدول المستقلة" ، مثل النظام المالي والمصرفي، والمواصلات ، والتموين،والطاقة. .الخ، والانهيار الاقتصادي فيها جميعاً يسير بوتائر متسابقة، والبطالة تتنامى معدلاتها بشكل مريع، والجريمة ترتفع نسبتها على نحو مذهل، والفوضى الاقتصادية تنتشر فيها كوباء الطاعون.

يحلو لممثلي الانظمة الجديدة في اوروبا الشرقية والوسطى التداول في القيام باصلاحات اقتصادية في بلدانهم على اساس مقترحات البروفسورساخس من جامعة هارفرد الامريكية وتوصياته. ان هذا هو بالضبط الانتحار السياسي اذ تقوم هذه الاصلاحات على قاعدة تفكيك ونهب بيع قطاعات الدولة ومؤسساتها الانتاجية والاستهلاكية وتسليمها الى القطاع الخاص دونما ضوابط اقتصادية ووقف دعم الدولة المالي لعدد من المشاريع الحيوية، وتحرير الاسعار، وتقويم العملة الوطنية... وهكذا دون اخذ اي من التدابير والاجراءات اللازمة لمواجهة ما ينجم عن ذلك من بطالة، وانخفاض في الانتاج والدخل القومي وظهور"المافيات"، وظاهرات الاحتكار،و"اقتصاد الظل"، اضافة الى الانخفاض الحاد في مستوى معيشة الناس، وازدياد البؤس والشقاء نتيجة القضاء على الضمانات الاجتماعية التي كانت تضطلع بها الدولة. لقد اعلن رسمياً عن اخفاق مثل هذه الاصلاحات المدعومة من صندوق النقد الدولي في بولندا اولاً، وهي ذاتها المتبعة، والموشكة على التداعي في تشيكوسلوفاكيا السابقة. فأعلن ساخس نفسه في "المؤتمر السنوي للجمعية الاقتصادية الامريكية، بتاريخ ١٩٩٢/١/٥، قائلاً:" ان عملية التخصيص في اوربا الشرقية قد انتهت الى فشل ذريع،" ورغم ذلك ، الى مثل هذه "الاصلاحات" يسعى يلتسن في روسيا الاتحادية اليوم، بايذاء اكثر مما حصل في بولندا وبسذاجات اكبر مما هو متبع في بلاد التشيك والسلوفاك. ويعتقد يلتسن بأنه سيحسن بهذه الاصلاحات وضع بلاده المتفاقم في فترة قصيرة تتراوح بين ٦و١٢ شهراً. كما ظن كرافتشوك بأنه سيتمكن من تثبيت الوضع الاقتصادي في اوكرانيا خلال اشهر معدودة من بداية هذه الاصلاحات. اما الواقع فيقدم حقائق من نوع اخر ومناقض تماماً. ذلك ان عملية الاصلاح الاقتصادي بدأت في روسيا الاتحادية واوكرانيا بتحرير الاسعار. فأدى ذلك الى مضاعفتها عدة مرات. فارتمى على حافة الفقر في هذين البلدين اكثر من ٨٠٪ من مواطنيهما. هذا بالاضافة الى انه سرعان ما تبين ان توفر البضائع في الاسواق لا يعني بالضرورة وجود القادرين على شرائها .

ان تحرير الاسعار بدون الغاء الاحتكار وبدون تطوير التنافس لا يخدم ابداً معالجة الوضع الاقتصادي المتفاقم ولا الى انعاشه بل يزيده سوءاً لانه يقود حتماً الى التضخم، ويقود الى اوضاع اقتصادية معاشية لا تطاق. وهكذا يتولد القلق الاجتماعي الذي قد يتطور الى عمل سياسي معاد للنظام القائم . اما المساعدات الغذائية التي يعول عليها

يلتسن- تماماً كما فعل غورباتشوف قبله- فمحدودية الكمية اولاً، ولأنها كذلك فسيتلقفها البيروقراطيون والمافيات" التي غدت قوى احتكارية تتحكم في اسعارها (المحررة) وتوزيعها ثانياً، وحتى لو وصلت جميعها الى الاسواق، فلن تستطيع حل المشاكل الاقتصادية والمعاشية.

بعد هذا، قد يتبادر الى الذهن سؤال : ما هي آفاق التطور اللاحق؟ وما هو دور مواطني دولة كانت حتى الامس دولة عظمى تقدم الدعم السياسي والاقتصادي للدول الاخرى المحتاجة، وانتهت من الوجود بسرعة؟ في الاجابة لا بد من القول ان العامل الرئيسي الذي يحدد سمات التطور اللاحق في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وبلدان الكتلة الشرقية ايضاً، هو درجة التناقض وعمقه بين الانظمة الجديدة فيها وبين شعوبها. وهذا هو العامل الرئيسي الداخلي. وهناك عوامل خارجية لها دورها وفعلها.وما زالت توجد في هذه البلدان قوى متنفذة لا تقر بأن الاشتراكية قد هزمت تماماً، ولم تندثر، وان كانت تعمل في ظروف صعبة، وهناك الصين الشعبية السائرة على طريق الاصلاحات الاشتراكية الاقتصادية منذ وقت مبكر على "البيريسترويكا"، وتحقق النجاحات في هذا المضمار. ولم ينهار النظام الاشتراكي فيها، ولهذا السبب بالذات تسعى الانظمة الجديدة في اوروبا الشرقية،الى الانضمام الى حلف الناتو بعد ان ابتهجت لحل معاهدة وارسو. فعند اي تهديد تنشد هذه الانظمة حماية "الناتو"؟

واخيراً، هناك عامل ذاتي اخر ذو اثر في التطور اللاحق في هذه المجتمعات، ولا يجوز اغفاله، وان كان له طابع الحساسية، وخاصة في المجتمعات المتحضرة. ونقصد به دور الجيش، فهذه المؤسسة العسكرية كانت على الدوام تحت الاشراف المباشر للقيادات الشيوعية حتى سقوطها في هذه البلدان، وقد لعب العديد من جنرالاتها وقادة قطاعاتها المختلفة دوراً وطنياً مشهوداً في تحرير اوطانها وحمايتها والدفاع عنها من الاخطار الخارجية واعمال العدوان، وشرفهم العسكري يملي عليهم القيام بواجبهم في الحفاظ على حياة مجتمعاتهم وتراثها، وعلى استقرارها كذلك. من هذا المنطلق، عقد في خريف العام ١٩٨٩ اجتماع في غرب اوكرانيا لمسؤولين من ضباط المخابرات العسكرية السوفياتية، ولديهم الاطلاع الكافي - بحكم وظائفهم وتخصصاتهم - على حقيقة الوضع العام في الدولة السوفياتية، وعلى العمليات المضادة التي كانت تدبرها المخابرات

الاجنبية ضد بلادهم. وبعد "التصحيحات" و"التحسينات" التي تعجب القيادة السياسية آنذاك وضعوا تقريراً نورده لاهميته، وجاء في التقرير:

١- ان الوضع في الاتحاد السوفياتي هو وضع الثورة المضادة، والتي ترمي الى اعادة الرأسمالية ، وتفكيك الاتحاد السوفياتي كدولة موحدة.

٢- وصلت مرحلة التطور في هذا الوضع الى درجة لم يعد فيها ممكناً ايقافه عن طريق استخدام القوة.

٣- ان اقحام الجيش في مثل هذا الوضع لن يؤدي الا الى اراقة الدماء دون جدوى.

٤- لقد وصل الوضع الراهن الى ما هو عليه نتيجة تواجد عملاء لقوى سياسية خارجية في مواقع عليا مقررة من اجهزة دولتنا.

٥- نتيجة للدعاية والحملات الكبيرة المعادية، فقدت الجماهير الثقة بمجلس امن الدولة الذي لم يعد باستطاعته الظهور علناً.

٦- تنحصر الان مهمة مجلس امن الدولة في المحافظة على عدم تسرب المعلومات المهمة،ضمان امن المؤسسات، وتحضيرها للعمل في الظروف السرية.

ورغم الطعون المتعددة في صحة التقرير فمن الواضح ان الافكار التي يطرحها تقترب من الحقيقة في عدد من النقاط واهمها رفض الحلول الانقلابية بواسطة الجيش واجهزة الامن. كما كان واضحاً ان القوة الوحيدة القادرة على الحؤول دون وقوع المأساة الفظيعة هي الشعب نفسه، ومن بين صفوفه يجب ان ينطلق الفعل. وبعد ذلك فقط يمكن للقوة العسكرية ان تتدخل لحفظ الامن والنظام.

الفصل الرابع

البيريسترويكا والمهمات الاقتصادية

البيريسترويكا والمهمات الاقتصادية

"البيرويسترويكا" والتعجيل، شعار اساسي نادى به ميخائيل غورباتشوف في مطلع عهده وتلقفه الكثيرون آنذاك. فالاصلاح الاقتصادي كان ضرورة ملحة بفعل تباطؤ وتائر النمو الاقتصادي وتدهور مؤشراته الكمية والنوعية فخلال الخطط الخمسية الاربع التي سبقت عهد الانفتاح (١٩٦٥- ١٩٨٥) انخفضت معدلات نمو الانتاج الصناعي من ٥٠ الى ١٤ في المائة سنوياً وانتاجية العمل من ٣٢ الى ١٣ في المائة، وتناقصت فاعلية ميزان الوقود والطاقة بفعل تقلص انتاج الفحم ومشتقات النفط. وبسبب ذلك كله انخفضت معدلات نمو الناتج الوطني الاجمالي، وهو اهم مؤشر اقتصادي من ٤٣ الى ١٦ في المائة. واذا استثنينا عائدات بيع النفط الى الخارج ودخل الدولة من الكحول فإن النمو المطلق للدخل القومي في الاتحاد السوفياتي في سنوات ١٩٨١-١٩٨٥ كان يعادل... صفراً.!!

هذه الارقام (*)تبين ان طريق التنمية الافقية (الانتشارية) المعتمد في الاتحاد السوفياتي ادى بالانتاج الى مأزق، وغدا واضحاً ان الية التخطيط المركزي المعتمدة في عهد بريجنيف لم تعد صالحة من حيث المبدأ .

وحاولت القيادة السوفياتية عهدئذ تدعيم ابقاء جذوة تجديد تحديث الارصدة الانتاجية

---

* راجع المجموعة الاحصائية "الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفياتي".

على حساب اعادة توزيع الارصدة الاستثمارية المخصصة للاغراض الاجتماعية ولم يؤد ذلك الى تحسن الوضع في الصناعة ،والانكى من ذلك ان النتيجة المنطقية كانت تعاظم المشاكل الاجتماعية، وبفعل تلك السياسة الاستثمارية فإن المشاكل التقليدية المتمثلة في ازمة السكن ونقص مباني المدارس والمستشفيات اضيفت اليها مشاكل جديدة مثل زيادة وفيات الاطفال (وخاصة في جمهوريات اسيا الوسطى)وتقلص متوسط العمر وانتشار الامراض الوراثية (بفعل استخدام السموم الكيماوية على نطاق واسع ودون رقابة في الزراعة وضآلة وضعف منشآت التنمية الصناعية) وانتشار الادمان على الكحول والمخدرات. وتجسد تفاقم هذه المشاكل من خلال تقليص الانفاق النسبي على التعليم والصحة والثقافة من ٢٥٪ من مجموع اعتمادات الميزانية في سنوات ١٩٦٥-١٩٧٠ الى ٨٪ في سنوات ١٩٨١-١٩٨٥ .

وفي الزراعة كان الاتحاد السوفياتي يملك ثلثي المجموع الاجمالي للاراضي ذات التربة السوداء (الخصبة) في العالم ولكن اللحوم والزبدة كانت مقننة وتوزع بالبطاقات في غالبية مناطق البلد، علماً بان نسب التوزيع كانت ضئيلة وغدا استيراد المواد الغدائية عبئاً ثقيلاً يرهق كاهل الاقتصاد السوفياتي وتجدر الاشارةالى انه اشترى عام ١٩٨٥ مواد باكثر من ١٢ مليار دولار وسدد الثمن ذهباً ونفطاً وغازاً.

وفي المقابل كان الانتاج الصناعي غير قادرعلى خوض المنافسة في الاسواق العالمية بفعل تردي نوعيته، ولذا فان المكائن والمعدات ووسائط النقل لم تكن تشكل سوى١٣،٦في المئة من مجموع الصادرات السوفياتية التي كانت الخامات مركز الثقل الاساسي فيها .

ويمكن ان نضرب مثالاً يبين الفارق الهائل بين «الصورة» التي قدمتها الدعاية السوفياتية و«الاصل».ففي اواسط الثمانينيات كانت موسكو تفخر بانها متقدمة على الولايات المتحدة في انتاج الجرارات بـ ٦،٤ مرة وفي انتاج حاصدات الحبوب ١٦ مرة! ولكن الصحف السوفياتية لم تكن تشير الى ان انتاج الحبوب في امريكا اكثر بـ٤،١ مرة من الاتحاد السوفياتي.

وبفعل تردي نوعية المعدات الزراعية وسوء استخدامها تكبد الاتحاد السوفياتي خسائر فادحة فعلى سبيل المثال كان عدد حاصدات الحبوب المتوقفة عن العمل بسبب

العطل او تلف اجزاء منها عام ١٩٨٧ يعادل كمية الانتاج الامريكي من هذه المعدات لسبعين (٧٠) سنة.

ولو قلص الاتحادالسوفياتي انتاج الجرارات والمعدات الزراعية لـ٣٠ في المائة لوفر ٤.٨ مليون طن من الفحم و٦.٨ مليار كليو واط/ ساعة من الطاقة الكهربائية و٢.٤ مليون طن من الفولاذ.

وبعد بناء مصنع «لادا» للسيارات بترخيص وتعاون شركة "فيات" في الستينيات لم يشد الاتحاد السوفياتي اي مصنع ضخم لصنع سيارات الركاب وكان متخلفاً عن الولايات المتحدة في انتاجها لاكثر من ٥٠٠ في المئة وكان الطول الاجمالي للطرق المعبدة في بلد يشغل سدس اليابسة من العالم مساوياً لطولها في اليابان الصغيرة الحجم، بل ان الهند تفوقت على الاتحاد السوفياتي في هذا المؤشر في مطلع الثمانينيات.

عام ١٩٧٠ كانت المساحة الاجمالية للاراضي المروية في الاتحاد السوفياتي تقل ١.٥مرة عما في الولايات المتحدة، وعام ١٩٨٥ تغير هذا المؤشر واصبح لصالح الاتحاد السوفياتي بعد توظيف مبالغ طائلة مستحصلة من تصدير النفط. بيد ان ذلك لم يسمح للبلد بتقليص التخلف في انتاج اهم المحاصيل. والانكى من ذلك ان موسكو واصلت توظيف اموال هائلة في اعمال الري دون الالتفات الى مردودها. ولو كانت تلك المبالغ قلصت بنسبة ٣٠ في المائة لوفر البلد ٢.٥ مليون طن من الفحم و٣.٣ مليون طن من النفط و٣.٤ مليار كيلوا واط / ساعة من الطاقة و٢.١ مليون طن من الاسمنت.

وخلال عشرين عاماً (١٩٦٥-١٩٨٥) انفقت موسكو زهاء ٨٠ مليار دولار لتطوير حركة السكك الحديدية ولكن متوسط سرعة حركة قطارات الشحن كان عام ١٩٨٥ ادنى مما في سنة ١٩٧٠، اذ تناقصت سرعة تحرك الشاحنات عبر السكك الحديد الى ٧ كلم /ساعة اي انها اصبحت موازية لسرعة العربة التي يجرها حصان!

وكانت النتائج السلبية للتنمية في الستينيات والسبعينيات دافعاً قوياً حمل عدداً ممن اعضاء القيادات السوفياتية على التفكير في معالجة الوضع على اساس استنتاج واحد : اي مشكلة فعلية لن تحل من دون تطوير العلاقات النقدية السلعية.

وتمثلت العقبة الاساسية في ذات الهيكل الاقتصادي وضالة مردود التوظيفات الاساسية من خلال المركز، وسبب ذلك يكمن في عدم التطابق بين وظائف المركز ذاته واحتياجات الادارة الاقتصادية، الى جانب قيام « احتكارات كبرى » تتمثل في الوزارات التي تنفق اموالاً هائلة في قطاعات وتحجبها عن اخرى تحتاج اليها فعلاً.

وترافق ذلك مع الاحتكار المؤسساتي، الذي مارسته كبريات المصانع والمنشآت الانتاجية التي كانت تفرض اسعارها وشروطها، وغالباً ما يفهم هذا الاحتكار على انه حصر انتاج سلعة معينة في مصنع او اثنين دون وجود منافسين.ولكن الحقيقة ان عشرات بل حتى مئات المصانع يمكن ان تكون ذات طابع احتكاري اذا عملت لسوق واحدة فقط، اذ ان ذلك يعني ان العرض يغدو متقدماً على الطلب وتكون المصانع البائعة حرّة في فرض اسعارها على المستوى الذي لا يبقى له خيار بسبب غياب البديل.

أضف الى ذلك كانت ظاهرة الاحتكار نابعة ايضاً من توفر امكانية التصرف بالمصادر التي حصرت في الوزارات وكان ذلك من مخلفات سياسة التصنيع في العشرينيات والثلاثينيات والتي ادت فعلاً في حينه الى زيادة انتاج المعادن والفحم والاسمنت والطاقة. وتعززت هذه النزعة قبل واثناء الحرب العالمية الثانية ولكنها لم تتوقف بعدها رغم تغير الظروف وتجسدت هذه النزعة في اساليب التفكير والقاعدة المادية للصناعة والبناء، حيث يمكن ان تجد بسهولة في الاتحاد السوفياتي مؤسسة تتولى بناء مصنع جديد ولكن كان مستحيلاً ان نقرنها بتجديد او تصليح مؤسسة قديمة وكان ذلك مبرراً في الثلاثينيات ،اذ ان المؤسسات الجديدة كانت من حيث ارصدتها الصناعية الاساسية، تفوق باضعاف المؤسسات القديمة ولذا فإنها كفلت إنشاء آلية إنتاجية جيدة.

ولكن ما يلائم الصناعة الوليدة لا يصلح لصناعة قديمة. ففي الحالة الثانية لا يغدو انشاء مصانع جديدة هو المهمة الملحة، بل ان الضرورة تقتضي تجديد وادامة المعامل القائمة، وكان اهمال هذه المهمة سبباً في الاستهلاك السريع للمعدات والمنشآت وبقاء مشاريع بناء ضخمة تحت رحمة الأخطار والنسيان لان بدء انشاء مشروع جديد والوصول به الى نقطة انشاء الهياكل الاساسية تم اهماله والشروع في اخر كان يدر ربحاً اكثر على المؤسسات من انجاز العمل في المشروع الاول.

عموماً فقد كانت التنمية السوفياتية انتشارية(افقية) ،وليست مكثفة (عمودية) اي انها

اهملت التغييرات البنيوية وتحسين نوعية العمل والخدمات واستخدام الاحتياطي والتوازن بين عناصر الاقتصاد.

بيد ان التوجه الاصلاحي الذي ظهر لدى جزء من القيادة السوفياتية جوبه بمقاومة من جزء آخر ظل يؤمن بفاعلية التطور الانتشاري على اساس انه حول الاتحاد السوفياتي من بلد متخلف الى دولة صناعية متقدمة صمدت امام الفاشية ،ورغم مظاهر التأزم في الاقتصاد الذي لم يتحول الى كارثة بفضل عوائد النفط التي ارتفعت بعد الازمة العالمية في السبعينيات، ورغم ذلك فإن الجزء الثاني من القيادة لم يعد يواكب متطلبات العصر. وزاد في الطين بلة ان مصادر الدخل الاضافي القادرة على تحريك الاقتصاد السوفياتي اوشكت على النفاذ في اواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات .

وفي عهود سابقة، وخاصة منذ اواخر العشرينات، كانت القيادة السوفياتية حينما تواجه مثل هذا الوضع تلجأ الى اساليب غير اقتصادية مثل استخدام السجناء السياسيين في العمل وزيادة ساعات الدوام وتقليص انتاج السلع الاستهلاكية او الهاب حماس المواطنين ودفعهم للعمل .

بيد ان مثل هذه الاساليب لم تعد في مطلع الثمانينيات قادرة على معالجة الوضع، اذ ان عصر استغلال عمل السجناء السياسيين انتهى مع فضح المرحلة الستالينية، اما الهاب الحماسة فلم يعد نافعاً لان غالبية المواطنين تعبوا من انتظار«الغد الافضل» وتقديم قرابين لتحقيقه والوقوف في طوابير على الموادالغذائية وغدا واضحاً ان المحرك الوحيد الممكن هو تحفيز العامل المادي.

والجدير بالذكر، أن المحافظين في القيادة احبطوا ثلاث محاولات لإصلاح الاوضاع جرت في فترة ما بعد الحرب (في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات) وذلك لانهم لم يكونوا قادرين أو راغبين في استيعاب وفهم الواقع الفعلي. وكان هناك عاملان ساعدا المحافظين في موقفهم؛ اذ ان الجهاز الانتاجي- الاداري توسع وصار أكثر عدداً من الفلاحين.والسببت الثاني أن هذا الجهاز تحول إلى شريحة اجتماعية – سياسية يرتبط بقاؤها باستمرار التنمية الانتشارية إذ أن التطور العمودي كان يقتضي علاقات اجتماعية وانتاجية جديدة من حيث المبدأ.

وبالتدريج تحولت مصالح هذه الشريحة الاجتماعية الى معوق اساسي للتقدم التكنولوجي من جهة،وللديمقراطية من جهة اخرى. وبما ان تنفيذ السياسة الداخلية كان

مناطاً بالجهاز الاداري الوسيط بين الحكومة والسلطات التنفيذية المحلية، فإن قرارات القيادة العليا لم تكن تطبق الا بقدر تطابقها مع مصالح الشريحة المذكورة. وكان الهدف السياسي لهذا السلوك واضحاً وبسيطاً: فالجهاز الاداري الذي يعمل اليوم باسم الحكومة يمكن ان يصبح غداً هو الحكومة بما يترتب على ذلك من مواقع وامتيازات ومكاسب مادية.

والامثلة على ذلك كثيرة، ففي اواخر العشرينيات ومستهل الثلاثينيات كان "ستالين "حريصاً على النهوض بالاقتصاد بسرعة لتبرير ضرورة «اشتراكية الثكنات» او الاشتراكية المفروضة قسراً والتي كان يعتقد انها الصيغة الوحيدة لتطوير الدولة وفي تلك الظواهر كانت الهفوات في الميدان الاقتصادي الناجمة عن تضارب المصالح المحلية والجهوية تعتبر «تخريباً» ويتم إنزال العقاب الصارم بمرتكبيها. اما في السبعينيات وحينما غدا الجهاز الاقتصادي ذاته محتكراً للسلطة فإنه استند اساساً الى التطور الانتشاري الذي يؤدي الى انغلاق كل فرع او وزارة على نفسه دون الالتفات الى مصالح الفرد والوزارات الاخرى. وهذا بدوره ادى الى نمو البيروقراطية التي كانت تريد للجهاز الاقتصادي ان يعمل بانتظام ،ولكن ضمن اطار الوزارة المعنية فقط، كما يكفل للبيروقراطيين تسجيل "نقاط"تؤهلهم لارتقاء السلم الوظيفي» بيد ان المفارقة الكبرى كانت تكمن في ان البيروقراطية بمعناها الاعم كانت لها في نفس الوقت مصلحة في استمرار الفوضى الاقتصادية لان الكيان الاقتصادي العامل بانتظام لا يحتاج الى جيش جرار من الموظفين.

وكان الاقتصاد الوطني السوفياتي كله مخترقاً بهذا التناقض الاساسي:طموح الموظف الى ان تعمل وزارته دون عطل مما يكفل تقدمه الوظيفي من جهة،ورغبته في أن تسود الفوضى في القطاعات الاخرى كمبرر لوجوده وعامل لصيانة استقلاليته من جهة اخرى.

ومن البديهي ان الاتحاد السوفياتي، شأنه شأن اي دولة اخرى، كان راغباً في تحقيق الازدهار. بيد ان الظروف القائمة فيه ادت الى تناقض بين هذا الطموح والواقع الفعلي وتجلى ذلك في الثمانينيات خاصة حينما غدا ازدهار الدولة مناقضاً .لاهداف البيروقراطية الادارية التي كانت تدرك ان تسريع التنمية الانتاجية يؤدي حتماً الى اختفائها كبناء فوقي بيروقراطي.

وتجدر الاشارة هنا الى ان بيروقراطية الانتاج في الاتحاد السوفياتي حصلت على سلطة هائلة بفعل خصائص تركيب السلطة في البلد. ذلك ان مجالس السوفيات المحلية ، بوصفها القوى الفعلية المكلفة بالرقابة على جهاز ادارة الانتاج كانت قد ازيحت عمليا من الميدان السياسي. وبالرغم من امتلاكها شكلياً ، كماً واسعاً من الحقوق فانها كانت محرومة من الموارد المادية اللازمة لاتباع سياسة مستقلة ؛اذ ان مدير المصنع في موقع ما كان يوفر للمنطقة المحيطة به فرص العمل وينفق (او يحجب) على بناء الهياكل الاساسية وغالباً ما تتم عبره عمليات التموين ولم يكن يخضع الا لاجهزة الادارة المركزية. اما الهيئات الحزبية فإنها اصبحت لصيقة بالمدراء الاقتصاديين وتعكس مصالح البيروقراطية الانتاجية.

ولم يعد الساسة يتحكمون بـ«قادة الانتاج» بل ان البيروقراطية اخذت تستخدم الهيئات الحزبية كمنبر سياسي وبدأت تفرض على المجتمع وجهة تطوره. وما زاد الوضع تعقيداً ان اولئك القادة كانوا في الوقت ذاته اعضاء في الحزب والشريحة البيروقراطية الجديدة.

واسفر تكامل قيادة الجهاز الاداري الانتاجي والهيئات العليا للسلطة الى فرض توجه مشوه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كل ذلك ادى الى استقرار الشريحة الاجتماعية الجديدة بالحكم ، وتطبيقها سياسة اقتصادية تلائم مصالحها التي ادت الى مأزق شامل.

ورغم ان قيادة غورباتشوف لم تكن على معرفة دقيقة بحقيقة وعمق المأساة الاقتصادية الا انها شعرت بوجودها وصارحت الناس بها. ولكن هذه القيادة لم تقدم برنامجاً للخروج من الازمة او افكاراً اقتصادية بناءة وكل نهجها كان ينحصر في تصورات بسيطة تقارب السذاجة.

وانطلاقاً من ادراك حقيقة تخلف الاتحاد السوفياتي عن الدول الرأسمالية في المجال العلمي التكنولوجي قررت قيادة غورباتشوف ان تكون الخطة الخمسية لسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ مكرسة لتحديث وتطوير الصناعات الميكانيكية الأساسية لكي تغدو ركيزة لرفد الاقتصاد كله بمعدات حديثة، وتوفير الاموال الهائلة التي يتطلبها هذا المشروع تقتضي زيادة نسبة الادخار وبالتالي تقليص الاستهلاك اي، باختصار، كان المشروع يعني «شد الاحزمة على البطون» علماً بأن الاشراف على هذه العملية نيط بالجهاز الاداري القديم(وهذا مفهوم اذ لم يكن هناك جهاز اخر) .

وكان مقدراً لهذا البرنامج الذي طرحه غورباتشوف في اجتماع اللجنة المركزية في حزيران(يونيو)عام ١٩٨٦ ان يغدو محاولة فاشلة اخرى في تجاوز التخلف الاقتصادي بقفزة واحدة... لو ان المشروع لم يترافق مع تغير الوضع السياسي في البلد، اذ ان الغلاسنوست (الانفتاح الاعلامي) وفر فرصة لم تكن موجودة سابقاً وسمح بمناقشة المشروع وطرح بدائل من بينها المشاريع التي عرضها اقتصاديون كبار مثل ليونيد بالكين وابيل آباجنيان وغيرهما ولامسوا فيها حقيقة المشكلة وضرورة التخلي عن التطور الانتشاري لصالح العمودي.

ورغم ذلك فان هيئات التخطيط اعتمدت الاساليب التقليدية لتطبيق الفكرة المحورية الجديدة المتعلقة بتسريع التنمية الاقتصادية ، فوضعت خطة لزيادة المؤشرات الانتاجية الكمية ، وفي مقدمتها الناتج الوطني الاجمالي، بدلاً من التركيز على تغيير التناسب البنيوي في الاقتصاد.

وكانت الادارة الاساسية التي اعتمدتها الاجهزة التخطيطية لتسريع التنمية تتمثل في زيادة الاستثمارات المركزية، في حين ان التجربة الاقتصادية في العالم كله برهنت ان التأثير في عمل المؤسسات ينبغي ان يتم من خلال الاسعار والفائدة وسعر تحويل العملات وليس عبر انفاق الاموال بقرار يصدره موظف، لم يكن سوى امتداد لمنهجية التخطيط المعتمدة طوال عقود من الزمن والتي كان هدفها استمرار تطوير كل فرع وفق الوتائر المعهودة دون الالتفاف الى مردوده وتغير الاولويات في الهياكل الاقتصادية.

واضافة الى تخلف اشكال التخطيط والادارة فإن جميع انماط الضمانات الاجتماعية المرتبطة بالاشتراكية (سواء في الوعي الجماهيري او التقاليد السياسية) كانت تعتمد على الجمود البنيوي للاقتصاد والمجتمع عموماً.

ولهذه الاسباب مجتمعة فإن المحاولة التي قامت بها القيادة السوفياتية بزعامة غورباتشوف لارضاء مصالح جميع الشرائح الاجتماعية مرة واحدة ، لم تسفر عن نتائج ايجابية، بل وادت الى تعاظم استياء الغالبية الساحقة من السكان وخاصة البيروقراطية التي شعرت بخطر فقدان امتيازاتها.

ومما زاد الوضع تعقيداً ان القيادة لم تتصد بجدية لمعالجة المهمات الاستراتيجية الطويلة الامد في مضمار تشكيل هيكلية فاعلة للانتاج الاجتماعي.

الفصل الخامس

التفكير السياسي الجديد: تعقل أم تسليم؟

التفكير السياسي الجديد: تعقل أم تسليم؟

ظلت سفينة "البيريسترويكا" السوفياتية ما يكفي لها من الوقت تدور في بحر من الركود العام، منتظرة ذراع البوصلة التي سترشدها الى شاطىء الامان والسلامة. وراح قبطانها المتفائل بطبيعته يبحث في سماء العلاقات الدولية المرصعة بالاقمار الصناعية، ومحطات جمع المعلومات وشبكات الانذار المبكر والسريع، عن مجرى يحدد لها مسارها، ويدير عجلات محركاتها بالاتجاه الذي يراعي مصالح كل ذي علاقة بها، وعلى ما يبدو اهتدى هذا القبطان اخيراً الى ما اسماه "التفكير السياسي الجديد" لبلاده وللعالم اجمع، معبراً بصراحة عن ان مفاهيمه في اعادة البناء والتجديد الاشتراكي تشمل ايضاً اعادة تقويم العلاقات في المجتمع الدولي كله، على هذا الاساس يمكن القول إن "التفكير السياسي الجديد" هو بمثابة فلسفة السياسة الخارجية السوفياتية في عهد "البيريسترويكا" .

تنطلق هذه الفلسفة من نظرة جديدة للعالم المعاصر، اذ تعتبره عالماً مشتركاً بين اجيال الجنس البشري الحاضرة، "متعدد الاوجه، مبرقشاً، وديناميكياً يحفل بنزعات متضادة، وتناقضات حادة... عالم تحولات اجتماعية اساسية، وثورة علمية- تقنية شاملة، وتغيرات جذرية في الاعلام. انه عالم تتجاوز فيه امكانات تطور وتقدم منقطعة النظير، مع فقر مدقع وتخلف عميق... عالم تكسوه حقول توتر" واسعة" كما يقول غورباتشوف" (١٩١).

تختلف هذه النظرة الى العالم عن واقع الاحوال والعهود والفلسفات السياسية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة، كما تنطوي على مجموعة حقائق تحدد الملامح الرئيسية لصورة الوضع الدولي القائم. وفي الوقت ذاته، توحي بتحديد الوسال والطرق التي يرى الاتحاد السوفياتي نجاعتها وملاءمتها لإدارة العلاقات الدولية وهي:-

١- لقد آن الاوان لطي صفحة الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب ليس فقط لانه سبب عواقب سلبية وكارثية للشعوب في جميع انحاء العالم، بل لأنه أيضاً لابد من الاعتراف بأن تعدد اوجه العالم وبرقشته تعني وجود نظريات سياسية اخرى غير التي يتبناها النظامان الرئيسان: الرأسمالي والاشتراكي.

٢- ان التناقضات الحادة، والنزعات المتضادة التي يحفل بها عالم اليوم، المنقسم على اساس نتائج الحرب العالمية الثانية، والتي زادت حدتها سياسة الحرب الباردة، قد كبلت انفجارها اسلحة الدمار الشامل، فلم يعد امامها غير العمل على التعايش فيما بينها، واعطاء الفرصة للمنافسة الاقتصادية للمساهمة في تدعيم التطور الشامل للمجتمع.

٣- تفيد تجربة اليابان والمانيا الغربية، اللتين منعتا بعد الحرب العالمية الثانية من انشاء قوات مسلحة مما ادى الى خفض انفاقهما العسكري فاغتنمتا هذه الفرصة، في فترة ما بعد الحرب وخلال الحرب الباردة، للتركيز على اعادة بناء اقتصاديهما، فغدتا من عمالقة الاقتصاد المؤثرين في العالم. صحيح ان الغرب الرأسمالي، وخاصة الولايات المتحدة، ضمن لهما الحماية الامنية (العسكرية) مما وفر عليهما اموالاً هائلة، لكنه صحيح ايضاً انهما استثمرتا امكاناتهما المادية والبشرية والتكنولوجية لصالح تقدم مجتمعيهما ورفع مستوى المعيشة فيهما الى ذرىً عالية.

٤- ان وصول مبتكرات الثورة العلمية - التكنولوجية وانجازاتها في اجهزة الاعلام والاتصالات العصرية من جهة، والى المعامل والمصانع من جهة اخرى، في دول لا تزال تصنف من عداد العالم الثالث، مثل: هونغ كونغ ، وتايلاند، وكوريا

الجنوبية، وسنغافورة، وغيرها، قد احدث تحولات اجتماعية حقيقية في مجتمعات هذه البلدان لم تكن واردة اصلاً في اطر الصراع النظري بين الدولتين الاعظم. بل ان المعسكر الغربي قد استثمر هذه التحولات لصالحه وللمفارقة مع تحولات اخرى جرت في بلدان مثل إثيوبيا واليمن الديمقراطية ونيكاراغوا ...الخ وكانت تسجل قمة "منجزات"المعسكر الشرقي.

٥- ان امتداد الصراع الايديولوجي – السياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليشمل معظم بلدان العالم الثالث، قد جعل هذه البلدان موضوعاً لهذا الصراع. وفي هذا الصدد، لاحظ محمد عبد العزيز ربيع في كتابه "النظام الدولي الجديد" الصادر عن مطبعة ڤانتاج بريس في نيويورك عام ١٩٩٢ بالانجليزية بأنه "لكي يتم تجنب المواجهة المباشرة بين القوتين الاعظم، تحول العديد من البلدان النامية من مناطق تحتاج الى تعاون الدول الكبرى معها بهدف القضاء على قرون من الحرمان والحكم الاستعماري، الى ساحات معارك تفضي الى تسوية الصراعات الايديولوجية والمصالح الجيو- سياسية المتنافس عليها بين الدول الكبرى" (ص٦) وبالنتيجة، ترى هذه النظرة انه لم يعد ممكناً السكوت على تجاور الغنى الفاحش في الشمال مع الفقر المدقع والتخلف التكنولوجي في الجنوب، وتشير في ذات الوقت الى ضرورة العمل على عدم ردم الهوة السحيقة بينهما.

٦- لم يؤدّ الاسلوب الذي اتبع في ادارة الصراع النظري – السياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي طوال اربعة عقود، الى حل النزاعات الاقليمية او تخفيف حدة التوتر في مناطق عديدة من العالم، مثل: الشرق الاوسط، منطقة الكاريبي وامريكا الوسطى، جنوب – شرق اسيا ، اسيا الوسطى، وافريقيا كلها تقريباً، مع ان هذا الصراع كان السبب الرئيسي في اشعالها، مأخوذ في الحسبان ايضاً ان هذا الاسلوب ذاته قد لعب دوراً مهماً وخطيراً في اثارة النعرات القومية والطائفية – الدينية – والعرقية، مثل: البنغال ولبنان وافغانستان وكمبوديا وغيرها.

٧- ان الترابط والتكامل بين اطراف هذا العالم يضمن نزعة متنامية بين دوله بالرغم من اختلاف الانظمة السياسية والاجتماعية فيها.تعتبر هذه الظاهرة ركناً اساسياً

في اعادة قراءة "التفكير السياسي الجديد" لديناميكية العلاقات بين الدول عبر صراع الاضداد وتفاعلها، ولإعادة تقويم المصالح المشتركة بين الدول والشعوب.

٨-ضرورة فصل السياسة عن الايديولوجيا. ذلك ان الايديولوجيات القائمة والممارسات الفعلية في الحياة العملية متنافرة، ومتضادةومتباينة، واذ اخضعت لها السياسة ، فالنتيجة واحدة في كل الحالات، اي الصراع والتناحر. لهذا لا بد من الاعتراف لكل شعب في العالم باختيار طريق تطوره الاجتماعي بحرية تامة، وامتناع اية دولة عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، كما اكد الرئيس غورباتشوف:" من حق الشعب ان يختار الرأسمالية او الاشتراكية، وهو سيد هذا الحق، ولا يمكن للشعوب، بل لا ينبغي لها ان تتبع لا مشيئة الولايات المتحدة ولا مشيئة الاتحاد السوفياتي.(ص٢٠٣).

أذا يتضح ان ثمّ فرقاً كبيراً بين القول والفعل، تماماً« مثلما هناك فرق بين المثالية والواقع، فما هو وارد اعلاه من تشخيص للخطوط العامة لسياسة التفكير الجديد يتضمن في الحقيقة اعترافاً بخطأ التدخل العسكري السوفياتي وقوات عدد من دول معاهدة وارسو في هنغاريا وتشيكوسلوفاكياعلى سبيل المثال.كما يتضمن ، ايضاً، الرفض للتدخل العسكري الامريكي في غرينادا وبنما. فكيف يمكن على هذا الاساس بالضبط، تفسير ما فعلته" البيريسترويكا" في بلدان اوروبا الشرقية؟ الاجابة سهلة، اذا كانت التدخلات العسكرية ، الشرقية والغربية على حد سواء، ترمي من خلال التجارب السابقة المذكورة، الحفاظ على نظام محلي في بلد ما، او فرض نظام محلي اخر في بلد اخر بقوة السلاح،فإن "البيريسترويكا" السوفياتية بتدخلها في الشؤون الداخلية لبلدان معاهدة وارسو اواخر العام ١٩٨٩، قد دمرت النظام الاشتراكي كله في اوروبا الشرقية، وساعدت على اقامة انظمة حكم جديدة فيها وبديلة موالية للنظام الرأسمالي الغربي بدون زحف جيوش او اقتحام دبابات، من هنا تكمن الاشارة النقدية الصريحة الي ان سياسة التفكير الجديد السوفياتية قد وجدت نفسها في تناقض صارخ مع اطروحتها الاساسية الخاصة، "بتوازن المصالح" بدل "توازن القوى". فما جرى في دول الكتلة السوفياتية لا يشكك فقط بمصداقية هذه السياسة وحسب، بل يؤكد، ايضاً ان لا ضمان لتوازن المصالح بمعزل عن توازن القوى التي تمثل هذه المصالح، اما الى اي مدى كانت هناك مصلحة فهذا ما

اجابت عليه التطورات الداخلية في الاتحاد السوفياتي نفسه، والاوضاع البائسة التي الت اليها حياة المواطنين فيه، ومن جميع النواحي.

وكانت ازمة وحرب الخليج عام ١٩٩١ مشهداً دراميا اخر على آداء هذه الفلسفة الخارجية الجديدة. ذلك انه بزوال معسكر "عدو " كامل بعد نصف قرن تقريباً من الصراع الايديولوجي – السياسي، ايقنت الولايات المتحدة ان دعائم هيمنتها السياسية والعسكرية على العالم، وكدولة اعظمى وحيدة، قد بدأت تترسخ دون منازع او منافس، فراحت تفرض ارادتها بدافع الحفاظ على مصالحهاالقومية بدون النظر هذه المرة الى مقولة "توازن المصالح"، وحتى مع اقرب حلفائها، ذلك ان "عامل كبح" غطرسة الولايات المتحدة الامريكية قد ازال نفسه. وبحجة انغماس الاتحاد السوفياتي في اعادة بنائه الداخلي، اهمل العديد من القضايا الدولية والاقليمية التي كانت حتى وقت قريب على درجات سلم اولوياته، مثل الشرق الاوسط المحاذي لحدوده الجنوبية، وذات العلاقة الخاصة مع استيراتيجيته الامنية ، وهكذا، فإن وقوع هذه المنطقة الغنية بالبترول تحت الهيمنة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة، بمؤازرة حلفائها الاطلسيين فيها، مثل تركيا، والاستراتجيين مثل اسرائيل، اضافة الى عدد من الدول العربية المعادية لشعوبها، قد اثبت عقم هذا التفكير السياسي الجديد بقدر ما ساعد الولايات المتحدة على استثمار سذاجته لصالح طموحاتها الذاتية.

ومن الحقائق التي استندت اليها هذه الفلسفة ان البشرية فقدت معنى الخلود في العصر النووي و"حرب النجوم" ، وحيث الطاقة النووية والتقنية تخصص للاغراض العسكرية والدمار الشامل. وتشير الاحصائيات المتوفرة الى ان "الترسانة النووية الموجودة في العالم قد بلغت من الضخامة حجماً بحيث كدست فيه لكل فرد يسكن على وجه الارض شحنة قادرة على تحويل بقعة واسعة من حوله الى رماد" ثم يلاحظ غورباتشوف نفسه" ان غواصة استراتيجية واحدة تحمل اليوم طاقة تدميرية تعادل عدة اضعاف الطاقة التدميرية للحرب العالمية الثانية. ومثل هذه الغواصات تعد بالعشرات"(ص١٩٥). في الحقيقة ، اندلعت في السابق حروب كثيرة ومروعة، في اوروبا وغيرها من القارات، اودت بحياة الملايين من البشر، وكبدت الشعوب والامم خسائر مادية فادحة. ومع ذلك، بقي من البشر من يكتب هذا التاريخ، ويحذر من عواقب الحروب،

وتكاليف تدمير المصانع وحرق المزارع ...الخ، لكنه سيمحو كل ما هو حي على وجه الارض ان نشبت حرب نووية . ان كسب سباق التسلح النووي عقيم مثلما هو وهم. ولهذا يجب وقفه، ولا بد من تصفية ما هو مكدس من انظمته وقذائفه، والا فان مواصلته على الارض وفي الفضاء ستزيد من حدة التوتر والمجابهة العالمية، لدرجة قد يصبح فيها الوضع الدولي غير خاضع لإرادة السياسيين، بل قد يغدو مستقبل الجنس البشري رهن المصادفة، او اي خطأ فني. عند هذا الحد، ويكون قد ان الاوان كي تتعلم الدول والشعوب ضرورة التعايش بسلام، وعلى اساس من العلاقات المتكافئة.

ليت مثالية هذه السياسة البيريسترويكية عادت على شعوب الاتحاد السوفياتي بمثل ما قصدت، فتحولت، مثلاً، الاموال والمهارات والامكانات الهائلة التي انفقت ووظفت في بلاد السوفيات لمواجهة التحدي النووي الامريكي، الى مجالات التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعلمية – التقنية والثقافية الانسانية والسلمية فيها، لكن الوقائع تفيد بما لا يدع مجالاً للشك، ان هذه السياسة التي حطمت دول اوروبا الاشتراكية اولاً قد اطاحت هي نفسها بكيان الدولة السوفياتية العظمى اخيراً، فبالاضافة الى تمخضها عن تفكيك الاتحاد السوفياتي الى جمهوريات مستقلة، فتوزعت قوته النووية الهائلة بين الانظمة الجديدة فيها، وبكل ما يترتب على ذلك من مخاطر وتهديدات لا يجوز اغفالها، فإنها لم تمس الولايات المتحدة بالذات كدولة نووية اعظمى في العالم لا تتورع عن التهديد باستخدام هذا السلاح الماحق ضد اي دولة اخرى تخرج على طاعتها (العراق مثلاً)، ولم تقنع المعسكر الرأسمالي العالمي والغربي باستبدال "توازن القوى" "بتوازن المصالح" بين الدول وعلى اساس التكافؤ والتنافس الاقتصادي – التجاري السلمي بل انها في الحقيقة قضت على معسكر كامل كان صديقاً للشعوب الفقيرة والدول المستضعفة، وحليفاً لكل القوى المناهضة للاستغلال والنهب في العالم، بينما بقي بنتيجتها معسكر الاضطهاد والاستعمار الجديد قائماً بكل قواه ومقوماته يمارس ضد الشعوب عمليات وسياسات كان المعسكر الشرقي يحد منها ويكبحها في الكثير من الحالات في عهد الحرب الباردة.

قد يكون وارداً في سياسة التفكير الجديد البيريسترويكية احتمال اعتمادها على "اخلاقيات" المعسكر الرأسمالي الغربي الحضارية، وتصورها لان توحي هذه الاخلاقيات

لاصحابها بمقابلة الخير بالمثل، خاصة وان التفكير السياسي الجديد برهن فعلاً على انه يتوق الي وجود عالم آمن يصون فيه كل واحد افكاره الفلسفية والايديولوجية والسياسية، ويحافظ فيه على نمط حياته الخاص ويطوره بالطريقة التي يريد، لكن فلسفة التفكير السياسي الجديد تتناقض من جديد مع نفسها عندما تعترف، كما يقر بذلك غورباتشوف ،بأن "الانماط القديمة لم تمت بعد في حين ضرب التفكير القديم جذوراً عميقة، ويغذي النزعة العسكرية والمطامع الامبراطورية على حد سواء، فما هو تبرير الموقف السوفياتي من ازمة وحرب الخليج، اذن؟ مضيفاً ان "اصحاب هذا التفكير يرون البلدان الاخرى، كما في السابق، بوصفها مجالاً لسياستهم ونشاطاتهم الخارجية المستقلة (ص١٩٧) فما هو هدف التفكير السياسي الجديد، ولماذا اتى؟ من الواضح ان هذه الفلسفة غير راضية ولا قابلة بحال الوضع القائم من العلاقات بين الولايات المتحدة والغرب عموماً وبين دول العالم الثالث، وتعتبره وضعاً غير سوي ومجحف بحق مئات الملايين من البشر. لكنها لا تطالب بنسف هذا الشكل من العلاقات، بل بإصلاحها واعادة بنائها وتنظيمها على اساس التخلص من اساليب الاستعمار الجديد، مع العلم ان اصحاب هذه الفلسفة يدركون جيداً ان قوى هذا الاستعمار الجديد هي شكل اخر اكثر تطوراً وامكانية وقدرات من قوى الاستعمار القديم، وتمتاز الاولى عن الثانية بآلياتها الاكثر تقرباً لاستغلال الشعوب . ان الحل العادل الوحيد لاعادة بناء هذه العلاقات وتنظيمها على اسس سليمة يكمن فقط في ممارسة دول العالم الثالث لسيادتها وسيطرتها على ثرواتها ومصادرها الطبيعية، وفي حرية هذه البلدان في توظيف هذه الموارد لصالح رفاة شعوبها وتقدمها وازدهارها وطالما ان سياسة التفكير الجديد قد انتهت بترك هذه الدول الضعيفة مجردة من الحلفاء غير تحالفها مع نفسها في مواجهة الشمال – الغرب القوي، فإن "الجديد" في هذه السياسة فعلاً هو ترضيتها للولايات المتحدة على ارض الواقع دون ثمن. هكذا حاول قادة "البيريسترويكا" تهدئة ادارة الرئيس بوش في ازمة الخليج، فلم تسمع لهم، وبعثوا مبعوثهم الشخصي الى بغداد وواشنطن بهدف الحيلولة دون شن الحرب الاميركية – الاطلسية على العراق، فلم ينجحوا، بل ان خطاب وزير الخارجية البيريسترويكي شيفاردنادزة في مجلس الامن لتأييد اعلان الحرب على العراق كان اقوى من خطاب وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر نفسه في هذا الشأن!!(كان هذا التراجع السوفياتي غير

مألوف ابداً في السياسة الدولية، بقدر ما كان تعبيراً صريحاً عن انصياع السياسة الخارجية السوفياتية للارادة الاميركية واملاءاتها في عالم تعمق فيه الانقسام الاجتماعي القائم ايضاً على القوة العسكرية والمصالح الاستغلالية.

وقد طرحت فلسفة التفكير السياسي الجديد التدويل كقاعدة عريضة واساسية لتحسين العلاقات الاقتصادية على النطاق العالمي. وفي الواقع، لقيت هذه الفكرة الجديدة- القديمة تأييد العالم الثالث ودعمه، لكن الغرب الذي تلقف اولاً من السياسة الخارجية السوفياتية الجديدة تخليها عن موقعها ومكانتها كدولة عظمى منافسة للولايات المتحدة، وضمن ذلك في الواقع العملي، اختار طريقه الخاص ليس لتحقيق هذا الهدف، بل للتحكم في تنظيم هذه العلاقات. ذلك هو طريق "مجموعة الدول السبع" (الولايات المتحدة ،بريطانيا ، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، كندا) ، وطريق، "مجموعة الدول الخمس " (اي المجموعة السابقة من دون اليابان وكندا) احياناً اخرى. فهذه الدول هي التي تستغل مصادر العالم الثالث الطبيعية،وتقهر ارادة شعوبه السياسية والتنموية، وبالانضمام الوشيك لدول اوروبا الشرقية الجديدة الى هذا الشمال، تكون النتيجة النهائية واحدة : تدعيم تضافرهذا الشمال مع نفسه، وتوسيع اسواقه والتابعين له من ناحية ، وتفاقم الازمات الاجتماعية – الاقتصادية وقضايا التخلف والفقر في الجنوب المغلوب على امره من ناحية اخرى. ان مشروع تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس اوسع قاعدة ممكنة قد طرح اواسط السبعينات تحت شعار اقامة"نظام اقتصادي عالمي جديد" ولاقى في حينه زخماً كبيراً. وتبنته "اليونيسكو" فرفضته الولايات المتحدة واوقفت مساهمتها المالية لمنظمة "اليونيسكو" عقاباً لها على تأييدها له، وسرعان ما حذت بريطانيا حذو الولايات المتحدة في هذه القضية. والملفت للانتباه ان هذا المشروع لاقى رواجاً عالمياً ذا شأن لعدة اعتبارات منها انه جاء في ظل تفاقم ازمة البترول والطاقة كنتيجة لقطعه اثناء حرب اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ في الشرق الاوسط. وما ان تجاوبت دول اخرى من الدول المنتجة والمصدرة للنفط مع نظيراتها في المنطقة العربية والشرق الاوسط، حتى غدا مشروع "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" ذا عوامل اقتصادية مسيسة تبنتها بلدان العالم الثالث – الجنوب. ومن جانب اخر، اكدت ازمة النفط عام ١٩٧٣ بالذات عدم امكانية – وحتى استحالة – استغناء اقتصاديات الغرب عن المصادر

الطبيعية والمواد الاولية، وخاصة البترول، الرخيصة المتوفر في الجنوب. ولو اضفنا الى هذه العوامل الضاغطة سياسياً على الغرب، ودعم الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي الاشتراكي السابق، لادركنا بسهولة ان زخم مشروع تدويل العلاقات الاقتصادية في حقبة السبعينات كان ايضاً يستند الى ميزان قوى دولي معين لم يكن راجحاً قطعاً لصالح معسكر الشمال – الغرب. لا نعتقد ان هذه الحقائق المعروفة في طول بلاد العالم وعرضها كانت غائبة عن مطالبة الفلسفة البيريسترويكية الجديدة بتدويل العلاقات الاقتصادية. لكن الغريب ان يطرح هذا المشروع مجدداً بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي من السياسة الدولية اولاً، وفي وقت لا يمكن لغير منظمة الامم المتحدة ان تضطلع بفرضه وانجازه بينما هي اسيرة لارادة الولايات المتحدة. ولا يعقل ابداً ان تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على تدمير دولهم ومعسكرهم كما فعلوا في الاتحاد السوفياتي، بل العكس هو الصحيح.(ان التحولات الكبيرة التي شهدها الوضع الدولي في السنوات القليلة الماضية قد انعكست هي ايضاً على الوضع في المنظمة الدولية ذاتها، فراحت "مجموعة الدول السبع" و"مجموعة الدول الخمس" تفرض شكل القرارات. التي تصدر عن الامم المتحدة. ومضمون هذه القرارات صحيح ان الامم المتحدة لم تكن دائماً موفقة في السابق في حل جميع القضايا الدولية، لكنه صحيح ايضاً ان اخفاقاتها ارتبطت دائماً بالظروف التي انشأتها وبميزان القوى الدولي السائد حولها، اما اليوم، فإن وضع الامم المتحدة ومستوى ادائها اسوأ بكثير مما كان عليه منذ تأسيسها عام ١٩٤٥. وهكذا، فإن ما يجري اليوم، بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال احد المعسكرين االمتنافسين وبقاء الاخر، من مطالبة بتدويل العلاقات الاقتصادية هو في الواقع عودة الى منطلقات مبدأ ترومان عام ١٩٤٧ وخطاب تشيرتشيل الشهير في فولتون.

تحتل قضية القوة والامن حيزاً قيماً في فلسفة التفكير السياسي الجديد البيريسترويكية. وترتكز القناعة فيها على اعتبار استحالة حل التناقضات والخلافات والنزاعات الدولية بالوسائل العسكرية.، ويعتقد اصحابها ومؤيدوها ان هكذا وضع لابد ان يؤدي الى تولد دياليكتيك جديد يحكمها ويضبط تفاعلاتها. فالامن من منظور هذه الفلسفة لا يمكن ضمانه بالالة الحربية في عصر سباق التسلح، كما ان التفوق الذي تصر على تحقيقة بعض الاوساط في الميدان النووي ثبت فشله، فلم يعد له مبرر، وقد

ادى الانفاق العبثي عليه ليس فقط الى تدني مستوى معيشة المواطنين في البلدان المتورطة فيه، بل الى تقويض الامن ذاته ايضاً، ذلك ان التسابق في هذا المجال ضاعف من حدة التوتر، وسيقود الى النزاع الفعلي فيما لو توصل. وهكذا اصبح ما يسمى "بالامن النووي" العدو الحقيقي للسلام. اذن ليس هناك من مفر من مضمون الأمن لكل دولة على حدة، وللعالم أجمع غير طريق الحلول السلمية. ولاحظ غورباتشوف ان هذا الطريق"قد يخيف البعض. إذا ماذا سيكون مصير المجمع الصناعي – الحربي؟ اليس هذا المجمع مصدر دخل للكثيرين من الناس الذين يخدمونه؟ "وقد انتبه غورباتشوف الى الظاهرة التي حللها ف. ليونتيف، حامل جائزة نوبل للاقتصاد، في اخر كتاباته. ثم صاغ، رأيه على النحو التالي: ينفق من المال على مكان العامل الواحد في المجمع الصناعي – الحربي ضعف او ثلاثة اضعاف المال الذي يقتضيه المكان نفسه في الصناعة المدنية، اي يمكن تشغيل ثلاثة عمال. هذا اولاً. ثانياً ان قطاعات الاقتصاد العسكري مرتبطة اليوم بالقطاعات المدنية، وتعمل لها الكثير،إذا، فالعمل موجود، وفي استطاعتها توجيه طاقاتها الى الاغراض السلمية . ثالثاً يكون في مقدور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وضع برامج مشتركة عن طريق توحيد طاقاتهما وقدراتهما العلمية في سبيل حل مختلف انواع المهمات لخير البشرية"(ص٢٠١).

يكاد هذا المعيار الجديد في تقويم سياسة الحرب والسلام في العصر النووي يقلب معادلة كلاوسفيتس القديمة التي تقول ان الحرب استمرار للسياسة لكن بوسائل اخرى. وبهذا المعيار ذاته، تكون مسألة "أنسنة" العلاقات الدولية قد طرحت لاول مرة في التاريخ، وادرجت في عدادها قواعد اخلاقية جديدة في اساسيات السياسة الدولية. وهنا يتقدم سؤال بسيط اخر من تجربة حرب الخليج: من سيلوم الشعب العراقي: الاتحاد السوفياتي الذي اعتاد في الماضي لجم الآلة الحربية الاميركية ام الولايات المتحدة التي لم تستجب لدعوة "انسنة" العلاقات الدولية؟

ويفرد التفكير السياسي الجديد مكاناً واسعاً لنشوء العديد من المشاكل العالمية ذات الاهمية البالغة بالنسبة لمصير الحضارة الانسانية، مثل حماية البيئة والطبيعة والمحيطات والفضاء، وكيفية القضاء على المشاكل القديمة والمستجدة ذات الطابع الاجتماعي – الانساني،كالفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض المنتشرة في مناطق

واسعة من الكرة الارضية، وكذلك ضرورة استخدام علوم الفضاء والبحار لخير البشرية، الاكثر الذي يقتضي وضع اجراءات ونظم دولية فعالة تؤمن الاستغلال الحكيم لهذه الثروات القيمة ولصالح الجميع.

من بديهيات الامور القول إن الصناعات الثقيلة المتنوعة تتحمل جزءاً كبيراً في تسبب هذه القضايا الخطيرة، سواء كان ذلك من خلال إفرازاتها السائلة والغازية التي تلوث البيئة والمحيط الخارجي، بما في ذلك عسكرته من ناحية ، ام من نفاياتها التي تخلفها في مواقعهاغير البعيدة عن الاماكن الاهلة بالسكان، وتوسيع هذه المواقع على حساب المرافق العامة والقاطنين فيها من الناحية الأخرى. وفي المحصلة النهائية، تظل الدول الصناعية الكبرى، وشركاتهاالاستخراجية والاستثمارية ذات الوعي والثقافة الصحية المتقدمة هي المسؤولة بالدرجة الاولى عن تلوث البيئة وقتل الطبيعة وانقراض الحياة في بعض المحيطات والبحار، بينما تتيح باستمرار حول الحاجة الملحة للحافظ على الطبيعة ومحيطها. والانكى من ذلك ان هذه الدول الحريصة جداً على استنشاق مواطنيها للاكسجين النقي، لا تتورع هي ذاتها عن "القصف الانساني" لجياع الصومال، مثلاً. وفي الحقيقة ، تبدو هذه الدول التي تبرعت لنجدة البطون الخاوية للصوماليين بإرسال موادهم "الغذائية" وادويتهم "الانسانية" قد تطوعت "لاشفائهم" من متاعب الحياة نفسها، كما يبدو ايضاً انه لا مانع لدى دول الشمال – الغرب مالكة الاساطيل التجارية والحربية ان تترك سكان بلدان الجنوب القريبة والمحيطة بمناطق العمليات والنشاطات التي كانت تقوم بها، ضحية لمخلفاتها، او طوفان محروقاتها، او تفرقع متفجراتها التي خلفتها وراءها بعد ان عادت الى ديارها محملة بالثروات البحرية والطبيعية الاخرى كي ينعم مواطنوها دون غيرهم بهذه الخيرات.

ولتحقيق رؤية هذا التفكير، تعتمد هذه الفلسفة الحوار أساساً. فالحوار بالنسبة لها هو أداة الانطلاق لتصويب مبادئ العلاقات الدولية وممارستها، ولترسيخ هذه المبادىء على اساس التفاهم "وتوازن المصالح". ولاهمية الحوار ودوره الفعال في الحياة السياسية، نوه غورباتشوف بأنه عقد ما لا يقل عن مائة وخمسين لقاءً واجتماعاً خلال عامين ونصف مع رؤساء دول وحكومات، وزعماء برلمانات، وأحزاب سياسية من مختلف الاتجاهات، ومع شخصيات اجتماعية وأدبية عالمية مرموقة. وقد اشتملت هذه اللقاءات

على أحاديث مهمة ومتخصصة مع أناس لهم دور مؤثر في صياغة وعي الرأي العام المحلّي والعالمي، مثل حركة أطباء العالم لدرء الحرب النووية، واتحاد النقابات العالمي، واتحاد النساء الديمقراطي العالمي، ومع مجموعة من العلماء الحائزين على جائزة نوبل للسلام، ومع الكاتب العالمي الكبير غابرييل غارسيا ماركيز. ويشير غورباتشوف أيضا إلى أن تلك اللقاءات أصبحت ممارسة اعتيادية لدى العديد من زملائه في القيادة البيريسترويكية آنذاك. وكانوا جميعاً يتوخّون من هذا" الاختلال الدولي" أن يعيد إلى الكلمات معانيها الحقيقية، ومغازيها في النزاهة والاستقامة والصدق. ومع أن هذه المبادئ ليست جديدة بالمعنى الدقيق، إلاّ أن الجدّة فيها هو تحريرها من المعاني المزدوجة واسعة الانتشار في العالم المعاصر بفضل المجابهة التي سادت إبان الحرب الباردة. ولذلك، أردت هذه الفلسفة من الحوار إلغاء الديبلوماسية المبهمة واتباع السياسة الصريحة التي تتطلّب المزيد من النور والعلنية، والتقليل من التعقيدات والمواربات الكلامية والمجاملات. ولهذا فهي تفترض توسيع أطرها وحدودها بعيداً عن العمليةالديبلوماسية البحتة، لتصبح البرلمانات والمنظمات الاجتماعية والمهنية، اضافة الى الحكومات شريكة نشطة في الاتصالات العالمية ، وتحفز الرأي العام على التوسع والتعمق في التأثير في السياسة الخارجية وفي صياغتها.

ولعل هذا يقود الى التطرق الى مسألة طالما ما ادى طرحها المشوّة والمغلوط في وسائل الاعلام الغربية الى تضليل مقصود للرأي العام، وبالتالي تعبئة معينة له تؤدي في النهاية الى تكوين موقف غير صحيح من مواضيعها، ونعني بها مسألة العلاقة بين السياسة والدعاية، ودور الاعلام المسيطر والموجه في تحديدها. صحيح أن السياسة الخارجية لأية دولة تطرح اليوم، في عصر الاعلام والاتصالات والاهتمام الجماهيري بهما، بشيء من هالة الدعاية والترويج بهدف الحصول على الدعم والتأييد لها. ولكنه صحيح أيضا أن ما يقررّ مصيرها هو بالدرجة الأولى مصداقيتها وأهليتها للتطبيق. ولنتذكّر، مثلاً، في هذا السياق أن الغرب عموما كان متحفظاً، وحتى متشككا في البداية من قابلية " البريسترويكا" للتنفيذ في المجتمعات الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ذاته. كما أنه لم يصدّق ما سمعه من إعلان الكتلة السوفياتية عن موافقتها على "الغلاسنوست" وإشاعة الديمقراطية،والتعدديّة السياسية، مع أن ذلك ينسجم مع ما

كانت تطالب هذه الكتلة به طوال عقود من الزمن مقابل تطبيع العلاقات بين المعسكرين بل إن وسائل الاعلام الغربية انطلقت لاضفاء صفة"الدعاية" (أي الترويج) على عملية "البيريسترويكا" وزعمت أنها ترمي فقط إلى التغطية على الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية التي تمرّ بها المجتمعات والانظمة في البلدان الاشتراكية. وتمادي الغرب في دعايته إلى حدّ القول إنها "محاولة" أو "تكتيك" اشتراكية القصد منه صرف الرأي العام عن واقع فشل الاشتراكية كنظام. وبالمقابل، دأبت وسائل الاعلام الغربية ذاتها على تصوير الخطوات والمشاريع والبرامج ذات المغزى الاجتماعي أو الاقتصادي، التي يزمع الزعماء الغربيون على اتخاذها، وخاصة في مجال العلاقات الدولية، على أنها"تاريخية" أو "جوهرية انعطافية" في حياة المجتمع الدولي. وقد ردّ غورباتشوف في هذا الصدد على أحد أسئلة مجلة "تايم" الاميركية (أغسطس/ آب ١٩٨٥) بالقول:"أذا كانوا لا يرون في كلّ ما نفعل إلاّ الدعاية، فلماذا إذن لايأتي الردّ على أساس مبدأ"العين بالعين، والسنّ بالسّن"؟ لقد أوقفنا التفجيرات النووية. وكان عليكم أنتم، أيها الأميركيون أن تفعلوا نفس الشيء تأثرا منّا. وهكذا تكونون قد سدّدتُم إلينا "ضربة دعائية". ولو أنكم أوقفتم، مثلا تصميم نوع جديد من الصواريخ الستراتيجية، لكُنَّا ردَدْنا عليكم "بالدعاية" إيّاها، وهكذا دواليك. والسؤال هنا:مَنْ كان يتضرّر من السباق في هذه "الدعاية"؟.

كانت تلك الفترة من حقبة الثمانينيات مفعمة بمغزى عميق، وفق كل المقاييس، في بلدان أوروبا الاشتراكية وفي الاتحاد السوفياتي نفسه. فكان "التفكير السياسي الجديد" يشق طريقه بصعوبة على مسرح السياسة الدولية. كما كانت الذهنية القديمة في تلك المرحلة مازالت تضغط بثقلها، ولعلّها كانت أقوى من النزعات الجديدة. ومهما يكن من أمر، فقد قام في النهاية نظام دولي أحادي القطب، لم يأبه بغير ما طمح به زعماؤه والقائمون عليه.

وبالعلاقة مع أوروبا بخاصة، تستند هذه الفلسفة إلى إرث تاريخي يحاول البعض في الغرب شطبه من حقائق أوروبا الجغرافية - السياسية والتاريخية. فروسيا مثلا. علاقات ثقافية - فنيّة وتجارية عريقة مع الشعوب الاوروبية منذ أقدم العصور. ولا يستطيع المحافظون الاوروبيون خاصة إنكار حقيقة أن المسيحية التي جرى الاحتفال عام ١٩٨٨ بذكراها الالفيّة. وساهمت كذلك شعوب أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا وليتوانيا

واستونيا ولاتڤيا بقسطها في بناء صرح الحضارة الاوروبية العريقة، قبل قيام النظام الاشتراكي فيها جميعاً وبعده. وعلى الرغم من أن تاريخ أوروبا معقّد وصعب إلاّ أنه في ذات الوقت غنّي ومليء بالدروس والعبر. وكانت الحروب الدامية علامات بارزة في هذا التاريخ. وقد اندلعت من القارة الاوروبية في القرن العشرين حربان عالميتان كانتا الاكثر دمويّة من كل الحروب في تاريخ البشرية كلها ودون التقليل من قيمة تضحيات شعوب أوروبا الأخرى أو من ضخامتها، إلاّ أن تضحيات الشعوب السوفياتية في سبيل تحرير نفسها وتحرير أوروبا من الفاشية في الحرب العالمية الثانية أكبر من أن تضاهيها تضحيات أخرى. ومع كل ذلك، هناك من يحاول فرض رأي مغلوط على الناس عندما يزعم أن الاتحاد السوفياتي دخل الحرب ضد هتلر في العام ١٩٤١ فقط، أي عبرت جحافل الفاشيين الحدود السوفياتية في ٢٢ حزيران عام ١٩٤١ كانت شعوب أوروبا الغربية وجيوشها تقارع الجيوش النازية منذ تاريخ اندلاع الحرب في ١٩٣٩/٩/١.

ومن أصحاب هذه المغالطة التاريخية رئيسة الحكومة البريطانية السابقة مارغاريت تاتشر. غير أن واقع التاريخ السياسي الحديث يؤكد أن الدولة السوفياتية بدأت النضال ضد الفاشية منذ العام ١٩٣٣، أي منذ صعود الحزب النازي إلى السلطة في المانيا. وساهمت بالكفاح المسلّح ضد الفاشية في اسبانيا عام ١٩٣٦ دعماً للحكومة الجمهورية. وعن معاهدة عدم الاعتداء الموقعة مع المانيا الهتلرية، يلاحظ غورباتشوف أن المعارضين لها ألفوا أن يحرفوا معناها. ويعتقد هو بأنه كان من الممكن ألاّ تحصل لو أن الاوساط الحاكمة آنذاك في بريطانيا وفرنسا أقدمت على التعاون مع الاتحاد السوفياتي في وجه المعتدي النازي. ويشير غورباتشوف بإصبع الاتهام إلى بريطانيا التي رمت بتشيكوسلوڤاكيا فريسة بين أنياب الفاشيين، ويندّد بما فعله تشيمبرلين في ميونيخ عام ١٩٣٨، وبما أعلنه بعد عودته منها حين زعم أنه أتى بالسلام للشعب البريطاني تحوّلت الأمور في الواقع إلى عكس ذلك تماماً. ويؤكد غورباتشوف أن السبب في ذلك يعود، قبل أي شيء آخر، إلى الهمّ الوحيد الذي كان يشغل عقول الدوائر الحاكمة في إنجلترا، "ألا وهو تحويل هتلر إلى الشرق، نحو الاتحاد السوفياتي، وسحق الشيوعية"(ص٢٧٦).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وترسّخ النتائج السياسية والاجتماعية التي تمخضت عنها، باءت بالفشل محاولات بعض الفلاسفة والخبراء الستراتيجيين للمساواة

بين مفهومين "أوروبا" و "أوروبا الغربية". ذلك أن قيام النظام الاشتراكي في عدد من البلدان الاوروبية قد أرسى نهجاً جديدا في حياة شعوبها، ووضع حدوداً جديدة للوضع في القارة القديمة. وعلى العكس من الانظمة السابقة التي كانت قائمة في هذه البلدان، قطع النظام الاشتراكي سلسلة النزاعات والحروب الدموية التي استبدّت تاريخيا بين دولها،واستمر هذا النوع من الاستقرار بدون حروب على مدى خمسة عقود تقريبا، مع أنها ظلّت ميدانا للمجابهة الايديولوجية والسياسية التي سادت طوال فترة الحرب الباردة.

هناك من يعزو تقيسم أوروبا إلى مؤتمري يالطا وبوتسدام. ويشكك هذا البعض في الاتفاقات التاريخية التي وقّعت فيهما. إن الأمور هنا مقلوبة رأسا على عقب. ذلك أن تلك الاتفاقات تميزّت بأنها كانت معادية للفاشية التي لم يكن هناك خطر أفدح منها يهدد أوروبا أولا والمجتمع الدولي أخيرا. وفي الواقع، كانت تلك الاتفاقات ديمقراطية في جوهرها، إذ جعلت نصب عينها القضاء على النظام الهتلري الذي سحق سيادة واستقلال شعوب بأكملها، وحرمها من حرياتها ومن حقّها الطبيعي في تقرير المصير. إن منطق التفكير السياسي القديم هو الذي قسّم أوروبا إلى حلفين عسكريين متجابهين. وأما الزّعم بأن الشيوعية هي التي شقّت أوروبا، وعزلت شرقها عن غربها، فلا يعتمد أبداً أمام مبدأ ترومان ولا خطاب تشيرتشيل في فولتون.وفي هذا المضمار يقول غورباتشوف إن مسؤولية البدء بشقّ أوروبا سياسيا تقع على عاتق أولئك الذين فرطوا عقد التحالف المعادي للهتلرية، ونظموا الحرب الباردة ضد البلدان الاشتراكية، وانشأوا حلف " الناتو" ليكون أداة للمجابهة السياسية- العسكرية في أوروبا..." والحساب الاساسي الرئيسي في ما يخصّ تعميق الشرخ في أوروبا يجب أن يقدّم إلى من جعلها حقلاً للمواجهة الصاروخية- النووية ، وإلى من يدعو إلى إعادة النظر في الحدود بين الدول الأوروبية، وتغيير الوقائع السياسية الجغرافية فيها" (ص ٢٧٧).

وجاء في العام ١٩٧٥ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعروف جيدا بعملية هلسنكي. وكان هذا المؤتمر بالأساس مبادرة من البلدان الاشتراكية، لا ليكرّس فقط رفض الاشتراكية لآفاق الحكم على أوروبا بالمجابهة بين شقّيها:الشرقي والغربي، بل ليحدّد، أيضا، السّبل الملموسة لتحقيق وحدة القارة على أساس سلمي ومتكافئ في مختلف أوجه علاقات التعاون والاستقرار، مدشّناً بذلك درجة أعلى من الانفراج في أوروبا وفي

العالم. وفي الحقيقة، وعلى الرغم من الركود الذي أصاب اقتصاد البلدان في أوروبا الشرقية، وأزمة الطاقة والنفط التي هدّدت اقتصادات الغرب عموما، وأوروبا الغربية على وجه الخصوص، وخلقت فيها أزمات اقتصادية، فقد لعب المعسكر الشرقي دوراً رئيسيا في كبح أعداء الانفراج وفي المساهمة في تطبيع العلاقات بين الدول الاوروبية في تلك الحقبة من الزمن. وهكذا ثبت أيضا أن تدعيم الاشتراكية في أوروبا، وتطويرها، ودفع عجلة تقدمها العلمي- التكنولوجي شكلّ عاملا أساسيا لشلّ النزعات العسكرية وبرامج المجابهة بين المعسكرين وحلفائهما ولتعزيز فرص التعايش الآمن بين دول القارة ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة. وعلى هذا النحو من الترسيم ينحصر مفهوم الوحدة الاوروبية في فلسفة التفكير السياسي البيريسترويكي الجديد. غير أن تجسيد هذا المفهوم في الحياة العملية كان يحتاج إلى إرادة التعاون من الجميع. وهذا بحد ذاته مطلب سياسي. ومع أن التاريخ الثقافي – الحضاري الموروث في أوروبا كلها، يشكل ركيزة اساسية من ركائز التعاون متبادل المنفعة في القارة وبين شعوبها، إلا أن تدفق "الثقافة الشعبية"- من بين أشياء اخرى عديدة – من وراء المحيط، يشكل أيضاً خطراً جديداً على الثقافة الأوروبية ذاتها، وعلى استقلالية القرار السياسي في دولها. فالعدوان الأمريكي على ليبيا في إبريل/ نيسان ١٩٨٦، انطلقت قاذفاته الحربية من القواعد العسكرية الأمريكية في بريطانيا، مخترقة اجواء العديد من البلدان الأوروبية الغربية دون أن تحرك أي من قيادتها ساكناً لمعارضة هذا العدوان أو منعه. فإتضح تماماً أن استقلالية القرار السياسي لأوروبا الغربية قد اختطفت، ونقل مركزها إلى ما وراء المحيط فعلاً وقدمت على اثره المصالح القومية لهذه البلدان فدية لحجج حماية الأمن الاستراتيجي الأمريكي.

البيريسترويكا والشرق الاوسط

اعلن الاتحاد السوفياتي "انسحابه من حلبة الصراع الكوني منذ ان غير الاسس النظرية لسياسته الخارجية، وأبرزها:

- اعتماد مبدأ توازن المصالح . بديلاً عن توازن القوى
- عزل الايديولوجية عن السياسة.

- فتح ملف القضايا الاقليمية ، وحلها على اساس التسويات الممكنة ،وعبر التعاون مع الولايات المتحدة، وتحت مظلة الامم المتحدة ووفق هذه الاسس التي اعتمدها الاتحاد السوفياتي من جانب واحد.دون الحصول على اية ضمانة من جانب الطرف الاخر باعتمادها على نحو مماثل، شرع الاتحاد السوفياتي في وضع خطوط سياسة جديدة في الشرق الاوسط، وفي بدايات البيريسترويكا - نظمت وزارة الخارجية السوفياتية - حلقة بحث ودراسة اشترك فيها اهم الخبراء السياسيين والاكاديميين حول الرؤى الجديدة للاتحاد السوفياتي تجاه الشرق الاوسط وقد اسفرت ابحاث هؤلاء الخبراء عن ظهور خطين متعارضين تماماً في رؤية الشرق الاوسط وكيفية التعامل معه.

الخط الاول ... وهو خط الاغلبية الاكاديمية ... فقد خلص الى ان هذه المنطقة ، تشكل عبئاً كبيراًعلى الاتحاد السوفياتي من معظم النواحي، وبالتالي فإن ادارة الظهر لها، افضل بكثير من مواصلة سلسلة الاخفاقات وخيبات الامل ودفع الاثمان الباهظة للطموحات المستحيلة دون جدوى.

اما الخط الثاني ... وكان خط الاقلية ... والمكون من الخبراء السياسيين العاملين في جهاز الخارجية فقد نفى استنتاج الاكاديميين واصفاً اياه بالرؤية السطحية الساذجة ... ورأى في الشرق الاوسط واحدة من اهم المناطق الحيوية بالنسبة للاتحاد السوفياتي واحد مناطق التأثير في السياسة الدولية بمجملها.

غيران نقطة الاجماع بين الفريقين، كانت هي القاعدة التي جرى اعتمادها اخيراً... الا وهي ... فشل الخطط والبرامج الطموحة التي وضعها الاتحاد السوفياتي للشرق الاوسط خلال فترة الحرب الباردة وضرورة وضع خطط جديدة تتناسب مع الاسس الجديدة للسياسة السوفياتية في عهد البيريسترويكا وتتفادى قدر الامكان محاذير الفترة السابقة واخفاقاتها.

ومنذ بدايات عهد ادوارد شيفارنادزة وزير الخارجية بدأت تتضح الملامح الجديدة للسياسة الشرق اوسطية ، وظهر في الادبيات السوفياتية مصطلح استحالة حل قضية الشرق الاوسط من خلال الشروط المسبقة ،واهمية التوصل الى تسويات تراعي مصالح جميع الاطراف وضمن اطار الشرعية الدولية.

لم يكن هذا المصطلح ليبدو نوعا من انواع التحول الدرامتيكي في السياسة والموقف... لو نظر اليه بمعزل عن السياسة السابقة التي كانت قاطعة في وضع شروط صارمة لحل .. تلك السياسة التي اختصرها العالم "بلا" غروميكو الشهيرة ... لقد كان الميل السوفياتي العلني للتسوية الواقعية ، هو الاشارة الاولى التي التقطها الاميركيون – كعامل تمهيدي – للسماح للاتحاد السوفياتي بالمشاركة في بحث المسألة الشرق اوسطية وغني عن الذكر – ان مثل هذا السماح كان مستحيلاً في زمن الحرب الباردة والشروط السوفياتية الحاسمة.

ولقد فتحت موسكو آنذاك ... جميع قنواتها السرية والعلنية مع الاطراف المؤثرة في الشرق الاوسط ... واستقبلت بالعرفان في ربيع العام ٨٨ وفي ذات الوقت التقى ممثلو الدبلوماسية السوفياتية بنظرائهم الإسرائيليين في هلسنكي سرا... بعد ذلك انفتحت الابواب على مصاريعها مع اسرائيل والفلسطينيين والعرب للتبشير بالسياسة الجديدة وحث الاخرين على تفهمها والتعاون معها.

حين التقى عرفات بالقادة السوفيات ... سمع منهم أقوالاً جديدة تعلق امالاً تكاد تكون حاسمة على التعاون السوفياتي الاميركي في مسألة القضايا الاقليمية، كما استمع الى عرض لما وصف على لسان اناتولي دوبرينين سكرتير اللجنة المركزية للعلاقات الخارجية للحزب الشيوعي السوفيتي سابقاً للمبادرة السوفياتية الجديدة تلك المبادرة التي جاءت متطابقة الى حد كبير مع المنطلقات السابقة غير ان الخلاف الجوهري الذي استرعى الانتباه هو ...

"اعتبار موسكو لهده المبادرة مجرد موقف خاص بها وهي على استعداد للالتقاء مع مبادرات الاخرين عند منتصف الطريق".

كان واضحاً ان موسكو ستحاول بلوغ تسوية مع الولايات المتحدة ... بعيداً كل البعد عن لاءات غروميكو الشهيرة وافاقها المسدودة.

كان التوجه السوفيتي الجديد في خبرة الشرق اوسطي يحاول دق باب العالم المتفوق الذي تؤمن موسكو الرسمية صاحبة البيريسترويكا ان لليهود باعاً طويلاً في التاثير عليه. ورسم اتجاهاته السياسية لذا جاء التغيير في السياسة الشرق اوسطية

لعناوينها العامة، منسجماً مع تطلع قادة الكرملين الجدد لعقد مصالحة تاريخية مع اليهود ، قوامها اظهار مساحة كافية تبتعد فيها موسكو عن مواقفها التقليدية المنحازة للعرب ، وتقترب اكثر الى مواقع يراها اليهود جديرة بمنح روسيا الثقة والاستعداد للتعاون وهنا بدأت الدوائر الصهيونية الاسرائيلية باقتراح شروطها لمنح قادة الكرميلين الرضى المطلوب ... وكانت موسكو البيسترويكا بحاجة ماسة للاسراع في تلبية هذه الشروط، وهنا شهدت العلاقة السوفياتية – اليهودية انفراجات نوعية لم تحدث من قبل ... قبل فتح ابواب موسكو لزعيم المؤتمراليهودي العالمي بروثمان – واستقبال ممثلي المؤسسات الاقتصادية اليهودية من جميع انحاء العالم – والتهيئة الاعلامية لفتح باب الهجرة اليهودية الى اسرائيل دون ضوابط فعالة.

غير ان كل ذلك... كان يتم تحت خط وهمي يجسده استمرار موسكو في عدم اقامة علاقات ديبلوماسية مع تل ابيب ... الا اذا بدأت على نحو واقعي مسيرة سلام في الشرق الاوسط ... كان هذا الخط بمثابة الالتزام الوحيد الذي حرصت موسكو على ابقائه من تراث السياسة السابقة وبالقياس مع المجرى الواقعي للعلاقات السوفياتية الاسرائيلية والسوفياتية اليهوديةعموماً، كان واضحاً ان مسألة تأجيل العلاقات الديبلوماسية مجرد غطاء مظهري قليل الجدوى على الصعيد العملي.

لقد كانت السياسة السوفياتية الشرق اوسطية ، وفي مرحلة ما قبل حرب الخليج، وفي بدايات البيريسترويكا متأثرة في الموقف والاداء ، بفهم سوفياتي مغلوط، لمزايا الانفتاح على العالم الرأسمالي ... وكانت تتردد في موسكو على السنة السياسيين كبار عبارات من نوع ... اذا ما اطمأن العالم الى حسن نوايا موسكو، واستعدادها للتعاون مع الجهود المبذولة لاحراز سلام شرق اوسطي، فإن عهداً جديداً سيظهر وستجني موسكو ثماره تعاوناً اقتصادياً وتكنولوجياً ثميناً وحاسماً. . وهذا الفهم المغلوط ادى الى نتائج كارثية تحكم سوء ادائه على ارض الواقع، فلقد اغدقت موسكو في عطائها دون ان تقبض شيئاً وبالامكان رسم صورة بيانية بالوقائع لذلك.

– تراجعت حرارة مواقف موسكو في الامم المتحدة ورأى العالم ظاهرة الامتناع المتمادي عن التصويت لصالح قرارات شرق اوسطية كانت موسكو فيما مضى تشارك في صياغتها.

– تزايدت شكوك العرب تجاه موسكو واصبح الحذر هو المميز الرئيسي لمحتوى وشكل المعادلة معها.

– اندلعت موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين على نحو هدد بوقوع انقلاب جوهري في العلاقة البشرية على ارض الصراع الشرق أوسطي تراجعت آمال موسكو للحصول على مزايا للعلاقة الجديدة مع العالم المتفوق وبمراجعة لمحصلات الربح والخسارة استقر المؤشر على الصفر.

غير ان الاخفاق السوفياتي ازاء الشرق الاوسط وارتباك السياسة والمواقف لم يحل دون ظهور لمحات ايجابية ذات مدلولات مشجعة، اذ اعترفت موسكو باعلان الاستقلال الفلسطيني ،ورفضت درجة التمثيل الديبلوماسي الى مرتبة سفارة وعلى الرغم من ان مبادرة نوعية كهذه ، نظر اليها في حينه – كتعويض على الاندفاع المتهور نحو تل أبيب والدوائر الصهيونية في العالم الا انه وفق كل المقاييس كان عملاً مؤثراً – اعاد لموسكو قدراً من مصداقيتها المفقودة لدى الفلسطينيين والعرب.

وفي قراءة موضوعية، لدوافع الضعف والارتباك الذي ميز السياسة السوفياتية الشرق اوسطية خلال خطة البيريسترويكا فإننا نلحظ واقعاً جوهرياً ... الا وهو الفشل المتواتر لكل جوانب ثورة البيريسترويكا على صعيد الحياة السوفياتية بمجملها – كان الفشل يزرع امراضاً خطيرة في جسد الامبراطورية العظمى، فوحدة الدولة اصبحت معرضة للخطر ومكانة الحزب واجهزته السلطوية التي كانت توفر هيبة طاغية للدولة والسلطة، تراجعت الى حدود دنيا وفقدت فاعليتها.

وتراجع الانتاج القومي الى نقطة ما فوق الصفر بقليل وانهار الاقتصاد امام ارتجال الخطط وسذاجة منطلقاتها وادائها.

لكن ذلك ادى الى نشوء حالة من الضعف العام على صعيد الدولة بأسرها. وحالة كهذه لا بد ان تسحب اثارها المدمرة على السياسة الخارجية لتتحول الدولة العظمى الى اسد محتضر ... لا يقوى على التصرف الفعال بأي اتجاه.

وحين وصلت امور الدولة العظمى الى هذا الحد من الضعف والمرض ... وقع زلزال

الخليج ... كان الحدث بمثابة الضربة القاصمة التي اجهزت على اخر المظاهر المفترضة للدولة العظمى ونفوذها الخارجي.

لقد كان احتلال العراق للكويت موضع ادانة سريعة من جانب قادة الكرملين - لكونه يتعارض كلياً مع المنطلقات الاخلاقية للبيرويسترويكا ولعل ابرز اخفاقات السوفيات في التعامل مع ازمة الخليج عبر كل مراحلها ... هو ارتهان الحركة السوفياتية للمنطلقات الاخلاقية، مما وضع موسكو وعلى نحو سافر كعربة ضمن القطار الامريكي المندفع بقوة نحو الاستئثار لمعالجة هذا الحدث الكوني الخطير، لقد ضحت موسكو باوراق ثمينة كانت تؤهلها للعب دور الشريك الهام في ادارة عملية الازمة ... كانت موسكو ما تزال تحتفظ بعلاقات مع طرف الازمة - العراق - وكانت تحتفظ بمكانتها المميزة في مجلس الامن حيث مطبخ اخراج القرار الكوني الامريكي تجاه الحدث.. وكانت ما تزال دولة عظمى على الصعيد العسكري تملك وضعاً معقولاً ... يؤهلها لمواصلة اللعب في مضمار الازمة بقدر كاف من التمييز وعدم الوقوع في اساءة التبعية المطلقة لواشنطن.

لقد ضحى الاتحاد السوفياتي بكل هذه المزايا حين منح جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة توقيعاً ثميناً كتجربة التصرف منذ اليوم الاول لنشؤ الازمة... وبعد ذلك تسارعت الخطوات الامريكية، وظهرت الدبلوماسية السوفياتية في صورة التابع السهل.

لم تكن هذه السياسة حمل اجماع داخل دوائر القرار التقليدية في موسكو وكانت اوساط مهمة في الحزب والمخابرات والجيش وحتى الخارجية ، تضج بالشكوى من هذه السياسة غير المتوازنة وغير المبررة ... وظهرت على سطح الحياة السياسية في موسكو اعراض انتفاضات متفرقة من هذه السياسة وارسلت موسكو احد خبراء المنطقة في جولات عديدة لاثبات وجود الدولة العظمى ومحاولة ايجاد مدخل جديد كي يلجه الدب السوفياتي الى مضمار الصراع في الخليج وظهر جلياً ان موسكو تعمل وفق خطين متوازيين اولهما ... خط شيفرنادزة المائل على نحو مطلق السيناريوهات الأمريكية ... الذي يحاول اظهار بعض الملامح الخاصة للحركة السوفياتية . ولقد كانت الحصيلة النهائية للخطين انهاء تأثير موسكو باي اتجاه ، فقد كان خط شيفرنادزه مضمون الولاء... واضحى خط بريماكوف ... مضمون الاخفاق بحكم تأخره في المحاولة ليستقر

الامـر اخـيـراً على خـروج درامـي للقـوة الكونيـة العظمى من حلبـة الصـراع الدولي ... لمصلحة انغلاق مرضـي على الذات ... والمشاكل الخاصة المركبة وشبه الابدية.

وكان من نتيجة ذلك تراجع تأثير الدور السوفياتي وروسيا لاحقاً في توجيه سياسات الشرق الاوسط ومناصرة القضية الفلسطينية والقضايا العربية الاخرى، مما مهد الطريق أمام الولايات المتحدة لاحتكار إدارة وتوجيه الأزمة في الخليج وعملية السلام في الشرق الاوسط والانفراد في رعايتها انطلاقاً من قمة مدريد وحتى الآن. على الرغم من المبادرات والجهود الجادة لاوساط روسية معينة وخاصة في وزارة الخارجية لاستعادة المواقع التقليدية للاتحاد السوفياتي السابق في منطقة الشرق الاوسط.

الفصل السادس

أوروبا الشرقية الجديدة

أوروبا الشرقية الجديدة:
ثورات ديمقراطية أم انقلابات دولة؟

بحلول الشهرين الأخيرين من العام ١٩٨٩ ، كان قد مضى قرابة ثلاث سنوات على تبني السلطة في الاتحاد السوفياتي لنهج «البيريسترويكا» . وخلال تلك الفترة كانت رياح هذه السياسة قد عبرت الحدود وقطعت الجسور باتجاه الحلفاء ، فخلقت أرضية لإجراء حوارات، وجدال، وحتى مباحثات أدت إلى اتخاذ إجراءات كان بعضها سريعاً ، تجاوزت الإطار الأيدلوجي السائد ، ففتحت ساحات ساخنة مليئة فعلاً بعوامل التغيير كما بعناصر الكبح أيضاً .

ووحدهم المؤرخون هم الذين سيضطلعون بتحليل ما حدث في بلدان تلك المنطقة من العالم ، وتقويمه عندما يكون الوقت قد حان ، وفتحت الملفات والتسجيلات والوثائق ومحاضر الجلسات ذات العلاقة بكيفية سير التطورات ، والطريقة التي كتبت بها سيناريوهاتها ونفذت ، وأدوار اللاعبين فيها أفراداً كانوا أم مجموعات ، تنظيمات وأحزاباً سياسية أم جماهير عفوية . أما نحن فسنكتفي في هذا المقام بإلقاء الضوء على ما حدث اعتماداً على ما لدينا من معلومات، ونشريات إعلامية لمساعدة القارئ السياسي والرجل العادي في الشارع العربي على فهم الأمور على حقيقتها ، وبالتالي المساهمة في تمكينه من تكوين رأي أكثر شمولاً واستنتاجات أكثر عمقاً ودقة . وبادئ

ذي بدء نقول إن التغيرات والتحولات التي وقعت في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى أواخر العام ١٩٨٩ ، وعلى ذاك النحو من السرعة والتتالي الزمني لم تكن محض مصادفة، ولا هي انتشرت في تلك البلدان الاشتراكية بحكم عدوى «البيريسترويكا» السوفياتية .ذلك أن هناك الكثير من أوجه الشّبه فيما حصل فيها جميعاً ، خاصة في الأسلوب الذي اتّبع لتحقيقها ، وفي الشعارات المرفوعة ، ولن كان لكل بلد من تلك البلدان خصوصياته التي صبغت شكل الأحداث والنتائج التي تمخضت عنها فمن الواضح للعيان ، والمعروف للجميع أن المعارضة للنظام الاشتراكي فيها جميعها لم تكن تلك القوى المنظمة القادرة على قلب النظام الاشتراكي المدعم بأجهزة وآليات لا يرقى الشك إلى كفاءتها وفعاليتها في حمايته ، كما لم يكن وارداً لدى هذه المعارضة في هذه البلدان هدف الاستيلاء على السلطة أو استبدالها ، كما سيتضح فيما بعد . ومع ذلك ، لا بدّ من التوكيد على حقيقة لا تقبل الجدل ، وهي أن تلك الأحداث ، التي اتخّذ بعضها طابعاً دراميا للغاية كان تعبيراً مباشراً عن ضرورة إحداث تغييرات جوهرية باتجاه توسيع الديمقراطية ، والتجديد والتنويع في نمط الحكم وطبيعته بحيث يناسب متطلبات واقع التطور وحاجاته ويتماشى مع طموحات الناس ثقافياً وروحياً ، في زمن باتت تتحكم وسائل الاتصال والإعلام ومبتكرات التكنولوجيا الحديثة ليس فقط في مجريات الحياة اليومية العصرية للبشر ، بل وحتى في رسم مستقبلهم القريب والأبعد ، أيضاً .

في أواخر العام ١٩٨٩ ، كانت دلائل تعثر عملية «البيريسترويكا» ، بل وإخفاقاتها في الاتحاد السوفياتي تلوح في الأفق . وراحت تتضحّ وتتكشّف يوماً بعد يوم المشاكل المعقدّة المتراكمة في قلب المجتمع السرفياتي ذاته ، بعد أن أتاحت لها «البيريسترويكا» و «الغلاسنوست» فرصة فضّ كل الأغطية عنها ، وتسهيل مناسبات طرحها ومناقشتها بجرأة ، والمساعدة على الخروج على الأنماط التقليدية البالية من الانصياع والطاعة العمياء . ومن الجانب الآخر ، فإن انعدام ضوابط التحكم في أسلوب تطبيق «البيريسترويكا» في الاتجاه الصحيح الذي يؤمن بالفعل تحقيق الأهداف الحقيقية للتجديد وإعادة البناء في المجتمع السوفياتي ، قد نسف في الواقع مبادىء «البيريسترويكا» وأهدافها ومثالياتها ، فانقلبت إلى عكسها ، ولهذا بالذات تعاملت معها الأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية والوسطى بمستويات متباينة تراوحت بين

التأييد والتحفّظ والمعارضة . فرومانيا تشاوتشيسكو، مثلاً، وقفت ضدها على طول الخط ، فوقعت أحداث دامية. وكانت ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفكيا قد استقرتا سلفاً على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية ذات قيمة، مرفوقة بإصلاحات سياسية أيضاً (ولعلهما كانتا تحذوان حذو الصين في هذا الشأن) . أما هنغاريا فكانت قد قطعت أشواطاً بعيدة في «الاصلاح» الاقتصادي و «إعادة بناء» المجتمع الاشتراكي قبل الإعلان عن «البيريسترويكا» بسنوات ، وباشرت انتقاداتها العلنية للخيار الاشتراكي الذي نسبت إليه كل الصعوبات والأزمات والمشاكل في البلاد . بينما تلاطمت الأمواج بولندا على مدى تسع سنوات تقريباً لتتكىء في النهاية على صيغة حلّ توفيقي بين النظام الاشتراكي و «منظمة تضامن» المعارضة . واقتصرت التغييرات في بلغاريا على القيادة في الهرم السياسي ، إذ تخلّى الحزب الشيوعي فيها عن دورة القيادي في الحكم . ومهما يكن من أمر ، فأن هذا التخلّي لم يؤثر – كما هو الحال في البلدان الأخرى – على تماسك قاعدته الجماهيرية ، التي استطاعت ليس فقط الصّمود أمام رياح التغيير الدراماتيكية ، وإنما التعامل ، أيضاً ، وبشكل خلأق مع الأحداث ، وأن تكسب مواقعها المؤثرة ضمن المؤسسات الديمقراطية التي أقيمت فيما بعد . وفي الحقيقة ، فقد تمكّن الحزب الشيوعي البلغاري أن يكون حزب الأغلبية (وإن غيّر اسمه إلى الحزب الاشتراكي البلغاري) في الانتخابات البرلمانية اللاحقة ، وأن يتصدى لمهمة التغيير والإصلاح ضمن رؤيته هو . وأما كوبا ، فقد رفضت «البيريسترويكا» ومقولاتها منذ البداية ، واعتبرت التغيير الذي نادت به تراجعاً عن الاشتراكية لصالح الرأيسمالية والإمبريالية . وهكذا وجدت نفسها في تلك الظروف معزولة ومستهدفة ، بعد أن أوقف الاتحاد السوفياتي البيريسترويكي تعاضده الاقتصادي والسياسي معها ، مع أنها تتقدم مواقع الصدام مع الإمبريالية الأميركية ، ولها نفوذها ومكانتها السياسية ليس في دول أميركا اللاتينية والكاريبي وأميركا الوسطى وحسب ، بل وفي مجمل العالم الثالث ، أيضاً . من هنا ، فإن إلقاء نظرة عامة شاملة على هذه اللوحة من المواقف والتغييرات التي حدثت في أواخر العام ١٩٨٩ ، يضفي شكوكاً قوية ، ويضع علامات استفهام جديدة حول ماهية تلك المتغيرات وأهدافها .

ومما يلفت الانتباه ويدعو الى الاستغراب أن الاتحاد السوفياتي – وهو قوام النظام

الاشتراكي والمعسكر الشرقي والدولة العظمى الحليفة لأعضاء معاهدة وارسو – كان يرقب تلك الانهيارات في الدول الحليفة ، واحدة إثر أخرى ، دون القيام بأية مبادرة للانقاذ ، أو للمساعدة في التوصل إلى حلّ وسط وإصلاحي بين الأنظمة القائمة ومعارضيها في تلك البلدان . ولو افترض جدلاً حسن النية وقيل إن ذلك الموقف السوفياتي غير المعهود قد اتخذ على أساس التعلّم من تجارب الماضي المرّة (هنغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا) ، وبالتالي الإحجام عن استعمال القوة بالتدخل العسكري ، لما وجد المرء مبرراً مقنعاً لتمنع الاتحاد السوفياتي عن تقديم الدعم السياسي والتضامن الأممي المعهودين . وهنا يطرح السؤال : هل كان الاتحاد السوفياتي البيريسترويكي متورّطاً في عمليات قلب أنظمة الدول الحليفة والمجاورة وبالتالي يفهم عدم تدخلّه ومساعدته . ليس ضرورياً الآن التسّرع في الإجابة . لكن لا بدّ من القول مبكراً إن التطورات اللاحقة ، التي غدت معروفة ، بيّنت أن النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي نفسه قد آل إلى ما آلت إليه الأنظمة الاشتراكية الأخرى في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى . إذن ، أين تكمن أسباب هذه الانهيارات ؟

في النصف الأول من العام ١٩٨٩ ، ساد بلدان معاهدة وارسو وضع فريد لم يكن الاتحاد السوفياتي يسمح به في ظل سياسة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي العسكري بين الشرق والغرب . وبعد انتهاء الحرب الباردة ، وصلت الأزمة السياسية في بولندا وهنغاريا إلى ذروتها ، واستولت فيهما القوى المعادية للاشتراكية على السلطة . وعندما أحجم الحليف السوفياتي عن إسناد الاشتراكية فيهما ، بدأ الشد يساور قيادات البلدان الاشتراكية الأخرى وأدى هذا الشك في أوساط هذه القيادات إلى حدّ الانقسام على نفسها ؛ إذ كانت لبعض هذه القيادات وجهات نظرها النقدية وغير المنسجمة مع «البيريسترويكا» ذاتها . وعبّرت عن مخاوفها وخشيتها المبكّرة من أن يصيب بلدانها ، وحتى الاتحاد السوفياتي نفسه ، ما أصاب هنغاريا وبولندا إن أطلق العنان لدعوات الإصلاح المضيّ في سبيلها على ذات النسق الذي جرى في هذين البلدين . واغتنمت أوساط أخرى في هذه القيادات الفرصة ، وأجرت اتصالات مع المعارضة في بلادها ، ومع العناصر المؤيدة «للبيريسترويكا» في الأحزاب الشقيقة الحاكمة ، ومع الحكومات القائمة في ذلك الوقت بغية التوصّل إلى حلّ وسط يُبقي على النظام الاشتراكي مع إجراء

بعض الإصلاحات التي تمتص نقمة المعارضة ومؤازريها . وأسطع مثال على ذلك المناورات التي قام بها لاديسلاف آداميتس ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ورئيس الحكومة الفيدرالية آنذاك ، سواء بلقاءاته السرّية مع زعيم المعارضة في تشيكوسلوفاكيا فاتسلاف هافل ، أو بمحاولته الوصول الى منصب الأمين العام للحزب .

ومع أن قيادات هذه الأحزاب الحاكمة كانت تبدو موّحدة ظاهرياً ، إلاّ أنها أخذت تنتقد علناً سياسة الاتحاد السوفياتي ، و«البيريسترويكا» على وجه الخصوص ، وهو أمر يجري لأول مرّة في تاريخ دول معاهدة وارسو . صحيح أن تلك الانتقادات كانت غير كافية ، وجاءت متأخرة ، لكن التصريح بها كان من شأنه أن يقوي مواقع المعارضين لها داخل المجتمع السوفياتي وفي هيئات الحزب وقواعده . ولهذا تتالت زيارات تلطيف الأجواء والتهدئة إلى هذه البلدان من قبل أركان «البيريسترويكا» والمبعوثين الخاصين للرئيس غورباتشوف ، مثل ياكوفليف ومدفيديف وغيرهما .

بولندا

منذ أواسط الخمسينيات ، وبولندا تمرّ بأزمة اقتصادية كبيرة ، أدتّ إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية التي بلغت ٤٠ مليار دولار تقريباً . وكانت في غالبيتها ديوناً للغرب الرأسمالي ، استوردت بولندا بموجبها منه بضائع استهلاكية ومواد غذائية . وتفاقم الشلل في الاقتصاد الوطني البولندي باعتماده على التكنولوجيا الغربية ، وصل الى درجة التبعية لها . وفي تلك الفترة من الحرب الباردة ، كانت القيادة البولنديّة تعتقد خطأ بأن الغرب الرأسمالي سيساعد الاشتراكية على التطور في بولندا بأمواله .

ومن الناحية الأخرى ، فقد تميزّت بولندا عن باقي البلدان الاشتراكية بتنامي النزعة القومية فيها ، اتخذّت طابع التعصّب في معظم الأحوال ، وكانت تطمح إلى إقامة دولة «بولندا الكبرى» كواحدة من الدول الأوروبية العظمى . ومن أكبر منظّري هذا الاتجاه القومي وفلاسفته ودعاته غومولكا وادوارد غيريك وغيرهما . وكانت هناك الظروف التاريخية الأكثر تعقيداً في بناء الاشتراكية في بولندا ، وهي اتساع النفوذ الرّوحي والتقليدي القوي للكنيسة الكاثولكية قبل قيام النظام الاشتراكي فيها . فعلى الرغم مثلاً ،

من وجود نظام حكم شبه فاشي في بولندا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية فلم تتوفّر في البلاد حركة عمالية قوية أو شيوعية مؤثرة . ومن الغريب ألاّ يكون ممكناً تحويل أكثر من ٢٠٪ من أراضي بولندا الزراعية الواسعة إلى زراعة تعاونية أيام حكم الشيوعيين بعد الحرب، برغم الأضرار المادية والبشرية الفادحة التي ألحقها النازي بالبلاد وسكانها، وبرغم سياسة «الأرض المحروقة» التي طبّقتها قوات الاحتلال الهتلرية في بولندا بالذات . بينما ظل القسم الأعظم من الأراضي الزراعية قطاعاً زراعياً فردياً صغيراً ، غير فعال .

ومهما يكن من أمر ، فإن اجتماع هذه العوامل التاريخية والتقليدية ، والحقائق الموضوعية في حياة المجتمع البولندي قد خلق أجواء مناسبة ، ولعلّها التربة الخصبة لتنامي الاتجاهات المعادية للاشتراكية بشكل عام ، ولاستغلالها من قبل المعارضة في تحدّي القيادة الشيوعية للبلاد ومواجهتها بشكل خاص . وفي ذات الوقت ، شكّل ترسخ هذه العوامل نقطة ارتكاز للمخططات الإمبريالية ولنجاحها في خلق المصاعب أمام النظام الاشتراكي من خلال تأجيج النزعات القومية ، والتعصّب الديني ، وتحريض قوى الثورة المضادة وتدعيم مواقعها ، وتشجيع المطالبة بالانفتاح الأوسع على الغرب . فازدادت المديونية الخارجية ، وتفاقم الوضع الاقتصادي والتأزّم السياسي في البلاد لما يزيد على عقدين ونصف من الزمن . وجاء الجنرال ياروزيلسكي في العام ١٩٨١ ، وهو الذي كان وزيراً للدفاع في أزمة ١٩٧١ ورفض في حينه استخدام الجيش لحلّها ، جاء ليضع حدّاً لآخر أزمة سياسية في بولندا قبل قلب النظام أواخر العام ١٩٨٩ ، باعلانه حالة الطوارىء ، وتسلّمه السلطة السياسية وتسليمه إدارة الاقتصاد للجيش .

وممّا لا شكّ فيه أن تعمق الازمات الاقتصادية وتتالي الأزمات السياسية في بولندا كانا أساس تنامي المعارضة الجماهيرية وتنظيمها لنفسها في إطار «منظمة تضامن» التي ضمت في صفوفها أكثر من عشرة ملايين عضو عامل حتى أوائل الثمانينات . وعلى عكس ما جرى في البلدان الاشتراكية الأخرى ، انخرط العمّال البولنديون في صفوف المعارضة لنظام يفترض فيه أن يكون نظامهم الممثّل لهم والمدافع عن مصالحهم ، كما يشكل برهاناً آخر على ان الشكل الخارجي لم يكن متطابقاً مع المضمون وان الكثير من الاحزاب التي بدأت مسيرتها مستندة الى الكادحين غدت بعد تسلم السلطة احزاباً نخبوية حاكمة وثمة فجوة هائلة تفصلها عن الجماهير .

هنغاريا

كانت هنغاريا هي الأخرى تعاني من معضلات اقتصادية كبرى بعد فترة غير قصيرة من الركود والكساد . ومع أن مستوى التطور في الاقتصاد الهنغاري أفضل منه في البولندي ، إلاّ أن التحكم فيه والسيطرة على مساره ونشاطاته لم يكونا سهلين أبداً . فقد رمى هذا البلد الاشتراكي نفسه فعلاً في فخّ القروض الخارجية من الغرب ، والتي بلغت أكثر من ٢٠ مليار دولار علماً بأن عدد سكان هنغاريا يتجاوز قليلاً عشرة ملايين نسمة . ومثل الحال في بولندا ، كان الغرب يُغري هنغاريا بتقديم القروض لها ضمن سياسة تمييز تخريبية مقصودة بين بلدان المعسكر الاشتراكي . وكان حصول أي من هذه البلدان على قرض من الغرب يعتبر بمثابة مكافأة له على تجاوبه مع السياسات الغربية في بعض المجالات ، مثل عدم قمع المعارضة الداخلية فيه ، أو السمّاح بتدفق المعلومات ، أو القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية معينة ، أو الموافقة على تحسين أوضاع الجالية اليهودية فيه ، أو التعاون السياسي حول بعض القضايا السياسية في المحافل الدولية بما لا ينسجم مع مواقف معاهدة وارسو والبلدان الاشتراكية الأخرى ، الخ ... بينما كان هذا الغرب في الوقت نفسه «يعاقب» دولاً اشتراكية أخرى بزيادة القيود على التجارة الخارجية معها مثلاً إن هي لم تتجاوب مع شروطه ومطالبيه . وفي الحقيقة، فقد أثبتت الحياة أن تلك القروض لم تكن بالنسبة لبولندا وهنغاريا غير مصيدة محبوكة بمهارة بهدف الإيقاع بالبلدان الاشتراكية في شباكها من جهة ، والإيغال في سياسة «الفرز» أو التمييز الغربية بين دول الحلف الواحد وخلق الحساسيات فيما بينها من الجهة الأخرى . وأمّا الصعوبات الهائلة المترتبة على تسديد هذه القروض فكانت لها مهمّة مفاقمة الوضع الاقتصادي ، وإلقاء البلاد في حالة تبعية كاملة لاقتصاد الدول الغربية الدائنة .

بدأت في هنغاريا قبل غيرها من البلدان الاشتراكية مسيرة الإصلاحات الاقتصادية على نمط سياسة اقتصاد السوق . ونظراً للعديد من الأخطاء السياسية التي ارتكبتها القيادات السياسية فيها ، وأيضاً لظروفها الذاتية ، فلم تؤدّ تلك الإصلاحات إلى النهوض الاقتصادي الذي وعدت به ، بل خلقت وضعاً خاصاً في هنغاريا ، وربمّا شاذّاً في إطار الأسرة الاشتراكية . ونتيجة لذلك ، تشكّلت عملياً في عهد القيادة الشيوعية لهنغاريا

طبقة برجوازية جديدة من كبار المسؤولين،شملت، أيضاً، رجالات حزبية، بلغت ثرواتهم الملايين، ممّا أخّر بسمعة الشيوعيين، وعلى العكس من بولندا ، فقد تكوّنت المعارضة للنظام في هنغاريا من المثقفين فقط ، رغم انها كانت كبيرة الحجم نسبياً، وذات خبرة ودرجة جيدة من التنظيم استطاعت استغلال الانقسام في قيادة الحزب وصفوفه ببراعة وكذلك استثمرت بحذق مشاعر التعصّب القومي ومعاداة الشيوعية والسوفيات في تحقيق ضرباتها للنظام، وبالتالي في تحقيق أهدافها المرسومة، أي الاستيلاء على السلطة .

وتحت ضغط الانقسام الحزبي ، تفاقم الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد في العام ١٩٨٨،فاضطرت قيادتا الشيوعيين إلى الدخول في مفاوضات رسمية مع المعارضة حول «طاولة مستديرة» . ومثلما حدث في بلدان اشتراكية أخرى ، في فترة لاحقة،كان جوهر مثل هذه المفاوضات يتركز حول كيفية تسليم السلطة للمعارضة،ومثلما حصل أيضاً في بلدان اشتراكية أخرى،وافقت هاتان القيادتان على إجراء «انتخابات حرّة» ومما يثير الانتباه في هذا الصدد ، أن الشيوعيين الهنغاريين كانوا قد انقسموا إلى حزبين مستقلّين عن بعضهما قبل تلك الانتخابات،بينما عمد الشيوعيون البولنديون إلى مناورات مختلفة . لكن النتيجة كانت واحدة للشيوعيين في البلدين ، وهي : خسارتهم للسلطة بعد الفشل الذّريع الذي لا قوه في صناديق الاقتراع . وفي الواقع ، لقد كانت تلك «الانتخابات الحرّة» التي جرت في بلدان المعسكر الشرقي في أوروبا،وكذلك نتائجها، استفتاءاً شعبياً عاماً على الممارسات الخاطئة في حكم الشيوعيين فيها .

ومع ذلك ، فمن الإنصاف القول إن انهيار النظام الاشتراكي في بولندا وهنغاريا لم يكن قدراً محتوماً . وكان بالإمكان تخفيف الصعوبات الاقتصادية والمتاعب السياسية التي كانتا تعانيان منها بذات الأساليب التي كانت تتبعها دول الكتلة الشرقية في إعانة الحلفاء في معاهدة وارسو والأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي . لكن ، بالتخلّي عن هذه الروح . وحتى بفقدانها ، بفضل «البيريسترويكا» من جهة ، وبتأثير إخفاق التجديد وإعادة البناء في الاتحاد السوفياتي على قيادتي الحزبين الحاكمين في هذين البلدين ، إضافة الى النشاطات التخريبية التي اضطلع بها الغرب مع المعارضة من جهة ثانية ، يكون النظامان السابقان في بولندا وهنغاريا قد فقدا أكبر دعائمهما.

ومهما يكن من أمر تلك التغييرات الدراماتيكية وارتفاع الديون التي مرّت بها بولندا وهنغاريا في إطار الوعود الغربية بإنقاذ وضعهما الاقتصادي ، فإن زيف تلك الوعود وعدم الإيفاء بها ، كما أثبتت الحياة ، قد خلق مناخاً مناسباً لوقف هذا الجموح من ناحية ، ووفّر للشيوعيين فيهما فرصاً أفضل لمواجهة الوضع القائم والتصدي له من الناحية الأخرى ومن الآثار الإيجابية لكل ذلك ، الفوز الكاسح الذي أحرزه هؤلاء اليساريون البولنديون في الانتخابات عام ١٩٩٣ في بولندا وفوز الشيوعيين في هنغاريا بالاغلبية في انتخابات عام ١٩٩٤، وازدياد قوة الشيوعيين الهنغار في مواجهة الحقائق الجديدة العنيدة، والتي أثبتت لرجل الشارع أن الدّعم الغربي لم يكن سوى ضرب من الخيال والدعاية الإعلامية ، والذي استقّر في نهاية المطاف ليس على المساعدة في إجراء إصلاحات ، بل عاملاً قوياً لتقويض دعائم اقتصاد النظام الاشتراكي وسياسته .

بلغاريا

في بلغاريا ، كانت مجريات الأمور تسير على نحو مختلف تماماً.فقبل انفجار الأزمة السياسية في ألمانيا الديمقراطية في خريف العام ١٩٨٩ ، استقال تورود جيفكوف من منصبيه كأمين عام للحزب الشيوعي البلغاري وكرئيس لمجلس الدولة.ولعلّ هذا الحدث كان يشكّل دليلاً على تعلّم الشيوعيين البلغار من دروس ما حدث من تطورات مهمة وخطيرة في بولندا وهنغاريا ، لتلافي وقوع ذات الانهيار في بلادهم.فعمدوا إلى الشروع في إجراء إصلاحات عميقة،في الاقتصاد والإدارة ، طالما أعاقها ، وحتى أحبطها العجوز جيفكوف نفسه.وعلى العكس من قوى المعارضة في البلدان الاشتراكية الأوروبية الأخرى ، فلم تكن المعارضة للاشتراكية والشيوعية في بلغاريا قادرة على السيطرة على الوضع في البلاد في المراحل الأولى من الأحداث على الأقل ، بسبب عدم وحدة صفوفها ، وعلى الرغم من استقطابها للأقلية القومية التركية هناك ، التي يبلغ تعدادها حوالي ثلاثة ملايين نسمة،تعيش في جنوب البلاد بالقرب من الحدود مع تركيا . وكانت تقع هذه الأقلية تحت تأثير راديو أنقرا وتأليبه ، وتعاني من سياسة التمييز التي مارسها بحقها نظام جيفكوف ، والتي اتخذت أحياناً طابعاً عنيفاً . أما ما آلت إليه الأمور في بلغاريا فيما بعد ، فمردّه بالطبّع إلى تطبيق ذات السيناريو الذي جرى في بولندا وهنغاريا أولاً ، ثم في باقي البلدان الاشتراكية الأوروبية الأخرى ، مع تمايزات بسيطة .

لقد جرت «الانتخابات الحرّة» في بلغاريا كما في البلدان الأخرى في شرق أوروبا ووسطها ، في جوّ محموم من هيستيريا العداء للاشتراكية والشيوعية ولم يكسب الشيوعيون البلغار هذه الانتخابات ، غير أن النجاح الكبير الذي أحرزوه فيها جعل منهم قوّة معارضة مؤثرة لدرجة تمكنهم من أن يحولوا دون إجازة أي مشروع تريده قوى النظام الجديد في البرلمان ولا يريدون هم . أضف إلى ذلك أن نجاحهم هذا قد فتح أمامهم الآفاق لكسب ساحق في الانتخابات عام ١٩٩٤ وتمكنهم من تشكيل حكومة ائتلافية.ومن الجدير بالاعتبار أن الشيوعيين البلغار قدّموا – في خضّم هذه الأحداث العاصفة – بعض التنازلات ، كان من نتيجتها التقليل من خسائرهم السياسية التي لا تقارن بحجم الخسائر الفادحة التي مني بها الشيوعيون مثلاً في ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا . ذلك أن المعارضة للنظام الاشتراكي في هذه البلدان الثلاثة الأخيرة كان متشابهة في إطارها العام ، وفي كونها عبارة عن مجموعة من المثقفين قليلة العدد واقعة تحت رقابة البوليس ومتابعة أجهزة الأمن . ولهذا لم تتوفّر لديها القدرة على التهديد الجدّي للنظام ولا على القيام بانقلاب للاستيلاء على السلطة . لكن النجاح الذي تحقق في قلب النظام الاشتراكي في هذه البلدان يرجع الى حقيقة أن مصمّمي الانقلابات المتحالفين مع المعارضة في الداخل ومع قوى خارجية أخرى في الغرب والشرق على حدّ سواء ، كانوا يجلسون في المواقع القيادية والحسّاسة في أجهزة الحزب والدولة فيها . ويكاد المتابع لسير تلك الأحداث يلاحظ أن هناك سبيلين مترابطين مع بعضهما البعض يقفان وراء اختيار تكتيك الانقلاب السريع المعّد بعناية في هذه البلدان الثلاثة بالذات ، الأول : توفر الاستقرار السياسي الداخلي ، المتين نسبياً ، فيها جميعاً . والثاني : عدم وجود معارضة قويّة ومؤثرة ، ذات تنظيم جيدّ وتستند إلى قاعدة جماهيرية وأما الأسلوب المباشر الذي اتبع لتحقيق تلك الانقلابات فكان اللجوء إلى الاستفزاز والتحريض وهذا ما وقع ، أول ما وقع فعلاً في ألمانيا الديمقراطية .

ومثال الحال في قيادة كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، كانت الحال بالنسبة للقيادة في ألمانيا الديمقراطية : قديمة وطاعنة في السنّ . وأدّى غياب رقابة القواعد الحزبية على تلك القيادات إلى عدم تطعيمها بعناصر شابّة وجديدة . فطال الوقت سنين وزعماء جاوزوا السبعين ما زالوا يقفون على رأس الأحزاب الحاكمة فيها ، فغدوا غير قادرين

على الفعل حقاً،وطغت عليهم المحافظة ، ورفضوا التغيير.وفي نهاية الثمانينيات، جاءت لحظة متناقضة وخطيرة كان تغييرهم فيها ضرورياً ولا بدّ منه.لكن تغييرهم جميعاً وفي وقت واحد لم يكن ممكناً .ذلك أنه لم يكن جائزاً ربط هذا التغيير بعدم رغبة تلك القيادات ، بل رفضها لتغييرات كانت مطروحة من نوع آخر أعمق وأشمل . أضف إلى ذلك أن استبدال تلك القيادات بمسؤولين جدد غالبيتهم من الشباب الطموحين ، يحمل في ثناياه مخاطر عدم استمرار السلطة واستتبابها ، وينطوي ، أيضاً على الصراع عليها ، واحتمال عدم الانسجام بين عناصرها ، وارتكاب الأخطاء ... الخ . مما يؤدي إلى عدم الاستقرار العام . وقد أفاد الغرب من خلال عملائه المندسّين في الأحزاب الحاكمة وفي مؤسسات الدولة ، ومن عناصر المعارضة كذلك ، من هذا العامل كثيراً في وضع المخططات والأعمال والدعايات التخريبية . وبكلمات أخرى ، لعبت مشكلة العمر في قيادات الأحزاب الشيوعية الحاكمة في هذه الأقطار دوراً بارزاً ، استُغل إلى أبعد حدّ ، في «الثورات الديمقراطية» على الصعيد الاجتماعي ، كما كانت سبباً هاماً في إبراز قصور العامل الذاتي لدى أعضائها في تطوير أنفسهم . وفي ألمانيا الديمقراطية بالذات، كان نظام ألبريخت، ومن بعده هونيكر، ملزماً أبداً بالتصدي، وأكثر من أية دولة اشتراكية أخرى ، للضغوط السياسية والفكرية والدعائية المكثّفة المسلطة عليها من ألمانيا الغربية. فكدولة وكشعب، كانت ألمانيا الديمقراطية تواجه دائماً مصاعب جّمة ركزّت عليها الدعاية الألمانية الغربية بسبب تقسيم الأرض الألمانية إلى دولتين بشعب واحد.هذا بالإضافة إلى تحريض الشعب الألماني في القسم الشرقي من ألمانيا على قيادته ونظامه . واستخدمت في ذلك وسائل المفارقة في مستوى التطور الاقتصادي والتقني،ومستوى المعيشة ، والرفاه الظاهر،والحريات الفردية في التعبير والسفر والتظاهر والاتصال ... الخ بين شطري ألمانيا وشعبها، وتفسير هذا التباين بطبيعة الحال لصالح ألمانيا الغربية ولأفضليات النظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي ، وفي الحقيقة ، فإنه إذا كان يحق للشعب في ألمانيا الديمقراطية أن ييأس من استثنائه من «مشروع مارشال» الأميركي (مثل باقي دول أوروبا الشرقية والوسطى) ، فلا يجوز للأشقاء في ألمانيا الغربية أن يتفاخروا عليه بأفضال غيرهم (راجع الفصل الأول) . صحيح إن القسم الغربي من ألمانيا غني بالمواد الخام والمصادر الطبيعية والبشرية والصناعات والتكنولوجيا ، ولم

يتضرر بالحرب مثلما التدمير الشامل تقريباً الذي ابتلي به القسم الشرقي أثنائها ، لكنه صحيح أيضاً أن الأخير خرج من تحت الأنقاض وبنى دولة ذات سيادة ، ونظاماً اجتماعياً - اقتصادياً محدّداً قضى فيه على التقسيم والاضطهاد الطبقي والاجتماعي ، ووفّر الضمانات الأساسية شبه الكاملة لمعيشة مواطنيه وعملهم دون فوارق ، وخصّ شبيبته بالعناية الكبيرة تعليماً وصحّة واستجماماً ورياضة مشهوداً لها في جميع أنحاء العالم ، مع أنه فرض تقشفاً قاسياً على الألمان الشرقيين من حيث البضائع الاستهلاكية الكمالية الشائعة في الغرب . ورغم كل ذلك ، فقد اعترف بهذا النظام والدولة العديد من دول العالم ، وتمّ التبادل الديبلوماسي فيما بينها ، واحتلّت ألمانيا الديمقراطية مكانها عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، مثلها مثل ألمانيا الغربية .

ومهما يكن من أمر ، لم يسقط النظام في ألمانيا الديمقراطية بسبب وجود أزمة اقتصادية في البلاد ، ولا لكراهية شعبها له . بل لعب التوق الطبيعي والمشروع إلى وحدة (*) الألمان كأمّة دوراً رئيسياً في ذلك . فالشوفينية الألمانية المتأصلة في غرب ألمانيا لم تنعش هذا التوق وتعززه وحسب ، بل وشوهته من أساسه أيضاً . ذلك أن هناك صلة وثيقة بين هذا التوق وبين شعور الشعب الألماني بخصائصه وتفوقه القومي على باقي الشعوب (كالسلافيين ، والفرنسيين «المهجنين» ، والطليان «نصف الشرقيين» ، ناهيك عن الملونين والعرب واليهود) . وممّا لا شك فيه أن هذه المشاعر ذات الجذور العميقة في التقاليد الألمانية المرعبّة مرتبطة أيضاً بطموحات ألمانيا في الهيمنة السياسية والاقتصادية على أوروبا كلها . وقد عملت السياسة الألمانية الغربية وأجهزتها الإعلامية على زيادة ترسيخ هذه المشاعر والطموحات بمختلف الوسائل والمغريات ، وحتى الاستهلاكية منها . وتحوّل كل ذلك في خريف العام ١٩٨٩ إلى تيار عاطفي جارف استحالت السيطرة عليه بالوسائل السياسية الاعتيادية . وتحت تأثيره افتقدت الحكمة والتعقل ، واندفع الألمان الغربيون على وجه الخصوص إلى تحقيق أمنية لم يتمّ التحضير لها ، وخرجت إلى الوجود «بقفزة مفاجئة بانت الآن المشاكل المرافقة لها .

---

* حتى العام ١٩٨٩ ، لم تكن قيادتا ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي ترفضان فكرة الوحدة الألمانية ، بل تتحينان الوقت الملائم لتحقيقها ، مع اشتراط ألمانيا الديمقراطية وتمسكها بالحفاظ على النظام الاشتراكي والضمانات الاجتماعية في شرقي ألمانيا . كما كانت هذه القيادة ترفض الوحدة على أساس الابتلاع الغربي للقسم الشرقي من ألمانيا . وتغير موقف غورباتشوف من هذه القضية فيما بعد كما هو معروف .

المانيا الديمقراطية

تشير الدلائل الحسيّة العامّة إلى أن شيئاً ما كان يُعدّ لألمانيا الديمقراطية منذ أوائل العام ١٩٨٩ ، منها احتلال آلاف السائحين الألمان الشرقيين لفناءات سفارتي ألمانيا الغربية في العاصمتين الاشتراكيتين : بودابست وبراغ، ونصب الخيام أمام مبانيهما ، والإقامة في تلك الخيام إلى أن تُلبى طلباتهم بالحصول على تأشيرات الدخول لألمانيا الغربية وتجاوب الرئيس هونيكرمعهم، وسمح لهم بالسفر إلى وجهتهم المقصودة بعدما شكل وجود هذه الأعداد الغفيرة منهم مشكلة حقيقية بالنسبة للسلطات في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا .وترجح معظم التقديرات أن ترتيب مثل هذه الأعمال والنشاطات لم يكن مصادفة، بل أمراً مدّبر ومتّفقاً عليه. فمن الناحية النظرية، كان ممكناً لمثل هذه الأعمال أن تحدث في أية من السنوات السابقة ، لكن بدون أي حظ من النجاح في ظل الظروف والأوضاع والقوانين السّارية ، وفي ظلّ التعاضد الاشتراكي أيضاً . أما في هذا الوقت من أواخر العام ١٩٨٩ فقد كانت الإشكالات التي خلقتها «البيريسترويكا» في كل أوروبا الشرقية والوسطى أخذت تعتمل وتتفاعل ، فتولّد جوّاً ملائماً للقيام بها وتوظيفها لصالح تحقيق أهداف منظميها والقائمين عليها .

اندلعت الأحداث السياسية في ألمانيا الديمقراطية يوم ١٩٨٩/١٠/٤ الذي صادف الذكرى الأربعين لتأسيس «دولة العمال والفلاحين الألمانية الأولى» كما قال الرئيس غورباتشوف في تلك المناسبة التي حضر الاحتفال بها في برلين ، وأشاد في كلمته بالنجاحات والإنجازات التي حققتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وبالمكانة والأهمية الدوليتين اللتين تتمتع بهما ، ودعا الزعيم السوفياتي في خطابه نفسه قيادة ألمانيا الديمقراطية إلى إجراء إصلاحات سياسية . واعتبرت القيادة الألمانية تلك الدعوى استفزازاً ، وتحريضاً للقوى القومية المتعصبة على الإطاحة بالقيادة القائمة التي كانت أول من انتقد «البيريسترويكا» علناً . وفي الواقع ، يربط الكثير من المحلّلين والمعلّقين السياسيين بين اندلاع التظاهرات الحاشدة في ألمانيا الديمقراطية ووجود غورباتشوف بالذات في تلك المناسبة ، وممّا شدّ الانتباه ، التحريض المكثّف الذي اضطلعت به وسائل الإعلام في ألمانيا الغربية ، وفي المعسكر الرأسمالي الغربي عموماً ، لجماهير الألمان الشرقيين على الخروج إلى الشوارع لتأييد دعوات غورباتشوف إلى الإصلاح من

مـجـمل المـعـسكر الاشـتـراكي . وبالفـعل فـقـد رفـع المـتظاهرون يافطات تحـمل تلك الشعارات، وتكاد تطغى على الشعارات المخصصة لمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس الدولة . كما وقدّر هؤلاء المحللّون والمراقبون السياسيون موقف غورباتشوف المتفق ضمناً مع تحقيق الوحدة الألمانية ، وإلاّ لما إظهرت قيادة ألمانيا الغربية ذلك الاستعدا د الواضح للمشاركة في إثارة المشاكل والقلاقل المتنوعة، وحتى التحريض عليها في ألمانيا الديمقراطية . هذا بالإضافة إلى أن عدم موافقة الاتحاد السوفياتي على فكرة التوحيد يعني عملياً تهديداً عسكرياً سوفياتياً هائلاً بالنسبة لألمانيا الغربية التي تدرك تماماً مغزى وجود حوالي ٤٠٠ ألف من جنود الوحدات السوفياتية على أراضي ألمانيا الديمقراطية . ذلك أنه في حالة استخدام هذه القوات بأوامر من القيادة العسكرية السوفياتية ، وإنزالها إلى شوارع مدن ألمانيا الديمقراطية لقمع المتظاهرين فلن تستطيع قوات «الناتو» كلها مساعدة المعارضة في ألمانيا مثلما لم يستطع «الناتو» تقديم المساعدة لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ .وعلى أية حال، كانت «نخوة» الناتو في كلتا الحالتين تعني انفجار الحرب مع معاهدة «وارسو». وأما بخصوص الاحتجاجات الدولية المحتملة ، فستكون محدودة ، ويسهل استيعابها واحتواؤها إن عدم تصرّف الاتحاد السوفياتي في تلك الأحداث العاصفة بوحي من مبادىء معاهدة «وارسو» قد أكدّ لقيادة ألمانيا الغربية عدم ممانعته ، على الأقل ، في توحيد ألمانيا بعد الإطاحة بنظام هونيكر .

بدأت المظاهرات الصاخبة في ألمانيا الديمقراطية بصورة عفوية ، ثم اتّسع مداها بفعل التحريض الخارجي وتواطؤ الاتحاد السوفياتي على نحو لم تكن السيطرة عليها ممكنة إلاّ باستخدام الجيش وأجهزة الأمن . وقد حاول الرئيس هونيكر اللجوء إلى ذلك الأسلوب في البداية ، لكنه سرعان ما استدرك الموقف وامتنع. فقد كان وهو الرجل المسن يرى أن موقعه السياسي سائر إلى زوال،واستخدام القوة لإطالة عمر حكمه فترة زمنية قصيرة أخرى لا يستحق التضحيات والضحايا المتوقعة.كما إن هونيكر المقاوم للفاشية، وأحد سجناء معسكرات الاعتقال النازية لمدة تزيد عن عشر سنوات يدرك حقيقة ما سيترتب على سكان ألمانيا الديمقراطية جراء ابتلاع ألمانيا الغربية لدولته باسم الوحدة . وعليه، كان حلّ الوضع المتأزم في ألمانيا الديمقراطية يتطلب حتماً التأييد السياسي من الاتحاد السوفياتي أولاً، والتهديد غير المباشر على أقل تقدير من قواته

المرابطة على أراضي ألمانيا الديمقراطية . لكن أياً من هذين الشرطين لم يكن ممكناً في إطار «بيريسترويكا» غورباتشوف .

لقد أبرّز إدوارد شيفارنادزه ، وزير خارجية غورباتشوف ، هذا الموقف للاتحاد السوفياتي على أنه «تجنب لإراقة الدماء» في ألمانيا الديمقراطية . وإن مثل هذا المنطق لا يصمد أمام الثقل السياسي السوفياتي والمستند أساساً إلى تجربة طويلة معهودة من التضامن مع أصدقائه ضد أعدائهم . فالتحذير السوفياتي ، وليس التدخل السوفياتي ، كان كافياً لعدم انهيار النظام الاشتراكي في ألمانيا الديمقراطية باسم الوحدة . لكن اتحاد سوفياتي- غورباتشوف شيفارنادزه – هو غير الاتحاد السوفياتي الدولة العظمى ، والنصير الأكبر لكفاح الشعوب ضد الإلحاق والاضطهاد والاستغلال . أضف إلى ذلك أن الوقائع الدولية الجديدة بعد العام ١٩٩٠ تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن الحرب على العراق عام ١٩٩١ ، واندلاع الاقتتال الدموي في يوغسلافيا كانا ممكنين ، فقط ، بسبب انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وحلّ معاهدة وارسو ، وتحقيق اندماج الألمانيتين بموافقة سوفياتية ، وتبعية السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي الجديد بالسياسة الخارجية الأميركية .

كان نزع الدعم السوفياتي عن نظام هونيكر هو الإشارة الأخيرة لكلّ الداّعين إلى تحطيمه بالمضيّ قدماً في ذلك السبيل . كما شجّع الوصوليين فيه ، وفي قيادة الحزب الحاكم والدولة ، على الفرار أو الانتقال إلى الجانب الآخر . ولم تساعد استقالة هونيكر وأعضاء قيادته على تهدئة الأوضاع ، ولا هي أتاحت لخليفته إيغون كرينتز فرصة المناورة، أو مكّنت رئيس الحكومة الجديد ، مودرو ، الذي أصبح الشخصية السياسية الأكثر شعبية في دولة آخذة في التلاشي من النجاح في إنقاذ ما يمكن إنقاذه . وبسقوط نظام هونيكر غنمت ألمانيا الغربية ، عضو الناتو ، كامل الجيش الألماني الشرقي بأسلحته وقدراته القتالية العالية واستخباراته رفيعة المستوى . ولا غرابة أن تستخدم دبابات هذا الجيش في القتال الدائر في يوغسلافيا ، وضد الأكراد في تركيا . ولعلّ أكبر الخسائر في هذا الحقل ، وخاصة بالنسبة للسوفيات ، تسليم كامل جهاز الاستخبارات الألماني الشرقي وزعيمه وولف لقمة سائغة للغرب ، وهو الجهاز الممتاز الذي استغرق بناؤه المنيع عشرات السنين وأنفقت عليه مئات المليارات من الأموال .

وفي أجواء هيستيريا الدعاية والإعلام المحموم ، بدأ تدمير جدار برلين الذي كان يعتبره الغرب رمزاً «لتقييد الحرّية» في عهد الشيوعيين ، ولتقسيم المانيا . وبفضل تأثير هذا الإعلام وتوجهّاته ، غدا الحصول على قطعة صغيرة منه نوعاً من الذكريات العزيزة والقيمة . ومرّة أخرى تتأكد المعارضة في المانيا الديمقراطية من أن سكوت الاتحاد السوفياتي على هدم الجدار يعني عدم تدخّله فيما لو حاولت استلام السلطة.

لكن حبل الدعاية قصير ، فحمأة حملة العداء للاشتراكية والشيوعية وجوّها الدعائي الصاخب جعلت القائمين عليها «ينسون» أو «يتناسون» بعض الحقائق التاريخية والبديهية الثابتة المتعلقة بتقسيم ألمانيا وأوروبا ، وتحت وطأة أية ظروف أضطر السوفيات وألمانيا الديمقراطية الى بناء «جدار برلين» عام ١٩٦١ ، ونصب الأجهزة الأمنية الأخرى على طول الحدود مع ألمانيا الغربية . وفي ذات الوقت ، تجاهل هؤلاء تماماً بناء «حائط» آخر اقامه الأميركان في الشرق الأقصى ، ولا يزال منتصباً كرمز «للحرية طبعاً على خط عرض ٣٨ في شبه الجزيرة الكورّية .

و أما «الجدار الكوري» فقد بناه الأميركان من الإسمنت الصلّب المسلّح ، على ارتفاع خمسة أمتار تقريباً . ويبلغ عرض قاعدته من ١٢ – ١٥ متراً ، وطوله عبر الوديان والأنهار حوالي ٢٤٠ كيلو متراً . ولا يقوى القصف المدفعي على تحطيمه ، كما لا يستطيع إزالته غير خبراء الهندسة العسكرية وباستخدام آلاف الأطنان من المتفجرات . وتشقّ هذا الجدار طلاّقات مصمّمة خصّيصاً للقصف المدفعي ، وتقّسم قاعدته معابر عديدة يتّسع الواحد منها لمرور دبابتين متحاذيتين (وهذا دليل آخر على طابعه الهجومي ، ويحتوي على مراكز لتجميع الوحدات العسكرية ، وعلى ملاجىء أمنيّة مجّهزة . وتقدّر كمّية مواد الإسمنت والحديد وغيرها من المواد التي استنفدت لبناء هذه المنشأة العسكرية الضخمة بما يكفي لبناء ثلاثة ملايين شقّة سكنيّة ، علماً بأن كوريا الجنوبية تعاني من نقص في هذا الميدان .

لم يكن الشيوعيون الألمان الوحيدين في التحذير من مغبّة توحيد المانيا «بخطوة كبيرة» واحدة ، ومن عواقبها السلبيّة . فقد شاركهم هذا التحذير والدعوة إلى التعقل في هذا الأمر سياسيون آخرون ، كالاشتراكيين ، والديمقراطيين الاجتماعيين ، ومختلف أنماط اليساريين ... الخ ، ومن بينهم المستشار الألماني الغربي الأسبق فيلي برانت .

ومثل كل اليمين في ألمانيا الغربية ، لم يبدِ المستشار هيلموت كول الاتزّان المطلوب في هذا الشأن ، بل لعلّه تجنّح بعيداً في خياله ليرى نفسه بمرتبة المستشار الحديدي بيسمارك الذي وحدّ ألمانيا بالحديد والناس في القرن الماضي . وبسبب تسرّع كول في توحيد ألمانيا ، لا يزال يقطف الثّمار المرّة لقصر نظره السياسي. أضف إلى ذلك أن طلبه إلى بلديّة كل مدينة ألمانية تسمية أحد شوارعها باسم «غورباتشوف» ، يكون كول نفسه قد شكّك فعلاً بدوره التاريخي الشخصي في مسألة توحيد ألمانيا . ففي الواقع ، ليس كول هو الذي يجب أن يوضع اسمه إلى جانب بيسمارك في التاريخ الألماني والأوروبي الحديث ، بل غياب الضمير ، ودوافع القضاء على التراث الناصع لعشرات الملايين من البشر في الاتحاد السوفياتي وأوروبا والعالم ، الذين ضحّوا بحياتهم في وجه زحف الفاشية الألمانية ، كي ينقذوا الشعب الألماني والشعوب الأوروبية وكل الجنس البشري من الخطر الماحق الذي أنزل بهم على مدى ستّ سنوات طويلة رهيبة .

رومانيا

كانت رومانيا الاشتراكية آخر دول معاهدة وارسو التي طالها مسلسل التغييرات أواخر العام ١٩٨٩ . ولأن هذه الدولة كانت تحكمها ديكتاتورية قاسية ، فكان لا بدّ من استخدام «وسائل أخرى» غير سياسية لقلب النظام الاشتراكي فيها.كما لم يكن ممكناً إسقاط نظام الرئيس تشاوتشيسكو فيها إلاّ بالقوة العسكرية. وفي إطار تهيئة الأجواء المناسبة في رومانيا لتنفيذ ذات السيناريو من الانقلابات في المعسكر الشرقي، أبتدىء بإثارة النعرات القومية، وخاصة في منطقة «سد مهرادمسكو» القريبة من الحدود مع هنغاريا ، والتي تعيش فيها أقليّة هنغارية يبلغ تعدادها مليوني نسمة، وقد كان الرئيس تشاوتشيسكو يتعامل مع هذه الاقلية بحذر.أما التدخّل اللاحق للجيش ولأجهزة الأمن السرّية الرومانية (المعروفة باسم «سيكوريتات») ضدّهم، فكان المؤشر الواضح على بداية الأعمال المسلّحة للإطاحة بالنظام نفسه.وقد تمكن «سيكوريتات» من الكشف عن محاولة تدبير انقلاب على الرئيس تشاوتشيسكو بمشاركة الاتحاد السوفياتي فيها . ونظراً لوجود عناصر تؤيد هذا الانقلاب في صفوف «سيكوريتات» ، فلم يتمكن هذا الجهاز من إحباط المحاولة . فاستدعى الرئيس الروماني السفير السوفياتي في بوخاريست موجهاً احتجاجاً شديداً على تدخل الاتحاد السوفياتي في شؤون رومانيا الداخلية . وما أن

اندلعت الاشتباكات الدامية بين المعارضة ورجال تشاوتشيسكو، لم يبق غير نفر قليل من الجيش الروماني وجهاز الأمن إلى جانب الديكتاتورية.فهرب الرئيس بصحبة زوجته.وما لبثا أن ألقي القبض عليهما . وقدم الى «محكمة عسكرية» غير معروفة للناس ، حكمت عليهما بالموت .

وبصرف النظر عن الطريقة الفظيعة التي أنهيت بها حياة الزوجين تشاوتشيسكو وكذلك الأسلوب الدموي المرعب الذي عرضت فيه شبكات التليفزيون في رومانيا ،وأوروبا الشرقية الجديدة ، وأوروبا الغربية والولايات المتحدة ، قضية تشاوتشيسكو قضائياً . هكذا بدون لائحة اتهام محدَّد ، أو شهادات وإثباتات حيَّة وملموسة ، وبسرعة مذهلة لا تتجاوز لقطة قصيرة جداً في نشرة أخبار عادية إلى غير ذلك من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية ، فالواقع كان يفرض على تشاوتشيسكو أن يموت ، لأنه كان يعرف من هم المتورطون في التآمر على النظام في رومانيا . ففي ١٩٩٠/٨/٤، نقلت صحيفة «رودي برافو» اليومية التشيكوسلوفاكية الصادرة في براغ،عن صحيفة «أديفارول» الرومانية المستقله بتاريخ ١٩٩٠/٨/١، تصريحات خطيرة ومهمة لجنرال الحرب الروماني نيقولا ميليتارو ، ولرجل السياسة الروماني سيفيو بروتسان، اعترفا فيها «بوجود هكذا مؤامرة انقلاب فعلي ، وأنهما كانا من كبار المشاركين فيها».وأضافت هاتان الشخصيتان الرومانيتان لذات الصحيفة قائلتين : «إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ودولاً أخرى ، كانت مطلعة أولاً بأول على وجود شبكة سرِّية من القوى المعادية لتشاوتشيسكو، كما كانت تعلم بوجود خطّة محدّدة للانقلاب على الدولة كان من المفروض تنفيذها في بداية العام الحالي» [أي العام ١٩٩٠] .

لفترة معيّنة، كانت رومانيا تطبّق ذات الأساليب المعمول بها في الدول الاشتراكية الأخرى الأعضاء في معاهدة وارسو، من حيث إعداد الكوادر الأمور الأمنية والحزبية والعسكرية ، وفي إطار ذلك ، تلقّى العديد من هؤلاء الكوادر تدريباتهم وعلومهم ومعارفهم المتخصصة في المعاهد السوفياتية المعدة خصيصاً لهذا الغرض وهناك بالذات ، توفرّت إمكانية تحديد من لزم منهم للتعاون مع الاستخبارات السوفياتية («كي . جي . بي») أو لإقامة علاقات صداقة بين هذه الكوادر وضباط الجيش والاستخبارات والمسؤولين الحزبيين السوفيات . وتشير دلائل أحداث رومانيا إلى أن عدداً كبيراً من

الجنرالات الرومانيين المتآمرين على نظام تشاوتشيسكو كانوا قد تلقّوا علومهم في الاتحاد السوفياتي.إن إيون إلياسكو ، مثلاً ، الذي كان المتآمرون يأخذونه بحسابهم كبديل لتشاوتشيسكو ، وأصبح فيما بعد رئيساً لرومانيا فعلاً ، كان زميلاً لغورباتشوف في المدرسة العليا للحزب الشيوعي السوفياتي . ومن الملفت للانتباه أن عدداً كبيراً من أعضاء «جبهة الإنقاذ الوطني» المعارضة ، والتي تشكلت في خضم الأحداث ، قد عادوا إلى بلادهم من الاتحاد السوفياتي ، بعد نجاح الانقلاب على نظام تشاوتشيسكو .

لم يكن ممكناً لأي من الدول الغربية الكبرى القيام بالدور الذي اضطّلع به الاتحاد السوفياتي للإحاطة بتشاوتشيسكو ونظامه . فركزّت عملها على الجانب الإعلامي. وشنّت على نظام تشاوتشيسكو حملة أشدّ من حملتها التي رافقت تحطيم «جدار برلين واتّسع نظامها وصخبها بانضمام أجهزة الإعلام الهيستيرية للأنظمة الجديدة في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وحتى ألمانيا الديمقراطية التي كانت ما تزال موجودة كدولة وعلى سبيل المثال لا الحصر، عرضت تليفزيونات العالم لقطات صور لجثث في مقبرة جماعية قيل إنها «ضحايا» «سيكوريتات»، سرعان ما تبين لاحقاً أنها ضحايا وباء ، كما جرى ظلماً اتهام فلسطينيين وعرب بالقتال إلى جانب تشاوتشيسكو ورجاله وبإطلاقهم النار على المتظاهرين ، مع أنه لم يلق القبض على أي من العرب والفلسطينيين المقيمين في رومانيا وبحوزته أي نوع من الأسلحة.ولم يتمّ العثور أبداً على قتيل أو جريح عربي أو فلسطيني واحد في تلك الاحداث ، ولتضخيم حجم نتائج الاقتتال الدموي، كررّت وسائل الإعلام الغربي أن عدد قتلى الأحداث الرومانية وصل الى ٦٠ ألف شخص ، معظمهم من المتظاهرين العزّل ، وقعوا صرعى برصاص «سيكوريتات» و «الإرهابيين» الأجانب . واتضح رسمياً في وقت لاحق أن العدد الحقيقي لضحايا الاشتباكات من الجانبين قد زاد قليلاً عن ٦٠٠ شخص . إن الغرض من ذلك الترويج الإعلامي المريع هو تسعير هيستيريا العداء للشيوعية في رومانيا ، وللعرب والفلسطينيين ، أيضاً .

لا نريد ، من خلال إدانتنا لهذه الحملة ، ومن انتقادنا للأسلوب الذي جرت به الإطاحة بالنظام الروماني ، أن نبدو مدافعين عن الديكتاتور تشاوتشيسكو ، لكن والحق يقال إنه بالرغم من النزعات الديكتاتورية الشرسة التي اتسم بها نظام الرئيس الروماني السابق ، والمظاهر السلبيّة البيّنة التي حملها سنوات طويلة ، وكبّدت الشعب الروماني العديد من

المصائب والكوارث والمعاناة ، فقد استطاع ذلك النظام أن يحقق منجزات اقتصادية واجتماعية مهمة. ويكفي أن نذكر هنا أنه أطيح بنظام تشاوتشيسكو بعد إعلان رومانيا في عهده عن تسديدها لمديونيتها الخارجية كلّها ، والبالغة ٢٥ مليار دولار ، في حين ما تزال الأوضاع المعاشية للشعب الروماني تزداد سوءاً في ظل الأوضاع الجديدة ، وتصفية المنجزات الاشتراكية وعلى أية حال ، وبالمقارنة مع الأنظمة الجديدة في أوروبا الشرقية الأخرى ، لا يمكن وصف نظام الرئيس إلياسكو بأنه معادٍ للشعب . فهو على أقل تقدير يعتبر نظام «يسار الوسط ولأسباب متعددة ، يتخفى وراء شعارات معادية للشيوعية والاشتراكية . ولكنه يصارع أيضاً ، التخلف التاريخي لرومانيا ، والتركة السلبية الضخمة للنظام السابق ، ومعارضة قوية معادية للاشتراكية .

تشيكوسلوفاكيا

تسمّى تشيكوسلوفاكيا عادة «قلب أوروبا» ، بسبب موقعها الجغرافي في وسط القارّة تقريباً . ومن الطبيعي أن تتأثر بكل ما يجري في البلاد المحيطة بها ، حتى من حيث التقلبات الجوية ، كما تعرّضت طوال تاريخها القديم والحديث إلى أطماع جيرانها الأقوياء وطموحاتهم الإلحاقية ، ففي منتصف القرن الحادي عشر ، قامت في الأراضي التشيكية – المورافية (الجمهورية التشيكية حالياً) مملكة قوية نسبياً ، تعرضت في القرون الوسطى إلى العديد من محاولات الغزو الأجنبية ، وخاصة على أيدي القبائل الجرمانية ، بهدف الاستيلاء عليها نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام . فدارت معها حروب كثيرة . وفي العام ١٦٢٠ ، دخلت هذه المملكة تحت حكم عائلة هابسبورغ النمساوية . وبقيت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وفي العام ١٩١٨ ، قامت الدولة التشيكوسلوفاكية الحديثة الموّحدة كجمهورية ديمقراطية ، ضمّت الاراضي التشيكية المورافية والاراضي السلوفاكية . ومن هنا أتى اسمها بتركيبته المزدوجة ، والذي تنفرد فيه من بين دول العالم الحديث .

بلغ عدد سكان الدولة التشيكوسلوفاكية حتى بداية العام ١٩٩٣ أكثر قليلاً من ١٥ مليون نسمة . كان يعيش ثلثاهم في القسم التشيكي ، وثلثهم الباقي في سلوفاكيا . ومساحتها ١٢٤ ألف كيلو متر مربع . وتشتهر هذه البلاد بجمالها الطبيعي الخلاّب ، وبثرواتها المعدنية الباطنية والصحية الزاخرة ، وبشعبها الموهوب فنيّاً . لكن سحر

جمالها الشاعري الأخاذ لم يجلب لها دوماً الحظّ السعيد . فبموجب «معاهدة ميونيخ» لعام ١٩٣٨ ، ألحقت الأراضي التشيكية – المورافية بألمانيا الهتلرية . وعندما دخلتها الجيوش الفاشية في ١٩٣٩/٣/١ ، انفصلت عنها سلوفاكيا التي أقيم فيها نظام إكليركي فاشي موال لهتلر ، ودعمته بجنودها السلوفاك في حربه ضد الاتحاد السوفياتي ، ولما انطلقت الانتفاضة الوطنية السلوفاكية عام ١٩٤٤ ، احتلّت الجيوش الفاشية الألمانية سلوفاكيا ، فغدت تشيكوسلوفاكيا كلّها واقعة تحت الاحتلال النازي . وهكذا التحم كفاح التشيك والسلوفاك ضد الفاشست ، وسقط خلاله ٣٦٠ ألف مواطن .

ومثل العديد من البلدان الأوروبية الأخرى ، تحررّت تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٤٥ من الاحتلال الألماني وساهم الجيش الأحمر السوفياتي في تحريرها . وأقيم فيها نظام «ديمقراطي شعبي» ، تحوّل فيما بعد إلى نظام اشتراكي ، أتمّ وحدة بلاد التشيك والسلوفاك على أساس فيدرالي ، بقي قائماً حتى نهاية يوم ١٩٩٢/١٢/٣١ .

ليس بمقدور أي مواطن من الأمتين التشيكية والسلوفاكية ، بمن فيهم القوى الموالية للألمان، أن ينسى للاتحاد السوفياتي والروّس فضلهم في طرد المحتلين الألمان من أراضيهم في الحرب العالمية الثانية. لكن واقع البلاد اليوم ، وبعد قيام «الثورة المخملية»، يدلّل على أن تلك القوى ذاتها تعمل على مساعدة الألمان الجدد على ابتلاع الأراضي التشيكية المورافية ليس بالجيوش والكتائب المسلحة ، بل بالغزو الرأسمالي الألماني لها . فبفضل «الثورة الديمقراطية» ، والتي تسمى أيضاً «الثورة الرقيقة» ، التي اندلعت في ١٩٨٩/١١/١٧ ، خلقت في البلاد المقدمات الملائمة لهذا الغزو الجديد ، وأهمها الإطاحة بحكم الشيوعيين الذي تسميه هذه القوى كما أسلفنا «بفترة الخراب والظلام» . ورغم أن هذا الادّعاء لا ينطلي إلاّ على البسطاء والأبرياء من الناس ، وانتشر في جوّ مفعم بالعواطف والمشاعر الآنيّة إلاّ أن الحقائق والأرقام تثبت أن الثروة الوطنية لتشيكوسلوفاكيا قد تضاعفت عشر مرات خلال الأعوام الى ٤٢ من عمر ذلك النظام . وخلال هذه الفترة ذاتها ، تم بناء مئات المصانع والمعامل الجديدة ، وأكثر من ثلاثة ملايين شقّة سكنية حديثة ، إضاف إلى الضمانات الاجتماعية والصحّية والتعليمية والثقافية ، وتوفير فرص العمل لكل من هو قادر عليه ، بينما أخذت كل هذه الانجازات تتهاوى في ظل «الحكم الديمقراطي» الجديد وفي الحقيقة ، لا يستطيع أي مواطن أو

مراقب محايد أن ينكر وجود وضع اقتصادي جيد ومستوى معيشة لائق لا يضاهيهما أي وضع في بلدان شرق أوروبا الأخرى ، قد سادا تشيكوسلوفاكيا حتى نهاية العام ١٩٨٩ ، مع توفّر الرغبة والمطالبة المشروعتين لدى جميع المواطنين التشيكوسلوفاك ، من شيوعيين واشتراكيين وديمقراطيين وغيرهم .. الخ ، لإجراء تغييرات اقتصادية وسياسية وإدارية نحو الأفضل . لكن الخوف من ذلك النوع من التغييرات التي وقعت في بولندا وهنغاريا المجاورتين ، جعل القيادة السياسية لتشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تتمسك أكثر بمستوى التطور والتقدم العام الذي وصلت إليه . وهكذا تزايد التضخم في تشيكوسلوفاكيا كمثال رادع أكثر منه كمثال مشجّع للتطور . ومع ذلك ، كانت تشيكوسلوفاكيا حتى نهاية العام ١٩٨٩ من أقل دول العالم مديونية للخارج . صحيح أن عجزاً مالياً بسيطاً اعترى ميزانيتها العامة بسبب مديونيتها الداخلية للمشاريع بلغ ٤٠ مليار كرون تقريباً ، لكنه صحيح أيضاً أن النظام الجديد قد ضاعف هذه المديونية خمس مرات (أي وصلت إلى ٢٠٠ مليار كرون) خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه (أي من ١٩٨٩ – ١٩٩٢) . فلم تعد هناك القدرة على التسديد من قبل العديد من المشاريع الإنتاجية والمؤسسات المحلية ، بل شارف الكثير منها على الإفلاس أو هو أفلس فعلاً .

ونتيجة للتشويهات الاقتصادية – السياسية المشتركة لدول معاهدة وارسو بدأت تنمو في تشيكوسلوفاكيا منذ أواسط الثمانينات علامات الأزمة السياسية . فقررت قيادة الحزب الشيوعي عام ١٩٨٧ تسليم مهام الأمين العام إلى ميلوش ياكش ، خلفاً لغوستاف هوساك ، كتعبير عن إرادة التصدي للأزمة ، وحلّها بإجراء إصلاحات تدريجية لم تكن القيادة السابقة توافق عليها . وقد استغلّت المعارضة هذا التغيير واستثمرته لصالحها . ومن سوء الطّالع أن يخيّب الأمين العام الجديد الآمال التي كانت معقودة عليه لعدم كفاءته ولضعفه سياسياً ، بالرغم من نزاهته وكياسته في معالجة الأزمة .

لقد انعكس الارتباك الحاصل في قيادة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية في البلاد . وبمساعدة الدعاية الغربية التي عجّت بها تشيكوسلوفاكيا منذ أواسط الثمانينات ظهرت هياكل تنظيمية في الأحزاب السياسية المحلية موازيه للأحزاب الأمّ ، ولها برامجها السياسية الخاصة ، وترفض شكل التعاون القائم مع الحزب الشيوعي الحاكم . فاتّسعت قاعدة المعارضة التي تمكّنت في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٩ من تنظيم

مظاهرات حاشدة ضد النظام الاشتراكي في قلب العاصمة براغ ، جرى تفريقها لأول مرّة في تاريخ تشيكوسلوفاكيا ما بعد الحرب بخراطيم المياه وهراوات الشرطة .

لم يكن التصدي للمظاهرات على هذا النحو صدفة . فقد توفّرت لدى الأجهزة الأمنية عدّة دلائل تؤكد على تنامي نشاط المعارضة وعلى تنسيقها مع جهات أجنبية ونشر كل ذلك في الصحافة المحلية في حينه . غير أن صحيفة «إكسبرس» التشيكية اليومية نشرت أيام ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٠ مقالة مطوّلة تحت عنوان «كشف مثير لخلفيّات أحداث ١٧ نوفمبر ١٩٨٩» ، تتّهم فيها أبرز شخصيات السلطة الجديدة ، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل ، بصلاتهم بدوائر أجنبية وتلقيهم دعماً مالياً منها ، وتخلص إلى نتيجة أن ما جرى في ١٧ نوفمبر لم يكن «ثورة ناعمة بل انقلاباً مدّبراً بايحاء من الخارج . وكشفت هذه الصحيفة النّقاب عن حيثيّات تفاوض المعارضة وخاصة جماعة «ميثاق ٧٧» (المعروفة «بنادي البعث») مع المبعوثين السوفيات ورجال «كي . جي . بي» في الأراضي التشيكوسلوفاكية . كما حصلت أجهزة الأمن التشيكوسلوفاكية على معلومات دقيقة بشأن العلاقات المتبادلة، واللقاءات التي أجراها مسؤولون في المعارضة مع أقرانهم في بولندا والمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي . وكانت هذه الأجهزة قد زرعت سلفاً عناصرها في مركز المعارضة ذاتها، لم يجر الكشف عنهم لغاية الآن ، ولا يزالون يعملون في مناصب عليا في النظام الجديد، وأفادت تقارير هؤلاء بأن «الجولة الحاسمة» بين المعارضة والنظام الاشتراكي كان مخططاً لها أن تقع في «اليوم العالمي لحقوق الإنسان» ، أي في ١٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٩ أو ١٩٩٠ .

بهذا كانت قد اكتملت أمام قيادة الحزب الشيوعي صورة سيناريو المعارضة التشيكوسلوفاكية المعدّ في الخارج، ومدى تورّط الحلفاء، وخاصة السوفيات، فيه وإذا أضيفت إلى كل ذلك معارضة بعض العناصر القيادية في الحزب والدولة لإحداث شرخ داخل المعارضة اليمينية ذاتها، وحتى كسب قسم منها لصالح النظام الاشتراكي لاتضح تماماً انغماس هؤلاء المسؤولين الحزبيين والحكوميين في السيناريو نفسه ، ولبانت، كذلك، الشرذمة، وانعدام الوحدة والتنسيق، وعجز القيادة في الحزب عن القيام بأية خطوة فعالّة للإبقاء على النظام الاشتراكي في البلاد .

في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، ازدادت المظاهرات في براغ حشداً وحدّة، كنتيجة

منطقية لتراكم المتفجرات السياسية في البلاد ، ولعجز القيادة عن سحب فصائلها ومع ذلك، لم تصل التقديرات إلى درجة أن الوضع خطر وعلى شفا الانفجار. وفي هذا الصدد، أكدّ البروفيسور زدنيك مليناز ، أحد أشهر علماء السياسة التشيك ، وزميل غورباتشوف في المدرسة الحزبية العليا بموسكو، وأجرى معه مفاوضات بعد انهيار النظام أواخر العام ١٩٨٩ ، وكان يقيم في منفاه في النمسا منذ العام ١٩٦٨، أكّد في أحد تعليقاته وتحليلاته السياسية من راديو «صوت أميركا» في مارس / آذار ١٩٨٩ ، على أن «الوضع في ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا لم يصل في تطوره إلى المستوى الذي وصلت إليه هنغاريا وبولندا ، خاصة فيما يتعلّق باستلام المعارضة للسلطة فيهما . وبالفعل ، فلم يكن يدور بخلد قيادة الحزب والدولة في تشيكوسلوفاكيا أن معارضة من ٢٠٠٠ من المثقفين والفنّانين قادرة على تهديد النظام ، فما بالك باستلامها للسلطة ؟

وتؤكد تحليلات سياسية أخرى على أنه كانت هناك احتمالات أخرى غير «الثورة المخملية» للتطور في تشيكوسلوفاكيا.لكن ألغام التفجير السياسي التي تصبت في الخارج،وامتدت أسلاكها إلى الداخل، تم إشعال فتائلها هي التي حالت دون تلك الاحتمالات.

وفي بداية خريف ١٩٨٩ ، كانت القيادة الجديدة للحزب قد أقرّت إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية والإدارية ، وحددّت بداية العام التالي الجديد موعداً لوضعه موضع التنفيذ . وقد اشتملت تلك الإصلاحات على إجراء تغييرات في صفوف القيادات الحزبية والحكومية ، والسمّاح ببعض أشكال النشاط الاقتصادي والتجاري الحرّ ، وسنّ قوانين تشريعية جديدة توسّع الديمقراطية في الحياة السياسية في البلاد ، إضافة إلى قوانين أخرى حول حريّة السفر للخارج ، وتشكيل الأحزاب ، وإباحة التعدديّة ، وحق التجمهر ، وتعيين غير شيوعيين في مناصب مسؤولة في مؤسسات الدولة وأجهزة الحكومة ، وحول حرّية الصحافة ، وإعداد مشروع دستور عام جديد.

كان من شأن هذه الإصلاحات أن تحدّ من تراكم التوتّر السياسي في براغ العاصمة على وجه الخصوص ، وأن تفاجيء المعارضة ، وتربكها ، فتحجب الرّيح عن أشرعتها . ولو قدّر لهذه الإصلاحات أن تسير كما كان مخططاً لها ، لربما تمّت المحافظة على وحدة القيادة في الحزب والدولة ، ولكان حيل دون التدخل الخارجي وأوقف . لكن أياً من هذين الهدفين لم يتحقق .

كانت المعارضة تفتقد أي برنامج محدّد للتطور في تشيكوسلوفاكيا . لذلك تلقفت هذه المشاريع من الإصلاحات ليس فقط لتصيغ منها مطالب مشروعة نسبتها إلى نفسها، بل لتصعّد، أيضاً، من مطلبها الذي طرحته في البداية والمتعلق بفتح «حوار» مع النظام حول توسيع الديمقراطية ، وإحداث تغييرات في المناصب الحكومية ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين البالغ عددهم ٢٧ سجيناً ، إلى المطالبة المباشرة بتسلّم السلطة في البلاد .

لم يأت هذا التصعيد والترقي في مطالب المعارضة من فراغ . فعبر قنوات مختلفة ، كانت هذه المعارضة (التي تكونت أساساً من مجموعة وميثاق ٧٧ ، ثم انضمت إليها فيما بعد مجموعات من حوالي ٤٠ من المبادرات المستقلة . فتشكّلت منها جميعاً أربعة تيارات رئيسية معادية للشيوعية، وهي: التيار المسيحي الديمقراطي . والتيار الديمقراطي الاجتماعي، والتيار التروتسكي، والشيوعيون السابقون المطرودون من الحزب بعد أحداث ١٩٦٨) على اطّلاع كافٍ بحقيقة الوضع في قيادة الحزب والدول ونشرت صحيفة «هالو نوفيني» التشيكية اليومية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٧، مقتطفات من دراسة وضعتها «لجنة تحليل نشاط الحزب الشيوعي قبيل ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، وبعده ، جاء فيها : «وبحسب أقوال العديد من المسؤولين ، كان يعمل لدينا وفي القيادة العليا بعض الأشخاص المتصلين مباشرة بالهيئات السياسية والاستخبارات السوفياتية . وفي الفترة الأخيرة السابقة للسابع عشر من نوفمبر ، لم تكن اتصالات مختلف المسؤولين مع موسكو القديمة والجديدة منسّقة . كما كان الحديث يجري عن اتصالات مع موسكو عبر السفارة السوفياتية في براغ ، ومن خلال وزارة الخارجية ، وأجهزة أمن الدولة ، والجيش مباشرة . والاكثر من ذلك كله ، إجراء الاتصالات الشخصية بين كبار المسؤولين.هذا بالإضافة إلى وجود «مستشارين» من (كي . جي . بي) يعملون رسمياً في جهاز أمن الدولة» .

تؤكد هذه المعلومات على أن القيادة التشيكوسلوفاكية كانت واقعة تحت ضغط كبار المسؤولين من دعاة «البيريسترويكا» المحليين وفي الاتحاد السوفياتي، أيضاً، بهدف إجراء التغيير المطلوب في كوادر الحزب وسياسته.ومثل هذا الضغط لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى نتيجة واحدة، وهي: بدلاً من إجراء الإصلاحات المهمة آنفة الذكر، وبكل ما يترتب عليها من تنشيط للحزب الشيوعي وتفعيل لدوره ، راح العديد من الحزبيين في أرفع

المناصب الحزبية يهتم بإنقاذ نفسه ، فتفسّخت القيادة . وهكذا ، اندفعت المعارضة بكل قوتها نحو موسكو . أما ميلوش ياكش وميروسلاف شتيبان (وهذا الأخير كان يشغل منصب سكرتير أول منطقة براغ والخليفة المتوقع لياكش) فكان يجب التخلّص منهما لأنهما لم يؤيّدا «البيريسترويكا» أصلاً .

وهكذا، بدأ في قيادة الحزب العليا صراع على السلطة، انخرط فيه بعض الذين كان «ميلوش ياكش» قد استبعدهم من مراكزهم الحكومية ، وفي اللجنة المركزية ، وجهاز أمن الدولة ضمن إطار إجراءاته الإصلاحية . وبحسب تقرير «اللجنة المشار اليها أعلاه ، فقد صرّح بيتر جاك (وهو رائد في جهاز أمن الدولة نفّذ في كانون الثاني ١٩٨٩ أمر اعتقال فاتسلاف هافل ، الناطق باسم المعارضة والذي أصبح فيما بعد رئيساً لتشيكوسلوفاكيا) بأن أربع مجموعات في القيادة العليا للحزب كانت تتصارع على السلطة. ومن أبرز شخصياتها لوبومير شتروغال، رئيس الحكومة الفيدرالية لثمانية عشر عاماً متواصلة، الذي أقصاه ياكش عن منصبه عام ١٩٨٧. وأنطونين كابيك السكرتير الأول السابق لمنطقة براغ ، وخلفه في هذا المنصب الهام شتيبان . وكلاهما كانا عضوين في المكتب السياسي للحزب . وقد عزلهما ياكش عن مواقعهما المؤثرة بسبب إساءتهما استخدام سلطاتهما ولتورطهما في قضايا فساد . ولذلك لم يغفرا ذلك لياكش عندما وقع هذا الأخير في ظرف صعب . لكنهما ظلاً يحتفظان بنفوذ مؤثر في الحزب . فقد حاول شتروغال ، مثلاً ، في دورة اللجنة المركزية للحزب بعيد ١٧ نوفمبر ، الوصول إلى منصب الأمين العام للحزب بدلاً من ياكش ، وكاد أن يتحقق له ذلك .

أما لاديسلاف أداميتس ، عضو المكتب السياسي ورئيس الحكومة الفيدرالية بعد شتروغال ، فقد بدأ التفاوض مع المعارضة من وراء ظهر الحزب . ويستنتج من كتاب ل. بارتوشكا الصادر تحت عنوان «نصف انقشاع» (براغ ١٩٩٠) ، والمؤلف عضو سابق في لجنة التحقيق البرلمانية في أحداث ١٧ نوفمبر ، أن أداميتس كان يلتقي مع المعارضة منذ أواسط سبتمبر / أيلول من العام ١٩٨٩ . كما أجرى مفاوضات مع المنسق ميخائيل كوتساب كصديق وكمبعوث لزعيم المعارضة «هافل» .

وراح المسؤولون الآخرون في قيادة الحزب (أي الذين بقوا قابعين في المراتب العليا في جهاز الحزب والدولة والأمن ، وتحت القمة مباشرة) يعملون على ترتيب انقلاب

تنظيمي ضد قيادة الحزب بدعم من موسكو . وفي هذا الصدد ، ورد في تقرير «اللجنة» إيّاه كما ورد في صحيفة «هالونوفيني» بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١ ، انه حصل «فرز» داخل جهاز أمن الدولة ، وخاصة الدائرة المعنية بنشاط «العدو الداخلي» (أي المعارضة الممثلة بميثاق ٧٧») أواخر العام ١٩٨٨ وأوائل العام ١٩٨٩ . وقد بدأت عناصر هذا الفصيل ، المطّلع جيداً على حقيقة الوضع في البلاد وعلى الوضع في الاتحاد السوفياتي ونوايا قيادته ، بالانتقال إلى صفوف المعارضة والعمل ضد النظام . ومن الجدير بالذكر أن هذه العناصر تشكل اليوم العصب الاختصاصي الرئيسي لجهاز البوليس السرّي للنظام الجديد في تشيكوسلوفاكيا .

والطّريف في موضوع الصراع على السلطة في البلاد، ذلك الحديث الذي أدلى به فاتسلاف هافل في مقابلة مع مارك فرانكلاند ، ونشرته صحيفة «أبزيرفو البريطانية بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣١، وقدم فيه هافل كالرئيس القادم للجمهورية، وقال فيه : «لقد أوضحت لأولئك الحكّام أكثر من مرّة ، كان آخرها خلال إقامتي في السّجن ، أن جماعة «ميثاق ٧٧» لهم فرصتهم الأخيرة لإجراء حوار هادىء . وإذا لم يفيدوا من تلك الفرصة ، فعليهم أن يتوقعوا هجوماً من الذين لا يهادنون» . يدلل ذلك على ثقة هافل الكاملة بما يقول ، أو الأصح يهدّد . فقد كان هافل على يقين من أن موسكو بالذات ، إضافة إلى بعض أقسام جهاز الأمن – الذي كان هافل يبغضه أشدّ البغض – يقفون وراء ذلك . وهكذا أفادوا فعلاً من تلك «الفرصة» . وعبّر هافل بصورة دقيقة عن تصورّه لذاك «الحوار الهادىء» بتوجيه الإنذارات للسلطة ، وبتصعيد مطالب المعارضة ، وبحسب تقرير «لجنة تحليل نشاط الحزب» ، فقد حاولت مجموعتان منفصلتان عن بعضها البعض إحداث انقلاب في الوضع الاجتماعي . وأجريتا مفاوضات فيما بينهما على مدى ٨ – ١٠ أسابيع قبل ١٧ نوفمبر ، بشأن تقاسم أرفع المناصب في قيادتي الحزب والدولة . فدخلت المجموعة الأولى إلى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب وإلى رئاسة الحكومة الفيدرالية مباشرة والتفّت حول رئيس الوزراء لاديسلاف أداميتس . وتمركزت المجموعة الثانية حول د. هيغينبرت ، الرئيس المؤثّر للقسم «رقم ١٣» في اللجنة المركزية للحزب ، والمختصّ بشؤون الجيش وجهاز الأمن والهيئات القضائية.وكان لوبومير شتروغال قد انضمّ إلى هذه المجموعة،مثله مثل العديد من كبار ضباط جهاز أمن الدولة.كان لهذه المجموعة

اتصالاتها مع «كي . جي . بي».كما كانت للمجموعتين كلتيهما اتصالات مع المسؤولين السوفيات ، وتفاوضتا مع المسؤولين الرئيسيين في المعارضة .

لقد لعبت مجموعة هيغينبرت دوراً حاسماً في التحضير للاستفزازات التي وقعت يوم ١٧ نوفمبر . وتشير الدلائل إلى أن تلك الاستفزازات هي من الأعمال القذرة للاستخبارات السرّية . فيوم ١٧ نوفمبر ذاته ، كتاريخ وكذكرى ، هو «يوم الطالب العالمي» ذو العلاقة الوثيقة بتاريخ الكفاح التشيكي ضد الاحتلال النازي ففي هذا اليوم من العام ١٩٣٩ ، تظاهر طلبة الجامعات التشيكية وأساتذتها ضدّ قوات الاحتلال الهتلرية ، فقتل واعتقل أكثر من ٣٠٠٠ طالب وأستاذ ، وعلى إثر ذلك أغلقت قوات الاحتلال النازي جميع الجامعات والمعاهد العليا والمدارس في الأراضي التشيكية . وفي هذا اليوم من العام ١٩٨٩ ، صادفت الذكرى الخمسين لمناسبة «يوم الطالب العالمي» . وكالعادة ، نظمت مظاهرة طلابية – شبابية في العاصمة براغ احتفالاً بهذه المناسبة العزيزة مرخّصة رسمياً من السلطات المعنية ، رغم أن الأجواء السياسية العامة كانت متوترة في البلاد ، وتنبيء باحتمال استغلال المعارضة لها وتحويلها إلى مظاهرة معادية للنظام . وكانت قيادة الحزب الشيوعي ، وخاصة ياكش وشتيبان ،تعي تماماً مدى الخطورة السياسية داخلياً والغضب والاحتجاج عالمياً ، التي ينطوي عليها تدخل رجال البوليس ضد طلبة متظاهرين في يومهم العالمي بالتحديد . وبناء على هذا الوعي ، أصدرت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب وكذلك لجنة الحزب في منطقة براغ أوامرهما الواضحة لرجال الشرطة ولأجهزة وزارة الداخلية بعدم استعمال القوة أو اللجوء إليها ضد المتظاهرين تحت أية ذريعة كانت .

في السابق ، لم تكن تتجرأ قيادة الشرطة في تشيكوسلوفاكيا على خرق أوامر اللجنة المركزية للحزب . لكنها فعلت ذلك عام ١٩٨٩ في مناسبة مظاهرات ١٧ نوفمبر الطلابية، ودون علم وزارة الداخلية . ففي مساء الجمعة الموافق١٧ نوفمبر ١٩٨٩ وقع تدخل فظّ وغريب للشرطة ضد ٢٠٠٠ من الطلبة كانوا قد بدأوا التظاهر ضد النظام الاشتراكي بشارع «نارودني» (قرب المتحف الوطني) بعد انتهاء المظاهرة الرسمية المرخصة . ليس حدثاً شاذاً أن يستفزّ رجال الشرطة، المكلّفين بالحفاظ على الأمن والنظام في هكذا مناسبات، جراء شعارات معادية لنظام هم جزء منه . فمثل هذا يحدث في كل بلدان العالم

تقريباً . لكن الأمر الشاذ وغير المعقول كان في زجّ ٦٢٩ نفراً من شرطة العاصمة ، إضافة إلى ٩٤٠ نفراً آخر من فرق الطوارىء المختصة بتفريق المظاهرات والمزوّدة بخراطيم المياه (وإن لم تستخدم بهذه المناسبة) وبالسيارات المصفّحة ضد هذا التجمهر الطلابي الصغير ، والذي لا يشكّل أي خطر . بل إن الأغرب والأكثر استهجاناً إنزال مجموعات من الوحدات الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة إلى شارع «نارودني» الجميل الهادىء بالذات . ففي هذا المكان المقرون بالعراقة الفنيّة والوطنية التقليدية لمدينة براغ ، جرى حشر هؤلاء الطلبة كالقطيع في مكان مغلق ليس في طرفه الآخر مخرج ، وضربوا بقسوة وعنف وعلى نحو يخالف كل الأعراف والقوانين الخاصة بتفريق المتظاهرين في أي مكان .

لم ينظم أي من المنشقين المعروفين (المعارضة) هذه المظاهرة ، أو يشرف عليها ، أو يقودها . كما لم يلحظ أي منهم مشاركاً فيها . ولم تتحسّب وزارة الداخلية أي خطر ذي بال من طرف المتظاهرين أو المنشقين . ولذلك لم تتّخذ أياً من «إجراءاتها الوقائية» المعتادة ، وضمن القوانين المعمول بها ضد أولئك المنسقين ، كاحتجازهم لمدة ٤٨ ساعة ، مثلاً ، أو استدعائهم إلى مراكز الأمن المعنيّة ، أو الطلب إليهم مغادرة العاصمة لبضعة أيام .. كما كان يحدث في بعض المناسبات في السابق.

لم تتوصّل اللجنة البرلمانية ، التي شكلها البرلمان الفيدرالي بعد انتخابات يونيو/حزيران ١٩٩٠ ، المختصة بالتحقيق في أحداث ١٧ نوفمبر وشارع «نارودني» إلى أية نتائج محددّة – بعد عامين من التحقيق والاستجواب – تكشف النّقاب عن الخلفيّات الحقيقية والصحيحة لتلك الأحداث ، ولافتعال التدخل ضد الطلبة يوم ١٧ نوفمبر ، وتكون تبريراً كافياً ومقنعاً للانقلاب على سلطة الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا . غير أن الملفت للانتباه هو ما جاء في تقرير هذه اللجنة من «أن التدخل السيء للشرطة لم يكن في مصلحة أغلبية المسؤولين في السلطة الجديدة في ذلك الوقت ، وأن مجرى هذا التدخل يدلّ ، فقط ، على سلبية قادة الشرطة ، والنقص في تنظيمها ، والتنسيق العشوائي بين وحداتها ، وكذلك الحالة النفسية المتوترة لعناصر وحدات التدخل ولعلّ هذا النصّ يحمل في ثناياه إشارة واضحة إلى الاتصالات التي كانت قائمة بين المنسقين وجهاز أمن الدولة . ولا غرابة إذن في التغيير المستمر في عضوية تلك اللجنة.ومن الناحية السياسية

والدعائية ، يسهل الاستنتاج من صلب هذا التقرير أن المهمة الرئيسية لهذه اللجنة قد تحدّدت بالتغطية على الحقائق التي تقف وراء أحداث ١٧ نوفمبر، والأسلوب الذي أخذت مجراها فيه، وتقديم «الثورة الديمقراطية» بمثابة نتاج للمقاومة «العفوية» للجماهير المعادية للشيوعية، وكنتيجة البطولة» المنشقين أيضاً .

ترافقت مع أخبار تدخل الشرطة ضد الطلبة أخبار بحث العشرات منهم عن علاجات في المشافي والمراكز الصحية الحكومية في براغ بثتها الاذاعات الغربية الموجّهة والناطقة باللغة التشيكية، كإسهام من القائمين عليها في تسعير التحريض وإثارة المشاعر الإنسانية ضد النظام الذي لجأ إلى العنف والقمع واستعمال القوة ومن بين هذه الأخبار، انتشر خبر بسرعة البرق يقول إن تدخل الشرطة في شارع «نارودني» أدّى إلى مقتل الطالب «بيتر شميد»، الدارس بكلية العلوم الرياضية والفيزيائية في براغ . كما جرى اختلاق جثث أخرى سرعان ما عادت إليها الحياة بعد أن أدّت دورها التضليلي . والطريف في الأمر أنه لم يظهر من كل هذه الأخبار والقصص الملفّقة سوى شخصية واحدة تدعى ل. زيفتشاك، الرائد في جهاز أمن الدولة . ذلك أن زيفتشاك اخترق ، بإيعاز من مسؤوليه،صفوف تنظيم المنشقين باسم مستعار هو «روجيتشكا». وقد اكتسب روجيتشكا ثقتهم، ولعب دور «الطالب القتيل» بيتر شميد.كما ساعد على ترويج خبر موته. ورغم ذلك فإن ما جرى في هذا الشأن يعتبر من الأمور العادية في الممارسات التقليدية لأجهزة المخابرات السرّية في كل دول العالم . غير أن الجمهور التشيكوسلوفاكي عرف بحقيقة قصة الطالب بيتر شميد فقط أواخر العام ١٩٩١ ، عندما نشر الرائد زيفتشاك مذكراته في ملحق خاص لصحيفة «شبيغل» التشيكية اليومية .

وبينما كان سيناريو «الثورة الرقيقة» يكتمل في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩، كان كبار ضباط وزارة الداخلية الفيدرالية يجتمعون وكأنهم هيئة أركان حرب في فيلا بمدينة برينوف التشيكية غير البعيدة عن العاصمة. وإلى جانب الجنرال لورانس، النائب الأول لوزير الداخلية وقائد جهاز أمن الدولة في ذلك الوقت ، كان يجلس الجنرال تيسلينكو : الضابط الكبير في المخابرات السوفياتية ، وكأنه يتابع تطورّ الأحداث عن قرب.وقد أورد الجنرال لورانس هذه الحقيقة في كتابه «وزارة الخوف» (براغ ، ١٩٩٢) . وعلى الناحية الأخرى ، كانت غالبية أعضاء سكرتارية اللجنة المركزية للحزب ، وبعض الوزراء ، ومن

ضمنهم وزير الداخلية ، من بين القليلين جداً من سكان العاصمة الذين لم يعرفوا بتدخل الشرطة ضد المتظاهرين في شارع «ناروdني» . حيث من العادة أن يخرج سكان العاصمة رسميين كانوا أم مواطنين عاديين – مع عائلاتهم بعد ظهر الجمعة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع في بيوتهم الريفية . لكن هناك امتياز طبيعي للشخصيات الرسمية والمسؤولة المتمتعة بعطلة نهاية الأسبوع في الريف ، وهو سهولة الاتصال بمن شاءوا في مراكز السلطة في براغ (كالداخلية ، والدفاع ، وقيادة الجيش وأجهزة الأمن ... الخ) ومع من أرادوا من العاملين في مؤسسات الدولة . وهذا ما فعله الأمين العام ياكش مساء ١٧ نوفمبر ، إذ اتصل بالجنرال لورانس مستفسراً عن الأوضاع العامة في العاصمة بعد انتهاءالمظاهرة الطلابية ، فأجابه الجنرال بأن كل شيء على ما يرام ! .

بعد يومين فقط من أحداث ١٧ نوفمبر (أي يوم ١٩ نوفمبر ١٩٨٩) ، انعقدت جلسة طارئة للمكتب السياسي للحزب ، جرى فيها إطلاع باقي أعضاء المكتب ، من قبل وزارة الداخلية ، على حقيقة تدخل الشرطة في أحداث ١٧ نوفمبر ، والتي لم يكونوا يعرفون بها أساساً . وبان في هذه الجلسة التضليل المتعمّد لأعلى هيئة حاكمة في البلاد وتصاعدت تطورات الأحداث بشكل فاجأ المعارضة نفسها ، ومنها زعماء المنشقين على وجه الخصوص ، الذين لم يكونوا يحسبون الحساب لمثل هذا المستوى من التطور . وحيث أنهم تأكدوا جميعاً من أن قيادة الحزب وجهاز الأمن والقصر ليسوا على أية درجة من الوحدة والتماسك وحتى التنسيق ، استغلوا أحداث شارع «ناروdني».ولم تكن المعارضة تخشى في ظل ذلك الوضع غير مسألة واحدة ، وهي : إعلان حالة الطوارىء .

ويوم ١٩ نوفمبر أيضاً تشكل «المنبر المدني» برئاسة فاتسلاف هافل ويضم جماعة «ميثاق ٧٧» والمجموعات المتفرقة المتعاضدة معه ، وبعض الشخصيات الأدبية والفنّية والمسرحيّة المعروفة في بلاد التشيك . وسرعان ما تحوّل هذا «المنتدى» إلى «إدارة» للصراع من أجل الوصول إلى الحكم . وكان أعضاء إدارته يلتقون في أحد أندية براغ المعروفة . وهكذا كان سهلاً إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم في أية لحظة لكن مثل هذا العمل كان يعني في تلك المرحلة من تطور الأوضاع الصدّام مع بعض الأجهزة الأمنية وعناصر الشرطة السّاهرة على حمايتهم ، الذين اصطفوا عملياً إلى جانب المعارضة . ولم يكن هذا هو السبب الرئيسي لعدم اعتقال أعضاء إدارة المعارضة ، بل

القناعة بأن عناصر مؤثرة ومتنفّذة في قيادة الحزب الشيوعي كانوا يدبّرون انقلاباً ضد النظام والحزب والدولة .

إن تأثير التحولات التي وقعت في هنغاريا وبولندا والمانيا الديمقراطية ، ذات الحدود الطويلة مع تشيكوسلوفاكيا من الجنوب والشمال والغرب ، إضافة إلى التحولات وتغيير المواقع والمواقف لصالح المعارضة في الداخل ، قد وضعت قيادة ياكش أمام خيارين أحلاهما مرّ.الأول:التشبث بالسلطة ، والمحافظة على النظام الاشتراكي بكل ما أوتي من وسائل القوة ، كالجيش ، والميليشيات الشعبية المسلحة ، والأجهزة الأمنية والمختصة الأخرى ، ممّا يعني بالتأكيد إسالة الدماء في الشارع . والثاني : إدارة الظّهر للحكم ، والتخلي الطوعي عن السلطة ، الأمر الذي يخلق فراغاً دستورياً في البلاد لا يوجد من يملؤه غير «المنبر المدني» ، وقد اختارت هذه القيادة الخيار الثاني لأن الحلّ الأوّل غير مقبول محلياً ولا دولياً ، كما لم تتوفر له مقومات الدعم السياسي التقليدي من البلدان المجاورة التي كانت حتى الأمس حليفة ، وغدت اليوم ذات أنظمة معادية للاشتراكية ومؤيدة للمعارضة التشيكوسلوفاكية .

وممّا ساعد على تزكية الميل إلى الخيار الثاني ، أيضاً ، ذلك التحريض الذي اضطّلع به الممثلون المشهورون في السينما والمسرح ، وبعض الفنّانين المحبوبين لدى الجمهور ، وممثلو الكنيسة والطلبة ضد النظام عبر مظاهرات جماهيرية امتدّت أسبوعاً كاملاً بعد ١٧ نوفمبر ، ولم يعرف التاريخ السياسي الحديث لتشيكوسلوفاكيا مثيلاً لضخامتها . وزاد من فعالية التعبئة ضد النظام الاشتراكي ، الدور المؤثر الذي قام به التليفزيون التشيكوسلوفاكي في تصوير هذه المظاهرات وبثّها على الهواء مباشرة . وأدى هذه المهمة بنجاح أولئك العاملون التقنيون أنصار المعارضة في هذه المؤسسة الحكومية والذين كانوا العناصر المقرّرة فيما هو مسموح وغير مسموح عرضة وبثّه . وفي هكذا وضع ، لم تتمكن القيادة الرسمية في البلاد من السيطرة على الإذاعة والتليفزيون ، حتى بتوفر إمكانية استعمال تقنيات الجيش والأمن العام التي كانت تعد من قبل في مثل هذه المناسبات .

وسعت المعارضة نشاطاتها بتنظيم المظاهرات المعادية للنظام الاشتراكي في المدن الأخرى الكبيرة غير العاصمة ، رفعت فيها شعار المطالبة بـ «الاستقالة أي إسقاط

السلطة [*].وتحت ضغط هذه الأوضاع دارت مفاوضات «المائدة المستديرة» بين ممثلي المعارضة ورئيس الحكومة لاديسلاف أداميتس ، انتهت بتشكيل أول حكومة في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ثلث أعضائها تقريباً من المعارضة. وفي ٢٣ نوفمبر استقالت قيادة ميلوش ياكش، وجيء بكارل أربانيك، غير القدير أبداً على مواجهة ذلك الوضع، أميناً عاماً للحزب.وهكذا وجدت المعارضة في هذا التغيير حافزاً لتجاوز رئيس الحكومة أداميتس، فاستقالت الحكومة. وتصاعدت مطالب المعارضة بتوسيع حصتها في الحكومة القادمة التي تشكّلت برئاسة ماريان تشالفا، وكان نصف وزرائها تقريباً من المعارضة.

وتتوج تطور هذه الأحداث بإجماع البرلمان الفيدرالي المعدّل (أي بالإيعاز لعدد من النواب الشيوعيين للاستقالة واستبدالهم بنواب من المعارضة) على انتخاب فاتسلاف هافل رئيساً لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وكانت تلك آخر ضربة توجه للحزب الشيوعي الذي انتقل منه الى صفوف المعارضة عدد غير قليل من الوصوليين والمتسلقين في قيادته .

وصل الرئيس هافل الى قمة الهرم السياسي في الدولة التشيكوسلوفاكية على خلفيّة شعار مستعار من غاندي الهندي ، والذي يقول «الحقيقة والحب سينتصران على الكذب والكراهية» . وشتان بين المثالية والواقع الحيّ . فقد جاء في كتاب «الإحصاءات السنويّة» الرسمي الصّادر عن مركز الإحصاء الفيدرالي لعام ١٩٩٢ ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ٨٧٪ بالمقارنة مع أسعارها في ذات الفترة من العام ١٩٨٩ . وانخفضت الأجور الفعلية للعاملين بنسبة ٢٧٪ ، كما انخفض معدل الدخل القومي بنسبة ٣٤،٦٪ . بهذه الأرقام ، تكون تشيكوسلوفاكيا قد عادت بإنتاجها ومستوى معيشة مواطنيها خمسة عشر عاماً إلى الوراء .

ترافقت المطالبة باستقالة الحكومة الفيدرالية مع الإعلان عن تنفيذ؛ إضراب عام رمزي في العاصمة. وهنا المفارقة؛ ففي العام١٩٤٨ ، عمد الشيوعيون التشيكوسلوفاكيين إلى إعلان الإضراب العام مطالبين باستقالة الحكومة البرجوازية آنذاك. لكن بينما كان الشيوعيون في فبراير / شباط من ذلك العام متواجدين بين القواعد الأساسية للجماهير، تغيّر حالهم في نوفمبر- ديسمبر عام ١٩٨٩ تغيراً تاماً اذا كان لابد من الاشارة الى احداث ١٩٤٨ فمن الضروري الحديث عن دور الجيش السوفياتي في دعم الشيوعيين.

وممّا يثير الاستهجان حقاً تخلّي الحكم الجديد في تشيكوسلوفاكيا عن دعم الزراعة التعاونية المشهود بتطورها وتقدمها في العالم كلّه،والتي ساهمت إلى حدّ كبير في رفع المستوى التنموي في الأراضي التشيكية والسلوفاكية على حدّ سواء ، بينما لا يزال القطاع الزراعي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة يتلقى دعماً مالياً ومادياً كبيراً من حكوماتها ، ويصل هذا الدعم للزراعة في اليابان الى ما نسبته ٧٥٪ من التكاليف.هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية للانتاج الزراعي (كالآلات ، والأسمدة، والمبيدات ، والنفط) في تشيكوسلوفاكيا الجديدة ، وبيع المنتجات الزراعية المصنّعة بالأسعار الاستهلاكية المنخفضة طبعاً،وإعادة الأراضي الزراعية إلى الملكية الخاصة. إن مجمل هذا التطور في الحقل الزراعي في بلاد تسعى للعودة السريعة إلى أوروبا والاندماج بها ، يصبّ ولا شك في صالح السوق الأوروبية المشتركة التي تسعى بدورها إلى إغراق الأسواق التشيكية والسلوفاكية بمنتجاتها الزراعية والغذائية ، فتحولها في نهاية المطاف الى دولة من طراز الدول النامية .

ومرّة أخرى لم يجلب اسم تشيكوسلوفاكيا الشاعري الحظ السعيد لسكانها فمنذ فجر ١٩٩٣/١/١ ، لم يعد «قلب أوروبا» قائماً كدولة واحدة . إذ قسّم النظام الديمقراطي الجديد الدولة الفيدرالية ذات الأربعة وسبعين عاماً إلى دولتين مستقلتين : الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية بقرار صدر عن البرلمان الفيدرالي يوم ١٩٩٢/١١/٢٦ . وممّا يثير الدهشة في الذين صوتوا لصالح هذا القرار في البرلمان أنهم لم يحصلوا على تفويض من ناخبيهم بهذا الشأن . إن غالبية المواطنين التشيكوسلوفاك تؤيد الإبقاء على وحدة البلاد في إطار فيدرالي . ولهذا السبب وحده عارض ائتلاف الأحزاب اليمينية الحاكمة إجراء استفتاء عام حول هذه القضية المصيرية استناداً إلى الدستور المعمول به . ولأن هذا الائتلاف كان يخشى فشلاً محققاً فيما لو أجري هكذا استفتاء ، فقد التفّ على الدستور بالتصويت في البرلمان الفيدرالي (الذي يضم ممثلين منتخبين للأمتين) على قانون تقسيم الدولة بعدما ضمن أصوات جزء من نواب المعارضة فيه .

ممّا تقدّم يمكن الاستخلاص بأن بذور الأزمات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي عصفت بالبلدان الاشتراكية ، وقلبت أنظمتها أواخر العام ١٩٨٩ ، كانت قد نبتت منذ زمن بعيد عن هذا التاريخ . لكن ما يثير الانتباه حقاً هو أنه لم يحدث أبداً في

التاريخ المشترك لهذه البلدان أن انفجرت هذه الأزمات المركّبة معاً وفي وقت واحد . إن أوجه الشّبه بين أساليب قلب تلك الأنظمة ، وصلة تلك الأزمات مع بعضها البعض ، والشعارات المماثلة التي رفعتها القوى المعارضة للاشتراكية في جميع هذه البلدان ، والتكتيك الواحد تقريباً في الوصول إلى السلطة يدلّل على أن ما جرى كان مسلسلاً مدّبراً ومدروساً منذ زمن بعيد . واستخدم في تنفيذه كل ما في جعبة الغرب من مواد التحريض ، وكل ما في هذه البلدان من تشويهات للاشتراكية ومن أخطاء فادحة في التطبيق والإدارة ، وخداع بموضوعة حقوق الإنسان ، والاختراق التنظيمي الذي نجحت فيه الاستخبارات الأجنبية ، والتفوق العلمي – التكنولوجي للغرب ، والديماغوجية وحتى محاولات الانقلاب السافرة .

تتغيّر الحكومات ويتغيّر الرؤساء في الغرب بصورة عاديّة . وبين هؤلاء من يسعى ويوفّق إلى تحقيق إصلاحات جديّة وإيجابية لصالح شعوبهم ، ولإقامة علاقات أفضل لكن سياسات الدول الغربية الكبرى تظل كما هي : فرض مصالحها على الآخرين ، وتكريس نمط معيشة عليهم . ومع ذلك ، فإن أي استنتاج مسؤول بشأن ما حصل في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة يجب أن ينطلق بالأساس من واقع أن ذاك الانهيار لنظام في معسكر بأكمله هو حصيلة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت قد نضجت في هذه البلدان . وفي هذا الصدد يقول نعيم الأشهب (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني«أما فيما إذا كان ممكناً رفع الأمور في طريق الإصلاح ، وبالتالي إخراج هذه البلدان بأنظمتها السابقة من تلك الأزمة أي تنظيف المعبد وليس هدمه – وأن الأجهزة الأجنبية قد قطعت الطريق على مثل هذه الإمكانية ، فهذه قضية مفتوحة لاجتهاد الآراء حتى الآن ، مأخوذ في الحسبان تجربة الصين ، التي بدأت منذ العام ١٩٧٨ بالإصلاحات الاقتصادية ، وإدخال [أشكال من] اقتصاد السوق ، محققة بذلك نتائج ملموسة ، دون أن يعني ذلك أولاً أنها تحتاج إلى إصلاحات سياسية موازية ، وثانياً تجاهل الفوارق بين الصين وبلدان أوروبا الشرقية» . (مجلة «صوت الوطن»، عدد ١٦ ، ١٩٩٠).

الفصل السابع

انقلاب موسكو الأول:

- ١ -

انقلاب موسكو الأول:

المسمار الأخير في نَعْش الدولة السوفياتية!

وصل الرئيس الاميركي السابق جورج بوش إلى جزيرة مالطا في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩ لحضور القمة الأميركية - السوفياتية، وقد تملّكته مشاعر العزّة ونشوة الفرح، وبتحقيق حلم طالما راود الرؤساء الأميركيين من قبله، ألا وهو انهيار الأنظمة الاشتراكية في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، التي كان سقوط نظام تشاوتشيسكو في رومانيا في الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٩، الحلقة الأخيرة في مسلسل انقلابات الدولة الذي أطاح بحكم الأحزاب الشيوعية، وأحلّ مكانها أنظمة جديدة رفعت شعارات "الديمقراطية" و"التعددية السياسية" و"حقوق الإنسان" التي يتمسّك بها الغرب، كنقيض "للشمولية" و"الحزب الواحد" والتخطيط المركزي في الإدارة والاقتصاد.

واعتقد الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف، الذي وصل إلى ذات المكان بذات التاريخ ولذات الغرض، أن تلك التحولات والتغييرات الجذرية التي وقعت على أراضي حلفائه الاقربين السابقين تلبّي مطالب الغرب وشروطه، التي طالما ردّدها الغرب كأسس لا غنى عنها لتطبيع العلاقات بين المعسكرين المتناقضين، ولإقامة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والتكنولوجي، وتوظيف الاستثمارات الغربية في بلدان

أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفاتي نفسه. وعلى هذا الأساس من التخمين، بنى زعيم "البيريسترويكا" أحلامه لإزالة عوامل الكبح في عملية التطور الاقتصادي- الاجتماعي والنمو الحضاري- الثقافي في بلاده، ولإعادة بناء الاشتراكية وتجديدها، وإعطائها وجهها الإنساني الذي غيبّه الجمود العقائدي، والبيروقراطية الصارمة، وانتفاء العلنية، والانغلاق على الذات. وذهب الظّن بالرئيس غورباتشوف إلى الحدّ الذي رأى فيه أن في جيبه ورقة من مثاليات "ثورة" البيريسترويكا، وهي الانقلاب على "الاشتراكية الواقعية"، وانفتاح إمكانات التطوير واللّحاق بالمستويات الغربية قبل وصول العالم إلى القرن الحادي والعشرين.

بهذه النظرة الميتافيزيقية أغفل غورباتشوف حقيقة أهداف الغرب منذ الحرب العالمية الثانية، وحقيقة الصراع الأيديولوجي بين معسكرين متناقضين ونظامين سياسيين- اجتماعيين يسعى كل منهما إلى تحطيم الآخر والقضاء عليه. كما أسقط الزعيم السوفياتي من حساباته، على ما يبدو، ماكان يدركه الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصا بأن "ڤيروس" انهيار الأطراف في الكتلة الواحدة لا بدّ وأن ينتقل إلى القلب ذاته، إن لم تتوفر المعالجة الناجعة والطبيب الكفء، فتنسدّ الصمامات وتتوقف حركة الجسم كلّه. وهذا ما حدث فعلاً في وقت لاحق، إذ جاء الغرب لينعي "المريض الاشتراكي"الذي لم يعد ممكنا علاجه إلاّ بالموت، ودون النظر إلى مستوى كفاءة الطبيب. بذلك اثبت الغرب- الذي فتح صدره وذراعيه لاحتضان "البيريسترويكا"للرئيس السوڤياتي مقولة قديمة طالما رددها هذا الغرب طوال العقود الماضية من هذا القرن بان الاشتراكية "خطأ تاريخي" جرى الآن تصحيحه تاريخياً".

في فترة ما بعد الحرب، حصل الغرب على الكثير من المعلومات الصحيحة والدقيقة القيمة ذات العلاقة بخصوصيات الحكم والمجتمعات الاشتراكية، مثل شؤون الدفاع، والنظم العسكرية، والميزانيات، ومستويات المعيشة، والتمايز الفئوي للقيادات ...الخ، افاد منها كثيراً في رسم برامجه المضادة ودعاياته التحريضية عبر اجهزته المعبأة والموجهة. وبثت له الاقمار الصناعية المسيرة عدداً لا يحصى من الصور، وجمع له العملاء ارشيفاً ضخماً من المعلومات المصنفة في مختلف المجالات، تكشف عن عيوب النظام الاشتراكي ونواقصه، وعن مساراته الخاطئة في التطبيق. ومع هذا، لم تكن كل هذه

الجهود والانفاقات مجتمعة كافية لقلب نظام حكم واحد في اي من بلدان المعسكر الشرقي.وحدها «البيرويسترويكا» كانت الهدية الاعز والاغلى بالنسبة للغرب، وعلى عادة الغربيين، وخاصة الأوروبيين منهم، لا تجزّي الهدية المقدمة بدون مناسبة، وبدون توفر مستوى معين من العلاقة الثنائية بين المهدي والمهدى إليه.

كلام صحيح مبدئيا ويؤيد ما اشرت اليه انفاً عن ان العوامل الموضوعية الداخلية لها الدور الحاسم ولكن هذا لايلغي دور العوامل الخارجية. اي ان الغرب عمل فعلاً على زعزعة الانظمة وساهم في خلق الاجواء. اي ان الحرب الباردة ادت دورها وانتهى ان لم يكن بهزيمة فعلى الاقل بإستسلام اريد له ان يكون مؤقتاً (مثل قبول عبد الناصر بمبادرة روجرز) فاصبح شاملاً (مثل كامب ديفيد السادات).

لذلك، لم يجد الرئيس بوش شيئاً ملحاً يناقشه مع قرينه غورباتشوف في قمة مالطا غير متابعة قضايا نزع الاسلحة الصاروخية النووية بمدياتها المختلفة، سبيلاً الى تصفيتها النهائية، وتحقيق السلام والامن في اوروبا والعالم، حتى ازمة الخليج التي كانت تقترب من ذروة الانفجار في ذلك الوقت، ضنّ عليها الرئيسان البحث في الامكانيات الفعلية لحلها. وبعبارة اخرى، كان جورج بوش يريد اعطاء فرصة ضرورية اطول للانظمة الجديدة في اوروبا الشرقية لترسيخ الديمقراطية ونمط الحياة الغربيين، تاركين جميعاً الاتحاد السوفياتي مهيض الجناح، وبدون حلفاء، وغارقاً في شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع شركاء متقلبين. ولعل لسان حال جورج بوش كان يقول لنتريث حتى يصل فيروس التغيير الى "المركز" فينقلب الحال فيه كما انقلب في "الاطراف".

عاد غورباتشوف من مالطا، وفيما بعد من لندن، دون اي شيء جوهري يقدمه للمكتب السياسي في موسكو عن لقاءات القمم تلك. فلا الادارة الاميركية ولا قادة الغرب ولا قادة"العمالقة السبعة" دروا عليه غير الوعود بالمساعدات والاستثمار والتكنولوجيا، منتظرين،هم الاخرون، توفر الظروف والشروط التي توائم مقاساتهم وقناعاتهم. فغورباتشوف "البيرتسترويكا" بالنسبة لهم جميعاً لا يزال الامين العام للحزب الشيوعي الذي يحكم الاتحاد السوفياتي، وان تخلى في النص الدستوري عن دوره القيادي في السلطة. وهذا ما لا يطمئن رجال المال والاعمال في الغرب واليابان. ذلك ان هذا الحزب سيشرف، حكماً، على كيفية تصريف المساعدات وتوزيع القروض على اساس برامجه في

التنمية والتطوير، الامر الذي سيقيد، بطبيعة الحال، حركة رأس المال الاجنبي واستثماراته داخل بلاد السوفيات. وفي هذا الشأن، قال روبرت ماكنمارا في محاضراته امام اساتذة كلية الدفاع الوطني بواشنطن (المشار اليها في الفصل الاول) بانه لا بد من الغاء الدور القيادي للحزب الشيوعي في ادارة الاقتصاد والسياسة في النظام الاشتراكي، وتحطيم هذا الجهاز كي تنفتح الابواب امام القوى "الديمقراطية" للاضطلاع بتطوير الاقتصاد بحرية تامة وانتهاج سياسة داخلية وخارجية تعنى"بمصالح " الشعب.

وفي ١٤يناير/كانون الثاني ١٩٩٣(اي بعد ٣٢ عاماً من محاضرة ماكنمارا) قال الدكتور دانيال بايبس(*) في محاضرة له بمعهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الفيدرالية التشيكوسلوفاكية ان الادراة الاميركية لم تتجاوب مع الاصلاحات التي قامت بها الصين الاشتراكية بتبنيها لبعض اشكال اقتصاد السوق، لان في الصين حزباً شيوعياً يقود هذه العملية، مما يعني اتباع نهج مركزي في تطبيق هذه الاصلاحات والاشراف المباشر عليها، وهذا ما لا يروق لنا.

من السذاجة والسخف الاعتقاد بأن الرئيس غورباتشوف لم يكن على دراية ويقين باستيراتيجية الغرب واهدافه الحقيقية حيال النظام الاشتراكي، فكم من محاولة قام بها هذا الغرب، خلال فترة ما بعد الحرب،للاطاحة بحكم الشيوعيين في بلدان اوروبا الشرقية او دعم قوى الثورة المضادة للاشتراكية، او زرع المتفجرات السياسية في تلك الدول.

كما لم يسكت هذا الغرب اياه عن اختلاق قضايا، مثل مسألة حقوق الانسان في بلدان المعسكر الشرقي، والدق على طبولها حتى صارت سياسة رسمية للولايات المتحدة في عهد الرئيس جيمي كارتر. بهدف زعزعة الاستقرار في المجتمعات الاشتراكية . لكننا لا نستطيع الجزم بان استناد "البيريسترويكا" الى ما يسمى "التجربة والخطأ" في مسارها المتعثر كان امراً مدبراً او مقصوداً. ذلك ان عملية "البيريسترويكا" ذاتها غدت سياسة وبرنامجاً اقرهما الحزب الشيوعي السوفياتي في مؤتمره الثامن والعشرين، استناداً الى واقع هبوط الانتاج وفقدان السلع الاستهلاكية الضرورية،

دانيال بايبس مستشرق اميركي، له عدة مؤلفات عن الحضارة والثقافة الاسلامية. كان عضواً في مجلس مستشاري الرئيس رونالد ريغان لشؤون الشرق الاوسط، وللرئيس بوش من بعده. وكان عضواً في لجنة الحملة الانتخابية هذا الاخير في مواجهة الرئيس كلينتون. ويدعي بايبس ان طريق "المسارين" في مفاوضات السلام في الشرق الاوسط هي من بنات افكاره، يشغل بايبس حالياً مدير "معهد دراسات السياسة الخارجية الاميركية" فيلادلفيا..

والتضخم الوظيفي، وتفشي البطالة المقنعة، وطغيان تجارة اقتصاد الظل والسوق السوداء ..الخ، وهي ظواهر اقتصادية- اجتماعية - سياسية كانت متراكمة لكنها غير ظاهرة وتعد متعارضة تماماً مع مبادىء الاشتراكية ومفاهيمها . واذا كان الحال كذلك من تبني الحزب لاعادة البناء والتجديد الاشتراكي، فما هو هدف الامين العام من التغييرات المتعددة التي اجراها في المكتب السياسي واللجنة المركزية، واقصى بمقتضاها "المحافظين " عن مراكز القيادة والتنفيذ؟ ويزداد الشك والريبة عندما تم استبدال هؤلاء المحافظين "بيريسترويكيين" (من امثال اليكسندر ياكوفليف) اعلنوا فيما بعد صراحة انهم لم يؤمنوا في حياتهم قط ببناء الاشتراكية في بلاد السوفيات، وان الاشتراكية بالنسبة لهم هي مجرد حلم (يلتسن في الولايات المتحدة)، وان جل ما كانوا يصبون اليه اقامة مجتمع من العدالة الاجتماعية ، وترافق مع كل ذلك اصدار الرئيس غورباتشوف لمجموعة من الاوامر والمراسيم الرئاسية تتعلق بتنفيذ العديد من المناقلات بين الكوادر الحزبية والمسؤولين في الاجهزة الحكومية، قيل في تبريرها انها ترمي الى تجاوز سلبيات تطبيق "البيريسترويكا" والى تصحيح الاخطاء التي ارتكبت في مسيرتها المرة،وانتشرت في ذات الوقت تصريحات الرئيس والكتاب الصحفية والبيانات الاذاعية والتلفزيونية التي تنسب اخفاقات"البيريسترويكا" الى استمرار وجود "عوامل الكبح" في مؤسسات الدولة واجهزة الحزب، بينما اغفل الحديث عن "المافيات"التي احتكرت توزيع المواد الغذائية الاساسية وكدستها في مستودعات التخزين ثم راحت تبيعها في السوق السوداء باسعار باهظة طبعاً، وتكون الثروات الطائلة ، فأدى ذلك بالضرورة الى انخفاض مستوى معيشة المواطنين، فكالوا التهم للحزب، الذي عودهم على توفير امنهم الغذائي بالدرجة الاولى، وليس "البيريسترويكا" التي بدأت تختفي بالتدريج في ظلها كل الضمانات الاجتماعية الاخرى، وهنا، ايضاً، بدأ الحزب يفقد سمعته وهيبته بين الجماهير، وسيطرته الفعلية على الادارة والاقتصاد في كل المرافق وفي جميع المناطق والجمهوريات. ودبت النزاعات والصراعات بين قادته وكوادره، وخاصة في الموقف من "البيريسترويكا" ومن مخاطرها الحقيقية على المنجزات الاشتراكية. فغابت كلية وحدة الحزب المركزية، وضاعت سلطته على مراكز الاحزاب في الجمهوريات والاطراف، فشل عمله، بينما تواترت اكثر فاكثر المراسيم الرئاسية وغورباتشوف ما يزال الامين العام للحزب.

في الواقع، لم تكن هذه الحال من التردي في جسم الحزب،ونشاطه ودوره في حياة المجتمع امراً عادياً او مألوفاً او مقبولاً. ومع ذلك، لم يتمكن مهندسو "البيريسترويكا" من السير بها قدماً او انتشالها من التعثر، وقد ادت تلك التحولات والمناقلات وحتى التصفيات داخل جسم الحزب بأمنية العالم ان يدعوه"المخلوق العجيب" قاصداً بذلك عدم قابلية الحزب للتطور والتكيف مع النهج الجديد.

وكان الخوف من تأليف الجهاز الحزبي وتمرده على الامين العام واحداً من الاسباب الاساسية التي دفعت غورباتشوف الى تقديم الاصلاح السياسي على الاقتصادي اذ انه حاول تقليم اظافر الحزب مراحل قبل الشروع بالاصلاحات الجذرية وبدأ بتعزيز سلطة مجلس السوفيات الاعلى ومنحه الصلاحيات الدستورية التي كانت شكلية في الماضي. وفي المرحلة التالية الغيت المادة السادسة التي تنص على الدور القيادي للحزب وسمح بالتعددية الحزبية. واشار عدد من مستشاري غورباتشوف فيما بعد الى خطة سرية كان هدفها تجزئة الحزب الى عدة هياكل تتحول احزاباً متنافسة على السلطة ضمن اطار اشتراكي – ديمقراطي عام.

وادى فقدان الحزب دوره المركزي المتفرد في ادارة السلطة وغياب القاعدة الجماهيرية له الى تعزيز عمليات التفكك والتشرذم في البلد. وظهر ذلك في صورة خاصة في تعاظم المشاكل القومية وطموح الجمهوريات الى الاستقلال ولعب بوريس يلتسن منافس غورباتشوف وغريمه دوراً مؤثراً في هذا الاتجاه. وطرح شعاره الشهير "خذوا من السيادة ما استطعتم ان تهضموا" موجهاً خطابه الى الجمهوريات داعماً بذلك فكرة الانفكاك عن المركز الذي هو في الجوهر روسياً ذاتها التي انتخب يلتسن رئيساً لها !ويصف شاهد عيان كارثة الحزب بالتحول تدريجياً الى مجرد تركة يتولى الامين العام تصفيتها على طريقته الخاصة متستراً بالمكتب السياسي الجديد بانها بدت ابسط بكثير من كارثة التفكك التي تلاحقت على مدى العام ١٩٩٠كقدر لا بد منه يدهم الاتحاد السوفياتي ويعصف به. ويقول هذا الشاهد، بعد ان اعلنت ليتوانيا واستوانيا ولاتفيا الاستقلال، الرئيس مع تعامل الرئيس مع هذه الظاهرة بارتباك وتردد، ولم يعد باستطاعته اخضاع متمردي الاطراف بالقوة، فهو لم يفعل ذلك حين كان بوسعه ان يفعله اي منذ احداث "نوغورنوكرباخ" وما تلاها من احداث مماثلة متعددة. ويلاحظ هذا الشاهد ان

شعارات"البيريسترويكا" الديمقراطية كانت تقيد حركة الرئيس في استخدام الجيش، وحين اضطر هذا الرئيس الى استخدامه بشكل جزئي، كما في احداث "باكو" و"تبليسي"، لم يتحرج من التنصل من ذلك فيما بعد وتحميل المسؤولية لضباط محليين. وفي العام ١٩٩١، بعد تضافر شعارات "البيريسترويكا" مع القوى الجديدة في الاتحادوالقوة المستجدة في الجمهوريات، صار تدخل القوات المسلحة لاخضاع الجمهوريات المتمردة يعني مجزرة دموية غير مضمونة النتائج، ويخلص هذا الشاهد الى القول "ان استقلال شعوب الاتحاد السوفياتي لا يعني ، فقط، انعتاقاً من هيمنة الدولة المركزية واستمتاعاً بحق تقرير المصير وبعثاً للثقافة الوطنية والدين وكل ما تتوق اليه الشعوب لصنع حياتها، وانما يعني، من جهة اخرى، مشاكل متبادلة يصعب تجاوزها او تفادي دفع اثمان باهظة (نبيل عمرو، السفير الفلسطيني السابق الف يوم في موسكو(مخطوطة،١٩٩٣،ص١٩١).ولا يستطيع احد ان ينكر لغورباتشوف محاولاته الايجابية للحفاظ على وحدة كيان الدولة السوفياتية بجمهورياتها الخمس عشرة، مثل الاستفتاء العام الذي اجراه في مارس/ آذار ١٩٩١، وكانت نتيجته لصالح الابقاء على الاتحاد السوفياتي الموحد بأغلبية ثلثي المواطنين الذين ادلوا باصواتهم. أو ثلثي الناخبين المسجلين على اللوائح وكذلك اعداده لاتفاقية اتحادية جديدة تعقد بين الجمهوريات تقلص سلطة المركز على الاطرف، وتعطي الجمهوريات سلطات اوسع في الادارة والاقتصاد ، وتحد من الاوامرية المركزية، لكن امكانية تطبيقها كانت موضع شك تماماً، فقد كانت "البيريسترويكا" قد اخذت هي الاخرى تقترب من ذروة ازمتها منذ خريف العام ١٩٨٩ . ذلك انه اضافة الى التوتر الاجتماعي الذي بلغ اوجه ، والفوضى العامة التي طغت على جميع مناحي الحياة ومرافقها نتيجة"لتضافر القوة الجديدة والمستجدة" في الجمهوريات مع "شعارات البيريسترويكا الديمقراطية" ، والنزوع الى الاستقلال عن موسكو، كان هناك اهتزاز مكانة الاتحاد السوفياتي الدولية، وتراجع دوره كدولة عظمى في تقرير السياسة العالمية ، وعليه لم يكن مستغرباً على الرئيس بوش ان يفضل في مالطا" التريث" في تلبية طلبات غورباتشوف ، وارجاء ذلك الى وقت "اكثر ملاءمة" من وجهة نظر الولايات المتحدة، اي انتظار مفاقمة الوضع الداخلي وربما انفجاره في الاتحاد السوفياتي مما يؤدي الى تفككه، فتنفرد الولايات المتحدة عندئذ في حل القضايا الدولية والنزاعات الاقليمية المتبقية التي كانت على جدول اعمال قمة مالطا.

ومثلما حدث في معظم بلدان اوروبا الشرقية ، انتقل – في هذه المرحلة من تطور الاوضاع داخل الاتحاد السوفياتي – البيروقراطيون والاصوليون في قيادة الحزب الى التنسيق مع" الديمقراطيين الجدد والمستجدين" ، وخاصة في وسائل الاعلام، بهدف التشهير بالحزب وشن الحملات الهستيرية عليه، وقد ساعد ذلك غورباتشوف كثيراً في التخلص من معارضيه في مسيرة "البيريسترويكا". فأعيد ترتيب مستودعات التاريخ الروسي، والارشيف السوفياتي بشكل فصل الحاضر عن الماضي، وحاول ربط الماضي ربطاً مباشراً بالمستقبل، وفي هذا السياق، لم يتورع هؤلاء "الديمقراطيون الجدد والمستجدون" حتى عن نبش القبور بغرض التحريض، وإثارة المشاعر والعواطف ضد الحزب، ازاء هذه الحال، حاول عدد من اعضاء اللجنة المركزية إبعاد غورباتشوف عن امانتها العامة، ولم يفلحوا . مثلما لم تنجح محاولة اقصائه عن هذا المنصب في المؤتمر الـ٢٨ للحزب في ربيع ١٩٩١، وجرت المحاولة الثالثة في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في خريف العام ١٩٩١، ولاقت مصير سابقتيها. كما لم يتمكن "مؤتمر نواب الشعب" الذي انعقد بعيد المؤتمر الاستثنائي للحزب من عزل غورباتشوف من منصبه للاتحاد.إن السبب الرئيسي لفشل كل هذه المحاولات هو غياب وحدة الحزب الشيوعي، وتنازع التيارات فيه، وكان لهذه التيارات ممثلوها الحزبيون في اللجنة المركزية، ومؤتمرات الحزب، كما في مؤتمر نواب الشعب، فتمسك البيروقراطيون والوصوليون المنتخبون بمواقعهم ومراكزهم في هذه المؤسسات، بينما خلعوا اقنعتهم ومعاطفهم عند التصويت ، وانضموا الى تيار تصفية الحزب، ولم يختلف الوضع في "مؤتمر نواب الشعب ".ذلك ان اعضاءه وصلوا الى هذه المؤسسة التشريعية بدعم من الحزب اساساً، ومارسوا نفس الاسلوب لدى التصويت على تنحية غورباتشوف عن الرئاسة، ومهما يكن من امر هذه المحاولات ونتائجها فإنها تشكل بمجموعها مؤشرات ملموسة على زعزعة الثقة" بالبيريسترويكا" وبزعيمها في الداخل، بعكس التصفيق لهما في الخارج، خاصة في اوروبا الغربية، والعالم الراسمالي كله، وفي بلدان اوروبا الشرقية الجديدة.

ليس صعباً الاستنتاج بان محاولات اقصاء غورباتشوف عن مناصبه الحزبية والرسمية قد بادر اليها من يصفهم غورباتشوف و"البيريسترويكيون" عموماً بالمحافظة وينعتهم "بعوامل الكبح" الذين جعلوا من الحزب، "مخلوقاً عجيباً" وكانوا السبب في "الركود

الاقتصادي" و"الجمود العقائدي" و التخلف الحضاري" و"تعميق البيروقراطية" ومن الطبيعي ان يكون بديله من بينهم ان هم نجحوا في محاولاتهم تلك، وهكذا راح الاعلام" الديمقراطي" في الاتحاد السوفياتي يضغط على فكر المواطنين ومشاعرهم محذراً من العودة بالمجتمع الى حياة ما قبل "البيريسترويكا" اما تمسك" المحافظين" بالابقاء على الاتحاد كدولة موحدة، استناداً الى رأي ثلثي المجتمع السوفياتي ، فقد قوبل بمشروع غورباتشوف الجديد حول المعاهدة الاتحادية الجديدة، اي دعوة المواطنين الى عدم تأييد استبدال غورباتشوف باحد هؤلاء "المحافظين....

ان وضعاً كهذا من الضياع والتأرجح بين بديل غير مقبول وحكم قائم يوغل في مفاقمة الازمة الاجتماعية الشاملة، ويهدد كيان الدولة بالانهيار، ويؤدي في اقصى احتمالاته الى اللجوء الى طريق ثالث لفرض النظام وسيادة الدولة، الا وهو الجيش . غير ان هذه المؤسسة، التي كانت طوال الفترة الماضية تحت قيادة الحزب واشرافه المباشرين، قد وصلتها هي الاخرى "البيريسترويكا"، ومزقتها لدرجة باتت فيها قدرتها على القيام بمحاولة انقلاب غير واردة على الاطلاق، وتصدق صحة هذا التقدير اكثر كون مئات الالوف من الضباط والجنود، اضافة الى عائلاتهم، الذين عادوا الى ارض الوطن من مراكز عملهم في دول معاهدة وارسو، لم يجر اي نوع من الاستعداد لاستقبالهم او توفير الحد الادنى من شروط استقرارهم (مثل السكن، والعمل المناسب، والمدارس للاطفال...الخ)، فكيف ينتظر منهم التفكير بانقلاب عسكري؟ بل هناك عامل قوي اخر يمس كرامة هؤلاء السوفيات ومشاعرهم الوطنية المتأصلة، وهو ان هذه الجموع الغفيرة من الضباط والجنود، التي كانت حتى الامس القريب رمزاً للدفاع عن الاشتراكية وحصونها، ولحماية الدولة السوفياتية ذاتها من اعمال التخريب الداخلية والخارجية، قد اصطدمت لدى عودتها الى وطنها السوفياتي بحملات من التشهير والافتراء شوهت واجهها، ولطخت سمعتها واحترامها بين الناس العاديين، فهل يعقل ان تضمن تأييد هؤلاءالناس ان هي حاولت بانقلاب عسكري تخليصهم من الكابوس المخيم عليهم، وعلاوة على كل ذلك اصدر كل من غورباتشوف كرئيس للاتحاد، ويلتسن كرئيس لروسيا الاتحادية عدة مراسيم رئاسية فسخت مؤسسة الجيش واجهزة الامن العام، وحرفتها جميعاً عن هدفها الستراتيجي، فحجمت دورها وتأثيرها.كما غدا العاملون في فروعها

المختلفة وخاصة "كي.جي.بي." يشكلون ثلاثة تيارات رئيسية، احدها تنحى عن العمل فيها وغادرها بحثاً عن مورد رزق له ولعائلته، بينما اشتد الصراع بين التيارين الاخرين حول طبيعة هذه الاجهزة ووظائفها: اهي اجهزة سياسية ام غير سياسية؟ هل ستبقى درعاً يحمي الدولة السوفياتية الاشتراكية التي انشأتها، ودربتها ام تتحول الى اجهزة تخدم ايا كان في السلطة بما في ذلك اعداء الاشتراكية؟ قطعاً ان جيشاً وجهاز امن على هذا المستوى المتردي من الاحوال لا يستطيع القيام بانقلاب على الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف.

كانت القوى" الديمقراطية الجديدة والمستجدة" و"البيريسترويكيون " المعادون للاشتراكية في الاتحادالسوفياتي تدرك تماماً حقيقته الوضع داخل الجيش واجهزة الامن، مثلما كانت تدرك حقيقة داخل اجهزة الحزب والدولة، انه واقع التمزق والتصارع وحتى التناحر واذا اضيفت الى ذلك سيطرتها على وسائل الاعلام، تكون الحبكة قد اكتملت في شنها لحملة تخويف الناس وتحذيرهم من احتمال قيام اعداء البيريسترويكا تماماً بانقلاب على الديمقراطية والعلنية والتجديد، وإرهابهم بأن "الانقلابيين" سيستندون في عملهم المحتمل الى "قوى الظلام" "(اي الشيوعيين"، والجيش والى اجهزة الامن المكروهة من المواطنين. ومع ان مسألة وقوع انقلاب عسكري – حتى كفكرة- مسألة غريبة على الذهنية والتربية السوفياتية، الا ان تكرار التحذيرمنها في جميع وسائل الاعلام المختلفة، وعلى ايدي بعض رموز السلطة في الكريمليين، قد عمل على ترسيخها في وعي المواطن العادي، وتعبئته ضدها، وتحريضه على مناوئتها ان هي وقعت فعلاً. وبعبارة اخرى، اشغلت هذه الحملة الاعلامية عقول الناس بقضية غير قائمة في حياتهم اليومية العادية.

ومع ذلك، كان المواطن السوفياتي العادي يدرك،ايضاً، ان القائمين على "البيريسترويكا" غير قادرين على ايقاف تفاقم الازمة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية في البلاد، ناهيك عن تحقيق الاصلاحات التي وعدوا بها، ورغم سلطات هؤلاء المجددين" غير الاعتيادية ، الا انهم لم يستطيعوا طرح البديل لاتهاماتهم"لعناصر الكبح والركود والبيروقراطيةالحزبية"! فما كاد الاولون يطفئون صراعاً حتى انفجرت العشرات. وهكذا ضاق مجال مناورتهم، وبان عجزهم في السيطرة على التدهور المتسارع الحاصل في البلاد.

هكذا اخذت "بيريسترويكا" غورباتشوف تحصد في بلاد السوفيات ثمار ما زرعته في بلدان اوروبا الشرقية. وراحت سلطته تترنح امام استياء غالبية المواطنين ونقمتهم، ولعل اقرب المقربين اليه، اليكسندرياكوفليف، عضو المكتب السياسي، وسكرتير اللجنة المركزية للشؤن الايديولوجية، قد تدارك امر نفسه ومصلحته الشخصية مبكراً في مثل هذا الوضع المتردي الذي ساهم في خلقه مساهمة مباشرة، فترك غورباتشوف يغرق مع سفينته "البيريسترويكيا" في بحر متلاطم من الازمات المختلفة، وتبعه ادوارد شيفارنادزة، عضو المكتب السياسي، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي، فتحول من منصبه الحكومي ليعمل في "رابطة السياسة الخارجية، اولاً ثم ليعود الى بلدة جورجيا بعد ان ادى دوره في الدبلوماسية الدولية السوفياتية وسياستها الخارجية المؤثرة، وخاصة ابان حرب الخليج.

في البداية، كان بوريس يلتسن من انصار" البيريسترويكا" ايضاً، وفي اللحظة التي احس بعلائم فشلها وتراجع شعبية غورباتشوف، بدأ مناوشاته ومزايداته وصراعاته مع رئيس الاتحاد. لم يكن لدى هذا الروسي الطموح جداً، اي يلتسن ، برنامج محدد يراهن عليه كبديل:للبيريسترويكا" خصمه، ولذلك اختار اسهل الاشياء واقربها اليه، اي التطور السلبي، والتدهور المتفاقم، والدمار الشامل الذي يحيق بالبلاد وبالمجتمع السوفياتي، ومن اجل ذلك، استخدم كل ما في جعبته من وسائل غير شريفة تمس مشاعر الروس بالذات للتشهير بغورباتشوف، والتشفي بفشل "البيريسترويكا".

ومع تنامي النزعة الى الاستقلال في الجمهوريات، اعتمد يلتسين «مقولة الديمقراطية كبديل» كما اعتمد من بين اشياء اخرى على العناصر الدينية ومن مخزن الدعاية الغربية، استعار يلتسن شعار"الديمقراطية" ضد"القوى الخفية" او "القوى التدميرية" كما كان يحلو له ان يسميها. هذا هو يلتسن رئيس روسيا الاتحادية، الذي كان حتى امس اممياً، وملحداً، وسكرتير منظمة الحزب الشيوعي لمنطقة موسكو، وعضواً مرشحاً للمكتب السياسي.

ان مثال يلتسن كظاهرة سياسية لا يمكن له ان يحدث الا في بلاد كروسيا بالتحديد. ذلك ان ترقيته السريعة الى اعلى المراتب الحزبية تقريباً. ثم ابعاده المفاجىء عنها، وبروز مشاعر الكراهية والحقد عليه من قبل الرئيس غورباتشوف، قد ولدت الانطباع لدى

الجمهور خاصة في ظل اخفاقات "البيريسترويكا"- بأن هذا الرجل هو المنقذ لروسيا، ولعل هذا الانطباع الممزوج بشيء من الخيال السياسي يعود الى بعض التقاليد الروسية القديمة التي تتحدث عن "قياصرة طيبين خفيين" يظهرون الى الوجود من غامض علم الله لمساعدة البائسين والفقراء والمعدمين.

في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٩١، فاز بوريس يلتسن في انتخابات الرئاسة في روسيا فبدأ على الفور يعزز سلطاته ليس في روسيا وحسب، بل وفي عموم الاتحاد، ايضاً، وعلى حساب الرئيس غورباتشوف. فقد نجح، مثلاً، في فرض سيطرته على قسم من «كي.جي بي» وسيرة لخدمة اهدافه، واوقف نشاط الحزب الشيوعي بين صفوف الجيش، وفي مؤسسات الدولة تماماً مثلما حدث في بلدان اوروبا الشرقية.

وهكذا بدأ الصراع الحاد والمرير على السلطة المركزية بين الديكين كما يقولون: يلتسن وغورباتشوف. ووقع الغرب امام اختيار صعب، فقد ظهرت في حقيقة الامر سلطتان فعليتان في موسكو، بينما اخذت تتلاشى سلطة المركز على الاطراف، ولاحت بوادر غياب سلطة الدولة الموحدة. وسال لعاب الغرب على الثروات الطبيعية الهائلة للدولة المتداعية، وتفتحت أمام رساميله ورجال أعماله فرص استغلال اليد العاملة الرخيصة فيها. وتصدير الكاسد والفائض من بضائعة إلى اسواقها وسكانها الجائعين. غير أن هذا الغرب ذاته كان يدرك حقيقتين اثنتين.

الأولى: أن الصراع بين القوى المتنافسة لم يحسم في اطار الأزمة العامة في المجتمع السوفياتي. ومع أن الدولة السوفياتية مازالت تحتفظ بمقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن، فقد اضحت مجردة من الحلفاء عالمياً، فضاعت هيبتها الدولية، إنتهى دورها المؤثر الفعال في صياغة السياسة العالمية. لذلك، لم يكن أمام المعسكر الغربي من خيار سوى انتظار هذا الحسم في الصراع وأن كان قد تأخر بالمقارنة معه في دول أوروبا الشرقية.

الثانية: أن الاتحاد السوفياتي الذي يرأسه ميخائيل غورباتشوف لايزال رسمياً «دولة اشتراكية» لها حدود طويلة مع «الديمقراطيات» الجديدة في أوروبا الشرقية، وخاصة مع مثلث تشيكوسلوفاكيا- بولندا- المجر الذي يشكل نقطة الاحتكاك

المباشر بين الغرب والاتحاد السوفياتي. ولذلك، يرى الغرب أن الاتحاد السوفياتي يشكل تهديداً لدول هذا المثلث. فلابد، إذن، من الاسراع في إنهاء هذا النظام كي تسهل عملية اعادة الرأسمالية إلى المنطقة كلها. وكانت قوى اليمين داخل الاتحاد السوفياتي تشارك الغرب هذا الهدف، وكان لابد من القيام بخطوة ملموسة تساعد في تحقيقه فكان «انقلاب موسكو» العجيب الغريب يوم ١٩٩١/٨/١٩. وقد وصف نبيل عمرو، الذي وصل إلى مطار «يريميتوفيا ٢...» الدولي في نفس اليوم وفي مخطوطته آنفة الذكر، مظاهر هذا الانقلاب على النحو التالي:

"امكن لي رؤية بعض المظاهر الانقلابية التي كنت قد رأيت مثلها في بعض بلدان العرب في عهد الانقلابات الناجحة او الفاشلة، دبابات تحتل مفارق الطرق، وجنود يعرضون اجسادهم باسترخاء تحت اشعة شمس ما بعد الظهيرة، واناس يتفرجون على الدبابات، وبعضهم يحاول افتعال حوارات مع راكبيها، غير ان شيئاً لم اكن قد رأيته من قبل في بلادنا... اطفال صغار يتسلقون ابراج الدبابات ويعبثون بأسلحتها ويمازحون الجنود الذين هم ابعد ما يكونون عن الوضع القتالي المألوف في حالات كهذه ويضيف نبيل عمرو ان المبتهجين بوقوع الانقلاب كانوا ينظرون الى الامر من زاوية الثمن الباهظ الذي دفعوه من حياتهم واعصابهم، نتيجة التسيب العام الذي شمل البلاد والعباد مع تواتر اخفاقات البيريسترويكا" وانعدام افق حل الازمة الاقتصادية الطاحنة. ويرى عمرو ان المبتهجين هم اولئك الذين لم يصلهم رذاذ النعمة المستجدة التي يتمتع بها نفر قليل من المواطنين ممن يستخدمون السيارات الاوروبية ويرتدون افضل الملابس المستوردة، ويستعرضون هواتفهم المثبتة داخل سياراتهم الفاخرة، عبر مكالمات مفتعلة يلهون بها لتمضية دقيقة وقوف امام اشارة المرور الحمراء، ويعتقد عمرو ان هؤلاء ظنوا ان الانقلاب يعني العودة الى التساوي في الشقاء بدل التمايز في الغنى والبذخ، فضلاً عن ان توق الناس لسلطة قادرة كان قد تنامى خلال العامين الماضيين على نحو خفف كثيراً من وطأة انكار الماضي ،حيث كانت سطوة الدولة تبعد على الاقل شبح الفوضى والجريمة والفلتان الاخلاقي والمسلكي. ثم يلاحظ عمرو، من جانب اخر، ان قطاعاً اخر من البشر، وان كان قليل الحجم في البداية الا انه كان شديد الفعالية، توجه الى الساحة الرمز، حيث مقر الرئيس الروسي بوريس يلتسن، وانبرى نفر منه لوضع المتاريس حول المبنى

الكبير، فيما ركب فريق اخر اذاعة صغيرة تذكر بإذاعات الحواري في بدايات الحرب الاهلية اللبنانية، وحين ظهر بوريس يلتسن ليعلن حربه على الانقلابيين ظهيرة اليوم الاول، كان جيش الديمقراطية قد اكتمل ، وكانت الاطلالة البطولية من على ظهر الدبابة قد حفرت عميقاً في قلوب الروس الذين بهرتهم شجاعة رئيسهم." لم يكن الحشد الديمقراطي في ساحة البيت الابيض الروسي كما رأيته مغ غروب شمس اليوم الاول متناسباً في الكثافة مع موسكو، تلك المدينة الكبرى التي يزيد تعداد سكانها عن تسعة ملايين نسمة، انهم بضعة الاف يرفعون اعلام روسيا ، ويافطات كتبت عليها شعارات تمجد الديمقراطية، وتندد بأولئك الذين تجرؤا صباح اليوم وانتهكوا قدسيتها، غير ان هذه البضعة الاف كما يلاحظ عمرو، دخلت التاريخ بل وادخلت معها اكبر تحول شهده العصر، الا وهو انتفاضة المارد الروسي التي سيطيح، فيما بعد، وعما قريب، بالكيان السوفياتي كله. ويتابع نبيل عمرو وصفه لمظاهر الانقلاب قائلاً:" كان حشد البيت الابيض الروسي قد اخذ بالتنامي بعد ان استدارت بضع دبابات مغيرة هدفها، وداعية يلتسن لامتطائها كتعبير عن ولاء جزء من العسكرية الروسية لرمز روسيا الجديد، ولم يكن هذا الحشد اعزل من السلاح، فلقد كان مدججاً بكاميرات التلفزيون المحلية والغربية، التي لم تتوقف لحظة عن بث المشهد الديمقراطي المتواصل، حريصة على اختيار زوايا تصوير تظهر الالاف كما لو انها ملايين تملأ المدى اللامتناهي " (عمرو، المصدر السابق، ص١٩٤ ، ١٩٥) .

من هذا الوصف الحي المباشر شاهد عيان وديبلوماسي اجنبيك يتبادر الى الذهن، اول ما يتبادر، التساؤل التالي: هل يعقل ان يقع انقلاب عسكري على حكم قائم في بلد ما دون ان يعمد القائمون عليه الى اغلاق المطارات والحدود، اما وان الراوي قد وصل الى موسكو بالطائرة قادماً من احدى دول الشرق الاوسط. وفي نفس يوم الانقلاب، فهذا ما يقطع الشك باليقين من ان هذا الانقلاب "مخالف لكل الانقلابات العسكرية وقواعدها في العالم، فقد اعلن عنه قبل وقوعه ، وحدود الدولة بقيت مفتوحة كالمعتاد، ولم توقف المواصلات ، وبقي حال الاتصالات السلكية واللاسلكية على ما هو ، ولم يعلن منع التجول، ولم تفرض الاقامات الاجبارية على احد، ولم يعتقل اي من عناصر المعارضة او من الذين جاء الانقلاب ليتخلص منهم، وتبين بعد "القضاء على المحاولة الانقلابية ان المشاركين فيها لم يكونوا مزودين بذخيرة حية، وان حصيلة هذه المحاولات كانت ثلاثة

قتلى سقطوا بالصدفة، بيد ان "عملية الانتحارات" بين شخصيات من "الانقلابيين" كانت ذات نفوذ وتأثير في الدولة والحزب، ظلت غامضة، وطويت صفحتها، ،يبدو انه كان يجب ان تموت هذه الشخصيات، لانها كانت تعرف حقيقة الانقلاب، ومن هم مدبروه الفعليون.

بعد الاعلان عن اسماء اعضاء " لجنة الدولة لحالة الطوارىء " في مؤتمر صحفي مفتوح، تبين انهم من الشخصيات السياسية والعسكرية الرسمية التي تقود الدولة، ومن اقرب العاملين مع الرئيس غورباتشوف في الكريملين، مثل : غنادي ينايف/ نائب رئيسا للجنة، فالتين ياقلوف رئيس الوزراء وغريغوري باكلانوف رئيس مجلس الدفاع وفانتدري فارينكوف نائب وزير الدفاع،رئيساً للجنة ،فلاديمير كروينشكوف / زعيم "كي-جي-بي "؛ الماريشال يازوف/ وزير الدفاع/ بوريس بوغو، وزيرالداخلية،(الذي انتحر فيما بعد بطريقة عامضة) فهل كان هؤلاء سينقلبون على حكمهم بأنفسهم؟

ثم اعلن هؤلاء الانقلابيون، حالة الطوارىء وقال زعيمهم رئيس الاتحاد، والذي كان يقضي اجازته السنوية المعتادة، غير قادر على اداء مهماته لاسباب صحية، كما حددوا مهمتهم باضطلاع لجنتهم بمسؤولية الحرص على مصير الوطن السوفياتي، وبعدم التواني في اتخاذ التدابير الضرورية لاخراج الدولة والمجتمع من الازمة الخانقة التي تعصف بهما، ولم يتضمن البلاغ الاول للجنة الاشارة الصريحة الى الخطر المميت الذي يحدق بالبلاد والمجتمع جراء وصول "االبيريسترويكا" الى الطريق المسدود.

لقد نشرت الصحف السوفياتية المحلية والصحافة العالمية العديد من المقالات تعكس اراء مختلف الناس في هذا "الانقلاب" كل من موقعه ومصلحته وطموحاته، لكن احداً من هؤلاء جميعاً لم يتطرق، بعد فشل الانقلاب،الى مسألة عدم هروب"الانقلابيين" وسبب توجههم إلى مقر غورباتشوف ولماذا سلموا انفسهم طواعية، ولم تتضح ملابسات انتحار وزير الداخلية – عضو لجنة الدولة لحالة الطوارىء ولم يصدر اي تعليق رسمي، غير التندر بمحاولة الانقلاب وادانة القائمين بها، يفسر للناس جوهر هذه الامور المهمة والخطيرة، وظل الحال على هذا النحو من التستر والتعتيم الى ان نشرت صحيفة "نارودنايا برافدا" في عددها رقم ٢٤ لعام ١٩٩٢ اخر كلمات غورباتشوف لمودعيه الرسميين من قيادة الحزب والدولة، وهو يغادر موسكو الى القرم للاستجمام قائلاً:" اطمئنوا ، سيكون كل شيء على ما يرام "وتجدر الاشارة الى ان المحاولة الانقلابية تمت

قبل يوم واحد من الموعد المقرر لتوقيع المعاهدة الاتحادية والتي تعني تغييراً جذرياً في هيكلية الدولة وتحويلها الى فيدرالية لهابعض الملامح الكونفدرالية وهذا ما رفضه القائمون بأحداث آب.

اما اهم الشهادات التحليلية لحقيقة احداث ١٩-٢١-٨/١٩٩١ بموسكو، فقد ادلى بها أ.ماكاشوف، عضو مجلس الشعب في المؤتمر الاستثنائي الخامس لهذا المجلس، الذي خصص لبحث هذا الموضوع، وقد اظهر ماكاشوف في شهادته ان الاستفزاز الذي حصل بين ١٩و٢١ اغسطس/آب كان قد نضج ولم يعد هناك مفر منه، فقد تدهور الوضع الاقتصادي بحدة في البلاد١٩٩١، وانخفض مستوى حياة الناس العاملين، وازدادت في ذات الوقت ثروات المحتالين على حسات التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والعامة، ووصلت المسألة القومية الى درجة حادة، وجرت اشتباكات دموية في القوقاز وانخازيا،وجنوب اوستيا. وهناك ايضاً، مما لاحظه ماكاشوف، معاناة افراد الجيش الذين اضطروا للمبيت في مساكن الطلبة والبنايات الخربة، وضجر مئات الوف الجنود الذين طردوا من بلدان اوروبا الشرقية بموافقة الديبلوماسيين السوفيات دون اعداد المعاهدات الملائمة لذلك، واشار ماكاشوف الى انهيار الصناعة العسكرية، التي غدا العاملون المؤهلون فيها في وضع لا يطاق من البؤس والفقر، وضرب مثلاً بقريته التي اصابها المرض، فلم تحصل في موسم الحصاد الا على النزر اليسير من التكنيك وقطع الغيار، وكميات ضئيلة من النفط بسبب الشلل الذي لحق بالصناعة، وتحدث ماكاشوف عن ما آل اليه وضع الحزب الشيوعي السوفياتي فقال إن الحزب كان غير مهذب فلأول مرة في التاريخ يدعو هذا الحزب إلى عقد مؤتمر استثنائي له دون موافقة أمينه العام، لان هذا الحزب لايريد أن يوافق على برامجه، و لاحظ ماكاشوف في مثل هذا الوضع كيف أن شعبية رئيس جمهوريات الاتحاد السوفياتي هبطت إلى الصفر، وما انتصار يلتسن يوم ٦/١٢ إلا تعبير عن هزيمة غورباتشوف. أما زيارة غورباتشوف الذليلة إلى لندن لحضور اجتماعات السبعة فكانت نتائجها صفراً كبيراً، ثم عقد اجتماع يلتسن- نازارايف في نوفوغاراييفو. وترك الحزب اقرب العاملين مع غورباتشوف: ياكوفليف وشفارنادزة. أن النتيجة المنطقية لكل ذلك هي اقصاء غورباتشوف عن منصب الرئاسة، وعن الأمانة العامة للحزب في مؤتمر استثنائي، وكان من الممكن أن يحدث هذا، وحسب رأي

ماكاشوف بهدوء وبدون اراقة دماء، وبشكل قانوني، واصبح واضحاً أنه لاتوجد قوة تستطيع وقف هذا المسار بشكل دستوري. لكنه لم تكن هناك حاجة لخنق هذا الحنين فقد كان سيسقط من تلقاء ذاته، وفي أيام «شبه الانقلاب» لم يؤيد غورباتشوف أي من اعضاء مجلس الوزراء، ولا رئيس مجلس السوفيات الاعلى، ولا غالبية المسؤولين الحكوميين والحزبيين في المؤسسات والاجهزة المختلفة. ويستخلص ماكاشوف من كل ما تقدم أن افشال انتصار العدالة لا يمكن تحقيقه إلا بهذا الاستفزاز الدموي الذي حصل، ثم يقول: عندما اقوم بتحليل الاحداث، استنتج- ولست وحدي في هذا الاستنتاج - بأن ما حدث بين ١٩ و٢١ اغسطس/آب لم يكن انقلاباً او محاولة انقلاب في الدولة، بل كان مسرحية، "تراجيدية كوميدية" . ولم يكن الصحافي النزيه أ.نيڤزوروڤ والشيوعي ي.بوڤييڤ وعضو البرلمان المخلص سوخوف وحدهم الذين تحدثوا عن ذلك، بل وتحدث عنه ايضاً ، "الديمقراطيون انفسهم" ويري ماكاشوڤ بعض وقائع الجلسة السابقة لمجلس السوفيات الاعلى حين تحدث إجيتياالمعادي للشيوعية، والاكاديمي ريجوف، ونائب رئيس الوزراء ستيشيرباكوف عن انقلاب عجيب وعن استغرابهم من عدم اعتقال المعارضة، وفي مقدمتها بوريس يلتسن ويقول :" اما انا فقد اخذتني الحيرة حينها تجاهه، وعندما استفسرت الامر من موسكو، كان الرد فصلياً من قيادة القوات في الاورال. ومع انني لم اكن اعمل شيئاً في تلك الايام، فقد فصلوني من منصبي لاسمي ولقناعاتي وحسب، وفي رأي ماكاشوف ان الذين بثوا على شاشات التلفزيون لملايين المشاهدين عبر برنامج ڤزغلاد" كم كان ذلك الانقلاب مزيفاً مع الاسف، كانوا شباباً طيبين فحتى الصحافيين الحاقدين سياسياً قالوا عنه الحقيقة منذ اللحظات الاولى ، ووصف راديو ايكو موسكو الانقلاب بانه غير طبيعي، واضاف بأن " وراء الانقلاب شيئاً اخر اكثر عمقاً".وفي هذا يرى ماكاشوف ان المعلق الاذاعي الشاب كان على حق، اما "انا الشيوعي فأؤكد ان ما يسمى بانقلاب ١٩-٢١ اغسطس/آب هو مسرحية مكتوب لها عدم النجاح،". ثم ذكر ماكاشوف سامعيه بالحقائق التالية، مكتفياً بتعدادها ، وهي:

١- جرى اولاً الاعلان عن حالة طوارئ ، ثم استدعي الجيش ، مع العلم ان العكس هو الذي يجب ان يحصل.

٢- ظل تليفزيون - لينينغراد بيد المعارضة، وكذلك اعدادكثيرة من الصحف، ناهيك

عن التيليكس، ووسائل الاتصالات الهاتفية والبرقية الدولية.

٣- لم يوقف نشاط اجهزة الارسال الغربية.

٤- كان الجيش في موسكو اشبه باستعراض التكنيك الحربي للكشافة، وقد اجاب احد الجنود في اليوم الثاني للانقلاب على سؤال لمحطة "بريميا" التلفزيونية ان كان مزوداً بذخيرة حية، فرد بالنفي.

٥ – هاجم غورباتشوف جميع افراد "الزمرة" التي كانت تريد اسقاطه، وعلى العكس من ذلك قال ينايف في مؤتمرصحفي ان غورباتشوف اعز اصدقائه، وانه سيعود قريباً، وسيعملان سوياً.وهاجم ينايف الصحافي الذي اشار الى خيانة غورباتشوف لمصالح البلاد في قضية نابخيزيا"وبعد ذلك اصبح كل شيء غير مفهوم.

٦- لم يقطعوا عهداً للناس بتحسين اوضاعهم المعيشية بل فقط حددوا فترة تنفيذ خطتهم للمستقبل المضيء" فلم تستقطب هذه العبارة احداً، ولم تؤيد الجماهير العاملة، لجنة الدولة لحالة الطوارىء. فقد كان يكفي الاعلان عن تخفيض الاسعار بنسبة ٣٠٪ مقارنة مع الارتفاع الذي طرأ عليها في ابريل/نيسان، والتي اغتنى بموجبها المحتالون والسماسرة منذ اواخر عهد بريجيف وفي ظل البيريسترويكا، الذين كانوا يسمونبالتعاونيين ورجال الاعمال، انهم لم يقوموا بذلك،وهذا امر عجيب.

٧- لم يشارك في هذا الانقلاب الشيوعيون المعروفون ولا المنظمات الاجتماعية والجيش، وهي مؤسسات كانت تتحدث دائماً عن اخطار اعادة الرأسمالية للبلاد، كما لم يشارك فيه قادة مؤتمر الشيوعيين الروس، ولا مجموعة "الاتحاد" (سويوز) البرلمانية، ولا الحركة الاممية في البلطيق ومولدافيا ولم استطع خلال هذه الايام الثلاثة الاتصال بيازوف، ولو كان هناك حقاً انقلاب، لراح يازوف نفسه يبحث عن الصامد ماكاشوف.

٨- كان" السجين" غورباتشوف يشاهد نقل التيلفزيون لوقائع المؤتمر الصحفي للجنة الدولة لحالة الطوارىء. كما كان يستمع الى الاذاعات الغربية كما صرح بذلك هو نفسه، وقد سجل له صهره كل ذلك على كاسيت فيديو.

٩- لماذا جرى الهجوم على بناية على شاطىء كراسنو بريسنينسكي؟ امن اجل ايجاد

ضحايا ؟ وبالامكان طرح العديد من هذه الاسئلة ، وهكذا فعلت الصحيفة الصفراء الاكثر عدءاً للشيوعية "ڤولجسكي كومسموليتس".

ثم يتساءل ماكاشوف ان كانت هناك حاجة لهكذا انقلاب . ويجيب هو نفسه بالقول: لتدمير الحزب الشيوعي بضربة قاضية، وللسير قدماً في عملية تخريب الاتحاد السوفياتي ولتسريح الشيوعيين من الجيش، ومن وزارة الداخلية، ومن "كي.جي.بي" ولتبديل مجلس السوڤيات الاعلى ومجلس الوزراء لحظر الصحافة الشيوعيةوتغيير ادارة وكالة "تاس" وخطها السياسي، وكذلك في الاذاعة والتلفزيون. ثم ذكرسامعيه بالاحداث التي وقعت قبل جلسة هذا المؤتمر باسبوع، فكلها قد وقعت فعلاً. ويضيف ماكاشوف" يذكرني هذا بحادثة اشعال الحريق بمبنى" الرايخ" عام ١٩٣٣، وحقيقة يقال ان التاريخ يتكرر مرتين : الاولى على شكل مأساة والثانية على شكل ملهاة. " وختم ماكاشوف مداخلته بقوله "انني كمواطن وكعضو في مجلس الشعب اطالب بما يلي:

١- ان نستمع في هذا المؤتمر الى كرويتشكوف ويازوف وستارودبتسييف وتيزياكوف. فكفانا هذا التضليل! ولا يجوز التأثير على مجرى التحقيق وبالامكان عقد جلسة مغلقة، لكن هناك من يخشى ذلك ، ولا يريدنا ان نعرف الحقيقة ، بل يريد تصفية بعض المتآمرين بطريق " الانتحار" مثل ما حصل مع بوغو ، واسدال الستار على اثار الجريمة.

٢- ان نكتشف كاتب سيناريو هذه المهزلة ومخرجها، وهناك دلائل تشير الى انه جالس هنا في هذه القاعة . ويجب على مجلس السوفيات الاعلى ان يشكل لجنة تحقيق والا خدع الناس مثلما فعلت لجنة" سوبتشاك" في احداث "تبليسي ، ولجنة ياكوفليف" في احداث مولوتوف -ريبنزوف واطالب ان تتمثل في هذه اللجنة مجموعة "سويوز" ولن اغادر هذه القاعة اذا لم يجر التصويت على هذه المقترحات.

على العكس من ذلك، قامت وسائل الدعاية الغربية ، والاكثر منها دعاة الانظمة الجديدة في اوروبا الشرقية، بالترويج لمزاعم ان ما حدث في موسكو بين ١٩ و٢١ اغسطس/آب ١٩٩١ هو "انقلاب للمحافظين غير القابلين للاصلاح،" وان ذلك الانقلاب كان اخر محاولة "للحمر البنيين"(اي الفاشيين) للعودة بالبلاد الى الديكتاتورية

الستالينية... الخ وغير ذلك من الاوصاف . واما الهدف فواضح:التأثير على الرأي العام المحلي والعالمي لدعم عملية تخريب الاشتراكية، وتحطيم الدولة السوفياتية واعادة الرأسمالية الى بلاد اول دولة للعمال والفلاحين في العالم.

منذ وقت مبكر على احداث اغسطس/آب، كانت نينا اندريوفا، زعيمة التيار البلشفي في الحزب الشيوعي السوفياتي قد حذرت من محاولة تدبير انقلاب ضد القوى الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، ومن مساعي اقامة حكم ديكتاتوري للرئيسين غورباتشوف ويلتسن اللذين وصفتهما بالفاشيين ، وجاءت هذه التحذيرات في يونيو/حزيران ١٩٩١ ، وبعد انقلاب اغسطس /آب، صرحت اندريوفا بان سيناريو تلك الاحداث كان معداً في الخارج وعلى الاغلب باشراف غورباتشوف ومشاركة يلتسن ، ان التاريخ وحده هو الذي سيكشف تفاصيل تدابير "انقلاب اب ١٩٩١ "في موسكو " وهوية قادته الحقيقيين! ولا يسعنا في هذا المقام الا ان نضيف الى اسئلة عضو مجلس الشعب، ماكاشوف، اسئلة اخرى تفيد الاجابة الصحيحة منها في ازالة التضليل، واظهار الحقيقة مثل: كيف تم اطلاق سراح الانقلابيين من السجن ، الذين لم تستكمل لغاية الان اجراءات التحقيق معهم ولم يبت في كل القضية؟ ولماذا تخلى غورباتشوف عن "الانقلاب" في وقت حرص انصاره على ابقائه رئيساً للاتحاد السوفياتي ، بينما بات يلتسن – كمنافس لغورباتشوف على السلطة – اكثر قوة ، واقدر على الوصول الى الكريملين بدون صعوبة تذكر ، خاصة بعد اعتقال أركان الدولة الانقلابيين فكما يبدو دق الانقلاب جرس أول انذار جدي لمدى التردي في اوضاع روسيا والاتحاد. كما وشكل اول بادرة لمحاولة انقاذ البلاد من التفكك والفساد. بيد ان هذا الانذار وتلك البادرة قد قضي عليهما في المهد، بهدف طي صفحة مهمة في تاريخ الاتحاد وروسيا تمهيداً لأعادة الرأسمالية.

ولالقاء مزيد من الاضواء على احداث اغسطس/آب في موسكو، نرصد هنا رأي احد اركانها. فقد كتب غينادي ينايف، من سجنه في "ماتروسكي تيشينه"، مقالة بعنوان "الخائن وضحاياه"، مؤرخة في ٢٢ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢، ونشرتها صحيفة"نارودنايا پراڤدا" المسكوفية بتاريخ ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢، في هذه المقالة يتحدث ينايف عن غورباتشوف الذي يعد نفسه اكثر ديمقراطية من الديمقراطيين،

فيصفه بأنه، في واقع امره لا يتحمل ان يكون الى جانبه اناس برهنوا على ان لهم رأيهم ورؤيتهم الخاصة للوضع القائم، ويستفيد ينايف شيئاً من الماضي- فترة عمل غورباتشوف كأمين عام للحزب -فيذكر بأن هذا الامين العام قام بتغيير امناء الحزب في الجمهوريات، ولجان المناطق عدة مرات، اما الذين شملهم هذا التغيير، كما يحصيهم ينايف،هم الذين تجرأوا على انتقاد الامين العام بصورة علنية. ويضرب ينايف المثل بمصير"ن.أ.ريجكوف" الذي اقترحه مجلس نواب الشعب لمنصب رئيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية، فشعر غورباتشوف ازاء ذلك بأن مكانته مهددة، فما كان منه الا ان أحال ريجكوف الى "تقاعد شرف". وعن علاقات غورباتشوف يلتسن،رأى ينايف في مقالته انها كانت علاقات صدام وحرب، وعلاقات وجهتها المطامع والرغبةالمحمومة في امتلاك السلطة، واستخدام كافة الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك." وعليه، فقد اصبحت كابوساً يخيم على البلاد." وفي يقين ينايف ان غورباتشوف رأى في الحزب الشيوعي عائقاً امام طموحاته، مع انه كان يتزعمه، لان هذا الحزب قاوم سير غورباتشوف المكشوف على طريق اعادة الرأسمالية.

ويتهم ينايف غورباتشوف بانه افتقر الى الجرأة الكافية لتقديم اعتراف شريف، فلجأ الى لعبتين. اولاهما: اظهار الاخلاص لمبادىء الماركسية- اللينينية حين يتحدث الى اللجنة المركزية، بينما كان ينفذ في واقع الامر تعليمات"رئيسه الروحي" ياكوفلف لتحطيم الحزب، والثانية دفع"الديمقراطيين" نحو الحرب الشاملة مع الحزب ذاته. ويحكم ينايف بأن "الحزب لم يخن غورباتشووف،بل ان الاخير هو الذي خان الحزب".

ويلاحظ ينايف ان محاضر "لجنة الدولة لحالة الطوارىء" خالية من اية ادلة تجرم الحزب بأحداث اغسطس /اب. ويقول ان الادعاء العام حاول جاهداً ايجاد شيء من هذا القبيل، لكنه في النتيجة لم يفلح، كما لم يتمكن من القاء القبض على اي مسؤول حزبي بتهمة المساعدة على الانقلاب، ويرى ينايف ان هذه النتيجة كانت توجب ايقاف كافة الملاحقات الجنائية بحق الحزبيين لعدم توفر الاسس المادية لها، الا ان غورباتشوف ويلتسن قاما، بالرغم من ذلك، بوضع الحزب الشيوعي خارج القانون.

ويتساءل ينايف: هل كان بإمكان غورباتشوف الحيلولة دون وقوع الانقلاب ويجيب : نعم. كان غورباتشوف يستطيع منع "الانقلاب"، وعدم السماح بحصول ذلك التطور

الدرامي للاحداث. ذلك انه كان بإمكانه العودة الى موسكو من منتجعه في فوروس مع اقرب المقربين اليه، امثال : باكلانوف، شينين، بولدين، الذين حاولوا اقناعه بضرورة اتخاذ خطوات فعلية لانقاذ البلاد، ويرأي ينايف انه في الفترة الواقعة بين ١٩و٢١ اب، كان بإمكان غورباتشوف فك" عزلته" في فوروس، لان الحماية الشخصية بقيت مخلصة للرئيس، كما تؤكد على ذلك المحاضر، اضف الى ذلك ان الحراسة الداخلية للدار الصيفية لم تتلق اية اوامر لتقييد حركة غورباتشوف واسرته، وكان بإمكان تلك الحراسة اطلاق سراح" السجين البطل" في اي وقت. واما حرس الحدود البرية والبحرية ، كان يقوم بمهامهم الاعتيادية. ليس فقط لم يكن لهذا الحرس اي دور في "العزلة" بل كان ، ايضاً مستعداً (كما اخبروا غورباتشوف نفسه) لعمل اي شيء من شأنه تمكين "البطل" من مغادرة فوروس .

ويذكر ينايف بما هو معروف من انه كان بإمكان الرئيس السوفياتي اجراء الاتصالات مع قيادات الجمهوريات، والقيادة العامة للجيش، وحتى مع افضل اصدقائه: هيلموت كول وجورج بوش. فالراديو السيار الممكن لهذه الاغراض (اضافة الى الساتيلايت) كانا متوفرين في الدار الصيفية، لكنه لم يفعل ذلك بل حتى لم يحاول ان يفعل، وقد انحصرت كل " بطولة" غورباتشوف في انتظار التطور اللاحق للاحداث، وفي الحديث العائلي المسجل على كاسيت فيديو، واعطاء الامر الرئاسي لاحد مقربيه بتأمين نقل ذلك الكاسيت الثمين الى موسكو سراً، وعن طريق حفظه بين ثنايا الملابس الداخلية، فظاهرياً كان الطريق الى "البطولة" بالنسبة"لسجين فوروس" بعيداً، وكان موقناً انه ما من احد من مقربيه السابقين فكر في اقصائه عن الرئاسة، اما التخيلات المتعلقة بتهديده بالقتل، فإن ينايف يصفها بأنها "كاذبة وملفقة"، تماماً مثل فكرة قتل يلتسن التي استخدمها هذا الاخير للتأثير عاطفياً على الناس، ومن ثم تبرير اعمالهما اللاحقة في الاقتصاص من اعضاء لجنة الدولة لحالة الطوارىء.

ويعيد ينايف الى الاذهان حقيقة ان غورباتشوف كان يعرف حقيقة الوضع في البلاد قبل سفره لقضاء الاجازة، وكان على علم تام بامزجة الاوساط البرلمانية، ورجال الاقتصاد، وممثلي مختلف القطاعات، وحتى الجيش، الذين اصبحوا في ظل قيادته"ديمقراطيين ويؤكد ينايف في هذه المقالة ان غورباتشوف فكر، في نهاية العام

١٩٩٠، بتطبيق فكرة اعلان حالة الطوارئ. واصدر اوامره للجهات الحكومية المعنية للاستعداد لهذا الامر، وفي ١٩٩١/٨/٣ تحدث غورباتشوف في هذا الموضوع في اجتماع للجنة الوزارية على انه امر لا بد منه بالنسبة للبلاد. بل والاكثر من ذلك، انه وافق على اعلان الطوارئ اثناء لقائه يوم ١٩٩١/٨/١٨ مع الوفد الذي ذهب لاقناعه، وهو في فوروس، بضرورة اتخاذ خطوات فعلية لانقاذ البلاد، مع انه قال على البرلمان ان يعلن ذلك.

"اقول هذا لانني الحقت باحداث اغسطس/آب في اليوم الثامن عشر منه، وفي الساعة الواحدة والعشرين بالتحديد، عندما كانت مجموعة من الرفاق قد عادت من عند غورباتشوف. ويتضح من الوثائق انهم سافروا اليه جواً لاطلاعه على استمرار تفاقم الوضع في البلاد، وعلى رأيهم في مشروع المعاهدة الاتحادية، مؤملين موافقته على اعلان حالة الطوارئ. وعن هذا الامر، يقول ينايف ان موقف غورباتشوف اتسم بالغموض تجاه المعاهدة الاتحادية، "فكان دائماً يحدثنا عن اعادة الاتحاد الفيدرالي. لكنه كان قد اعد، ومن وراء ظهر القيادة والبرلمان، مشروعاً في نوفو اوغاريفو لم يتطرق فيه الى الفيدرالية اطلاقاً، وكان من المقرر الموافقة على نص المشروع يوم ٢٠ اغسطس/آب .وفي هذا المشروع، لم تؤخذ بعين الاعتبار ملاحظات مجلس السوفيات الاعلى. والحكومة، والكتل البرلمانية، والمنظمات الاجتماعية، اي انه لم تكن لدى غورباتشوف الرغبة في استطلاع الرأي قبل توقيع المعاهدة. ولم يدع الوفود التي ستوقعها الى الاجتماع ولو لمرة واحدة، والاغرب من ذلك، انه امر لوكيانوف بالذهاب لقضاء اجازته، وعدم الظهور في موسكو حتى ٢٠اغسطس/آب. ويؤكد ينايف ان الجميع فوجئوا بهذا المشروع المعد، الذي يفترض اقامة شكل كونفدرالية بإسم "اتحاد الدولة المستقلة" ويتضمن تعابير شكلية تترك الابواب مفتوحة لتغيير القيود والاحكام الهزيلة التي تجمع هذه الدولة،لدرجة ان المشاركين في عملية "نوفو اوغاريفو.. احجموا عن اصدار حكم علني على هذا المشروع. وكان الشعب بأسره قد ابدى رأيه – في استفتاء عام – لصالح الحفاظ على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

ويقتبس ينايف من المحاضر رأي الخبراء السوفيات في المعاهدة الاتحادية، وقد جاء فيه: تشير كل نصوص المعاهدة الى وجود محاولة مخلصة لدى واضعيها، ترمي الى المساعدة على الحفاظ على الاتحاد السوفياتي واعادة بنائه، ويركز مجمل المشروع

الاتحادي على الصفة الكونفدرالية للاتحاد، رغم ان معظم المواطنين كانوا الى جانب الحفاظ على اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، واعادة بنائه كفيدرالية لجمهوريات مستقلة متساوية الحقوق في ١٧ مارس/أذار ١٩٩١. ثم ان الفيدرالية المعلنة، اي المعاهدة ، ليست عملياً كونفدرالية، بل نادي دول يقود مباشرة الى ازالة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، ويشتمل هذا على كل متطلبات صك العملة ، وتشكيل الجيوش واقامة الحدود الجمركية، وغيرها في المستقبل، وتجري صياغة هذه المتطلبات بالسر وليس بالعلن، وبهذا تتضاعف الخطورة، لان ذلك يقلب كل المعايير، ويقيم دولة وحوش. والمشروع بمضمونه يعلن زوال اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية القائم منذ العام ١٩٢٢، وتشكيل دولة جديدة هي"اتحاد الدول المستقلة". اي ان المعاهدة شرعت عملياً ازالة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية". ثم يتساءل ينايف: هل كان بإمكان المسؤولين السياسيين في قيادة الدولة السكوت على محاولات تحطيمها؟ ويجيب:كلا! لذلك اقترحوا على غورباتشوف اعلان حالة الطوارئ، واتخاذ اجراءات حماية الدولة السوفياتية . وكان عليه ان يفهم ان له حدوداً يجب عليه الالتزام بها وألا يتخطاها. وانه لا يمكنه الاستمرار في اغتصاب رأي الناس الى مالا نهاية.

ثم يقول ينايف:" لم نستطع المساهمة في تحطيم الدولة". فتلك جناية، ووفق الدستور والمواقع التي نشغلها، والواجبات المترتبة عليها، اجبرنا على الدفاع عن النظام والدولة، ،اجبرنا كذلك على محاولة وقف الانهيار بافضل وسيلة مقبولة، وكان الرفاق الذين ذهبوا الى فوروس يعرفون سمات غورباتشوف وتذبذبه، ومحاولته الهروب من الاحداث المتصاعدة (تذكروا مثلاً احداث دول البلطيق، وجورجيا ، واذربيجان). ولذلك ، حاولوا اقناعه بانه- حفاظاً على الديمقراطية- من اللازم اعطاء الصلاحية لنائب رئيس الاتحاد لاعلان حالة الطوارئ في افتتاح اجتماعات مجلس السوفيات الاعلى، وتصورنا ان هذا المجلس سيؤيد اعلان حالة الطوارئ، وسيصادق ورئيس الدولة على عملنا هذا بقرار منه، كما كان واضحاً بالنسبة لنا انه إذا لم يوافق مجلس السوفيات الاعلى على ذلك، سيلغي غورباتشوف قرارنا، ونقوم جميعاً بعدها بتقديم استقالاتنا".

ويجزم ينايف بأنه" لم تكن لأي من اعضاء لجنة الدولة لحالة الطوارئ اية منافع او مكاسب شخصية، بل بالعكس، فقد كنا ندرك اننا كسياسيين سنقضي على انفسنا،

وسندفع ثمن هذه الخطوة، وعلى الاقل سنخسر مراكزنا، وحتى ولو نجحت. لكننا سرنا في طريقنا دون النظر الى ذواتنا او عائلاتنا او الاقربين الينا، وقد قال غورباتشوف عند استجوابه، انهم- اي اعضاء لجنة الدولة لحالة الطوارىء - تصرفوا وفق القانون في اجراءاتهم. اما الانقلاب نفسه، فكان غير دستوري. لكنهم بعد ذلك انطلقوا من الدستور ." فيسخر ينايف من غورباتشوف اذ يقول:" كم انت حساس يا ميخائيل سيرغيڤيتيش! لقد كان واضحاً لك انت بالذات، واكثر من غيرك، انه لم يكن هناك انقلاب. وقد عزلت نفسك بضعة ايام عن الاتصال بالعالم، كي تضمن لك صك البراءة امام"الديمقراطيين" ثم يضيف" ان غورباتشوف ايام اغسطس/آب كان ينتظر اي حل للوضع لا يهدد شخصه باي شكل من الاشكال، فان نجح" الانقلابيون" ستكون له ضمانات استدعائه بعد ايام لمزاولة مهامه كرئيس للدولة. وان فشلوا، سيلعب "سجين فوروس" دور الشهيد المزين باكليل"البطولة" كدليل على جرأته الشخصية الكبيرة." غير ان ذلك لن يساعد في اعادة احترام الناس البسطاء له ولمكانته، كما ان اخذ جميع هذه الحيثيات بعين الاعتبار يوضح تماماً غرابة الانقلاب الذي تم انتاجه داخلياً. ويذكر ينايف بأنهم في لجنة الدولة لحالة الطوارىء" لم يعتقلوا احداً، مثل يلتسن،سيليايڤ، حزبالاتوڤ، او غيرهم. ولم يدعوا لاضراب، ولم يقطعوا عن هؤلاء اتصالاتهم، رغم ان الجيش دخل موسكو وان لم يفعل فيها شيئاً. كانت الاجهزة المعنية في المدينة تعيق تنفيذ قرارات لجنة الدولة لحالة الطوارىء،و"الانقلابيون" يتحدثون فقط عن تحسين تجهيز موسكو، وتخفيض اسعار المواد، وحصاد الموسم في موعده، انقلاب غريب! لا يمكن تفسير ذلك بعدم قدرة لجنة الدولة لحالة الطوارىء، ولا حتى بنادرة من نوادر رجال مخمورين."بل يفسر فقط بأننا تصرفنا كمسؤولين قياديين في البلاد. وانطلقنا من اهتمامنا بمحاولة التحذير من حرب ضد شعبنا، رغم ان اهل البيت الابيض دفعونا الى ذلك باستفزازهم لنا. لم نسر في حكم الانقلاب او استخدام القوة! فالذي يريد حل المشاكل عن طريق القوة يلجأ لها."

وعن تصرف غورباتشوف، يقول ينايف:" لقد امر غورباتشوف باعتقالنا قبل وصوله الى موسكو، لانه ادرك ان امتثالنا امام مجلس السوفيات الاعلى سيفسر بشكل محدد، وسيؤثر ذلك على قرار هذا المجلس، وفيما بعد، وفي ظل يلتسن، تطبخ علناً." جرائمنا" وننعت "بالطغمة"،و"الانقلابيين" و"المجرمين" المعادين للدولة، ويتوعدنا بالمعاقبة الشديدة".

وفي معرض الحديث عن ديمقراطية غورباتشوف، يقول ينايف بتورية:وفي محاولات رئيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية الحفاظ على السلطة، كان دائماً يأتي بأدلة اقوى للبرهنة انه اكثر ديمقراطية من الديمقراطيين إنني اذكر هذا"الديمقراطي" بالاتي: الم تكن انت يا سيد غورباتشوف الذي اصدر اوامر التنصت على هواتف الرئيس الروسي وعائلته، وعلى هواتف النواب(ليس فقط من بين صفوف الديمقراطيين) ان الوثائق الوافرة لدينا تثبت صحة ذلك.

وقبل ان يختم ينايف مقالته، يؤكد" في الحقيقة ، لدينا اسئلة كثيرة نوجهها الى غورباتشوف امام المحكمة، اما الان، فأود ان اسأل الرئيس السابق سؤالاً واحداً فقط هو : الا ترى في منامك احلاماً مزعجة؟ الا يعذبك ضميرك؟ الا تشعر بالذنب امام الشعب السوفياتي جراء ما فعلته بقوته العظمى؟ وفي معرض الاجابة، يقول ينايف:" لن اتحدث بخصوص ندم غورباتشوف، اذ انه لا يملك الجرأة على الاحساس بالندامة ، ولا الشعور بالمسؤولية".

انقلاب موسكو الثاني:

ديمقراطية القيصر الروسي الجديد

الخريف في روسيا موسم الثورات والانقلابات. ولم يشذ عن القاعده عام ١٩٩٣.ففي ٢١ أيلول (سبتمبر) من ذلك العام أصدر بوريس يلتسن مرسومه الشهير المرقم ١٤٠٠ والغى فيه مؤتمر نواب الشعب أعلى هيئة للسلطة في البلاد ومجالس السوفيات الأعلى على مختلف مستوياتها.

وكانت تلك الخطوات تفجيراً لصراع طويل انقلب فيه يلتسن على حلفاء الأمس وتنكر لدستور أقسم عليه أمام الملأ واستهان بالأعراف الديمقراطية التي اتخذها شعاراً لولايته.

بيد ان المجابهة الفعلية كانت قد بدأت فعلا قبل ذلك التاريخ بسنتين اذ ان برنامج الاصلاحات الراديكالية الذي طبقته "الفرقة الاطلسية" بزعامة يغور غايدار أدى في غضون أشهر إلى حرمان الملايين من المواطنين من مدخراتهم بسبب ارتفاع الاسعار في غضون أيام معدودات لأكثر من مائة ضعف وبدأت حملة شعواء ضد الصناعة الوطنية، وخاصة العسكرية التي تقلصت لـ٦٨٪ وأخذت مؤسسات الدولة وهي ملك متراكم للشعب توهب لأطراف مشبوهه باسعار بخسة في إطار برنامج"الخصخصه" وحصل كل مواطن

على صك قيمته عشرة آلاف روبل كانت تعادل عشرة دولارات آنذاك مقابل حصتة في دولة تزخر بالثروات الطبيعية والقدرات الصناعية الهائلة.

وقد خلقت عمليه تقسيم (أو بالأحرى) نهب الملكية مافيا اخطبوطية تخللت كيان البلاد من قمة هرم السلطة إلى القاعدة الادارية ولم يعد المواطن يأمن في مسكنة أو يجد حماية لدى الشرطة.

هذا الوضع الكارثي أدى إلى تناسي مشاعر السخط والاستياء التي كانت مكبوتة، وتململ البرلمان الذي كان قد منح يلتسن صلاحيات استثنائية، وحاول بعد مرور سنة على الاصلاح الكارثي وقف الانحدار نحو الدرك والحؤول دون تحول البلاد إلى تابع يصدر الخامات ويستورد السلع الجاهزة وتسيطر عليه فئة تحكم باساليب بلشفية عسكرية جديدة باسم الديمقراطية.

والجدير بالذكر أن الهيئة التشريعية لم تكن مدفوعة بحوافز الحرص على مصلحة الوطن فقط، وكان بين اعضائها واقطابها عدد لا يستهان به من رافضي الاصلاح أصلا أو من المرتدين عن يلتسن والسلطة الجديدة وبسبب حجب الكراسي عنهم.

واخفقت المحاولات التوفيقية التي قام بها رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان والكسندر روتسكوي نائب رئيس الدوله وانتهى بهما الأمر إلى حسم موقفهما والانتقال إلى معسكر المناوئين ليلتسن حليفهما السابق في التصدي للسلطة السوفياتية المركزية.

وفي الجهة المقابلة وقفت رموز القوه ابتداء من قيادات وزارات الدفاع والداخلية والأمن وانتهاء باقطاب المافيا إلى جانب الطرف الذي اعتبر منتصراً سلفاً. وكانت حسابات يلتسن تقوم على وهم مفاده ان انهاء "ازدواجية السلطة" وحل البرلمان سيتمان في اسلوب سلمي سهل و"سيبتلع" النواب الطعم الذي قدمه لهم حينما وعد كل من ينتقل إلى جانبه بمليوني روبل كتعويض وأغرى آخرين بمناصب في الهيئات التنفيذية.

ورداً على سؤال عما ستؤول اليه الأمور إثر اصدار مرسومه بيوم واحد قال"انهم (أي النواب) سيهربون بعد أيام ولن يبقى أحد سوى "روتسكوي وحسبولاتوف"بيد أن حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر وتحولت "حرب القوانين" التي كانت جارية بين الطرفين إلى حرب ساخنة حقيقية.فقد عقد مؤتمر نواب الشعب دورة طارئة قرر فيها تنحية يلتسن وتنصيب نائبه ورتسكوي رئيسا للدولة وذلك في انسجام كامل مع احكام

الدستور الذي كان ينص عن ان الرئيس يفقد صلاحياته تلقائياً في حاله خرقه بنود القانون الاساسي.

وعقدت المحكمة الدستورية وهي أعلى مرجع قضائي اجتماعاً دام ليلة كاملة اعلنت إثره ان مرسوم يلتسن بحل البرلمان مخالف للدستور. ولكن رد الرئيس نفسه كان جاهزاً حيث انه لايقيم وزناً لـ "دستور سوفياتي" و"برلمان سوفياتي" وكانت حجته ان مؤتمر نواب الشعب قد انتخب في ظل دولة لم يعد لها وجود (الاتحاد السوفياتي) ونسى أو تناسى أن الرئيس بدوره انتخب قبل انهيار الدوله الموحده وأنه أدى اليمين على دستور "جمهورية روسيا الفيدرالية الاشتراكية".

وكان ليلتسن داخل المحكمة الدستورية حلفاء حاولوا ايجاد "مخرج" عبر عنه نيكولاي ڤيتروك عضو المحكمة الذي كوفئ فيما بعد بتنصيبه رئيساً لها.فقد قال:"أن هناك فرقاً بين الحق والقانون(.....) ومرسوم الرئيس يتماشى مع الحق في حين أن ثمة قوانين ليست محقة" هذا بالحرف الواحد ما صدر عن رجل ينبغي ان تكون حرفته تقديس القانون واعلاء كلمته.

وإمعاناً في احقاق "الحق" غير القانوني بالقوة طوق مبنى البرلمان بالاسلاك الشائكه وقطعت عنه الكهرباء والماء والهاتف.

ومن سخريات القدر ان "البيت الأبيض" وهي التسميه التي اطلقها هواة التقليعات الاميركية على مقر الحكومة والبرلمان في روسيا، كان ذاته المبنى الذي قاد منه يلتسن "مجابهته" ضد زعماء أحداث آب (اغسطس) ١٩٩١ الذين وصفهم بالفاشية ولكن أحدا منهم لم يصدر أوامر بقطع اسباب الحياة عن "قلعة الصمود" اليلتسنيه".

وشنت وسائل الاعلام الخاضعة لسيطرة كاملة من قبل رجال يلتسن حملة ظالمة شعواء ضد النواب المحاصرين والصقت بهم شتى التهم دون أن تسمح لأحد منهم بمخاطبة الشعب في حين ان تلفزيون موسكو كان قد بث يوم "انقلاب"١٩٩١ تقريراً عن "بطولات" الرئيس الروسي الذي اعتلى دبابة خالية من الذخيرة ليعلن انه سوف يتصدى لـ"الرجعية الفاشيه".

ورغم ان تلفزيونات العالم عرضت صورة الاسلاك الشائكة حول "البيت الابيض" الذي تحول عمليا الى معسكر اعتقال في موسكو فإن البيت الابيض في واشنطن لم يحرك

ساكنا للدفاع عن الديمقراطية التي كان يرسل جحافله اليها من اجل "زرعها" في هايتي وغرينادا ومناطق كثيرة أخرى.

وداخل روسيا كان الشعب قد فقد أمله في السلطتين وظل في غالبيته متفرجاً باستثناء عشرات الالاف من المتظاهرين الذين كانوا يجتمعون يوميا قرب مبنى البرلمان إلا ان هتافاتهم كانت تضيع وسط زعيق مكبرات الصوت التي نصبتها الحكومه على مدرعات وكانت تتعالى منها أغاني الروك الامريكيه الصاخبة لتطغي على صرخات الاحتجاج.

وبسبب عقدة الانعزال والانقطاع عن العالم الخارجي تكونت لدى المدافعين عن "البيت الابيض" تصورات خاطئة عن الوضع المحلي وتسربت اليهم انباء مفادها ان هناك قطاعات عسكرية مستعدة للانضمام اليهم وتعززت ترقبات الانتصار القريب حينما تمكنت الجماهير من رفع الاسلاك الشائكة قرب مبنى البرلمان والتحمت بالمعتصمين داخله بيد أن الاحداث التالية أظهرت ان السلطة كانت قد اعدت فخاً محكماً، فقد سُحبت في صورة مفاجئة وحدات الشرطة المرابطة حول مبنى محافظة موسكو المجاور للبرلمان وسمحت لمسلحين يناصرون الشرعية باقتحامه، ومن ثم الانتقال في شاحنات مدنيه إلى مبنى التلفزيون لاطلاع الشعب على الصوره الفعلية ووقف الزيف الاعلامي.

وكان المطعن الرئيسي في موقف المجلس النيابي يتمثل في الهجوم على التلفزيون "وتصريحات حسبولاتوف عن أن الكرملين سيكون الهدف التالي الامر الذي قدم لبوريس يلتسن المسوغات التي كان ينتظرها لشن الهجوم المضاد.

ورغم ان معركة التلفزيون ما زالت محاطة بالغموض فإن الكثيرين من متابعيها أكدوا أن المهاجمين لم يكونوا البادئين باطلاق النار بل ان عدداً من المندسين في صفوفهم أطلقوا عيارات في الهواء كانت ذريعة لوابل نيران مكثف من الجهه الثانيه.

وعاد المنهزمون، ادارجهم إلى "البيت الابيض" وبدا أن الوضع سيهدأ، وربما يستتب. لكن سلطة يلتسن كانت ماضية في مخططها كاملاً. ففي صباح الاثنين مزق هدوء الفجر هدير الدبابات وهي تتجه نحو مقر البرلمان مع مجموعات من القناصة والمشاة واكدت مصادر مختلفة ومنها شهادة رسلان حسبولاتوف في كتابة عن الاحداث أن ميلشيات تابعة لمنظمة "بيتار" الصهيونية وأخرى تقف وراءها المافيات المحلية شاركت في الهجوم فعليا. وذكر فلاديمير ايساكوف رئيس لجنة التشريعات في البرلمان الروسي

حالياً وجود وثائق تثبت مشاركة "البيتاريين" في الهجوم الذي انتهى بعد بضع ساعات بتحويل "البيت الابيض" إلى هيكل أسود من الخارج، فيما اصطبغت جدرانه ببقع الدماء الحمراء الداكنه، بفعل استخدام القنابل العنقودية والشديدة الانفجار وغيرها من اساليب وأدوات الدمار.

سيبقى "الاثنين الدامي" صفحه سوداء في تاريخ روسيا وان أحداً لن يستطيع ان يطمس من الذاكرة منظر مئات الجثث التي كانت تنقل في اكياس بلاستيكية لتحرق بعيداً عن موسكو.

وللوهلة الأولى يبدو أن يلتسن حقق مآربة فقد عطل الهيئة التشريعية وأرعب خصومة وانفرد بالسلطة وخطر الأحزاب وصحف المعارضه. الا انه لم يتمكن من وقف النزف الاقتصادي وموجة الاجرام والاستياء الشعبي المتعاظم. ورغم احكام السيطرة على اجهزة الاعلام وعمليات غسل الدماغ المتواصلة فإن انصارة تكبدوا اكبر هزيمة سياسية في الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد مضي أقل من ثلاثة اشهر على انتهاء المجزرة.

أمام هذه الاحداث والتطورات الدرامية يمكن ان نستذكر ببلاغة وسخرية بعض الحقائق المرة في جمهوريات الاتحاد السوفيات السابق ومنها روسيا بالذات فبينما أخفق النظام الشيوعي السابق خلال الـ ٧٠ عاما الماضية في إقناع الشعوب السوفياتية بمساوئ "الديمقراطية" على النمط الغربي وشرور الرأسمالية و"اساليب استغلالها للبشر، فقد (نجح)" بوريس يلتسين في ظرف سنه، من خلال اصلاحاتة الاقتصادية الكارثيه، و"ديمقراطية" قصف البرلمان بالمدفعيه، في رد الاعتبار والمصداقية للنظام الشيوعي السابق من جهه وفي تشكيك السوفيات بجدوى اقتصاد السوق الحرة، و"الديمقراطية" الغربية على الطريقة اليلتسينة من جهه أخرى الأمر الذي مهد الطريق أمام روسيا كي تستنبط بنفسها ولنفسها نمطها الاقتصادي والديمقراطي وإنه لمن سوء طالع روسيا القول ان مسلسل الكوارث المتنوعة أو لن ينتهي في المنظور القريب عند كارثة انقلاب أوكتوبر ١٩٩٣ أو مأساة الشيشان عام ١٩٩٤.

ولعل الدارسين لتاريخ روسيا يتذكرون اليوم النظرية التي حاول المفكر الروسي نيقولاي غوميليوف صياغتها، ومفادها أن الأمم، مثل بني الإنسان العاديين، تمر بمراحل مدّ وجزر، ولها أعمار محدده، يأتي فيها أجلها إذا ما تظافرت عوامل وظروف مختلفة تسفر عن استنزاف الطاقة الكامنة لدي الأمة.

لقد شهدت روسيا فعلاً في تاريخها مراحل صعود ونهوض في حقب سابقة على عهد «إيفان» الرهيب، أو بطرس الأول مثلاً. كما أنها كانت في فترات أخرى تذوي وتنكمش، وتغدو اراضيها موضوعا للنهب والحرق والدمار مثلما حدث لها على أيدي التتار والمغول والبولنديين والالمان على التوالي. لكن بقاء روسيا كان في كل مرة وثيق الارتباط بتراثها السلافي وتقاليدها العرقية القائمة على تغلب مصالح الجماعة على الناحية الدينيه، فاعتناقها للأرتذوكسية كان وجهاً آخر لتميزها عن الغرب الأوروبي وتأكيداً لهويتها الخاصة النابعة على كونها بلداً اور آسيوياً امتزجت فية حضارات الشرق والغرب وفية إلى جانب المسيحيين طائفة اسلامية واسعة تضم في روسيا الاتحادية اليوم زهاء عشرين مليون مسلم.

ورغم ظهور عدد من الحركات القومية الداعية إلى النقاء العرقي السلافي أو الروسي تحديداً فإنها اخفقت في ايجاد أرضية صلبه، كما فشلت في المقابل محاولات «تغريب» روسيا ونقل التجربة الأمريكية أو الأوروبية إلى أراضيها بالكامل.

وآخر هذه المحاولات الحركة التي قادتها مجموعه«روسيا الديميقراطية» ابتداء من أواخر الثمانينات وتحالفت مع بوريس يلتسن الذي تنكر لاصولة الايديولوجية رغم موقعه في قمة الهرم الشيوعي.

وإذا افترضنا النزاهة في قادة هذه الكتلة فإن أهدافها كانت تنحصر في الغاء الاتحاد السوفياتي بوصفة «امبراطورية استعماريه» ونبذ السمات الخاصة للشعب الروسي والادعاء بان النموذج الغربي، والأمريكي تحديداً، هو ذروة ما تفتقت عنة عبقرية البشر وتاريخ الشعوب. والغريب أن هذه الفئة التي ناصبت القوميين الروس العداء تحالفت مع الحركات القومية في الجمهوريات الاخرى لغرض واحد هوتفكيك الكيان السوفياتي واسقاط المركز الموحد. والقوميات غيرالروسية «خذوا من السيادة ما استطعتم ان تهضموا».

وتكللت هذه السيرة بخلوة تآمرية عقدت في منتجع بيلوفيجيسك في بيلا روسيا وحضرها إلى جانب يلتسن الرئيس البيلاروسي فياتشيسلاف شوشكيفيتش وفي ليلة مريبة في تاريخ شعوب المنطق ولربما العالم وقع الثالوث اتفاقية الغاء الاتحاد السوفياتي. هكذا وبجرة قلم يمكن أن ينسخ التاريخ وتغير الجغرافيا والتوازنات الاستراتيجية!

وثمت من يرى أن يلتسن كان يضمر مالم يعلن، إذ أنه اراد من خلال هذه العملية التآمرية اسقاط ميخائيل غورباتشوف والتربع على عرش الكرملين ثم الانقضاض على حلفاء الأمس واعادة الدولة الموحدة ولكن برئاسة «بورليسيه» بيد أن الاناء المهشم لايلصق بسهولة، والقوى التي انفقت طوال سبعين عاماً ثروات طائلة لاسقاط الاتحاد السوفياتي لم تعد تقبل عودتة في أي صورة.

وحتى النزر اليسير الذي قدمة صندوق النقد الدولي إلى الكرملين اقترن بشروط مهينة لدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن،وكان ضمن استراتيجية اقتصادية- سياسية موحدة هدفها تحجيم روسيا وجعلها دولة اقليمية بل وحتى تقليص نفوذها التقليدي في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وخلق بؤر توتر من حولها لمشاغلتها باستمرار.

ومرة اخرى إذا أيدنا فكرة المؤامرة فإن الغرب استثمر المغامرة الشيشانية لمشاغلةروسيا ومحاولة قطع الطرق التي توصلها إلى البحر الأسود وبحر قزوين مما يلغي كونها دولة بحرية عظمى، واضافة إلى أن استمرار الاضطراب في الرجل القوقازي يعني منع انابيب النفط من المرور إلى الموانئ الروسية والاخطر الحرب ضمن مخطط استراتيجي واسع يهدف إلى جعل روسيا «حصناً اساسياً» في المعركة مع العالم الإسلامي خاصة وأن موسكو متوطة في طاجكستان وفي البوسنة والشيشان مما يفيد احياء «حزام الاضطرابات» الذي كان اقيم لمحاصرة الاتحاد السوفيتي وامتد من القرن الأفريقي إلى إيران الشاهنشاهية وافغانستان.

إلا أن المخططات المرسومة في واشنطن تعاملت مع روسيا وكأنها «جمهورية موز» في حين أن هذه الدولة التي إراد لها يلتسن أن تستجدي وهي جالسة على جبال من الثروات الطبيعية أخذت تستعيد صوابها شيئاً فشيئاً.

فالسواد الاعظم من الشعب الروسي أدرك عبر خواء بطنة ومن خلال تفشي الاجرام والفساد والرشوة أن القوى «الديمقراطية» التي رفعت شعارات محاربة الامتيازات أخذت حال استلامها السلطة تنهب كل ما يقع في متناول يدها من ثروات. وبقدرة قادر تحول الخطباء الذين نددوا بتخصيص سيارات «زيل» السوداء لقادة الحزب الشيوعي إلى رأسماليين كبار يحولون سنوياً عشرات المليارات إلى البنوك الاجنبية.

ونحىّ هؤلاء ورقة التوت وعادوا إلى اتباع اساليب بلشفية في محاربة الرأي الآخر

وغدا الاعلام في ظل يلتسن نسخة مكررة وممجوجة من الدعاية المؤدلجة في زمن الشيوعية. ولا غرو، إذ أنه في الحالتين كان تحت إدارة «عراب البيريسترويكا» الكسندر ياكوفليف الذي تحول بين عشية وضحاها من عضو المكتب السياسي المسؤول عن التبشير بالايديولوجيا الشيوعية إلى عدو لدود للماركسية.

وفي ظله كادت الاسماء الروسية تغيب عن شاشة التلفزيون الذي اصبح مرتعاً لقوى لاتخفي صلاتها بإسرائيل والدوائر الصهيونية وأحس المواطن الروسي بان كرامتة القومية اهينت مرتين: حينما حجمت دولتة العظمى إلى قزم اقليمي وعندما أخذ تاريخة القومي يغدو مادة للتندر في الداخل.

وتحت تأثير هذه العوامل مجتمعة حققت قوى المعارضة انتصاراً مهما في الانتخابات البرلمانية خريف ١٩٩٥ واسفرت عن فوز الحزب الشيوعي بـ ١٥٩ مقعداً من اصل ٤٥٠ في مجلس الدوما فيما اخفق حزب «السلطة» في الحصول على أكثر من ٦٠ مقعداً رغم احتكارة وسائل الاعلام وحصولة على ضخ مالي غير محدود من خزانة الدولة ومن اصحاب رأس المال.

ورغم محافظة الحزب الشيوعي على تسميته فإن تغيراً واضحاً طرأ على ثوابته الايديولوجية، إذ أنه أقر بتعدد الانماط الاقتصادية، وهي عبارة مخففة التحاشي الاعتراف الصريح بالملكية الخاصة،واعلن تخلية عن الالحاد بل دعا إلى التعاون مع الكنيسة باعتبار الارثذوكسية ركن من اركان الدولة الروسية، واقر بالتداولية الديمقراطية للحكم من خلال الانتخابات.

وبفضل هذه التغيرات التي حولت الحزب الشيوعي الروسي من أحمر إلى وردي جرى استقطاب جديد للقوى المناهضة للكتلة الاطليسة الكومبرادورية، بهدف إخراج روسيا من عثرتها. وبفعل زخم الاستياء الجماهيري اخطر يلتسن نفسه إلى اقتباس الكثير من شعارات خصومه. ومن الواضح أن صحوة روسيا بدأت وإذا قيضت لها قيادة وطنية تستثمر بحكمة ثرواتها الهائلة وقوتها العسكرية وطاقاتها البشرية التكنولوجية ورقعتها الجغرافية الواسعة، فإن العالم قد يشهد بعد حين قيام قطب جديدة- قديم يعيد شيئاً من التوازن الجيوسياسي ويضع حداً لهيمنة الولايات المتحدة.

ولعل المارد الرأسمالي الروسي القادم اخطر على واشنطن من العملاق السوفياتي الذي كان فخوراً من الداخل وبدا واقفاً على أرجل من طين.

التيه في القوقاز: ميلاد روسيا أم احتضارها؟

كان الشيشانيون المسلمون مصدر قلق دائم للقياصرة الروس وعائق حال دون تنفيذ ما عرف بـ«المخطط الشرقي» الرامي إلى توسيع نفوذ الامبراطورية إلى القسطنطينية، والحصول على مرتكزات في القدس، وتورطت روسيا في الحرب القوقازية في القرن١٩ التي دامت زهاء ٥٠ عاماً (١٨١٧-١٨٦٤).وغدت من عوامل تفكك الامبراطورية. ولعب الشيشانيون المعروفون بأنهم مقاتلون اشداء دوراً بارزاً في مقارعة الجيوش الروسية، التي جهزت في الحملة للقضاء على دولة الأمامة بقيادة الزعيم الديني والسياسي «الأمام الشامل» وسطقت عام ١٨٥٩.

واستبشر الشيشانيون بقيام الثورة البلشفية وساندوها آملين في انتزاع استقلالهم، ولكن الحكومة الجديدة جعلتهم عام ١٩٢١ جزءاً من الجمهورية الجبلية، وبعد عام منحوا نوعاً من الحكم الذاتي ضمن جمهورية روسيا السوفياتية.

وظل الارتياب المتبادل قائماً بين الشيشان والسلطة المركزية واتهم ستالين الشيشانيين بالتواطؤ مع المحتلين الالمان، ورحل مئات الآلاف منهم في ليلة واحدة عام ١٩٤٤ وألغى جمهوريتهم.

وفي سياق اعادة الاعتبار للشعوب المضطهدة قرر الزعيم السوفياتي «نيكيتا خروشوف» إحياء جمهورية الشيشان والانقوش عام ١٩٥٧. بيد أن هذه المنطقة الغنية بالنفط ظلت عرضة لاضطهاد اقتصادي وكانت تشغل المرتبة الـ «٧٣» بين الجمهوريات والمقاطعات السوفياتية وتعاظمت الحركة القومية الشيشانية في زمن الانفتاح وخاصة بعد أن اصبح «رسلان حسبولاتوف» الشيشاني رئيسا للبرلمان الروسي

ورغم أن حسبولاتوف اصبح اليوم من ابرز معارضي الرئيس الشيشاني الجنرال «جوهردوداييف» فانه ساند عام ١٩٩٠، وبقوة استخدام الجنرال دوداييف كأول جنرال شيشاني في الجيش السوفياتي كمركز تلتف حوله الحركة القومية الشيشانية لاسقاط الحكم الشيوعي في الجمهورية الشيشانية.

ازمة السلطة في روسيا وحرب الشيشان

كان يلتسن اثناء صراعه مع ميخائيل غورباشوف يغازل الحركات القومية ويدعو

الجمهوريات إلى أن (تأخذ من السيادة ما تستطيع هضمه). وركب الموجه منذ عام ١٩٧٧ تحالفاً مع التيارات والشخصيات المناوئة للشيوعية تحت شعار اسقاط النظام الشمولي وبناء ديمقراطية رأسمالية على صورة ومثال الانظمة السائدة في الغرب وتحديدا في الولايات المتحدة التي اعتبرت القدوة والسند في آن واحد.

وكانت هذه التوليفة حبلى بالتناقضات، فجمعت شيوعيين وصلوا مع قمة الهرم وعلى رأسهم يلتسن نفسه، إلى شخصيات تعرضت إلى السجن والنفي والقمع مثل ساخروف وسولجنيتسين، إلى كم هائل من الوصوليين المنتفعين الذي ادركوا بسرعة اتجاهات الريح.

وساند انصار يلتسن الحركة التصحيحة التي قادها جوهردودابيف في جروني وصفقوا لاقتحام القوميين الشيشانيين مبنى (البرلمان الشيوعي). (علماً أن موسكو تصر اليوم على أن تلك الهيئة هي المرجع الوحيد للسلطة وتطالب باحلالها بديلاً عن دودابيف.

وكان استقلال هذه الجمهورية شكلياً، يتماشى على الاقل مع نظرية تفكيك الاتحاد السوفياتي التي وضعها (غنيادي بوربولس) الساعد الايمن ليلتسن والممسك بأهم عتلات السلطة آنذاك.

لقد طرح هذا الاستاذ السابق للماركسية- اللينينية والذي تحول في رمشة عين إلى منظر للرأسمالية فكرة فصل القاطرة (روسيا) عن العربات (الجمهوريات) لتنطلق بسرعة على طريقة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الراديكالية دون أن تكون محملة باثقال لانفع فيها.

بيد أن الحركة العشوائية أدت إلى تلكؤ مسيرة القاطرة وارتطامها احياناً بالعربات. وآلت محاولات الاصلاح إلى هبوط في مستوى حياة السكان وتفشي الجريمة، وتكونت طبقة جديدة من المعنيين (النومينكلاتورة) الحاكمة ازاحت البيروقراطية السابقة لتحل بدلاً منها بفارق واحد هو أن السادة الجدد أكثر جشعاً من اسلافهم.

وتحول الاستياء الشعبي إلى أصوات ابرزت في مقدمة المسرح السياسي «فلاديمير جورينوفسكي» الذي بدا للكثيرين أنه خصم وعدو لدود للزعيم «الديمقراطي بوريس يلتسن».

ولكن رئيس الدولة الذي برهن على قدرة في تغيير الايديولوجيات بسهولة تبديل القفازات، ركب الموجة واقتبس عن غريمة ثلاث اطروحات اساسية: الدعوة إلى بعد اجتماعي للاصلاحات، وقيام دولة المؤسسات، والتأكيد على روسيا الموحدة التي لا تتجزأ.

ولم تكن هذه الاطروحات بحد ذاتها هدفا قدر ما كانت وسيلة للاحتفاظ بالسلطة بعدما اتضح ان خطوط الفوز في انتخابات جديدة تقترب من الصفر في صورة مخيفة.

وفي هذا السياق غدت الحرب الشيشانية على الاقل حجراً لتحريك عملية توحي بالسير نحو الغايات الثلاث ضمن مخطط عام يبدأ بـ «غروزني» وينتهي بـ «الكرملن» فالحملة القوقازية عكاز يمكن التوكؤ عليها في عملية تغيير شاملة للرموز والاشخاص وشاهد على أن زمن «الانفلات» قد ولى وحل أوان المؤسسات ودليل على تراجع يلتسن عن دعواته السابقة إلى اللامركزية وطموحه في استعادة الامجاد الغابرة.

أن الرئيس الروسي الذي كان ابان مرحلة صدامه مع المركز الشيوعي يحشد مليون متظاهر في موسكو وحدها، عجز الآن عن تعبئة بضع مئات لدعم الحرب الشيشانية. فيما نجد على الجانب الآخر ان النشاطات المناوئة لاستخدام القوة ليست متكافئة مع حجم المجزرة وابعادها الخطيرة، وذلك دليل واضح على مشاعر الاحباط والاجهاد واليأس في المجتمع الروسي.

ويشير عدد من المحللين إلى أن الحرب القوقازية كانت صاعقا فجر صراعات خفية بين مراكز القوى داخل الكرملن وخارجه وسيكون من ابرز افرازاتها اياً كانت نتائج المعركة الميدانية قيام استقطابات جديدة وتغييرات جذرية في قمة هرم السلطة الفدرالية وعلى صعيد العلاقات بين المركز والنخب الاقليمية.

وقد اثبتت الحرب أن صنع القرارات المصيرية يتم في مطبخ صغير وراء ابواب موصدة. وكما يقول عدد من المطلعين على اسرار المطبخ في الكرملن، فقد اتخذ يلتسن قرار الحرب بعد أن اجتمع في مشاورات مع مساعدين لايحبون الظهور في مقدمة الصورة، ولكنهم يلعبون الدور الاساسي في ضخ المعلومات وتقديم التحليلات لدفع الرجل الأول في الوجهة التي يرغبون وابرز هؤلاء «فكتور اليوشين» المساعد الأول لرئيس الدولة والجنرال «الكسندر كورجاكوف» مسؤول جهاز الأمن الرئاسي و«اوليج لوبوف» سكرتير مجلس الأمن القومي.

وبهذا الثالوث روابط مباشرة مع المجتمع العسكري الصناعي الذي يشرف عليه «اوليغ سوسكوفيج» النائب الأول لرئيس الوزراء والذي ادار غرفة العمليات طوال الاسابيع الاربعة الأولى من الحرب. بعد أن آثر رئيس الوزراء «تشرنومردين» البقاء في

الظل خلال المرحلة الأولى العسكرية من العملية.

وكان عدد من قادة الاحزاب الليبرالية اشار إلى خطر قيام نظام بوليسي في روسيا، يفرض الرقابة على الاعلام ويقمع الرأي الآخر ويطلق يد الاجهزة الأمنية لحكم البلد بأساليب استبدادية ودكتاتورية بهدف التغطية على الاخفاقات السياسية والاقتصادية، ومنع أي تغيير ديمقراطي دستوري للسلطة.

وكان فشل الديمقراطية الليبرالية خلال الاعوام الاربعة الماضية في صياغة برنامج ايجابي يلائم روسيا ويحقق انتقالاً سريعا وباقل قدر من التكاليف، من الشمولي إلى اقتصاد السوق والمجتمع المدني سبباً اساسياً دفع الرئيس يلتسن للبحث عن البديل.

وعلى طبق من نار قدم «الثالوث» «الحل الشيشاني»، وقد ذكر «شاخراي» أحد مهندسي سياسة يلتسن في دراسة مستفيضة إن بقاء دودأييف يعني تفاقم ازمة السلطة الفدرالية واجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتفكك روسيا وانهيار عملتها، واخراجها من مناطق القوقاز، فقدان موانئها على البحر الاسود وتنامي دور تركيا في الخاصرة الجنوبية لروسيا.

ومن الواضح أن هذه الدراسات وبالاضافة إلى اعتبارات سياسية داخلية، اقنعت يلتسن باتخاذ قرار الحرب، ولا يبدو صحيحاً ما يقال أن رئيس الدولة في عزلة اعلامية أو أنه اقدم على هذه الخطوة خلافاً لارادته.

وقد يكون من اهداف الحرب الحالية تأمين استعادة نفوذ روسيا في الجمهوريات الثلاث التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والسيطرة على خطوط السيارات والقطارات الاستراتيجية وانابيب النفط والغاز التي تمر جميعها عبر جمهورية الشيشان.

وتوجد في موسكو قوى متنفذة اقتسمت فيما بينها «الكعكة النفطية» إلا أن بترول شمال القوقاز ظل بعيداً عن متناولها، وقد ترى في نجاح الحملة الحالية منفذا إلى مصافي «غروزني» وحقول النفط الشيشانية.

ومن الواضح أن المخططين للحملة كانوا يعقدون الآمال على دعم قوي من القوات المسلحة، التي تحاول قيادتها ايجاد خصم ضعيف ينسيهاعقدة افغانستان ومذلة الانسحاب من أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. كما أن هدير المدافع يمكن أن يسكت الاصوات المطالبة باجراء اصلاح عسكري وتقليص الموازنة

الحربية.

وكان الكرملن يأمل في تعبئة القوى الطامحة إلى استعادة امجاد الامبراطورية الروسية وحشد رأي عام في الشارع وداخل القوات المسلحة كعملية «يمكن تسويقها كبداية لميلاد روسيا الجديدة».

غير أن الواقع كان غير ذلك، فقد اتخذا البرلمان موقفاً واضحا وأن لم يكن حاسماً في مطالبته للكرملن بالعدول عن أساليب القوة ورفضه زج القوات المسلحة في علميات داخلية دون الرجوع إلى الهيئة التشريعية ، ولكن البرلمان يدرك أن الدستور الجديد لايترك للمشرعين هامشاً للسيطرة على السلطة التنفيذية، ولذا فإن تعديل الدستور والمطالبة بالحد من الصلاحيات الاستثنائية لرئيس الدولة سيغدو القاسم المشترك الذي يجمع عليه الكثيرون من خصوم يلتسن.

وأدت الحملة القوقازية إلى تصدع في صفوف القوات المسلحة وشروخ في هرمها، فالاهداف غير واضحة، وغياب التعبئة النفسية والانهيار العام في المعنويات، جعلت الجنود يستسلمون بسهولة ودفعت عدداً من القادة الميدانيين إلى التمرد على الاوامر.

وبدلا من أن تكون الشيشان نقطة الانطلاق لميلاد روسيا الجديدة فقد تغدو ايذانا باختصار الدولة الموحدة.

وفي هذا السياق لاحظ المراقبون أن الولايات المتحدة كانت الدولة التي اعلنت عمليا تأييدها خطوات الرئيس يلتسن، ويشير المحللون إلى أن «افغانستان» قوقازية تشاغل روسيا طويلاً وتضعفها وتؤدي إلى مجابهة محتملة بينها وبين العالم الإسلامي، قد تكون في صالح الولايات المتحدة التي مازالت تنظر إلى روسيا كخصم محتمل وخاصة بعد قمة بوادبست والخلاف حول انضمام بلدان أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو، واتباع موسكو نهجا معارضا لواشنطن في البوسنة والهرسك.

الفصل الثامن

النظام الدّولي أحادي القطب

النظام الدّولي أحادي القطب:
هيمنة أمريكية و حروب إقليميّة

قد يختلف الباحثون السياسيون حول تعريف محدّد للنظام الدولي . لكن يكاد يتفق الجميع على سماته الرئيسية العامة وعوامل تكوينه . وتفيد التجربة التاريخية التي مرّت بها البشرية منذ النصف الأول من القرن الـ ١٩ حتى النصف الثاني من القرن الـ ٢٠ العشرين ، أن النظام الدولي هو مجموعة المواثيق والمعاهدات والقوانين والترتيبات - وبطبيعة الحال كل ما يرتبط بها من آليات وهيئات مختصة وأجهزة تنفيذية - التي تنظّم العلاقات المختلفة بين دول العالم وشعوبه. وبعبارة أخرى، إنه نظام إدارة الأمر الواقع في الحياة الدولية تكوّن عبر صراعات محتدمة وغير متكافئة بين الدول والشعوب . وأسفر في النهاية عن تبعيّة معظم الدول والأمم الصغيرة في جنوب الكرة الأرضية للدول القوية في شمالها. وهذا ما يعتبره الأخصائيون الاقتصاديون انقسام العالم إلى «مركز» أو (قلب) ، وإلى «تخوم» أو (أطراف)(*).كما تدخل في إطار هذا التعريف، أيضاً، كل أعمال التدخل والقهر والاحتلال والسيطرة والاستغلال، التي تمارسها الدول القوية ضد الشعوب المستضعفة نتيجة الاختلال في موازين القوى، وبالتالي فرض نظام دولي يخدم مصالح الدول الكبرى ومخططاتها. وفي هذا الصدد ، صرّح السير أنطوني بارسون ،

* (راجع مواد «الندوة الفكرية الثانية»، نشرتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان (النمسا)، بعنوان «النظام الدولي وحقوق الإنسان في الوطن العربي» ٦-٨/ ١٠/ ١٩٨٩).

الدبلوماسي البريطاني الذي أمضى أكثر من ثلاثين عاماً من عمله في الوطن العربي ، قائلاً : «لقد حمينا مصالحنا الاستراتيجية بنجاح كبير ، لكننا في عملنا هذا لم نكن نبالي كثيراً بالناس الذين كانوا يعيشون هناك ، وخلقنا فيها وضعاً يشعر فيه المواطنون أنهم مخطئون»(*).

لقد بثرت بذور النظام الدولي الحالي بظهور الاستعمار (الكولونيالية) خارج أوروبا في القرن السادس عشر بعد اكتشاف طرق المواصلات البحرية الدولية ، للدول القوية في شماليها، وتعمقت جذوره باشتداد الثورة الصناعية ، خاصة في أوروبا ، وباستعار لهفتها للحصول على المواد الخام الرخيصة ، وافتتاح أسواق جديدة واسعة تلتهم البضائع الأوروبية المصنعة ، واستدرار الأرباح الخيالية في نهاية المطاف . فتعزّز نفوذ «الشمال» الصناعي المتطور في ساحات «الجنوب» المتخلّف تقنيّاً وحضاريّاً . وقد اتخذ اتساع نفوذ هذا «الشمال» أشكالاً وطرائق مختلفة ، أهمها وأخطرها انتشار قوى الشمال ومهاجريه في هذا الجنوب على حساب سكانه الأصليين ، الذين إمّا عزلوا في أوطانهم ، أو حشروا في زوايا بلادهم بعيدين عن معالم الحضارة الصناعية وحتى الزراعية ، أو تمّ قهرهم وتحويلهم إلى مجتمعات تتلاءم والحاجات المتغيرة للدول الأجنبية المسيطرة التي تفوقهم تكنولوجياً وعسكرياً . هذا هو ما جرى فعلاً في العديد من بلدان أميركا اللاتينية والوسطى ، وحوض الكاريبي ، وجنوب القارة الإفريقية وساحلها الغربي ، وفي فلسطين لاحقاً . ومع ازدياد نهب الشمال الصناعي لخيرات الجنوب واستغلال ثرواته البشرية ، تطور الوضع على النطاق الدولي في بداية القرن العشرين إلى درجة إقامة امبراطوريات تضم العديد من المستعمرات واشباه المستعمرات ، توزعت بين دول الشمال كمناطق نفوذ . وسرعان ما أدى التبادل النقدي إلى تراكم رأس المال ، ثم إلى الاحتكار . فشاع تصدير رأس المال ، واشتد التنافس التناحري بين أصحابه على جني الأرباح . فاندلعت الحرب العالمية الأولى بغية تقسيم العالم في الجنوب بين دول «المركز» في الشمال .

في عام ١٩١٧ ، قامت الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية ، لتطرح – ولأول مرّة بعد ثورة سبارتاكوس على روما القديمة – مسائل العدالة الاجتماعية ، وحكم الغالبية ،

* (واشنطون بوست، ١٩٩٠/٨/٣١).

والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، والسيادة على الخيرات المادية الوطنية ، والانعتاق من ربقة الاستعمار الأجنبي المستغل ، وممارسة الأمم لحق تقرير المصير ، والاستقلال الوطني ، والسلام . فأرسيت بذلك قواعد جديدة لمرتكزات العلاقة بين الدول والشعوب .وكانت لدعوة لينين الخاصة لشعوب الشرق للتخلص من الاستعمار آثارها الإيجابية على انبعاث حركات التحرّر الوطني في تلك «الأطراف» من آسيا – الجنوب . وبقيام دولة جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية عام ١٩٢٢ ، ظهرت في نادي الدول الكبرى دولة عظمى جديدة بنظامها الاجتماعي . السياسي ، تستند بالأساس على مواردها ، ولا تعيش على حساب خيرات الشعوب الأخرى واستعبادها . ومع أن الاتحاد السوفياتي يعتبر من دول الشمال جغرافياً ، إلاّ أنه بمبادئه المعلنة ، وبفلسفته وسياساته استقطب اهتمام شعوب العالم ، وخاصة في آسيا القريبة ، فحسبت حسابه في إسنادها في كفاحها من أجل التخلص من التبعية الاستعمارية . هكذا كان حال منغوليا ، والصين ، والهند ، وفيتنام ، وكوريا ، وآسيا الوسطى والصغرى ، فاستحدثت أسس جديدة لم تكن معروفة من قبل لتحديد معالم النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى .

في هذا الجو العالمي العام ، حصلت بعض الدول العربية على استقلال شكلي أو نسبي (كالعراق عام ١٩٢١ ، ومصر عام ١٩٢٢) ، إلاّ أن غرس المشروع الصهيوني في فلسطين بموجب «وعد بلفور ١٩١٧» ، مثّل أبرز النتائج السلبية والأخطار المأساوية التي أفرزها هذا النظام في الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص . وازدادت نزعة الشعوب العربية إلى الاستقلال الوطني بعد أن أماطت روسيا السوفياتية اللثام عن «معاهدة سايكس بيكو» المبرمة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ ، والتي قسّمت بنودها الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ، كمناطق نفوذ لتلك الامبراطوريتين الاستعماريتين .

ومن الناحية الأخرى ، فإن قيام الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٢ كدولة اشتراكية قد أرجأ ، ولو إلى حين ، الصراع على المواد الخام والمستعمرات ، والتنافس التناحري بين دول رأس المال في الشمال ، وإن لم يغيّر هذا الصّراع أبداً . ذلك ، أن الاشتراكية التي تعتبر نفسها بديلاً للنظام الرأسمالي ، وتدعو شعوب المستعمرات إلى الاستقلال ، قد فرضت على الامبراطوريات الاستعمارية القائمة في ذلك الوقت التفكير ملياً ليس في مصالحها

الآنية وحسب بل وفي كبح أي عامل يساعد هذه المستعمرات على الثورة . أما صعود النازية إلى السلطة عام ١٩٣٣ في ألمانيا الصناعية ، وانتشار الفاشية في إيطاليا واسبانيا والبلقان ، فقد جاؤوا لتحطيم الأسس الجديدة لبناء النظام الدولي القائم . إذ راحت ألمانيا النازية تطالب على الفور بإلغاء نتائج الحرب العالمية الأولى ، وبإعادة تقسيم مناطق النفوذ في «التخوم» . فاشتعلت الحرب العالمية الثانية التي كان هدفها الرئيسي اجتثاث العامل الدولي الجديد الذي أرسى دعائم النظام الدولي الجديد في ذلك الوقت ، أي الدولة السوفياتية . وأما الولايات المتحدة الأميركية ، فقد اتخذت في البداية موقف المتابع للعمليات الحربية على جميع الجبهات ، وفي أوروبا على نحو خاص ثم شاركت لاحقاً في تلك الحرب، وما أن لاحظت في العام ١٩٤٥ بدايات انهيار الفاشية على أيدي الجيش الأحمر السوفياتي ودول الحلفاء ، حتى وجدت الفرصة ملائمة للتدخل بغرض استثمار قوتها الاقتصادية التي لم تمسّها الحرب بأذى ، ولفرض دورها الريادي بين دول الحلفاء التي انهكتها الحرب من جهة ، وللوقوف ضد زحف الجيش الأحمر المنتصر من الجهة الثانية .

شكلّ اندحار الفاشية عام ١٩٤٥ نقطة تحوّل في التاريخ العالمي . كما دشّن مرحلة نوعيّة جديدة في تطوّر النظام الدولي . إذ تأسست هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة وقام نظام اشتراكي في أوروبا وآسيا ، ثم في بعض دول نصف الكرة الغربي . وانهارت الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة بحصول العشرات من بلدان العالم الثالث – الجنوب على استقلالها الوطني . وتشكلت منها وفيها مجموعات وحركات إقليمية وقارّية وفوق قارية ، عملت كمنابر وآليات لحلّ قضاياها المشتركة ولإقامة أشكال متنوعة من التعاون والتكافل بين الدول الأعضاء فيها . غير أن هذه التطورات الإيجابية والمهمة لم تغيّر، في واقع الأمر، من طبيعة النظام الدولي ، ولا من جوهر العلاقات غير المتكافئة بين شقّيه : البلدان الصناعية المتقدمة في الشمال، التي توزعت بين شرق اشتراكي وغرب رأسمالي، والبلدان النامية والفقيرة المتخلفة في الجنوب. وبينما واصلت دول الشمال تعزيز مسيرة أمنها واستقرارها وتعاونها وتطورها ، فقد أبقت عن عمد على حالة التوتر والمجابهة ، إضافة إلى الجوع والمرض والجهل في بلدان الجنوب التي ما زالت ترتبط مع أغنياء الشمال بعلاقات اقتصادية وثقافية وسياسية تقليدية . كما واصل الشمال حرمان

الجنوب من السيطرة على مقدراته وموارده الطبيعية والبشرية، والحيلولة دون استثمار هذه الخيرات لخدمة مصالحه القومية وقضاياه التنموية، وإثارة النزاعات الدموية والنعرات القومية والعرقية فيه. وممّا زاد من تكريس هذا الوضع المتردّي وإطالة عمره في دول الجنوب تنصيب أو تدعيم أو حماية الشمال لأنظمة نخبوية، أو أوتوقراطية ، أو قبليّة وشبه إقطاعية مطواعة فيه ، ومرتبطة مصلحياً وثقافياً وسياسياً بدول الشمال الغني.

جاءت قمّة يالطا عام ١٩٤٥ لتثبّت بالوثائق نتائج الحرب العالمية الثانية سياسياً – اجتماعياً وجغرافياً، ومن ثمّ عسكرياً، أيضاً ، فترسّخت قواعد نظام دولي ثنائي القطب، ومعسكرين متناقضين لنظامين يسعى كل منهما لتدمير الآخر : المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة ، والمعسكر الشرقي الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي . ولئن كان يفصل بينهما «ستار حديدي» ، فإن ذلك لم يمنع أبداً من واقع الاستقطاب الذي حصل من حولهما في جميع القارات . فدخل العالم كلّه في دوّامة «الحرب الباردة».التي تكدست في أتونها ترسانات هائلة من الأسلحة النووية وذات الدمار الشامل، إضافة إلى الجيوش والأسلحة التقليدية المعروفة. واستغلت في تطويرها وإنتاجها ونشرها مبتكرات الثورة العلمية – التكنولوجية لابتداع نظريات تدمير الخصم ووسائله ، أو الردّ عليه ، أيضاً . وفي هذه الفترة ، كذلك ، دارت مجابهات واسعة بين المعسكرين على جميع الأصعدة وفي كافة زوايا المعمورة . ونشبت نزاعات سياسية وعسكرية عديدة في مختلف مناطق العالم ، تلقّت بسببها أطراف النزاع دعم واحدة من الدولتين الأعظم وتأييدها . وازدادت حدّة التوتر ، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية ، والمشاكل الاجتماعية – الإنسانية ، والقضايا التنموية والبيئية بسبب الإنفاق الهائل على التسليح وسباق التسلّح محلياً وإقليمياً وعالمياً . وفي نهاية المطاف ، غدت مسألة إنقاذ البشرية من المحرقة النووية الشغل الشاغل لكل سياسي متعقّل وذي ضمير .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، وبفضل المبادرات (أو التنازلات) السوفياتية وحيدة الجانب في الغالب ، تمّ إبرام أول معاهدة سوفياتية – أميركية عام ١٩٨٧ حول تصفية الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا . وتحسّنت العلاقات بين القوتين الأعظم . وفتح من جديد ملفّ النزاعات وبؤر التوتر الإقليميّة والمحليّة في عالم الجنوب ، وما أن وقعت التغييرات العاصفة في دول أوروبا الشرقية أواخر العام ١٩٨٩ ، حتى انتهى

الصراع بين الشرق والغرب ، مؤذناً بانتهاء «الحرب الباردة» التي دامت أكثر من أربعين عاماً . وهذا ما كرّسته قمة مالطا أواخر العام ١٩٨٩ ، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في باريس (نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٠) .

كانت «البيريسترويكا» و «التفكير السياسي الجديد» السوفياتيان هما أساس رؤية زعامة الكريملين وتصورها لنظام دولي جديد يقوم على مرتكزات «توازن المصالح بدل توازن القوى» ، و «القيم الإنسانية المشتركة» ، و «الاعتماد الدولي المتبادل» ، و «العالم المتداخل» ، و «استبعاد الأيديولوجيا من السياسة» . وصار فيهما التركيز على منظمة الأمم المتحدة كإطار ملائم لحلّ كل النزاعات والخلافات والمشاكل ذات الأبعاد الدولية ، وعلى زيادة تفعيل دور هذه المنظمة في تأمين التعاون المتكافىء بين الدول . كما طرحت «البيريسترويكا» و «التفكير السياسي الجديد» مقترحات محدّدة يقوم على أساسها نظام ما بعد «الحرب الباردة» ، منها مثلاً : يجب ألاّ تكون القوة والتهديد بها أداة للسياسة الخارجية ؛ والأمن كلٌ لا يتجزأ ، ويكون متكافئاً أو لا يكون ؛ ومبدأ حرّية خيار إلزامي للجميع ؛ والقانون الدولي ملزم لكافة الدول ؛ وأنه لا بدّ من إيجاد آليّة جديدة لأداء الاقتصاد العالمي ، واستحداث بنية جديدة للتقسيم الدولي للعمل .

على الجانب الآخر ، استغلّت الولايات المتحدة إفرازات «البيريسترويكا» ، وإشكالات التجديد وإعادة البناء التي كان يمرّ بها الاتحاد السوفياتي وباقي دول أوروبا الشرقية والوسطى لغرض إضعاف دور الاتحاد السوفياتي في إقامة النظام الدولي الجديد على أساس طروحات «البيريسترويكا» ، ولتوكيد الانطباع لدى حلفائها الغربيين وفي العالم أنها كسبت «الحرب الباردة» ، وغدت بالتالي الدولة الأعظم الوحيدة للانفراد الآن في قيادة العالم ، وهو حلم طالما راود الرؤساء الأميركيين ، وكرّسته استراتيجيات الهيمنة الأميركية المتتالية قبل دخولها الحرب وبعد هزيمة الفاشية . ولذلك ، نرى الولايات المتحدة الآن تسعى إلى عدم تفويت هذه الفرصة المواتية قبل أن يتضاءل دورها العسكري في أوروبا ، وتزداد منافستها الاقتصادية مع اليابان وألمانيا بالذات .

وهناك المشاعر الطاغية لدى الإنسان الاميركي بأنه سيّد العالم ، وبأن الولايات المتحدة وجدت لتقود هذا العالم . وقد أكد هذه المشاعر جميع رؤساء الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . ففي العام ١٩٤٥ ، قال الرئيس ترومان إن النصر الذي

حققته الولايات المتحدة قد وضع على عاتق الشعب الأميركي عبء مسؤولية القيادة اللاحقة للعالم . وفي العام ١٩٥٣ ، أعلن آيزينهاور أن القدر وضع على كاهل الولايات المتحدة مسؤولية العالم الحرّ وفي العام ١٩٦١ ، دعا كينيدي الولايات المتحدة لتنفيذ التعهدات التي وضعها القدر على كاهلها للسيادة على العالم ، لأن الهدف من وجودها هو قيادة العالم كلّه . ثمّ كرّر الرئيسان جونسون ونيكسون الشيء نفسه من بعده . ومع تبني الرئيس كارتر لنظرية بريجينسكي الخاصة بضرورة التخلص من عقدة فيتنام ، وعودة الروح الأميركية للمجتمع باعتبارها النموذج الذي يجب طبع العالم على مقاسه ، عاد ليبرز في خطاب له بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣ بأن هدف السياسة الخارجية الأميركية هدف أخلاقي ، ويتمثل بضرورة تزعم الولايات المتحدة للمسرح العالمي . ثم جاء الرئيس ريغان ليشدّد على ضرورة تعزيز القوة العسكرية الأميركية ، واعتماد مذهب «الكونية الجديدة» المستندة إلى القوة . وواصل الرئيس بوش بعده هذه السياسة ، وكرّسها في خطابه أمام الكونغرس بمجلسيه يوم ١٩٩٠/٩/١٢ بصدد أزمة الخليج ومضاعفاتها ، إذ قال بأن «الأحداث الأخيرة أثبتت أن ليس هناك بديل للقيادة الأميركية في وجه الطغيان ، ويجب الاّ يساور أحد الشكّ بجدارتنا ومصداقيتنا» .

في ضوء هذه التجارب والحقائق يتّضح أن الولايات المتحدة الآن تحاول الإفادة من الاختلال الكبير الحاصل اليوم في ميزان القوى الدولي ، نتيجة انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا وتفكّك الاتحاد السوفياتي ، كي تقيم نظاماً دولياً أحادي القطب تحت زعامتها. وحيث أن أزمة وحرب الخليج كانت أولى الأزمات التي انفجرت بعد انتهاء النظام الذي ساد في ظل سيادة «الحرب الباردة» ، فقد جعلت منها الولايات المتحدة تظاهرة دولية تكرّس لها ، ومن خلالها ، دور الزعامة المتفرّدة للعالم . لكن هل يعني هذا الواقع الإقرار به والموافقه على فرضة بقوة السلاح ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي أخذ جملة من العوامل بعين الاعتبار:

* إن القوانين الموضوعية العامة لتطور السياسة الدولية لم تتغير ، بل ما زالت تمارس فعلها . أما الذي تغيّر في هذا المضمار بالفعل فهو ظروف هذا التطور وشروطه ، وبعض ثوابت السياسة الدولية ودعائمها . ونخصّ بالذكر اختفاء الدولة السوفياتية كإحدى الدولتين العظميين وانهيار انظمة المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو في أوروبا الشرقية .

* إن الطريقة التي حدثت فيها هذه التغيرات ، وكذلك سرعتها وسيناريوهاتها توحي وكأنها نتيجة «لحرب عالمية ثالثة» لم تضع أوزارها بعد ، وإن كانت حرباً غير عادية ، وربما مقلوبة مع ما سبقها من الحروب . وبعبارة أخرى ، إذا لم تكن «هذه الحرب» استمراراً للسياسة بوسائل أخرى ، فهي مواصلة للحرب العالمية الثانية بوسائل سياسية واقتصادية ترمي إلى تغيير نتائج تلك الحرب .

* لقد استطاع الغرب عموماً ، والولايات المتحدة خصوصاً ، إحداث تغيير كبير في نتائج الحرب العالمية الثانية عن طريق كسبه الحرب الباردة مع «البيريسترويكا» لكن كل ذلك انحصر فقط في أوروبا ، ولم يشمل آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية .

* في إطار هذه الأوضاع تبرز منطقة المحيط الهادي ساحة جديدة واسعة للصراع . إذ ينبري المارد الياباني و «النمور الشابة» هناك كمنافس خطير للولايات المتحدة في الهيمنة على هذه المنطقة المهمة اقتصادياً وتكنولوجياً وسوقاً وحضارة .

* إن الطموحات القومية للزعامة الروسية الجديدة في إقامة دولة «روسيا الكبرى» سيفتح الآفاق أمام ظهور طرف ثالث في النزاع على هذه المنطقة القريبة جغرافياً غير الولايات المتحدة واليابان . وهكذا ستجد الولايات المتحدة نفسها أمام جبهات عديدة مفتوحة للصراع وحتى التناحر على المصالح .

* إن تفاقم الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة ، وتنامي العجز في ميزانيتها ومدفوعاتها ، وتراكم ديونها الداخلية والخارجية التي بلغت ٤٠٠٠ مليار دولار ، مع أنه من المفروض أن يتقلص الإنفاق على سباق التسلح إلى الحدّ الأدنى ، قد أدىّ إلى انخفاض ملحوظ في مستوى أداء الخدمات الاجتماعية ومستوى المعيشة بالنسبة للمواطن الأميركي ، ممّا سيقود - إذا ما استمر هذا التدهور - إلى توتر اجتماعي مشروع لا يتناسب مع مكانة دولة تدعي قيادة العالم .

* تبذل أوروبا مساعيها ، وإن كانت متعثرة ، من أجل وحدة القارة وتكاملها ، الأمر الذي يعني ضمناً محاولة التخلص من الهيمنة الراهنة للولايات المتحدة على أوروبا سياسياً وعسكرياً . وسيحكم المستقبل على مدى القوة والخطورة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي ستفرضها أوروبا المتكاملة المستقلة على الولايات

المتحدة في السياسة الدولية من جهة، والأعباء التي ستضطر الاخيرة إلى الاضطلاع بها لمواجهة هذا النفوذ الأوروبي الجديد والتصدي له من الجهة الأخرى.

* إن بلدان «الجنوب» التي تشكل أكثر من ٧٥٪ من سكان العالم ، ومساحته ، وموارده الطبيعية لن تقبل أن تظل تنتج فقط ٧٪ من الإنتاج الصناعي العالمي ، وتمتلك فقط ٥٪ من أعمال البحث العلمي والتنموي ونشاطات التطوير ، وتحوز فقط على ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي . فشعوب بلدان العالم الثالث قدّمت مساهمة كبيرة في تشكيل موازين القوى في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن حقّها أن تطالب بحقّها المشروع في تبوء المكان اللائق لها في النظام الدولي وأن تسعى لتحقيقه . وبطبيعة الحال ، فلن تقبل هذه الدول استبدال الاستعمار القديم بهيمنة أميركية أحادية عليها وعلى العالم .

* النزاعات الإقليمية وبؤر التوتر المحلية العديدة في العالم ، القديم المزمن منها في العالم الثالث والجديد في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً ، وفي يوغسلافيا والبلقان والشرق الأوسط تشير بوضوح إلى ازدواجية المعايير الأميركية في التعاطي معها ، وفي عدم حلّها حلاً عادلاً ، وفي فرض هذه المعايير على الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ففي المحاضرة المشار اليها سابقاً ، ردّ دانيال بايبس على سؤال حول عدم تدخل إدارة الرئيس بوش لحلّ النزاع في يوغسلافيا السابقة فقال «لم نتدخل في يوغسلافيا لأن الأمر يتعلق باستراتيجيتنا في أوروبا . ونتدخل في الصومال لأسباب إنسانية» . وحول الاستراتيجية الأميركية في إفريقيا قال بايبس : «إفريقيا بالنسبة للمجتمع الأميركي تساوي الفقر والإيدز . وعندما كانت تبرز فيها نزاعات ذات بعد استراتيجي كنّا نتعاون على حلّها مع السوفيات» ، هكذا إذن ، المصالح الذاتية للولايات المتحدة هي الأساس في ممارساتها العملية في السياسة الدولية . وفي غير ذلك لتمت الشعوب ! وهنا مكمن ازدواجية المعايير في سياساتها .

* من المتوقع ، في ظل التطورات الدولية الراهنة ، تزايد الصراعات بين كتل الشمال والجنوب ، وستشتد ، طبعاً ، مقاومة بلدان الجنوب وشعوبه للهيمنة المتفردة لإحدى

الدول . وإذا كان المثل العراقي هو بمثابة الحوار الساخن بين الجنوب والشمال ، والاسلوب الوحيد لقبول أوراق اعتماد دول الجنوب في نادي النظام الدولي الجديد ، فإننا نشكّ في إمكانية الولايات المتحدة على استيعاب حالات أخرى كالعراق في المستقبل . بل إن الولايات المتحدة ذاتها أخذت تدرك استعداد الدول الأخرى لمواجهة الصلف والهيمنة الأميركيين على مصيرها ومقدراتها .

* وممّا يعزّز هذا الطرح ، تعالي الأصوات في أروقة المنظمة الدولية المطالبة بكفّ يد الولايات المتحدة عنها ، والإلحاح على ضرورة إعادة تقييم تجربتها وأدائها لوظائفها طبقاً لميثاقها ، والحاجة إلى تصحيح نظام التمثيل في مجلس الأمن . ذلك أن حق «النقض» (الفيتو) مثلاً أصبح مغالطة تاريخية ، إذ انتفت ظروفه وشروطه ، ومع ذلك لا يزال عامل تكبيل لعمل الأمم المتحدة .

* لا بدّ للولايات المتحدة أن تدرك أن انقسام العالم إلى معسكرين لن يزول بانتهاء وجود دولة الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، بل إن شكل الانقسام اليوم قد تحول فقط من الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع يحمل في ثناياه خطورة وتعقيداً أكبر:صراع بين الشمال والجنوب اللذين تتعمق الهوة بينهما يوماً بعد يوم .

* إن الصراع والتنافس بين المراكز الرأسمالية الثلاثة التي تحاول ملء الفراغ الذي خلّفه انهيار الكتلة الشرقية في أوروبا ، سيقود حتماً إلى الصراع على توسيع النفوذ مجدّداً في العالم . وإذا ما استندت هذه المراكز إلى منطلقات أسلافها في الحربين العالميتين السابقتين ، فمن المحتمل اشتعال حروب جديدة .

* كانت الحروب تاريخياً تمثّل عوامل الاختبار الحاسمة في تقرير مدى المتغيرات في موازين القوى ، وحجم الانهيار في النظام القديم وإرساء دعائم الجديد ، لكننا اليوم نقف أمام حالة نوعية جديدة في هذا المضمار يحكمها عاملان : الأول : تراكم أسلحة نووية وذات الدمار الشامل والثاني : التطور العلمي – التكنولوجي المذهل الذي لم يعد بمقدور شعب الاستغناء عنه ، وإلاّ انعزل عن العالم ، من هنا سيتضاعف دور القوة الاقتصادية والتكنولوجية في ابراز الدول على المسرح العالمي ، ومساهمتها في صياغة النظام الدولي ذاته . ولهذا من الخطأ اعتبار النظام الدولي الأميركي الحالي استمراراً للنظام القديم المنهار ، الذي كان قائماً

على توازن قطبين متضادين ، واندثر بانكفاء احدهما؛ بل إنه نظام سيحكمه التطور العلمي التقني ، والمنافسة الاقتصادية - المالية المرتكزة إلى امتلاك مفاتيح المواد الخام ، وغزو الأسواق ببضائع ذات نوعية عالية الجودة .

* إن تحوّل الصراع في السياسة الدولية إلى صراع بين الشمال والجنوب سوف يولّد استقطاباً ولا شك ، وإن يكن أكثر صعوبة . ذلك أن الفروقات الاقتصادية - الاجتماعية بين هذين القطبين الجديدين واسعة جداً ، وستنجم عنها حتماً نزاعات سياسية بين دول الشمال - الغرب» المتطورة ودول «الجنوب» التي حرمها القطب الأول إمكانات التطور وآلياته كما لا يستبعد أن يكون هذا الصراع العنصر الحاسم في مسار التطور اللاحق للبشرية .

* أخيراً، هناك احتمال يجيّر لصالح «الجنوب» إذا ما جرت التطورات العالمية حسب منطقها التاريخي . فدول الكتلة الشرقية السابقة في أوروبا، التي تمارس اليوم سياسة خارجية موالية للغرب، بل ملحقة به، ستدرك قريباً أنها تسير باتجاه معاكس للعالم . ذلك أن أوضاعها الاقتصادية - الاجتماعية في تدهور متواصل ، وهذه الأوضاع ليست فقط دون مستوى قرائنها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، بل أدنى ، أيضاً ، مما كانت عليه أيام النظام الاشتراكي . فإذا ما استمر هذا الوضع على هذه الوتيرة ، فمن المرجّح أن تجد هذه الدول أن من مصلحتها اتخاذ مواقف في السياسة الدولية متقاربة مع مواقف غالبية دول العالم ، أي دول «الجنوب» ، في مواجهة دول «الشمال - الغرب» الإمبريالية . وفي الحقيقة ، فإن شعوب هذه الدول (أي أوروبا الشرقية الجديدة) ، التي ربّما فرحت للتوّ لتمكّنها من الركوب المتأخر لقطار الرأسمالية السّريع، ستدرك في وقت غير بعيد أبداً أن هذا القطار قد تحوّل إلى حافلة للنقل الداخلي، ليس بمقدوره السفر إلى خارج المدينة ، ولا قطع مسافات بعيدة على هذا الطريق من التطوّر .

بعد هذا يمكننا القول إن سيناريوهات «الحرب العالمية الثالثة» لا تسير بحسب القواعد التي افترضها مشعلوها . فالأزمة الاقتصادية - الاجتماعية التي تجتاح العالم الغربي كلّه (سكان العالم الغربي يشكلون ١٢,٥٪ فقط من سكان العالم) ، والدول الأخرى التي تسير في فلكه ، لم تطل الصين الاشتراكية (التي يشكل سكانها ٢٠٪ من

سكان العالم) التي تطبق «بيريسترويكاها» الخاصة بها، وتحقق فيها نجاحات ملموسة باعتراف خصومها . وهنا بالذات يستذكر المرء سنوات الثلاثينات من هذا القرن عندما كان الاتحاد السوفياتي الدولة الاشتراكية الوحيدة ، والنظام الفريد في العالم الذي كان اقتصاده يتصاعد بينما الأزمة الاقتصادية تطحن دول العالم الرأسمالي الصناعية ، وقادت به إلى الحرب في النهاية .

ومن الناحية الأخرى ، تنعكس آثار هذه الأزمة الاقتصادية على فعل الأنظمة السياسية في الدول الصناعية الكبرى . ذلك أن الديمقراطية التقليدية ، التي كانت جزئية دائماً لأنها تستبعد الشعب منها وتوحّد الطبقات الحاكمة فيها ، لم تعد قادرة على السيطرة على تطور الأزمة في مجتمعاتها ، فبدأت هي نفسها تدخل في أزمة . واليوم تحاول الدوائر المالية الحاكمة في أوروبا الغربية وقف تفاقم هذه الأزمة من خلال إقامة أنظمتها السلطوية ، الأمر الذي ينمّي صعود القوى الديمقراطية المعارضة ، فذلك هو أيضاً ما حدث تماماً أواسط الثلاثينات عندما وصلت الفاشية إلى الحكم في ألمانيا .

ولا غرو فإن الأنظمة الحاكمة في الغرب تملك هياكلها وآلياتها ، منها ما هو علني ، ومنها قابع في الظلّ يعمل على فرملة عجلة القوى التي تسعى من أجل إيجاد مخرج إيجابي لعملية التطور كلّها . فالمركزية البيروقراطية (وهي ليست من مبتكرات «الاشتراكية الواقعية» وحدها) تعمل في الغرب على إخضاع الديمقراطية التمثيلية لها ، سواء كان ذلك بشكل عفوي أو على نحو مقصود . وهي بحرمانها المجتمع المحلي من الإمكانات المحدودة للرقابة على السلطة ، إنما تعمل على تحطيم المجتمع نفسه ، وهكذا يزداد باستمرار تغلّب سياسة الدولة الضاغطة على الديمقراطية التمثيلية . كما يزداد تغلّب نفوذ رجال المال ومؤسساته ، ونفوذ الاستخبارات على حساب نفوذ القوى الديمقراطية المعنيّة بالخروج من هذه الأزمة .

إن العمل في إطار هذه الظروف يحتاج بالضرورة إلى نضوج ثقافي عام ، ليحول دون تلاعب أجهزة السلطة بالرأي العام عبر وسائل الإعلام المؤثرة التي تسيطر عليها . ولذلك تحاول هياكل السلطة عن وعي تخفيض مستوى هذه الثقافة إلى الدرجة البدائية . فمن شأن ذلك أن يضعف دور الجمهور وفعله في التصدي للأزمة ، وفي كثير من الأحيان يوصله إلى حدّه الأدنى بحيث تقف السلطة منه موقف التجاهل التام . ومن أبرز أدوات

إشاعة الغباء بين الجماهير على المستوى الدولي ما هو معروف بالثقافة الجماهيرية ذات المنشأ الأميركي . ولهذه الثقافة وسائلها الإعلامية المختصة ، ولها صلات مباشرة بهياكل التلاعب بالرأي العام . وعن طريق النشر والبثّ المتكرّر لهذه الثقافة ، تستحوذ على تفكير الناس العاديين وتؤثر فيه ، وبالتالي تضللّهم . وهكذا تعمل هذه الثقافة على تدمير الثقافة الذاتية وحتى الروحية لشعوب وأمم بأكملها ، بما فيها الأمم الأوروبية ذاتها، أضف إلى ذلك أن أجهزة الاتصال والإعلام المتقدمة ، وخاصة الساتلايت والتليفزيون،التي تمتلكها أو تتحكم في برامجها الشركات الاحتكارية فوق القومية ، تزوّر الحقائق والوقائع التاريخية ، وحتى تستبدلها بالكذب والافتراء ، فهي تطابق ، مثلاً ، الرأسمالية بالديمقراطية،وتقلب الانجازات الاجتماعية التي حققها العاملون بكدّهم إلى هبات النظام القائم وأفضاله على الناس . وهكذا يصعب جداً في مثل هذا الجو تقصي الحقيقة وإيصالها إلى الجمهور .

ويكثر الحديث في بلدان الديمقراطية الغربية عن البيئة ومشاكلها . ويحلو لدعاة هذه الديمقراطية أن يعزوا الأخطار التي تهدّد الطبيعة وحياة الجنس البشري إلى سياسات الآخرين غير المتحضرين وإهمالهم لمحيط الانسان على الأرض وفي الفضاء ، أيضاً ، كما لا ينسى هؤلاء الديمقراطيون أن يلبسوا الحفاظ على البيئة ثوباً من تمايزهم الحضاري ، فيلقون أعباء التلّوث وعواقبه على كاهل جهل الساسة الآخرين وتخلّفهم . وفي الواقع ، فإن علاقة الإنسان بالطبيعة بشكل عام لا بدّ وان تكون انعكاساً لطبيعة علاقته مع نفسه ومع الآخرين . فنظام الاستغلال الذي أوجده الغرب ركضاً وراء الأرباح على حساب الشعوب الأخرى ، ونهباً لخيراتها المادية ومواردها الطبيعية ، بكل ما يترتب على ذلك من استخدام للتكنولوجيا وابتكار للموديلات الاستهلاكية مع عدم الاكتراث بمصير الموارد الأساسية التي وهبتها الطبيعة هي السبب الرئيسي في مشاكل البيئة العامة . وقد استنتج مؤتمر القمة العالمي حول البيئة الذي عقد في البرازيل عام ١٩٩٢ أن البلدان النامية التي تعيش فيها الغالبية الساحقة من سكان العالم ، تساهم بنسبة ١٠٪ من تلوّث البيئة على ظهر كوكبنا الأرضي ، بينما يتحمل الشمال – الغرب الصناعي المسؤولية حيال نسبة الـ ٩٠٪ المتبقية . فالغابات الاستوائية اللازمة ، مثلاً ، لتجدّد الاوكسجين يجري اقتلاعها لأن البلدان النامية التي تقع فيها هذه الأدغال لا تملك ما

تسدّد به ديونها الخارجية غير خشب هذه الغابات . كما أن الولايات المتحدة ، مثلاً ، التي لا يعيش فيها أكثر من ٦٪ من سكان العالم ، تستهلك حوالي ٤٠٪ من مصادر الطاقة والمواد الخام على النطاق العالمي .وكوكبنا العجوز لا يستطيع ولا يمكن له أن يتحمل وجود ولايات متحدة أخرى .

ويوماً بعد يوم تتعمق مشاكل الحروب الأهلية والإقليمية في العالم ، وتتّسع الهوّة بين أغنيائه وفقرائه نتيجة ابتداع قواعد جديدة لتقسيم العمل ومناطق النفوذ ، ويزداد تقليص سيادة الشعوب ، وتتامي الإملاء في السياسة الدولية ممّا حال دون تضافر الدول وتنسيق العمل فيما بينها للتصدّي لهذه القضايا وحلّهاجماعياً . وبزوال إحدى كفّتي الميزان في توازن القوى الدولي ، أخذت الولايات المتحدة بالذات تلعب دوراً ثلاثي السمّات : دور المشرّع ، ودور القاضي ، ودور الدركي على مسرح السياسة العالمية . فتحوّل العالم ، منذ حرب الخليج خاصة ، إلى ما يشبه الغابة ، مثلما حولّت الحياة الدولية إلى حياة يسري فيها القانون للأقوى ، ويحقق مصالحه بالطرق التقليدية التي سادت إبان فترة «الحرب الباردة» ، وهي تجهيز سيناريوهات التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، وحتى تدبير شنّ الحروب والانقلابات من قبل البنتاغون و «سي . آي . إيه» .

من المفترض أن تتقدّم الأمم المتحدة ، في مثل هذا الظرف الخطر على مجمل المجتمع الدولي ، لفرض قانون دولي حضاري يسهّل حلّ هذه المعضلات ، فهي الهيئة العالمية الوحيدة المخوّلة بالاضطلاع بهكذا مهمّة.ولكنه بدلاً من ذلك، مع الأسف، اثبتت حرب الخليج على نحو خاص أن مجلس الأمن التابع لها، أخذ يتصرف في البتّ في قضايا النزاع التي تهمّ العالم وكأنه هيئة أركان لجيش فاتح، وكعضو جديد في «حرب باردة» جديدة. من ذلك، مثلاً، التخطيط للتدخل المسلّح وإعلان الحرب، ومن ثمّ إعداد الجيوش وإرسالها ونشرها، وفرض الحصار الشامل والمقاطعة الاقتصادية والتجارية لدول خارجة على طاعة الولايات المتحدة وإرادتها وسياساتها، وإيقاع عقوبات بحقّها لا تدفع ثمنها الأنظمة «المشاغبة» أو «العاصية»، بل الأطفال والنساء والناس الأبرياء.وبعبارة أخرى، لم يعد مجلس الأمن يستند و بعد انهيار الأنظمة في أوروبا الشرقية، وتصفية حلف وارسو، إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل لأرادة بلدان معينة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تعتمد مقاييس مزدوجة وانتقائية، فبالرغم من انسحاب

العراق من الكويت واعترافه بها كدولة ذات سيادة وتنفيذه لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج إلا أن الولايات المتحدة لاتزال تختلق الذرائع وتحشد الاصوات في مجلس الأمن للحيلولة دون رفع العقوبات عن العراق، فلا تزال العقوبات التي فرضها مجلس الأمن ، مثلاً ، على العراق بسبب احتلاله الكويت ، مع أن ذلك الاحتلال انتهى وسحبت القوات العراقية من الكويت منذ وقت بعيد. وتحت ذرائع استفزازية مختلفة، مثل احتمال انتاج العراق لأسلحة نووية، تجري إطالة فترة هذه العقوبات والحصار، في وقت يدرك المجتمع الدولي كلّه أن هذه الإجراءات تضرّ بمصالح الشعب العراقي، وتودي بحياة عشرات ألوف الأطفال العراقيين بسبب نقص المواد الغذائية الأساسية والعلاجات الضرورية لهم ، وبكل ما يترتب على ذلك من انتشار الجوع والأمراض . على أنه من الناحية الأخرى ، لا تزال إسرائيل تحتلّ ، منذ العام ١٩٦٧ ، الأراضي الفلسطينية وأراضي عربية أخرى ، وتعمل فيها القتل والاعتقال والتعذيب ، وحتى الإبعاد عن الوطن ، للآلاف من السكان الفلسطينيين سنوياً. ونادراً ما نجد بلداً في العالم يحصل فيه هكذا خرق لحقوق الإنسان وهكذا اضطهاد قومي وعرقي مثلما يحدث على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي وسلطاته ومع ذلك، لم يجندّ مجلس الأمن دول العالم وجيوشها ، وخاصة دول الغرب، لتحرير الأراضي العربية المحتلة، وطرد المحتلين الإسرائيليين منها . أضف إلى ذلك أن إسرائيل تملك فعلاً (وليس هناك باحتمال إنتاج) العديد من الأسلحة النووية والنيوترونية والصواريخ متوسطة المدى حاملة الرؤوس النووية، وأسلحة الدمار الشامل وتقوم بصناعة هذه الأسلحة الفتاكة وتطويرها بنفسها بل وبالتعاون مع دول اخرى ، وحصلت في سبيل ذلك على مساعدات قيمة من مؤسسات أميركية وأوروبية غربية بموافقة الحكومات المعنية وسكوتها على هذا الخرق الفاضح للقانون الدولي . ولم يحرّك مجلس الأمن الدولي أي ساكن بهذا الشأن بفضل مساندة الولايات المتحدة المتمتعة بحق «النقض» فيه لإسرائيل . ومع أن إسرائيل لم تنفّذ في ظل الحرب الباردة أياً من مئات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن حول القضية الفلسطينية والنزاع في الشرق الأوسط ، وواجهت الأسرة الدولية بتعنّت وصلف معروفين فلم يوقع بها مجلس الأمن أية عقوبة ، ولم يفرض عليها أي حصار . ويزداد اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة ، تفاقم الوضع والاجحاف بحق الفلسطينيين والعرب ، ليس بفضل

امتلاك الولايات المتحدة لحق «الفيتو» في مجلس الأمن ، بل ولأنها أصبحت مالكه الوحيد على ما يبدو.

وفي الواقع ، يسود الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة وضع أكثر سوءاً مما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن الولايات المتحدة كانت في السابق قادرة على تمرير ما تريد في الجمعية العامة. لكن وجود الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي بثقلهما السياسي والعسكري ، وتمتع الأول بحق «النقض» أيضاً في مجلس الأمن قد مكّن على الأقل من إحباط النوايا الاميريكية في هذه المؤسسات الدولية . أما اليوم ، فقد حولّت الولايات المتحدة مجلس الأمن، بغياب الدولة السوفياتية العظمى وحلول روسيا يلتسين محلها عضواً فيه، إلى أداة طيّعة بيدها لإملاء إرادتها وتنفيذها بالطريقة التي تحلو لها على الدول «العاصية» لأوامرها، مثل العراق وليبيا، والصومال ، وكوبا، وصربيا، وكوريا الشمالية ... الخ وغيرها التي تتعارض مصالحها مع المصالح الأميركية.إن الموقع المميّز الذي تشغله الولايات المتحدة الآن كقوة عظمى وحيدة تتحكم في السياسة الدولية ومؤسساتها أمر لا يمكن أن يكتسب صفة الديمومة والاستمرار. إنه وضع مؤقت. ذلك أنه يزخر بتناقضات أكبر من التناقضات التي طغت في فترة الصراع السياسي الأيديولوجي والعسكري بين القوتين العظميين. من ذلك مثلاً دخول طموحات الولايات المتحدة في الهيمنة على العالم في تناقض مع قوتها الاقتصادية والعلمية - التكنولوجية التي لم تعد - ومن زمن بعيد - كافية لإشباع حاجات المجتمع الأميركي ورغباته . فهذا المجتمع دافع الضرائب قد وجد نفسه يعيش أزمات اجتماعية واقتصادية ومالية وأخلاقية متزايدة ، وتتلكأ ، بل وتتعثر الدولة في حلّها بينما تنفق أموال مدّخراته وضرائبه المدفوعة على العجز الكبير في ميزانيات الدولة وجداول ديونها الداخلية والخارجية . وازدادت هذه المديونية التي بلغت خمسة آلاف مليون دولار أيام حكم المحافظين : رونالد ريغان وجورج بوش ، الأمر الذي يوحي بأن تسديدها ستضطلع به عدة أجيال من المواطنين الأميركيين ، وسيتم ذلك بطبيعة الحال على حساب معيشتهم، ومدّخراتهم ، وعلى همهم الاجتماعي والاقتصادي . ويتوقع بعض الخبراء والعلماء الاقتصاديين أن الاقتصاد الأميركي سيبقى يستهلك - إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن - كميّات من البضائع والخدمات أكثر ممّا ينتج، وبالتالي سيزداد تعمّق

التناقضات الداخلية في المجتمع الأميركي . إن التركة التي ورثها الليبرالي بيل كلينتون عن ١٢ سنة من حكم المحافظين قبله قد حوّلت الولايات المتحدة الأميركية من أكبر دائن إلى أكبر مدين في العالم . لذلك ، لم يكن صدفة تركيز كلينتون في حملته الانتخابية للرئاسة الأميركية على برامج التطور الاجتماعي – الاقتصادي الداخلي، وعلى الوعد بتعزيز دور الدولة في تنظيم الاقتصاد الأميركي ، وربمّا بتحويله جزئياً إلى قطاع عام، وبالتوكيد على تأمين الضمانات الاجتماعية ، كتطوير الخدمات الصحية والتعليمية،والحدّ من البطالة، ورفع كفاءة الأداء في المواصلات، وتطوير المدن ، والحفاظ على البيئة ، والتخفيف من الفقر والأميّة.ولعلّ العاصفة العنصرية التي اكتسحت إحدى أكبر المدن الأميركية ، وهي لوس انجيلوس عام ١٩٩٢، وأودت بحياة أكثر من ثلاثين ضحية ، إضافة إلى الخسائر الماديّة الهائلة في الممتلكات الخاصة والعامة ، تشكل ناقوس خطر يدق في آذان المتلاعبين في المؤسسات الأميركية بهذه القضية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسألة العرقية في المجتمع الأميركي .

وممّا لا شكّ فيه ، أن حلّ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعرقية وغيرها في الولايات المتحدة ، سيضطر الرئيس كلينتون إلى إيلاء أهتمام للسياسة الخارجية في ضوء المكانة الريادية للولايات المتحدة في زعامة العالم ولا يعني هذا الأمر بأية حال من الأحوال إحداث انقلاب في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة حيال مصائر الشعوب والدول الأخرى في العالم ، بقدر ما يعني إجبار الإدارة الأميركية الحالية على مراعاة ظروفها وإمكاناتها الواقعية في هذه المرحلة من التطورات الدولية والداخلية الأميركية . فمن المفترض مثلاً أن تقلّص هذه الإدارة من الإنفاق على تكريس دورها كدركي عالمي ، وخاصة تقليص عدد قواتها المسلحة المنتشرة في المناطق والمحيطات والبحار المختلفة في جميع أرجاء الكرة الأرضيّة ، والحدّ إجمالاً من إنفاقها على التسلح والتجسّس والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . كما لا تسمح الظروف الداخلية والعالمية مواصلة الولايات المتحدة تقييد التجارة الدولية إلى الأبد ، عن طريق فرضها لعقوبات وحصارات اقتصادية على بلدان «عاقة» تدرك الولايات المتحدة أن المتضرر الأساسي منها هو الشعوب ، وليس الحكام والأنظمة ، وأن هذا الأسلوب من التعامل في السياسة الدولية يضر باقتصادها هي نفسها . وفي الحقيقة ، فإن أي تحسّن ، وبأية

نسبة مئوية ، في هذا المجال سيفيد الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، ولو أخذنا الحصار الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق كمثال ، لوجدنا أن من مصلحة الشركات الأميركية والغربية الوصول إلى سوقه الاستهلاكية والمالية التي ظلّت دون حالة الإشباع على مدى ثلاث سنوات كاملة لغاية الآن . ومن الناحية السياسية - العسكرية ، لا تستطيع الولايات المتحدة والغرب الاستغناء عن العراق باعتباره الكفّة الموازية لتزايد ترسّخ السلطة الأصولية في إيران ، التي تهدّد المصالح الحيوية الأميركية . وقد لا يكون مستبعداً في هذا السياق أن يلجأ الرئيس كلينتون إلى السّير على طريق سلفه جيمي كارتر في الميل الى الدور التوازني للعراق ضد ايران، أو ضد طموحات إقليمية لدول أخرى في هذه المنطقة . وهناك أمر لا يمكن التقليل من شأنه على المستوى الجماهيري العام ، وهو أن تحقيق مصالحة أميركية - عراقية سيحسن من سمعة الولايات المتحدة التي لطّخها الرئيس بوش بين الشعوب العربية .

وينطبق الموقف الأميريكي من العراق على موقف الولايات المتحدة من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى . ذلك أنه على الرغم من ضعف الاهتمام الأميريكي بهذه البلدان التي تمرّ بتطورات جديدة ، فستجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة ، هنا أيضاً ، لمواجهة محاولات الهيمنة الألمانية عليها في الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية . ولو كان الأمر موضوع خيار بالنسبة للولايات المتحدة ، فمن المرجّح أن تفضل رؤية هذه المنطقة من العالم واقعة تحت هيمنة الروس ، ولو جزئياً ، على وجود النفوذ الألماني فيها . فنظام يالطا عام ١٩٤٥ كان مثالياً بالنسبة للولايات المتحدة .

ومن الناحية الأخرى ، فإن «تفكيراً سياسياً جديداً «تتبنّاه الولايات المتحدة الأميركية ، ويضطلع بهكذا «تصحيحات» أو «إصلاحات» في السياسية الخارجية الأميركية ، لا بدّ وأن يأخذ بالحسبان أنه لا مناص من ذلك بفضل تأثير ظروف التنافس ، وقد يغدو التصادم ، مع القوة المتزايدة للمركزين الرأسماليين الآخرين : أوروبا الغربية واليابان ، اللذين سبقاها في العديد من مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطور الاقتصادي - التجاري . كما لا يستثنى من هذه المنافسة ، حالياً ومستقبلاً ، مجموعة «النمور الشابة» في المحيط الهادي ، الذي يرى الكثير من المحللين أن الانتقال الأكثر احتمالاً للنزاع الاقتصادي - السياسي الدولي سيكون باتجاه هذه المنطقة . كما يتوقع آخرون تدفق

رأس المال الياباني والأميركي إلى بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسينغافورة وتايلاند وهونغ كونغ وأستراليا ، وإلى بعض بلدان أميركا اللاتينية مثل تشيلي والأرجنتين والبرازيل . وعليه ، فإن تكوّن هذا المركز الجديد من الديناميكية الاقتصادية قد يساعد على توسيع مجال المناورة أمام الولايات المتحدة ، ويقوي من موقعها الاقتصادي العالمي الآخذ في الضعف ، خاصة وأن هذا المركز قد يصبح «المحرك» الجديد للاقتصاد العالمي . أما فيما إذا كانت أزمة النظام الرأسمالي كلّه ، وتفاقم مشاكل الاقتصاد العالمي ستحرم هذا «المحرّك» من الوقود لمواصلة السّير إلى أمام ، أو تعطّله عن الحركة أصلاً ، فهذا لم يتقرّر بعد ، ومصيره متروك لحيثيات التطور اللاحق وتجلياته . غير أنه لا جدال في أن الحيلولة دون نمو هذا المركز واكتمال تكوّنه ، ستجعل من تلك المنطقة من العالم ميدان صدام بين الولايات المتحدة واليابان ، تماماً كما حدث أواخر الثلاثينات ، وأدى في نهاية المطاف إلى اندلاع الحرب بين هاتين القوتين . وبعبارة أخرى ، فإن احتمال وقوع صدام عسكري بين الولايات المتحدة واليابان بسبب المصالح الاقتصادية في تلك المنطقة غير مستبعد . وفي حال تحوّل هذه المنطقة من الشرق الأقصى إلى «محرك» للاقتصاد العالمي ، فإن أهمية أوروبا ، وجزئها الممتد إلى الاتحاد السوفياتي السابق ستقل دولياً في المجالين الاقتصادي والسياسي . وعلى العكس من ذلك ، سيزداد كثيراً نفوذ وتأثير كل من الولايات المتحدة واليابان والصين أيضاً .

وينطلق الاحتمال الآخر من أنه لن يحصل تطور كبير في منطقة المحيط الهادي . وقد يتشكّل مركز آخر للاقتصاد والسياسة العالميين : مركز أورو آسيوي . ذلك أن تعبئة أوروبا وحشدها لقواها الذاتية لمنافسة الولايات المتحدة ، سيدفعها إلى اقامة علاقات اقتصادية مع دول الحلف السوفياتي السابق ، ومع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، وعلى الأغلب مع شبه القارة الهندية . وقد تتشكل ، نتيجة هذا الزحف الرأسمالي الأوروبي الغربي باتجاه الشرق الآسيوي ، أسرة اقتصادية جديدة ، ذات نفوذ وتأثير يمتدّ من الأطلسي إلى الهادي ، لا تقوى الولايات المتحدة على منافسته بالوسائل الاقتصادية والسياسية حتى لو حاولت ذلك بالتحالف مع اليابان وكندا . ومهما يكن من أمر الأزمة في النظام الرأسمالي ، ومن تعمّق الأزمة الاقتصادية – السياسية في الغرب ، فإن لهذا الاحتمال عيوبه . منها ، مثلاً ، تنامي التناقضات بين الدول الأوروبية الغربية المتطورة

نفسها ، وارتفاع درجات التعصّب القومي واتجاهات الابتعاد عن المركز . وقد لعبت ، ولا تزال تلعب المحاولات الجرمانية للهيمنة على القارة من ناحية ، ورفض الشعوب الأوروبية إخضاع مصالحها الاقتصادية والقومية والثقافية لبيروقراطية بروكسيل المهيمنة على «السوق الأوروبية المشتركة» من الناحية الأخرى دوراً خطيراً في احتمال وقوع التصادم . أضف إلى ذلك ، أن هذه الخلافات السياسية - الاقتصادية وغيرها ستلقي بأعبائها الثقيلة وعواقبها السلبية على التطور الكارثي الذي يحيق بالقسم الشرقي من أوروبا حالياً . وهكذا ، لا يبدو أن هناك أملاً بالحياة للفيدرالية والتوحيد الاقتصادي لأوروبا على أساس اتفاقات «ماستريخت» ، وهو ما يبعث السرور والغبطة لدى الولايات المتحدة ولا شك . ومما يدعّم صحّة هذا الواقع عدم توصل أوروبا بغربها وشرقها لغاية الآن إلى الاتفاق على سياسة مشتركة تجاه يوغسلافيا ، مثلاً . كما لم يكن بإمكانها انتهاج سلوك وتوجّه واحد حتى في المفاوضات بشأن إنجاز اتفاق شامل حول التجارة والسياسة الجمركية مع الولايات المتحدة . ولم تتعاط أوروبا الغربية بلغة مشتركة مع التطورات التي حصلت في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، ولا تزال الهوّة بين هذين الشطرين في اتساع وتعمّق .

ويشتمل هذا الاحتمال أيضاً على ردّة فعل شعوب شرق أوروبا ، بما فيه الاتحاد السوفياتي السابق ، حيال هذا الزحف الرأسمالي - الكولونيالي الجديد ، وممارسات الاستعباد التي يقوم بها رأس المال الغربي إزاءها . فمع أن هذه الشعوب قد تخلّصت من هكذا ممارسات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة ، إلاّ أن تجليات هذا الاستعباد لا تزال طريّة وحيّة في ذهنها جراء استمرارها في بلدان العالم الثالث . لذلك ، لا يمكن لهذه الشعوب التي تدرك قيمة المكانة المرموقة التي احتلّتها عالمياً إبأن عهد الاشتراكية فيها ، أن تدع شيئاً كهذا يمرّ دون مقاومة جماهيرية . ومهما يكن من أمر ، فإن تحقق هذا الاحتمال ينطوي على استعادة دور القوة العظمى الأوروبية - لكن من الدرجة الثانية مقارنة بالولايات المتحدة . وستكون السيطرة على مصادر الطاقة ومنابع النفط ، وخاصة في الشرق الأوسط ، أحد الأسباب الرئيسية لاحتدام الصدام الأميركي - الأوروبي . وإلى حين وقوعه ، ستظل الولايات المتحدة ترى أن من مصلحتها الآن،كما في المستقبل القريب ، الإبقاء على وجودها العسكري في أوروبا الغربية والشرق الأوسط تحت ذريعة المحافظة على الأمن والاستقرار النسبي فيهما .

وممّا يستدعي التفكير والاهتمام في ظل هذه الافتراضات أن أي صدام اقتصادي، أو أي صدام آخر مشابه على السلطة، لن يتهدّد الولايات المتحدة، خاصة في حال انبعاث الاتحاد السوفياتي أو كل الحلف السوفياتي السابق، وإن كان لا يلغيه. وفي هذا تفسير آخر، أيضاً، بأن الولايات المتحدة قد أضرت بمصالحها نفسها عندما عملت على تحطيم الاتحاد السوفياتي كدولة ، و لذلك قد تميل الآن إلى تأييد تجده! ونقول مرّة أخرى إن الوضع الراهن يشبه الدوّامة . فإذا لم تفتح أسواق جديدة ، فإن أزمة اقتصادية كبيرة تنتظر الغرب خلال السنوات القليلة القادمة ، وسيترتّب عليها بالتأكيد عواقب اجتماعية وسياسية . إن مثل هذه الأسواق متوفرة في القسم الشرقي من أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي السابق . لكن فتحها يتناقض مع مصالح الولايات المتحدة إذ ستسبقها أوروبا الغربية إليها، وهذا الأمر يثير قلق الولايات المتحدة . وفي مثل هذا الوضع يزداد احتمال كون التطور اللاحق للدول الغربية سيأخذ طابع الأزمة بكل ما تنطوي عليه من صراعات اجتماعية وسياسية . وبمعنى آخر ، وصلت الأزمة في الحلف السوفياتي السابق ، خلال السنوات القليلة الماضية ، إلى ذروتها فانفجرت . والغرب يرقب الآن تطور أزمته وتفاعلاتها وهنا بالضبط يكمن المصدر الجديد للصراعات الاجتماعية وللحروب المحتملة القادمة ، كما للثورات الاجتماعية - السياسية التي ستغيّر صورة العالم الراهن وتساهم في إخراجه من أزمته الحضارية الشاملة .

ويتوقّع معظم المحلّلين الاستراتيجيين في الغرب أن يكون الخيار الثالث هو الأكثر احتمالاً. أما الخبراء والمختصون في الشؤون والأوضاع السوفياتية والأوروبية الشرقية فيرون غير ذلك . وتشير استنتاجاتهم إلى أن التطور باتجاه تجديد نفوذ القوى اليسارية في هذه المنطقة محتمل جداً. وإذا ما حدث ذلك فعلاً، فستجد البشرية فيه عاملاً فاعلاً مجدّداً يخرجها من وضعها المتأزم الراهن. وقد يؤثر ذلك على طبيعة التطور في الولايات المتحدة نفسها ، ويجبرهم على إعادة النظر في طموحاتها في الهيمنة على العالم .

صحيح أن الدول الاشتراكية السابقة مدّمرة الآن اقتصادياً وسياسيا لكنه صحيح أيضاً أن ترسانتها البشرية والإنتاجية لم تختف من الوجود كما اختفى فيها النظام الاشتراكي الذي كان قائماً . وهناك إمكانية تعبئتها وتجديدها . كما أن تجربتها الذاتية التي أخفقت في مماشاة متطلبات العصر وشروط الثبات في المنافسة مع النظام

الرأسمالي ، قد ولّدت لديها الرغبة الأكيدة اليوم لإقامة تعاون اقتصادي في عالم متبادل الاعتماد ومع أوروبا الغربية بالذات على أساس من المساواة والتكافؤ والاحترام . وفي مثل هذه الحال ، من المؤكد والمنطقي جداً أن تقف هذه الدول الاشتراكية المتجددة إلى جانب دول العالم الثالث وكافة القوى التقدمية في العالم ، فيتجدّد بذلك التوازن الدولي الذي يثبّت الاستقرار في العالم ، وإن يكن على حال أقلّ من درجة الأنظمة والجيوش التابعة التي اعتاد الناس عليها في فترة «الحرب الباردة» .

وبإمكان الشمال – الغرب الغني المتطور أن يفيد من حالة الفقر والتخلّف التي تسبّب بها للجنوب ، بتقليل الهوّة الاجتماعية – الاقتصادية والتكنولوجية بين هذين القطبين المتضادين أيضاً . فكما أعلن الرئيس الأندونيسي في ختام أعمال «مؤتمر القمة العاشر» لدول حركة عدم الانحياز ، المنعقد في جاكارتا ، أعلن يوم ١٩٩٢/٩/٦ «أن مصيري الشمال والجنوب مرتبطان ارتباطاً لا تنفصم عراه» .وأن استمرار التطور الاجتماعي – الاقتصادي في الشمال لن يكون ممكناً بدون استقرار الجنوب ، مثلما لن تتمكن دول الجنوب من تحقيق أهدافها التنموية بدون أن يوفّر لها الشمال الأرضية اللازمة والعناصر الفاعلة التي لا غنى عنها في هذا المضمار . لكن الواقع القائم لغاية الآن يقول إن مجموعة «الدول السبع» الصناعية الكبرى في العالم لا تزال تسحب البساط من تحت أقدام الجنوب ، ولا تريد عن وعي إعطاءه أو حتى مساعدته في القضاء على مشاكله المزمنة وحلّ قضاياه التي لا تحتمل التأجيل . وقد بيّن المؤتمر العاشر لدول حركة عدم الانحياز المذكور أن الشمال يتحكم في التجارة العالمية ، ويمنع نقل التكنولوجيا إلى الجنوب ، ولا يكترث لمسألة تجديد التوازن البيئي ، ولا يأبه لمسؤولياته تجاه الوضع المالي المتردي وخاصة المديونية العالمية لمعظم دول العالم الثالث . إن مواصلة انتهاج هكذا سياسة من قبل الشمال حيال الجنوب لا تخفّف أبداً من حدّة استغلال الأول للثاني، بل تزيدها عمقاً وتفاقماً . وفي غياب التوازن السياسي – العسكري على الساحة الدولية ، لا بدّ لمثل هذه السياسة أن تتحول أكثر فأكثر إلى سياسة ضغط وإملاء ضد مصالح شعوب العالم النامي . إنها سياسة قصيرة النظر لا تأخذ المتغيرات الدولية بعين الاعتبار بقدر ما تنبع مع الطمع الرأسمالي الجشع في تحصيل الأرباح السريعة بصرف النظر عن نتائجها الكارثية بالنسبة للآخرين ، ولا تأخذ من عالم الاعتماد المتبادل غير نصفه الأول .

وليس من المتوقع أن تتغير سياسة «الدول السبع» بصورة جذرية أو مفاجئة أو بخبطة واحدة، كي تزول العقبات التي تقف في طريق نمو الجنوب وتطوره. ذلك أن عجز رأس المال في الغرب لا يزال يقف حائلاً أمام تهيئة الأرضية الشاملة لنمو الجنوب . كما أن حالة الركود والكساد الاقتصادي قد عمّقت من أزمته الاقتصادية وخلقت له متاعب كثيرة خاصة في مجال التسويق . وفي ظل هذا الوضع ، سيظل العالم الثالث بدوره دون مستوى الاكتفاء الذاتي من حيث توفر رأس المال . أما إنتاجه فسيكون أكثر تعرضاً للخطر منه في عقد الثمانينات بسبب عدم قدرته على منافسة المنتوجات الغربية . ناهيك عن حقيقة استمرار وصول صادرات الشمال إلى أسواق الجنوب مما يضاعف من مشاكل هذا الأخير . قد يفكّر هذا الشمال – الغرب في حلّ بعض معضلات الجنوب ، وتحديداً تلك المشاكل التي تدّر عليه أرباحاً فورية وسريعة . غير أن ذلك لا يشكّل إلاّ حلولاً جزئية بالنسبة لدول الجنوب ، في الوقت الذي تخفف من حدّة الصدام بين مراكز المال العالمية الثلاثة . من هنا يمكن الاستنتاج أنه لم يعد هناك من يساعد عالم الجنوب لإنجاز عمليته التنموية الشاملة في ظل سياسة هيمنة عالم الشمال . بل على الجنوب أن يساعد نفسه بنفسه . إن أولى الخطوات على هذا الطريق المتشابك المعقد هي تخلّص الجنوب من نير الاستعمار الجديد الذي يمتصّ موارده الطبيعية ، ويدمّر اقتصاده الوطني، ويستغل كوادره البشرية ، ويحطّم سيادته . إن تحقيق هذا الهدف في أكبر مساحة من الكرة الأرضية يساهم مساهمة كبيرة وفعاّلة في إحباط هيمنة قطب واحد على العالم .

ومن الناحية الإخرى ، أدى الإفقار المتعمّد للجنوب على أيدي دول الشمال إلى وقوع عمليات تصبّ في تيّار إحداث انفجارات اجتماعية . وعلى الرغم من حقيقة أن الدول النامية لا تحتلّ مكانها المناسب في صنع السياسة العالمية ، فإن ذلك لم يؤثر سلبياً على إنضاج تلك الانفجارات ، مثلما لم يضعف انهيار الحلف السوفياتي ولا الإملاء الأميركي النضال التحرري العام فيها . فالأصحّ القول إن تعمق الفقر والبؤس في بلدان الجنوب يشكل العامل الرئيسي في تسريع وتأثر هذا النضوج ويقرّب ساعة صفر الثورات والانفجارات فيها، وليس مهماً أن تقع تحت شعارات قومية أو دينية أو اجتماعية – سياسية . بل الأهم أنها تصبّ جميعاً في تيار معاداة الهيمنة الأجنبية ، والأميركية على وجه الخصوص، الآتية من الشمال . وقد لاحت تباشير هذه الانفجارات في القلاقل

المتزايدة وفي عدم الاستقرار المستحكم في العديد من دول الجنوب ، إضافة إلى تفاقم النزاعات الإقليمية وبؤر التوتر ، وتعمق الأزمات الاجتماعية – السياسية ، وتواتر التدخلات العدوانية من الخارج ، وخاصة في جنوب آسيا وعموم إفريقيا تقريباً ، وبعض دول الكاريبي .

فالقلاقل الدينية والإثنيّة المتكرّرة في الهند ، التي تحضّ عليها وتشارك في إشعالها قوى متمكنّة من الشمال – الغرب ، تنطوي على أبعاد من الصعب جداً التحكم فيها أو السيطرة عليها، لدرجة باتت تهدّد فعلاً النظام السياسي -الاجتماعي في شبه القارة الهندية ، ووحدتها الإقليمية.وينسحب هذا التهديد على النظام القائم في الباكستان الذي لا ينتهج فقط سياسة معادية للهند ، بل ويزداد تورّطه، أيضاً، في الحرب الأهلية الدائرة في أفغانستان وفي النزاعات الدائرة في دول جنوب الاتحاد السوفياتي السابق.ولا يزال الجوع والتخلف والكوارث الطبيعية والنزاعات العرقية تزعزع المجتمعات في بنغلاديش وبورما ونيبال، وتشتد التناقضات الاجتماعية – السياسية في تايلاند ، ومن جديد في كمبوديا .

وفي القارة الإفريقية ، وخاصة في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الصحراء ، فيكاد يتهدّدها انهيار شامل بسبب ابتلائها بالقحط والجفاف المتواصل منذ سنوات . ويتفاقم فيها النزاع المسلّح والحرب الأهلية من تشاد إلى السودان إلى أنغولا . وبالإمكان طرح أزمة نظام موبوتو في زائير في هذا السياق ، والانهيار الشامل الذي ألحق بالصومال مؤخراً ، وإشعال الفتنة والاقتتال الدموي بين الفصائل المختلفة فيه فقد أبحر الآلاف من الجنود والقوات الخاصة الأميركية إلى الصومال نهاية العام ١٩٩٢ لحلّ النزاع المسلّح فيه وإحلال الاستقرار في حياة مجتمعه . وزعم في حينه أن ذلك يجري تحت رعاية الأمم المتحدة «لأغراض إنسانية» ، ولتقديم المعونات الغذائية للصوماليين الجائعين والذين يعانون من سوء التغذية وانتشار الأمراض . وتشارك في هذه «الحملة الإنسانية العالمية» قوات مسلّحة من أكثر من ٢٠ دولة في العالم ، بعضها من الدول العربية . غير أن وقائع ممارسات الوحدات الأميركية بالذات على مواقع «المتمردين» الصوماليين على المخطط الأميركي ، وعلى تجمعات «الجائعين» منهم الذين أتت «النخوة الإنسانية» العالمية لملء

أفواههم ومعدهم الخاوية ، تدلّل بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك هدفاً آخر لهذه الحملة غير ما هو معلن عنها

على العكس من هذه التطورات والأزمات ، تقف فيتنام في آسيا واحة هدوء وتطور واستقرار . فتجري فيها إصلاحات اشتراكية . وتنفتح أمامها آفاق رحبة قد تصبح في ظلّها أول «نمر شاب» اشتراكي في القارة الاسيوية الواسعة . وبالاضافة إلى كوريا الشمالية الاشتراكية ، تمثل الصين الشعبية أكثر الدول الآسيوية استقراراً ، يستند أساساً إلى نموّ اقتصادي متسارع لم يشهد له العالم مثيلاً . ولهذا ، فهو يشدّ إليه الانتباه والاهتمام كونه يتمّ بدون أية «مساعدة إنسانية» من الغرب ، بقدر ما يقدّم المثال على كيفية حلّ مشكلات الإصلاح والتطوير الاقتصاديين في «الاشتراكية الواقعية» وفي البلدان النامية على حدّ سواء.وعلى ضوء التجربة والواقع، وخاصة خبرات السنوات الأخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة ، تبرز الإرادة السياسية كعامل أساسي وفعّال في تحقيق التطور الاجتماعي – الاقتصادي اللاحق لأي مجتمع . وقد يساعد على إنضاج الظروف والشروط الملائمة لذلك، الإفادة الصحيحة من تصارع الدول الكبرى في العالم على المواد الأولية والنفط والأسواق المتوفر معظمها في بلدان الجنوب.ولئن كانت حرب «التحالف الدولي» في الخليج قد انتهت «بانتصار» عسكري على العراق، فمن المتوقع أن يتحوّل تكرارها في الظروف الدولية والإقليمية الجديدة إلى حروب جنوب تحررية ضد هيمنة الشمال ، ناهيك عن احتمال تحولّها إلى حروب بين الدول الكبرى ذاتها .

وفي الحقيقة، فإن دول العالم الثالث تقف اليوم على عتبة حقبة جديدة وطور جديد من نضال شعوبها القومي والتحرري ضد الهيمنة الأجنبية بكافة أشكالها.وعندما يتحقق لها النصر في ذلك، فسيتحول هذا العالم بالتأكيد من «عالم ثالث» إلى «عالم أول» يقضي فيه على النظام الذي فشل طوال تاريخه في حل معضلاته الاجتماعية والاقتصادية ، ومشاكل تطوره وتقدمه.كما أن إفلات هذا النظام من الموت، وبقائه على قيد الحياة في أي من البلدان الغربية، سوف لن يمكّنه أبداً من الهيمنة على العالم، ولا حتى من التفكير في مثل هذا المشروع .

وللعرب تجربة طويلة ومريرة مع الأنظمة الدولية المتعاقبة . وفي كلّ مرّة انتهى فيها نظام دولي وحلّ محلّه نظام آخر ، كان العرب يدفعون الثمن لأسباب أكثرها موضوعي

وأقلّها ذاتي . فالنظام الدولي الذي تكرّس نتيجة الحرب العالمية الأولى خلّق لهم التجزئة بموجب معاهدة «سايكس بيكو» ، ووضعهم تحت هيمنة الانتدابين البريطاني والفرنسي لما يزيد عن ثلاثين عاماً . والنظام الدولي الذي تولّد عن نتائج الحرب العالمية الثانية حوّل «وعد بلفور» إلى دولة لليهود في وسطهم بينما حال ذلك النظام دون قيام الدولة الفلسطينية . ثم إن هذا النظام نفسه الذي ولّد لغة الحرب الباردة وسيادتها ، حارب الأمة العربية في العدوان على السويس الذي اطلعت به جيوش الانتدابين السابقين إضافة إلى جيش إسرائيل . وعندما نهض جمال عبد الناصر كزعيم قومي ومناهض للاستعمار في الشرق الأوسط أولاً ، وفي إفريقيا ثانياً ، وفي حركة دول عدم الانحياز ثالثاً ، مثله مثل نهرو ،وسوكارنو، وتيتو وكاسترو ، استنهضت شعوب مقهورة عديدة في قارات إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية تنشد التحرر والاستقلال ، وتلتئم في تنظيمات إقليمية وقارية وفوق قارية (مثل منظمة الوحدة الإفريقية ، وحركة عدم الانحياز ، وانتظام عقد مؤتمرات القمة العربية).وغدت القاهرة عاصمة تحتضن لقاءات قادة شعوب هذه الدول . لقد أغضبت هذه التطورات الايجابية في حياة بلدان العالم الثالث الولايات المتحدة الأميركية، وريثة الدور الاستعماري الانجلو - فرنسي في هذا الجزء الواسع من العالم، وخاصة في المنطقة العربية منه . وبدأت نواياها الداخلية في السيطرة على الشرق الأوسط الغني بثرواته الطبيعية والنفطية تتكشف بالتدريج ، مثلما تكشفت تجاه غيره من المناطق الاستراتيجية في العالم بالتصريح العلني تارة ، والعدوان السافر تارة أخرى ، وبالديبلوماسية السرية تارة ثالثة . في هذا الصدد ، يقول محمد حسين هيكل في كتابه «ملفات السويس» (الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٦) ما يلي:

* كانت الشواهد واضحة لا تحتاج إلى برهان . وكانت كلّها تدور حول مجموعة من الخطوط لم تلبث أن أكدت نفسها فيما بعد ، ومبكراً جداً . وكان بالإمكان استقراء هذه الخطوط وتلخيصها كما يلي :

١- إن الولايات المتحدة الاميركية لا تنوي بعد هذه الحرب العالمية الثانية أن تفعل ما فعلته بعد الحرب العالمية الأولى، وتقرر الإنسحاب من مشاكل أوروبا ومن قضايا العالم . لقد عبرت المحيط هذه المرة بقواتها لكي تبقى على هذه الناحية منه، ولأمد غير منظور ، تباشر مصالح ومسؤوليات أصبحت تراها لنفسها .

٢- إن إصرار الولايات المتحدة على إعلان «ميثاق الاطلنطي» كشرط لتكثيف مساعدتها في الحرب ضد هتلر لم يكن عملاً خيرياً . فالولايات المتحدة باصرارها في هذا البيان على حقوق الشعوب كلها - بما فيها المستعمرات وأشباه المستعمرات - لم تكن تصدر عن مثالية مبرأة من المطامع ، وإنما كان هدفها تشجيع مطلب الحرية في المستعمرات وأشباه المستعمرات حتى تقوى المقاومة ضد الاستعمار القديم ، ومن ثم ينفتح الطريق أمامها إلى نوع جديد من السيطرة .

٣- إن الولايات المتحدة طرحت صراحة موضوع إعادة توزيع ثروات العالم ، وفي مقدمتها بترول الشرق الاوسط ، على نحو أكثر توازناً ، ووصلت الأمور إلى حدّ أن روزفلت كتب خطاباً شخصياً إلى تشيرتشل يقول فيه : إنني لا أنظر بعين الحسد إلى امتيازات النفظ البريطانية في الشرق الأوسط ، ولكنني لا أخفي عليك أن الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزاناً جديداً للعدل في توزيع الموارد الطبيعية .

٤- إن ونستون تشيرتشيل يستطيع أن يظل إلى الأبد مع حلمه بوحدة الشعوب الناطقة بالانجليزية ، وأن يعيش إلى المدى الذي يشاؤه مع تصورات العلاقة الخاصة بين بريطانيا وأميركا ، لكن الولايات المتحدة من جانبها ، وعلى فرض صلة القرابة بين الشعبين البريطاني والأميركي ، لا تنوي أن تشرك العم العجوز في مشروع للمستقبل ، وإنما هي - وعلى المكشوف - تنتظر ميراثه الفادح ! (ص ٤٠)

غير أن استحالة قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري مباشر في الشرق الأوسط، إبان تأجج الحرب الباردة، لضرب الدور القيادي لعبد الناصر في العالم الثالث، ولتفكيك آلته العسكرية في هذه المنطقة قد ولّدت إعداد سيناريو العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ . واليوم، وبعد انتهاء الحرب الباردة بانتهاء الصراع بين الغرب والشرق، وتصدر الولايات المتحدة لنظام دولي جديد أحادي القطب ، قامت هذه الأخيرة بحشد جيوشها بالأساس ، ومن ثم جيوش حلفائها الأطلسيين وغيرهم ، في الخليج العربي بضرب العراق ولتحطيم آلته العسكرية ، وبنيته التحتية بسبب المشروع الذي تقدم به إلى مؤتمر القمة العربية

المنعقد في بغداد (مايو / أيار ١٩٩٠) والرامي إلى تحقيق الأمن القومي والاقتصادي العربي الشامل ، والذي اعتبرته الولايات المتحدة ، والدول الغربية عموماً ، عدواناً على مصالحها الحيوية وعلى امتيازاتها وشركاتها النفطية في المنطقة ، متذرعة بحجة اجتياح العراق للكويت.

ومن الجانب الآخر ، تقف الصفحة الأولى من ديمقراطية أوروبا الشرقية الجديدة و «بيرويسترويكا» غورباتشوف شاهداً على تصدير دولة يهودية ثانية إلى فلسطين عبر تهجير مئات ألوف اليهود من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية السابقة ، وعلى اعتذار الأنظمة الجديدة فيها من إسرائيل على قطع العلاقات الديبلوماسية معها منذ العام ١٩٦٧ جراء عدوان إسرائيل على العرب . وإنه لمن سخرية القدر أن تكتشف «ألبانيا المخملية» مواطنيها اليهود وحقهم في الهجرة وهي في يومها الأول على طريق الديمقراطية» . وبهذا الخصوص ، أيضاً: يورد الاستاذ هيكل في كتابه المذكور النص التالي من محضر لقاء تمّ بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود بأن الرئيس روزفلت «يريد أن يتشاور معه في أمر يهم الشعب الأميركي ويهمه هو - أي روزفلت شخصياً - وهو مستقبل اليهود الذين طردوا من أوروبا والذين لا يجدون الآن مأوى لهم» . وردّ الملك عبد العزيز قائلاً إنه «لا يجد سبيلاً لحلّ هذه المشكلة إلاّ أن يعود هؤلاء المطرودون إلى بلادهم الأصلية . ثم إن اليهود الذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم الأصلية يمكن توطينهم في بلدان المحور التي اضطهدتهم . وقال الرئيس روزفلت إنه «يريد أن يحيط الملك علماً بأن الألمان قتلوا في بولندا وحدها ثلاثة ملايين يهودي» (ص ٤٧ - ٤٨) .

كثيراً ما يردّد الناس مقولة «التاريخ يعيد نفسه ...» ، وغالباً ما نستذكر نحن العرب عبارة «ما أشبه اليوم بالبارحة !» ولا شك في أن المناسبة الملائمة التي يستشهد فيها بأي من هذين التعبيرين المأثورين هي التي تدلّل على المضمون المشترك لهما ، وفي ذات الوقت تفسّر مدلولات وعي الناس على إطلاقهما . فإذا كان الرئيس الراحل عبد الناصر يريد من حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، والجامعة العربية أن تفرض نفسها على النظام الدولي القائم بحيث تأخذ فيه موقعها الذي تستحقه ودورها الحقيقي في صناعة السياسة الدولية وضمن مؤسساتها القانونية ، فتعرض إلى ما

تعرض إليه من عدوان عسكري غاشم، فإن مشروع الأمن القومي والاقتصادي العربي الذي طمح به العراق كان، أيضاً، يسعى إلى تحقيق أمل مشروع لا يزال يراود الأمة العربية من ناحية ، ويجسد طموح العالم الثالث من ناحية أخرى . ويستند المشروع العراقي – القومي إلى مقومات ودعائم حللّتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأطلسيون وبعض العرب ، بينما لم يجيزوه أبداً لأصحابه، ومن هذه المقومات : الثروة الطبيعية والنفطية والبشرية المتوفرة في هذه المنطقة من العالم ، وموقعها الستراتيجي ، ومساهمتها الكبرى في بناء الحضارة الإنسانية . وبالعلاقة مع النظام الدولي ، يسجل تاريخ منطقة الشرق الأوسط ، وقبل ظهور عبد الناصر بوقت طويل ، تجربة أخرى مماثلة طبقتها بريطانيا ، التي كانت تقود النظام الدولي الراهن بعد الحرب الباردة . ففي العام ١٨٣٩ ، وقفت الحكومة البريطانية برئاسة بالمرستون (أي الولايات المتحدة برئاسة جورج بوش عام ١٩٩١) ضد مشروع محمد علي باشا ، حاكم مصر في ذلك الوقت (أي صدام حسين اليوم) الرامي إلى إقامة دولة عربية موحدة من بين مخالب الامبراطورية العثمانية وفي حينه ، حظي ذلك المشروع بموافقة فرنسا وروسيا القيصرية عليه ، شريطة ألا يحتل محمد علي باشا الآستانة ، وألاّ يضع يده على الدردنيل والبوسفور (أي جزيرتي وربة وبوبيان) . واستمرت حكومة بالمرستون في معارضتها لإنجاز المشروع إلى أن تمكنّت في النهاية من إقناع حكومات فرنسا وروسيا القيصرية والنمسا وبروسيا (أي تمكن الولايات المتحدة من إقناع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن : الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا ، فرنسا ، وعدم اعتراض الصين الشعبية ، في الضغط على السلطان العثماني بعدم التفاوض مع محمد علي باشا (أي صدام حسين) حول ذلك المشروع أو تقديم أي نوع من التنازل له بدعوى قوته العسكرية . ومقابل الانصياع العثماني ، وعدت الحكومة البريطانية السلطان في الأستانة بالدعم الكامل . وهكذا أجبر محمد علي باشا على سحب قواته من سوريا وإعادتها إلى مصر (أي سحب القوات العراقية من الكويت) ومن ثم تفكيكها . ويفيد محمد حسين هيكل في «ملفات السويس» ذاته بهذا الخصوص بأنه «كان هناك طرف مستجد في الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربي . وكان هذا الطرف هو الصهيونية العالمية ، التي وضعت دعاواها الأسطورية في خدمة الامبراطورية في المنطقة منذ أول يوم ، وحتى قبل أن يولد تيودور هيرتزل . ففي مراسلات روتشيلد مع

بالمرستون ، لم يكن لدى روتشيلد من حجة لإقناع رئيس وزراء بريطانيا بتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين ودعمها إلاّ أن تكون مستعمراتهم في الأرض المقدسة حاجزاً يمنع قيام مشروع وحدة عربية تنشيء قوة عظمى في المنطقة ، على نحو ما حاول محمد علي باشا ، والي مصر ، أن يفعله قبل بضعة شهور» (ص ٦٢) .

وبشأن بلورة أهداف الولايات المتحدة وتوكيدها في منطقة الشرق الأوسط يقول هيكل إنه بعد عودة الرئيس روزفلت من هذه المنطقة إلى بلاده بأسابيع قليلة كانت أجهزة صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة قد فرغت من وضع الخطوط الرئيسية للمطالب الأميركية في المنطقة . ويحدّد تقرير سرّي «للجنة التنسيق الخاصة» المكلفة بوضع السياسات الأميركية في الشرق الأوسط ، مؤرخ في ١٩٤٤/٩/١ ، الأهداف السياسية للولايات المتحدة فيه على النحو التالي :

١- تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة في إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس من حسن الجوار .

٢- تأكيد حق الشعوب في اختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها .

٣- توفير مساواة في الفرصة ، في التجارة والترانزيت والتبادل التجاري تختلف عن سياسة الاستعباد ، وحرية التفاوض إما من خلال الوكالات الحكومية أو المشروعات الخاصة ، بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المطبق .

٤- حماية المواطنين الأميركيين بصفة خاصة ، وحماية الحقوق الاقتصادية الأميركية المشروعة ، والنهوض بها ، سواء كانت حقوقاً ماثلة أم محتملة !» (ص ٥٣)

ويصرف النظر عن الكلمات البريئة الواردة في صياغة هذه الأهداف إلاّ أن الأهداف ذاتها تمثّل مخططاً متكاملاً لإقامة نظام محدّد وشامل للمنطقة بأكملها تلعب فيه الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في مجالات الأمن والتجارة والعلاقات الاقتصادية والسياسية ، وكذلك دور الرقيب الحامي للمواطنين الأميركيين ، وللمصالح القائمة فعلاً والمحتملة مستقبلاً . وهذا هو ما طبقته الولايات المتحدة في الخليج بالضبط .

صحيح أن العرب خرجوا سياسياً بمعنويات أقوى من آثار العدوان العسكري الغربي

عليهم . وصحيح أن نهوض النضال القومي العربي المشروع في ظل زعامة وطنية معادية للاستعمار واجه الكثير من التطويق والحصار ، ومحاولات التفتيت . إلاّ أنه صحيح أيضاً أنه تتواجدت فيه ثغرات خطيرة استغلّها الغرب ، ونفذت من خلالها أجهزته الاستخبارية ، لتنفيذ مخططاته في المنطقة ، متجاوزة كل محاولات تفاديها من قبل تلك الزعامات الوطنية . ويحضر إلى الذهن في هذا المضمار النزاعات الداخلية بين القوى الوطنية ، خاصة وهي تراجع تقييماتها لمجمل معركتها التحررية ، الأمر الذي لم يساعد على تدعيم الجبهات الداخلية وراء السياسة الوطنية العليا المناهضة للاستعمار . هذا بالإضافة الى تعمق الخلافات بين الأنظمة الوطنية العربية ذاتها ، والتناحر على استحواذ الزعامة القومية لاحقاً . ثم تملكتها شعارات أضفت عليها ظاهرياً سمات رفض السيطرة الأجنبية ، مثل شعار «لا شرقية ولا غربية ، هي هي عربية» ، لكنها أغفلت الأضرار المترتبة عليها في ظروف سياسة الحرب الباردة التي تزعمتها دولتان عظميان تحكمان العالم ، وتستقطبان دوله في اتجاهين متضادين . كما يستذكر المرء ، أيضاً ، في هذا المجال محاولة الغرب ضرب هذه الحركة من خلال أحلاف عسكرية وسياسية ، أقيمت على قاعدة محددّة من التراث الديني والثقافي الخاص بالمنطقة ، كالحلف الإسلامي ، مثلاً ، أواسط الستينات ، بهدف إحداث الانقسام والوقيعة في صوف حركة التحرر الوطني العربية ، ومدّ ذلك من خلالها إلى آسيا الصغرى والكبرى لتفسيخ حركة عدم الانحياز . وقد استخدم الغرب لتحقيق ذلك عدة طرق وأساليب ، منها كما يقول هيكل في «ملفات السويس» :

* وفي مرحلة تالية ، فإن التطويق لم يثبت أنه أكثر نجاحاً من الغزو . فالولايات المتحدة الأميركية ، وهي ضليعة في ابتكار وتطبيق نظريات الانقلاب من الداخل ، التفت وناورت وباعت واشترت ، وخدعت وأغوت ، لكنها ما زالت حتى هذه اللحظة في المنطقة بغير صديق حقيقي ، وبدون حليف تستطيع الاعتماد عليه غير صديقها الإسرائيلي . وهو نوع من الأصدقاء ينطبق عليهم القول المأثور عن السياسي البريطاني دزرائيلي : «إذا كان هؤلاء أصدقاؤك ، فما حاجتك إلى أعداء ؟ » أي أنه نوع من الأصدقاء يضر أكثر ممّا ينفع على المدى التاريخي الطويل .

«من هنا يأتي التركيز على سنة ١٩٦٧ ، يتنافس فيه جمع من الأطراف غريب ، بدءاً

بهؤلاء المطالبين بالسيطرة دون حق ، وانتهاء بأولئك الذين سعوا إلى التحالف مع «الشيطان» دون وازع !

«هؤلاء جميعاً يناسبهم أن يتوقف العدد عند ١٩٦٧ ولا يتواصل بعده إلى ١٩٧٣ ، والأسباب والأهداف ظاهرة :

– هناك سبب وهدف تثبيت حالة الهزيمة ، وتعميق الشعور بها حتى النخاع .

– وإذا تمّ النجاح فيه ، فإن الأمة المهزومة من أعماقها راضية قابلة بأي حدّ تجود به سماحة الغالبين .

– وإذا وقع ذلك ، فإن أصدقاء هؤلاء الغالبين وحلفاءهم في الداخل العربي تخلو لهم الأرض وما عليها . وهذا ما حدث فعلاً . فما كادت جيوش الحرب تتوقف ، حتى بدأت جيوش النهب تزحف !

– ويتفاعل هذا كلّه مع بعضه ومع الظروف ، فإن الأمة بعده أسيرة لحالة من الإحباط واليأس مغلوبة على أمرها ، ولعلّه هو المطلوب .

* لهذا كله يجيء التركيز على سنة ١٩٦٧ لتصبح وحدها الواقع المرّ ، ثم لا يتبقى من ١٩٧٣ إلاّ صدى نشيد من بعيد» (ص ٢٠) .

وهكذا يتضح أن العرب كانوا دائماً ضحايا نموذجيين لعهود النظام الدولي المتعاقبة وهم أقوى المرشحين اليوم لأن يكونوا أكبر ضحايا النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة فبعد تجارب محمد علي باشا وجمال عبد الناصر وغيرهما، يحسن بالعرب أن يفكروا بأنهم إذا أرادوا عدم استثنائهم من المشاركة في تكوين النظام الدولي الراهن ، فليس أمامهم غير اقتحامه بوحدتهم وتكاملهم وتضافرهم مع بعضهم البعض ، ومن خلال سيادتهم الكاملة على مقدراتهم وخبراتهم المادية والبشرية ، وتحسين توظيفها وأداءاتها في خدمة مصالح شعوبهم وتطورها ورقيها من جهة ، ولصالح التعاون الدولي المتكافىء من الجهة الأخرى .

لكن التطورات الخطيرة والمهمة، التي وقعت في المنطقة العربية والشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية، تبين بجلاء، أن الولايات المتحدة قد باعت واشترت، وخدعت وأغوت، والتفت وناورت، وحاربت ودمرت، في الوطن العربي لكنها في الوقت ذاته

ابقت على الصديق الإسرائيلي حليفاً قوياً مدعماً من جميع الجوانب، متفوقاً على جيرانه العرب في كافة الميادين. فبعد أن اخترقت النظام العربي باتفاقات كامب ديفيد، وأعادت مصر إلى الصف العربي مثقلة بتلك الاتفاقات وليس بشرط التخلي عنها، وشجعت على تسعير الحرب العراقية- الإيرانية ثم أشعلت أزمة الخليج وفجرت الحرب فيه وقادتها، تكون قد قضت على ما تبقى من النظام العربي الاقليمي، وفتحت الباب على مصراعيه للتقدم نحو إقامة نظام إقليمي جديد أوسع منه وأقوى. فقد دعت النخب العربية الحاكمة إلى «مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط» وهي متأكدة من أنه قضي تماماً على أي مشروع قومي عربي يرمي إلى تحويل الوطن العربي إلى ذات مستقلة لها دور فاعل في المنطقة وفي العالم. وكانت كذلك موقنة من تخلي هذه النخب (خاصة بعد حرب الخليج)، عن أية طموحات تنموية متكاملة، واستبدلت ذلك بمحاولات تكريس واقع سياسي محدد يستند إلى مقولة تفرد دولة العالم العظمى في التحكم بالمصير العربي وبامكاناته

على هذه الخلفية جاء توقيع «اتفاقية أوسلو» المجحفة وما تلاها وقد يتلوها من اتفاقيات واختراقات لدول ومسارات عربية اخرى.

إن اصحاب مشروع «النظام الشرق- أوسطي الجديد» هم ذاتهم الذين هدّموا النظام العربي الذي كان قائماً قبله، وهم ذاتهم الذين يخططون إلى القضاء على أية فرصة لاحيائه مستقبلا. ومهما حاول المدافعون عن المشروع الجديد من إسباغ صفات الاتساع والشمول عليه، والباسه ثياب السلام والتعاون والتكافؤ والتساوي فإن سعته الجغرافية تنطوي على هدف واضح وصريح، وهو إلغاء التميّز العربي فيه وعليه، وإيلاء دور القيادة والتوجيه فيه إلى أكثر أعضائه تقدما تكنولوجيا واقتصاديا وعسكريا وماليا، وهو إسرائيل بطبيعة الحال. ذلك، أن النظام الجديد المقترح سيكون نظام علاقات اقتصادية بالدرجة الأولى، وستتحدّد دور وفعالية كل دولة عضو فيه على أساس قوتها الاقتصادية والعلمية- التقنية والتجارية والعسكرية، الأمر الذي تفتقده حالياً كل الدول العربية القائمة بينما تتوفر هذه الشروط في إسرائيل. وإذا أضيف إلى ذلك، التعهد الأمريكي المتجدّد، في الاتفاقات المبرمة وعلى الناطق الثنائي، بمواصلة تقديم الدعم

العسكري والاقتصادي والمالي لإسرائيل، كي تحتفظ بتفوقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط، يصبح من السهل رؤية دورها وفاعليته في هذا المشروع.

ويحلو للقائمين على هذا المشروع تقديمه بصورة تتناغم مع سمات التنافس الاقتصادي التي تسود الصراعات الدولية الآن بعد انتهاء الحرب الباردة. وزيادة في تحسين هذه الصورة وفي إغراءات تشخيصاتها التنموية، ويوردون أمثلة متقدمة في الوظيفة والأداء المتخصص، كالسوق الأوروبية المشتركة، و«الجات»و «النافتا» ويتجاهلون عن عمد في هذا السياق، القاسم المشترك بين جميع الدول الاعضاء في هذه التجمعات الاقليمية، وغير المتوفر اساسا بين بلدان الشرق الاوسط، ونعني به التقارب في درجات التطور، ومستويات النمو الاقتصادي، والصناعات الانتاجية، وتقدم الزراعة، ومعدلات الدخل الفردي بالنسبة للدخل القومي العام. بل ومن شأن النظام الشرق-أوسطي الجديد أن يزيد التفاوت في هذه النواحي اتساعاً وعمقاً بين أعضائه العرب وغير العرب. وبعبارة أخرى، لو كان النظام الاقليمي المقترح سيُعنَى فعلاً بمصلحة شعوبه ويمستقبلها الآمن والسلمي، لكان أولا أزال أسباب الصراع الدموي، ومشاعر الحقد والعداء وقبل هذا وذاك لكان أنهى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية صحيح أن اتفاقات سلام ابُرمت بين إسرائيل ودولتين عربيتين، واتفقت إسرائيل مع م. ت. ف. على إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، لكنه صحيح أيضا أن هناك العديد من العقبات والقضايا الاساسية، مثل قضية اللاجئين، والنازحين، والقدس، والمستوطنات، لم تُبْحث بعد... فكيف يمكن والحالة هكذا أن يتحقق التطبيع الشامل، أي السلام، في إطار نظام إقليمي كفء يلبي طموحات الناس ويضمن حقوقهم المشروعة جميعاً؟ لقد مضى أكثر من ١٥ عاماً على اتفاقات كامب ديفيد. ورغم تقاطر السياح الإسرائيليين على زيارة مصر وآثارها وأماكنها التاريخية والسياحية، إلا أن الشواهد والأحداث المتكررة تقول صراحة أن التطبيع بين مصر وإسرائيل لايزال مرفوضاً من الناحية السياسية، لأن مقومات هذا التطبيع وشروطه لم تتوفر بعد، وهي ليست مقومات وشروط خاصة بمصر وحدها، أو مقصورة عليها، ومع ذلك، ومع التذكير بأن احتمالات تمرير مشروع إقامة نظام اقليمي شرق- اوسطي جديد، كبيرة وواردة، وتسير قدماً نحو تحقيق اهدافها بدون روادع، نتيجة الضعف والتفكك والهزال العربي العام، إن كل ما تم

انجازه لغاية الآن ليس أكثر من وضع لبنات في صرح نظام ما بعد التسوية، وليس خطوات على طريق تحقيق السلام العادل والشامل. فالسيناريو الأمريكي- الإسرائيلي الجاري الآن في المنطقة يريد للعرب أن ينفتحوا على العالم، وأن يلقوا عنهم افكار الحماية الاقتصادية، وأن يحرروا نقدهم، وأن يركزوا على التصدير مما يزيد من الفوائض التي تخرج من بلدانهم إلى الاقتصاد العالمي وبالتالي زيادة التبعية الاقتصادية العربية. وبالاضافة إلى ذلك، يعمل هذا السيناريو على تقسيم الوطن العربي إلى وحدات اقتصادية مركزها في الخارج، مرتبطة بالتأكيد بمراكز اقتصادية اقوى في المنطقة وخارجها، ولكنها تخلو أيضاً من أية امكانية لتكوين سوق عربية مشتركة، وبالعلاقة مع ربط دول الشرق الاوسط بنظام أمن اقليمي موحد، يحول هذا السيناريو دون أي نوع من التعاون أو التكامل الاقتصادي العربي. وفي هذا الشأن، تشير كل الدلائل إلى أن الدور الرئيسي سيوكل إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أو إلى مؤسسات مالية جديدة تقام من خلالهما، وبطبيعة الحال بوصاية وتدخل امريكيين. أما من سيشرف مباشرة على هذه العملية، فهي إسرائيل، التي ستتحول أكثر فأكثر إلى موقع أمريكي متقدم إدارياً وتقنياً وعلمياً ومالياً وعسكرياً.

أن اخفاق محمد علي باشا في إقامة دولة عربية موحدة ذات شخصية مستقلة، لم يمنع النهوض القومي العربي في التصدي لمؤامرات الاستعمار بعيد الحرب العالمية الثانية. كما أن إفشال الوحدة السورية- المصرية، كنواة لدولة عربية ذات كيان في الحياة السياسية الاقليمية والقارية والدولية، لم يحل دون محاولات التطور الاجتماعي- الاقتصادي العربي، ضد التخلف والتبعية للقوى الامبريالية لا ولم تمنع نكسة عام ١٩٦٧، من شن حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، ومهما اختل ميزان القوى الاقليمي والدولي لغير صالح العرب الآن. فإن حتمية وحدتهم، وبناء كيانهم المستقل، وفقد قواعد العدل والشرعية الدولية وحقوق الإنسان لابد قادمة، وفي وقت اقصر مما يتصوره اعداؤهم.

وبعد كل هذا ، فبالإمكان الاستخلاص أن «البيريسترويكا» التي صفّق لها الغرب كنهج قضى على النظام الاشتراكي في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، وحفر قبر دولة الاتحاد السوفياتي الاشتراكية العظمى ، ودفنها فيه ، وبالتالي دقّ المسامير في نعش نظام الحرب الباردة ثنائي القطب ، ومؤذناً بإعادة الرأسمالية إلى بلدان هذه المنطقة من العالم ؛

وإن «التفكير السياسي الجديد» الذي طمرت مثاليته طموحات الملايين من البشر، ورقتهم عزّلاً فجأة بين مخالب الاستعمار الجديد ليطيل أمد جوعهم وفقرهم وتخلفهم، إذا ترك سفينة العالم الثالث في بحر هائج من حيتان الاستغلال وسمك قرشه الفتّاك، فلم يعد أمامه غير الاعتماد على الذات سبيلاً وحيداً للبقاء ؛

وإن غورباتشوف الذي قدّمه الغرب «كإله» وجعلوا من خطاباته ونصائحه معالم متوهجة على ناصية طريق «تصحيح الخطأ التاريخي» ، وصوروه «مخلّصاً لهذا الكوكب من «شرور» الاشتراكية ، و «رسول» المستقبل السعيد للجنس البشري ، انتهى سريعاً إلى ما انتهت إليه دولته العظمى السابقة وحلفاؤها ؛ وأن إشاعة «الديمقراطية» غدت في الواقع ساحة الأقوى عسكرياً وتقنياً واقتصادياً ، ومناخاً لفرص الإملاءات السياسية ، والحلول وحيدة الجانب بالقوة لقضايا نزاع وبؤر توتر تعدّت ابعادها وتداخلاتها الحدود الجغرافية والسياسية ، بهدف خدمة مصالح استراتيجية معيّنة لأطراف بعيدة جداً عنها جغرافياً ؛

وإن قضايا أساسية في الحياة الاجتماعية – السياسية، مثل الحريات وحقوق الإنسان، التي يفجرها الشمال – الغرب في بلاد الجنوب، ونسيها في العديد من بلاده المتطورة ، قد أوقف الالتزام بها وبممارستها عند حدود فلسطين، وفي عدد لا يحصى من بلدان إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية في ظل الهيمنة الأميركية؛

وأن احتمالات اندلاع الصراع قد كبرت بين الشمال والجنوب ، وأن وحدة الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية قد اشتدت داخل دول الشمال منذرة باحتمال وقوع انفجارات سياسية فيها قد تلق بقسم كبير من أعبائها على كاهل شعوب العالم الثالث التي ستشكل وقود حرب اقتصادية عالمية؛

وأن قضايا دولية خطيرة أخرى على حياة البشر قد تفاقمت أكثر من أي وقت مضى ، مثل تلوث البيئة ، وطبقات الجوّ ، وديون العالم الثالث وتخلّفه التكنولوجي – العلمي ، والتوزيع الدولي غير العادل للثروات والخيرات المادية الظاهرة والكامنة بسبب المعايير المزدوجة في القانون الدولي الذي تفرضه القوة . تلك هي السمات العامة للنظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة .

ومرة أخرى لا بد أن نقول إن المثاليات الساذجة لفلسفة إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد في إقامة تعاون وسلام دوليين قد قوبلت بهجوم غربي ليس فقط لتحطيم النظام الاشتراكي، بل، وأيضاً للنيل من المصالح الحيوية لمعظم شعوب العالم . لذلك،

فإن التصدي لهذا الهجوم الضاري بدون كوابح ، وتضامن كل القوى المتضرّرة منه هو الذي سيجبر الغرب على التراجع . أما محاولات «أنسنة» رأس المال المستغل ، فهي متناقضة مع طبيعته ، وبالتالي لا معنى لها غير مضيعة الوقت . بغير ذلك ، لا يمكن درء الحروب الأهلية والإقليمية وحتى العالمية ، ولا يمكن إطفاء بؤر التوتر ، وحلّ القضايا الدولية ومشاكل العالم الثالث . إن ارتفاع نسبة عدم الاستقرار ودرجات النزاعات في منطقة ما من العالم سوف يؤدي إلى ارتفاعها في أجزاء اخرى منه . كما أن ترابط هذه القضايا مع بعضها البعض يعطيها طابع المسلسل الكامل من الشرور الذي يجر البشرية الى الهاوية اجتماعياً وبيئياً . فإذا لم تكسر حلقة واحدة على الأقل من هذه السلسلة ، فلن يكون ممكناً ، ولا حتى سهلاً ، وقف هذا التطور المؤدي إلى الهلاك ، وإلى دفع العالم كله إلى حالة من الفوضى العامة التي لن يكون بمقدور القوانين العادية السيطرة عليها ولا في أي جانب من جوانبها . بل لا يستطيع أي إنسان – إن وجد – أن يكتب التاريخ مستقبلاً عما جرى في هذه «الهوة المظلمة» : أهو عالم أفضل وأكثر ازدهاراً ، أم عالم تعيش فيه الشياطين فساداً وتخريباً .

ليس مرجحاً أن تكسر هذه الحلقة في العالم الثالث ، في ظروف التحولات الدولية الراهنة تحديداً . ذلك أن حل مشاكل العالم النامي الأساسية والملحة يتطلب وقتاً أطول . كما أن الغرب ، كله أو أي جزء منه ، ليس مرشحاً للقيام بهذه المهمة الصعبة ، بسبب عدم قدرته على منع تفاقم ازمته الاقتصادية وحلّ تناقضاته المتعمقة . ذلك أن قوانين الربح السائدة فيه لا تراعي شيئاً مما نحن بصدد البحث عنه . أضف الى ذلك أن الاستغلال والاضطهاد الاجتماعي ، المتمثلين في النهب والتوسع والعنف وشن الحروب، أخذا ينتقلان من داخل هذه الدول إلى الحياة الدولية كلها .

وبعبارة اخرى اصبحا السبب الدائم للشر ولإفقار العالم النامي بالذات، وعليه، لم يبق مجال لكسر هذه السلسلة غير النقطة التي اندلع منها عدم الاستقرار العالمي الراهن: إنها بلدان الحلف السوفياتي السابق، فالأنظمة الجديدة في هذه الدول لا يمكنها ان تأخذ بالحسبان انها تستطيع الاستمرار في السلطة، وحتى لو ساعدها الغرب آنياً. لذلك، ستأتي الى هذه البلدان الديمقراطية الحقيقية عاجلاً ام اجلاً، وخاصة السلطة الاقتصادية القادرة على فرض الاستقرار السياسي- الاجتماعي المطلوب، وفي هذا الشكل من التطور يكمن الشرط الاساسي للحياة الكريمة والمستقلة لشعوب هذه البلدان التي ستقرر اما اصلاح "الاشتراكية الواقعية" او العودة الى النظام الرأسمالي الذي ساد في القرن التاسع عشر.

الفهرس



المؤلف في سطور

سميح إسماعيل عبد الفتاح الحوساني، ولد في حوسان - بيت لحم عام ١٩٤٧. انتمى إلى حركة المقاومة الفلسطينية سنة ١٩٦٧، وعمل في مجال العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي والأحزاب والبلدان الاشتراكية الأخرى لسنوات طويلة

اختير سفيرا لدولة فلسطين في جمهورية بلغاريا الاشتراكية منذ منتصف سنة ١٩٨١ وحتى منتصف ١٩٨٤.

بعد ذلك عمل سفيرا ومفوضا فوق العادة لدولة فلسطين في جمهورية تشيكسلوفاكية حتى عام ١٩٩٣، وبعد تقسيم الفيدرالية أصبح سفيراً لفلسطين لدى جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا.

وهو عضو في المجلس الوطني الفلسطيني وقد عاد إلى أرض الوطن منذ سنة ١٩٩٤.